الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

رقم التسجيل :

الرقم التسلسلي:

الإصلاح السياسي في المغرب على ضوء تحديات الحراك العربي

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم السياسية

تخصص: دراسات سياسية مقارنة

إعداد الطالبة :

منيرة قبقوب

إشراف الأستاذ الدكتور:

سعيد ملاح

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
عمر بورنان	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	رئيسا
سعيد ملاح	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
محمد بلعسل	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	مناقشا
عبلة مزوزي	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	مناقشا
الطيب بتة	أستاذ محاضر أ	جامعة تسمسيلت	مناقشا
أمنة عيساوة	أستاذ محاضر أ	جامعة سطيف2	مناقشا

السنة الجامعية: 2023-2024.

شكر وتقدير

الحمد لله أولا على نعمه وعلى توفيقه لنا لإتمام هذا البحث.

ثم أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ الدكتور **" سعيد ملاح "** على نظير قبول إشرافه وتشجيعه لنا ،ومتابعة بحثنا

فله منا كل معاني التقدير والاحترام، وأمده الله بنعمة الصحة والعافية.

كما أتقدم بالشكر والتقدير لأعضاء لجنة المناقشة والتحكيم كلّ باسمه، على قبولهم مناقشة أطروحتي .

لا يفوتني أن أتقدم بالشكر والامتنان لكافة العمال بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة المسيلة، ولي الشرف أن أنتمي إليها طوال مشواري الجامعي، وأخص بالذكر أساتذتي بقسم العلوم السياسية وكل ما قدّموه لنا .

كما أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ **" عمراني كربوسة "** بجامعة بسكرة، على ما قدمه لنا من عون وتوجيه.

وأخيرا كل الشكر والتقدير إلى زوجي الأستاذ **" أحمد بن بلخير"**، فقد كان ناصحا مشجعا لي منذ بداية البحث إلى نهايته.

الطالبة: قبقوب منيرة.

الإهداء

إلى أمي، ثم أمي، ثم أمي أطال الله عمرها.

إلي أبي حفظه الله.

إلى زوجي سندي في الحياة.

إلى إخوتي وأخواتي، وأولادهم .

إلى أولادي الثلاثة قرة عيني.

إلى كل الأهل والأحباب والأصدقاء.

إلى كل من يريد الإصلاح والتغيير من شباب الأمة العربية والإسلامية .

الطالبة: قبقوب منيرة

مقدمة

يُعتبر طرح الإصلاح السياسي من المواضيع المهمة والأساسية في وطننا العربي، لما له من أهداف وآليات لتحسين الوضع والنهوض بالمجتمعات إلى واقع أفضل، تسوده قيم المساواة، العدالة والحرية، ومحاربة الفساد، خاصة ما تعلق بواقع الأنظمة السياسية فيها، وما تعانيه شعوبها من ظروف اجتماعية واقتصادية تستدعي الإصلاح والتغيير.

ولما جاءت الأحداث العربية لعام2011، تحت مسمى "ثورات الربيع العربي"، لم تستسلم شعوب المنطقة في كل شبر منها إلى الخروج والتعبير عن مآسيها ومشاكلها، فكانت البداية بالحدث التونسي، تلته أحداث مماثلة بطريقة متسلسلة في مناطق عربية أخرى، أين نددت بتغيير الأنظمة السياسية الفاسدة وحكمها المطلق ، وضرورة بناء أنظمة ديمقراطية تعيد الأمل لشعوبها.

وبما أن المملكة المغربية جزء من هذا العالم ، فإنها لم تُستثنى من أحداثه، فقد عرف المغرب حراك شعبي قادته "حركة 20 فبراير"، أين خرج الشعب وفي أكثر من خمسين مدينة، رافعًا لعديد المطالب والشعارات، وبالرغم من تقاسم هذه المطالب مع ما تعاني مناطق عربية أخرى، إلا أن المملكة المغربية كانت لها خصوصياتها، فلم تكن مطالبها بتغيير النظام الملكي أو رحيل الملك محمد السادس ، فقد كانت مطالب إصلاحية، وهذا ما ميّز الحراك المغربي عن حراك الدول التي أُسقطت أنظمتها السياسية كتونس ومصر.

فمطالب الحراك المغربي لم تخرج من كونها تهدف إلى تحسن الوضع، وتسريع وتيرة الإصلاحات التي عرفتها المملكة قبل الحراك، والتي عرفت بطء تنزيلها، وفشلها في التطبيق ، فكانت مطالبها دستور جديد يمثّل الشعب تمثيلا حقيقيا، بناء ملكية برلمانية، استقلال القضاء، محاربة الفساد، تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة، تعزيز وتوسيع مجال حقوق الإنسان، إقامة العدالة ، وبعد أكثر من أسبوعين على اندلاع الحراك، بدأت المؤسسة الملكية تتخوف، من امتداد الحراك وبالتالي الصعوبة في السيطرة والتحكم فيه وقد يؤدي إلى ما لا يحمد عقباه، ألقى الملك خطابا للشعب يعده في الاستجابة لمطالبه المرفوعة.

وهذا ما دفعنا للبحث في التجربة الإصلاحية التي جاءت من أعلى هرم في الدولة، استطاعت من خلالها المؤسسة الملكية إخماد الحراك المغربي ، وتقديم مبادرة تمثلت في إطلاق جملة من الاصلاحات

السياسية والدستورية، استجابت فيها للمطالب، وعملت على تعديل دستورها، حل الحكومة والبرلمان، والدعوة لانتخابات تشريعية سابقة لأوانها.

1- أسباب اختيار الموضوع:

لكل باحث مجموعة من الدوافع التي تستدعيه للاهتمام بموضوع معين، منها ما هو موضوعي، ومنها الأسباب الذاتية التي تستلهم الدارسين.

-الدوافع الذاتية:

- أولا رغبة منا في الاهتمام بالشأن المغاربي، وخصوصا الظواهر التي تخص المملكة المغربية ، استكمالا لدراستنا التي بدأت منذ الماجستير.

- رغبة وفضول الباحث في تتبع تجربة تخص الإصلاح والتغيير، والتي تعدّ مبادرة مهمة للمجتمعات العربية، خصوصا أنها تزامنت مع ما عرفته الدول العربية تحت مسمى" ثورات الربيع العربي".

- الدوافع الموضوعية:

- حداثة موضوع الإصلاح السياسي في المغرب عام2011، باعتبارها تجربة جديدة تزامنت مع الحراك العربي، وافتقار المكتبات للدراسات مثل هذه، حتى أن الدراسات النظرية والمفاهيمية حول الإصلاح السياسي بصفة عامة، لا يزال يتطلب جهودا بحثية أكاديمية، من أجل تطويره .

- خصوصية التجربة المغربية بالمقارنة مع ما حدث في بلدان عربية أخرى، التي أطاحت برؤسائها، حيث وصفت من طرف عدّة باحثين بأنها تجربة يحتذى بها ، فقد جنبت المغرب مساوئ الربيع العربي، أين استطاع النظام احتوائها والتوافق والتفاهم حولها.

2- أدبيات الدراسة:

جاءت عديد الكتب والدراسات للاهتمام بموضوع الإصلاح السياسي، ولكن الدراسات التي اهتمت بالتجربة المغربية لما بعد الحراك تعد قليلة نسبيا، ومن هذه الدراسات نذكر:

في الجانب النظري نجد كتاب **"الإصلاح السياسي والحكم الراشد (إطار نظري)"**، للكاتبين أمين عواد المشاقة و المعتصم بالله داود علوي، تطرّق فيه الباحثين بالتفصيل في الفصل الأول عن مفهوم الإصلاح

السياسي، علاقته بالعديد من المفاهيم المشابهة كالتنمية السياسية، التحديث السياسي، التغيير السياسي..، جاء فيه الحديث كذلك عن آليات الإصلاح وأدواته، علاقة الإصلاح بالبرلمان، بالحكومة، رقابة القضاء ، رقابة الإعلام، وتطرق إلى دور التنمية السياسية والثقافية في العملية الإصلاحية.

نجد كذلك كتاب **"إشكالية الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط "** في الجانب النظري للإصلاح السياسي، تكلم فيه الكاتب إبراهيم محمد عزيز، في فصلين وبشرح واسع حول مفهوم الإصلاح السياسي والتطور الذي عرفه المفهوم، و تناول فيه كذلك شروط الإصلاح السياسي ألياته، والبيئة التي تتطلب عملية الإصلاح، تناول فيه مختلف المشاريع الإصلاحية، الأمريكية والأوروبية والإقليمية، ومنه نجد فيه شرحا كافيا للإحاطة بالجانب المفاهيمي لعملية الإصلاح السياسي.

كتاب **"ما يتعدى الواجهة الإصلاح السياسي في العالم العربي"**، لمجموعة من المؤلفين، تناول تجارب عدّة دول ومآلات الربيع العربي فيها، وخصصت دراسة حول التجربة المغربية، تحت عنوان المغرب: إصلاح من القمة إلى القاعدة، من دون تحول ديمقراطي، تطرقت بالتفصيل للحالة المغربية ومضامينها وما وصلت إليه من نتائج.

كتاب **" الإصلاح السياسي في دول شمال إفريقيا دراسة حالة (تونس- الجزائر – المغرب)**، وهو كتاب مهم للكاتب مبروك ساحلي، تناول في جزء منه التجربة المغربية لعام2011، وجاء فيها بنوع من التفصيل والتحليل، على غرار مضامين الإصلاح، الدستور الجديد لعام2011، دوافع ومعيقات الإصلاح السياسي في المغرب.

وهناك كتاب مهم جدا لعبد الإله بالقزيز بعنوان **"ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل "**، يمكن أن نقول أنه شامل لكن ما حدث داخل الأمة العربية من ثورات وأحداث، جاء ليفصل كل حالة على حدى ، وقد خصص منه جزءا للحديث عن ربيع المغرب، تحت عنوان المغرب والانتقال الديمقراطي قراءة في التعديلات الدستورية سياقاتها والنتائج، ونلاحظ أن الكاتب لم يتطرق لما حدث داخل المغرب عام 2011، فقد، بل يمكن أن نقول أنه خص بالتحليل تجارب المغرب في الإصلاح والتغيير، متطرقا إلى نوع من التحليل الخاص بالنظام السياسي المغربي ، راصدا تعثّر التجارب الإصلاحية السابقة، متأملا في التجربة الجديدة، والتي وصفها بأنها لم تكتمل .

نجد كذلك كتاب **" الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر –المغرب–لبنان–البحرين –الجزائر– سوريا–الأردن)**، لمجموعة مؤلفين، تناول فيه الكاتب عبد الرحيم منار السليمي، بالتفصيل الحركات الاحتجاجية في تاريخ المغرب بالتفصيل، دوافعها وأسباب اندلاعاها، وفي فصل كامل أعطتنا صورة واضحة عن حراك 2011، ودوافع وأسباب تشكل " حركة 20 فبراير 2011" بالمغرب، التي قادت الحراك وجاءت على إثرها مبادة الإصلاح السياسي والدستوري محل الدراسة.

هناك كتاب بعنوان **" مستقبل التغيير في الوطن العربي** ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نضمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، جاء فيه مقال للكاتب محمد الاخصاصي، بعنوان الإصلاحات في المغرب : الحصيلة والمستقبل، تكلم فيه عن تجربة المغرب في الإصلاح السياسي التي نتجت عن مطالب حركة 20 فبراير 2011، وناقش فيه واقع الإصلاحات وتقييم التجربة في سنواتها الأولى إلى غاية 2016، وحصيلة الحكومة وكذا مستقبل الإصلاح في المغرب.

دراسة للكاتبين زين العابدين معو، رندة حمايزية، في مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، بعنوان **"الإصلاح السياسي والدستوري في المغرب بعد عام2011: قراءة في الدوافع والمحتوى،"** تضمنت مفهوم الإصلاح السياسي بصفة عامة، ومفهومه ومضمونه داخل المملكة المغربية، تطرّق الباحثان كذلك لتجربة الإصلاح الدستوري وتقييمها، ثم خلص المقال لإبراز أهم تحديات الإصلاح السياسي للدولة.

دراسة للباحث أمحمد مالكي، صدرت عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تحت عنوان **" قراءة في الهندسة العامة للدستور المغربي الجديد (2011)**، تضمنت النظر في الوثيقة الدستورية الجديدة وما حملته من جديد خصوصا في ما تعلق بمكانة الملك، وتوسيع صلاحيات الحكومة والبرلمان ،استقلال القضاء، والتي اعتمدت على المقاربة الدستورية، توصل فيها الباحث على أنها لم تقطع مع جوهر البنية العميقة لممارسة السلطة منذ دستور 1962.

دراسة للباحثة انتصار فقير **بعنوان" الحزب الإسلامي المغربي : البحث عن سياسة جديدة في وجه التحديات القديمة "**، نشره مركز كارنيغي للشرق الأوسط عام 2017، تناولت فيه الباحثة حكومة الإسلاميين الأولى، تحت قيادة حزب العدالة والتنمية، وملامح تشكل الحكومة الثانية لهم ، والدور الجديد الذي منحه لها دستور 2011 ، ومدى ممارسة مهامها في الواقع العملي، ونتائج الإصلاحات التي أوكلت لها مهمة تنزيلها، واصفة الحزب على قدرته في ظل حكومته الأولى بقيادة عبد الإله بنكيران أن يعمل

بحذر أمام قوة ومكانة القصر، والذي يعد من العراقيل التي لا يمكن التحدث بها علنا في ظل النظام السياسي الملكي في المغرب، والذي يعدّ فيها الملك من الخطوط الحمراء التي لا يجوز الكلام بشأنها.

3- إشكالية الدراسة :

يعتبر الإصلاح مسألة ملازمة للنظام السياسي المغربي في تاريخه الحديث، وما طُرحت هذه المسألة في عدة محطات من تاريخه ومن عديد نخبه إلا لوجود وضع فاسد يستدعي التقويم، وقد كانت أغلب المشاريع الإصلاحية من أعلى هرم في الدولة وهي المؤسسة الملكية، وقد تعرضت كلها للفشل والتوقف، وعدم تحقيق المطلوب ، وهو إحداث إصلاحات سياسية حقيقية تقود المغرب للبناء الديمقراطي، حتى أنّ هناك من ذهب إلى أنّ المغرب لم يعرف تجربة ديمقراطية قبل حراك 2011، إلا مرة واحدة ، وهي التجربة التي عُرفت " بحكومة التناوب التوافقي " عام 1998، والتي أملتها الضغوطات الداخلية (الوضع المتأزم في المغرب نتيجة الصراع السياسي على السلطة وما سمي بسنوات الرصاص في فترة حكم الملك الحسن الثاني)، والعامل الخارجي (التحولات الديمقراطية التي حدثت لعديد من دول العالم في فترة السبعينات والثمانينات، ثم انهيار المعسكر الشرقي ، وانتشار قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان)، وكان المغرب واحدا من الدول التي تم الضغط عليها من أجل تحديث نظامها السياسي، والرغم أنه منذ التسعينات عرفت البيئة المغربية تحسنا وإطلاق جملة من الإصلاحات وخاصة منذ حكم الملك محمد السادس ، إلا أنها فشلت في أن تُحدثا تغييرا جوهريا في طبيعة النظام السياسي القائم ، والمساس بجوهر السلطة ،الذي يعتبر الملك أساسه ، وظلت المملكة المغربية تعرف تحديات اقتصادية واجتماعية وسياسية، إلى أن جاء الحدث العربي عام 2011، أين كان فرصة ملائمة للشعب والنخب المغربية ، للخروج والتعبير عن مطالبها التي ظلّت عالقة منذ القديم، فكان حراك 20 فبراير 2011 بالمغرب شاملا لجميع المطالب التي فشلت المملكة في تحقيقها، ولعلى أبرزها بناء ملكية برلمانية يسود فيها الملك ولا يحكم ، وكعادة النظام المغربي بالمبادرة والتدخل، أطلق الملك محمد السادس جملة من الإصلاحات السياسية والدستورية في خرجة استباقية له وعد فيها الشعب والحركة بالإصلاح وبناء دستور جديد.

ومنه جاءت إشكالية بحثنا كالتالي:

هل الإصلاح السياسي الذي جاءت به المملكة المغربية بناءً على تأثيرات الحراك العربي لعام2011 عرف نتائج إيجابية في الممارسة، وساهم في التحول للديمقراطية، أم أنه حافظ على البيئة التقليدية في الحكم؟

وتندرج ضمن الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية والتي تعتبر تفكيكا وتحليلا لها يمكن تلخيصها في على النحو التالي:

– ما هو الإصلاح السياسي، وماهي أهدافه ومكوناته، وما هي الأطر النظرية المفسرة له؟

– ما هو مفهوم الحراك العربي، وماهي دوافعه وأسبابه، وكيف أثر في مناخ المملكة المغربية؟

– ما هي مضامين الطرح المغربي حول الإصلاح السياسي، وما هو الجديد الذي جاء به، وماهي أسباب تعثر التجارب الإصلاحية السابقة ؟

–هل مقاربة الإصلاح السياسي لعام 2011 عرفت نتائج حقيقية في الواقع الممارساتي، أم أنها بقيت حبيسة داخل نص الدستور ؟

4– فرضيات الدراسة:

- وباعتبار أن الفرضيات هي إجابات مؤقتة ، تحتمل الصحة والخطأ، ولا بد أن تصاغ بطريقة علمية صحيحة، وضعنا الفرضية الرئيسية التالية:
- **أثبت الواقع العملي تعطيل تنزيل، وتفعيل مقتضيات الإصلاح السياسي لعام2011، ومنه العودة لممارسة السلطة لما قبل الدستور الجديد.**

ويندرج تحتها فرضيات فرعية كالآتي:

- تعتبر طبيعة النظام السياسي المغربي، ونتائج تعثر تجاربه السابقة في التغير والإصلاح، مدخلا لتحليل وتفسير دوره الحالي في تبني مقاربة إصلاحية جديدة .
- ساهمت أحداث الحراك العربي في تحريك الشارع المغربي الذي يجلس تحت بركان خامد، أعاد له الدفع للمطالبة بالتغيير والإصلاح، والقضاء على الفساد وتحسين ظروفه في مختلف المجالات .

- تعتبر الإصلاحات السياسية والدستورية ولتي حملها دستور2011، أكثر انفتاحا في تاريخ المغرب .

5- أهمية الموضوع وأهدافه:

تكمن أهمية دراسة هذا الموضوع في عدة مواطن تشمل ما يلي:

- أولا بالرجوع إلى الإصلاح كقيمة أساسية مهمة لا بد أن تكون، بالخصوص إذا استشرى الفساد في مفاصل النظام الذي يقود الشعب والمسؤول عن كل مآسيهم.
- دراسة موضوع الإصلاح السياسي له أهمية كبيرة في النظام السياسي المغربي، خاصة أنه عرف تجارب سابقة فشلت في إحداث التغيير المطلوب، ومنه محاولة البحث في التجربة الأخيرة في إطارها العلمي والعملي، ويعني ذلك البحث في مدى التقدّم والتطوّر في الوثيقة الدستورية لعام 2011، والقوانين التنظيمية والعادية الناظمة لها، ومدى تحقيق الغاية من ذلك على الواقع الممارساتي، ومنه الإحاطة بالتجربة المغربية ومعرفة العوائق والتحديات التي تكتنفها.
- تكمن أهمية الموضوع في أنه حديث، يمكن أن تكون الدراسة إضافة للمكتبات والاستفادة منها في حقل العلوم السياسية، لأنه تناول التجربة المغربية بالتفصيل وضمن سياقها التاريخي والمعاصر .

أمّا الأهداف التي نسعى لبلوغها من خلال هذه الدراسة تشمل ما يلي:

- البحث في المبادرة الملكية في الإصلاح السياسي لعام 2011، وذلك بالتعمّق في مقتضياتها والجديد الذي جاءت به .
- الرغبة في الوصول إلى معرفة مدى الإرادة الحقيقية للنظام الملكي في التغيير والإصلاح، وهل هي تجربة ناجحة أم فاشلة كالتّجارب التي سبقتها.
- التوصل إلى نتائج بخصوص مكانة الملك الجديدة، وهل فعلا أن المملكة المغربية، ملكية دستورية برلمانية، تم فيها تقييد سلطات الملك وتوسيع عمل الحكومة والبرلمان.
- التوصل إلى نتائج ملموسة حول الواقع الاجتماعي والاقتصادي في المغرب ومعرفة التحديات والعوائق التي لا تزال تكتنفه.

6- حدود الدراسة:

تم تحديد فترة الدراسة لموضوعنا منذ بداية الحراك المغربي عام 2011، والذي تزامن مع الحراك العربي، إلى غاية بداية فترة الحكومة الثالثة بعد دستور 2011، والتي لا تزال قائمة، وهي حكومة حزب التجمع الوطني للأحرار بقيادة عبد العزيز أخنوش كرئيس للحكومة الحالية، وبالتالي فموضوعنا سيناقش الفترة التي تلت الإصلاحات السياسية التي تبنتها المملكة المغربية، ومعرفة مدى تنزيلها ولمدة عقد من الزمن.

7- مناهج واقترابات التحليل في الدراسة:

1-المقاربات النظرية :

من أجل فهم البحث وتحليله تم الاعتماد على المداخل النظرية التالية:

- **اقتراب تحليل النظم:** يقوم النظام السياسي حسب رؤية هذا النموذج على عمليتين اثنتين، هما المدخلات والمخرجات، حيث يتأثر بالبيئة المحيطة به سواء داخلية أو خارجية عن طريق ما يسمي بالمدخلات والتي تشمل جملة المطالب، ويؤثر فيها بردود أفعاله وتسمى العملية بالمخرجات، وتشمل القرارات والسياسات، يستقبلها المجتمع بالقبول أو الرفض، ثم يعيدها للنظام في شكل تغذية عكسية، بقبول هذه القرارات أو رفضها وإعادة صياغتها من جديد في شكل مطالب جديدة،[1] ويفيدنا المقترب في تحليل مطالب حركة 20 فبراير 2011 بالمغرب، والتي استجاب لها النظام ، وعمل على دراستها، وصاغها في شكل مخرجات تمثلت في إطلاق جملة من الاصلاحات السياسية والدستورية، أين استجاب المجتمع المغربي للدستور الجديد ورحب به وعبّر عن ذلك عن طريق ما يسمى بالتغذية الاسترجاعية بقبوله لها ومساندة المقاربة التي طرحها النظام.
- **الاقتراب المؤسسي:** في البداية كان هذا المدخل يهتم، بدراسة الدولة والمؤسسات السياسية في طابعها الشكلي والوصفي ومدى التزامها بالدستور، وظلّت هذه الأفكار التي يقول عليها المقترب

[1] - محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي:** المفاهيم، الاقترابات ، والأدوات، الجزائر: (د .د .ن)، 1997،ص 131.

إلى غاية الثورة السلوكية، أين أصبحت تُعرف بالمؤسسية الحديثة والتي قادها عالم السياسة " صمويل هنتغتون"، أين أصبح الاهتمام بمدى تأثّر وتأثير هذه المؤسسات بالبيئة المحيطة، فأضحت السلوكيات هي محل الاهتمام، ومنه نستفيد كثيرا في تحليلنا للدستور والمؤسسات السياسية المغربية وعلاقاتها بالبيئة المحيطة ومدى تأثير وتأثر كل منها بالأخرى، ومعرفة مدى التزام هذه المؤسسات بالقواعد الدستورية، وما حملته من إصلاحات عام 2011، ومدى تنزيلها على أرض الواقع.

- **اقتراب النخبة:** تُمثل النخبة جماعة معينة داخل المجتمع، تتميز بامتلاكها مزايا خاصة تميزها عن باقي أفراد المجتمع، فهي مصدر القوة داخله، تعمل على اتخاذ القرارات ورسم سياسات الدولة [1]، أي أنها رمز التحكم والسيطرة على النظام السائد، ويقيدنا المقترب في البحث عن سلطة اتخاذ القرارات داخل النظام السياسي المغربي، من خلال مكانة المؤسسة الملكية عن باقي المؤسسات، والدور الذي ظلت تقوده في التحكّم ورسم السياسات العامة للدولة، وقضاياها الاستراتيجية.
- **الاقتراب القانوني:** ويُعنى هذا المدخل بدراسة صلاحيات الأجهزة الحكومية، والعلاقة القانونية في ما بينها، ومدى تطابق أنشطة الحكومات مع القواعد القانونية، وقد عرف الحقل تطورا في ما بعد ، وفي مجال الدراسات المقارنة ، أين أصبح يهتم بمقارنة الدساتير، فعرف تطورا نتج عنه حقل يعني " دراسة القانون الدستوري"، [2] ونستفيد منه في البحث في طبيعة عمل الحكومة ومدى التزامها وتطبيقها للقواعد القانونية ، ومدى انتهاكها أو التضييق عليها، صلاحياتها ..، كما يقيدنا البحث في دساتير المغرب ومدى تقدم الوثيقة الدستورية لعام 2011.
- **اقتراب العلاقة بين الدولة والمجتمع:** وحسب هذا المدخل أن الدولة لم تبقى هي الوحدة الأساسية للتحليل، بل هناك مجتمع إلى جانبها تربطهم علاقة ببعضهم، ولا يمكن فهم تحركات كل منهم دون معرفة طبيعة العلاقة المشتركة بينهم وتحليلها، بمعنى آخر أن هناك مؤسسات رسمية وغير رسمية تشارك في الضبط الاجتماعي، وهنا يفدنا التحليل حول دور المجتمع المدني المغربي في

---

[1] – ليلى صوالحي، اقتراب النخبة ودوره في تحليل الظواهر السياسية ، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية** ، مجلد12، ع3، جويلية 2023، ص80.

2 –عبد العالي عبد القادر، **محاضرات النظم السياسية المقارنة** ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ، جامعة سعيدة،2008/2007، ص، ص 19، 20.

ممارسته لجزء من السلطة ومدى تقبل ذلك من طرف السلطة الحاكمة ، خاصة مع تبني المملكة لمقاربة تشاركية، تساهم في تقوية دور المجتمع المدني واعتباره شريك أساسي للمملكة ، والمساحة التي منحها الدستور الجديد للعلاقة الناظمة لذلك ، وما تعلق بمسألة المساءلة والمحاسبة ، ومشاركة المواطنين في رسم السياسات العامة .

2- المناهج المستخدمة:

تتطلب الدراسة استخدام أكثر من منهج، لأهميته في التحليل والبحث، وكذا ارتباط الظاهرة المدروسة بظواهر أخرى تتطلب ذلك .

- **المنهج التاريخي:**

باعتبار أن دراسة الظواهر لا يمكن عزلها عن بيئتها السابقة والتي تعتبر كمرجعية لفهم حاضرها، اعتمدنا على هذا المنهج من أجل الرجوع إلى طبيعة النظام السياسي المغربي والتجارب الإصلاحية السابقة، وما الدوافع لتبني الإصلاح السياسي على ضوء الحراك العربي، وبالتالي فالظاهرة المدروسة لها جذور تاريخية ومحددات لا يمكن إهمالها في تحليلنا لعمية الإصلاح لعام2011.

- **منهج دراسة الحالة :**

ويقوم هذا المنهج على أساس جمع مختلف المعلومات العلمية حول وحدة دراسية معينة، قد تكون فردا أو جماعة ، أو مؤسسة، أو مجتمعا معيناً، والتعمق فيها وتتبع جميع تفاصيلها وأحداثها، كما يعني ذلك التركيز في الدراسة على فترة محددة وجمع المعلومات حولها، وهنا يساعدنا المنهج في التركيز على دراسة الحالة المغربية حول الإصلاح السياسي، والتركيز على فترة الحراك العربي وما بعدها .

- **منهج تحليل المضمون :**

ويسعى هذا المنهج لتحليل المحتوى واكتشاف المعاني الكامنة في النص أو وثيقة بصدد دراستها، ويساعدنا المنهج في دراسة دستور المغرب لعام 2011، من حيث شكله ومضمونه، ومنه القدرة على تفسيره وفهم فصوله، أو إعطاء وصف موضوعي حوله.

8- **محاور الدراسة:**

جاء تقسيم هذه الدراسة، إلى أربعة فصول أساسية، ولكل فصل عدة مباحث، ومنه فقد جاءت هندسة الدراسة على الشكل التالي:

تناول **الفصل الأول** الإطار المفاهيمي النظري للدراسة، أين تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، وبدوره تم تقسيم كل مبحث إلى عدة نقاط، حيث عرض المبحث الأول مفهوم الإصلاح السياسي، وعلاقته ببعض المفاهيم المشابهة والمتداخلة معه، كالتنمية السياسية، التحديث ، التغيير، ثم جاء الحديث عن مجالات الإصلاح السياسي، أمّا المبحث الثاني فكان الحديث فيه عن المداخل النظرية المفسرة للإصلاح السياسي، أين تم التطرق إلى مدخل التنمية الاقتصادية، ومدخل التحليل النظمي، ومدخل التنمية السياسية، في حين تناول المبحث الأخير من الفصل مفهوم الحراك العربي ومختلف مسمياته، والمداخل النظرية التي فسرته .

وجاء **الفصل الثاني** بعنون الحراك العربي وتداعياته على المملكة المغربية، وتم تقسيمه إلى مبحثين، جاء المبحث الأول حول أسباب ودوافع الحراك العربي، والتي تنوّعت بين الأسباب والدوافع السياسية وكذا الأسباب والدوافع الاجتماعية والاقتصادية، ثم تناول دور العامل الخارجي في الحراك العربي، أمّا المبحث الثاني فجاء فيه الحديث عن دول الحراك العربي وذلك بتقسيمها إلى مجموعات ثلاث، حراك ثوري سلمي، حراك ثوري عنيف، وحراك احتجاجي مطلبي، ثم تناول تداعياته على المملكة المغربية تحت مضلة حركة 20 فبراير 2011.

أما **الفصل الثالث** فتناول مضامين الإصلاح السياسي المغربي بناءً على ما جاء بد دستور 2011، ورصد محطات تعثر التجارب الإصلاحية السابقة، وتم تقسيمه إلى مبحثين ، فعرض المبحث الأول طبيعة النظام السياسي المغربي والتجارب الإصلاحية قبل عام2011، ثم جاء في المبحث الثاني الحديث عن المبادرة الملكية في الإصلاح السياسي والدستوري لعام2011، وأهم مستجداتها، وكدا تناول الحديث عن مكانة المؤسسة الملكية وفقا للدستور الجديد، وعلاقتها بباقي السلطات.

وعالج **الفصل الرابع** مؤشرات تقييم العملية الإصلاحية في المغرب بين ترسيخ النظام الديمقراطي وسيناريو الانتكاسة والمحافظة على التقليد، وتضمّن ثلاثة مباحث، جاء في المبحث الأول الحديث عن حكومة الإسلاميين الأولى (2011–2016)، أين تم التطرق لواقع الإصلاحات السياسية ومدى تفعيلها من طرف حزب العدالة والتنمية، وما هي التحديات والعوائق التي واجهتها، وتناول المبحث الثاني الولاية التشريعية الثانية للإسلاميين (2016–2021)، ودورها في تنزيل مقتضيات الدستور الجديد ، وواقع الإصلاحات السياسية، أمّا المبحث الثالث فتطرق لنهاية حكومة حزب لعدالة والتنمية التي دامت عقد من الزمن، وبوادر حكومة جديدة لا تزال قائمة، وهي حكومة حزب التجمع الوطني للأحرار، ومستقبل الإصلاح السياسي في المملكة المغربية .

وفي **خاتمة الدراسة** سنتطرق للنتائج التي توصّلنا إليها في بحثنا، وذلك من خلال جملة الاستنتاجات، حول وجود إصلاح سياسي حقيقي، غيّر من الواقع العملي لما قبل 2011، أم أنه سياسة متعثرة أعادت العمل لما هو تقليدي، دون المساس بجوهر السلطة داخل النظام السياسي المغربي .

الفصل الأول

الإصلاح السياسي والحراك العربي: مقاربة مفاهيمية نظرية

عرف العالم العربي نهاية 2010 وبداية العام2011 حدثا تاريخيا أصطلح على تسميته إعلاميا " ثورات الربيع العربي"، كانت البداية من تونس أين خرج الشعب في احتجاجات عارمة تعبّر عن السخط الشعبي وعدم الرضى والمطالبة برحيل النظام، وتهتف بتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية –على اثر حادثة قتل الشاب التونسي البوعزيزي نفسه –، أملا منها في احداث اصلاحات سياسية تقود البلاد لبناء النظام الديمقراطي الذي عرف استعصاء في تطبيقه ،ثم انتقلت هذه الأحداث بسرعة الى عدة دول مصر ،ليبيا، اليمن، سوريا...، وبالرغم من تقارب الدوافع المؤدية للحراك العربي إلا انه لكل دولة خصوصيتها ومطالبها الداخلية ومحيطها الخارجي الذي تتأثر به.

والدول المغاربية لم تكن في عزلة عما حدث فقد تأثرت دوله بالحراك، ففي المغرب خرجت الشعوب في مظاهرات كبيرة في شكل حركات احتجاجية مطلبية قادتها "حركة 20فبراير"، كانت تحمل مطالب الاصلاح السياسي والدستوري، وتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، توسيع مجال الحقوق والحريات والدفاع عنها، فكان الحراك احتجاجي مطلبي لا يحمل شعار إسقاط النظام، وخوفا من تأزم الأوضاع وما حدث بعدة دول قام الملك محمد السادس في خرجة استباقية بإلقاء خطاب يعد فيه الشعب بتبني المغرب للإصلاح السياسي وتعديل الدستور والاستفتاء علية، فكانت سنة 2011 حافلة بالتغيير، فقد حملت المغرب الى صياغة دستور جديد أُعتبر من الكثيرين بمثابة عهد جديد للتغيير الاصلاح.

ومن أجل فهم ظاهرة الاصلاح السياسي في المغرب التي جاءت على اثر الحراك العربي لا بد من ضبط المفاهيم ، باعتبار ان ضبط المفاهيم مهم جدا في فهم الظواهر في مجال العلوم الانسانية والاجتماعية ، ومنه يجب التطرق لمفهوم الاصلاح السياسي والمفاهيم المقاربة له، مجالاته واهدافه، وكذا الأطر النظرية المفسرة له، وبما أن الاصلاح السياسي المغربي جاء نتيجة تأثير الحراك العربي ، فلا بد من تحديد مفهوم الحراك وعديد مسمياته والغموض الذي يكتنفه، والأطر النظرية المفسرة له، وهذا ما سنتناوله في الفصل الأول من الدراسة .

المبحث الأول: مفهوم الإصلاح السياسي

المطلب الأول: تعريف الإصلاح السياسي

يعتبر مفهوم الإصلاح السياسي من المفاهيم الشاسعة الذي عرف كم كبير من التعاريف، ولا يزال المصطلح يكتنفه الغموض لتداخله مع العديد من المفاهيم المشابهة، سنحاول التطرق لها وتناول أهمها، لكن سنتطرق أولا لمعنى مفردة الإصلاح في اللغة ، ثم نتكلم عن تعريف الاصلاح السياسي اصطلاحا.

1/ **معنى الإصلاح في اللغة:** يقولّ ابن منظور " : الصلاح ضد الفساد والإصلاح نقيض الإفساد وأصلح الشيء بعد فساده أَقامَه ،ويقال "صَلُحَتْ حال الرجل" أي زال عنها الفساد، والإصلاح ضد الفساد عند أبي بكر الرازي، والاستصلاح ضد الاستفساد.[1]

ويقول ابن فارس" صلح الشيء يصلح صلاحاً "دلالة على خلاف الفساد، كما عرّفه ابن تيمية بقوله الإصلاح يعني صلاح العباد بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فصلاح العباد والمعاش في طاعة الله ورسوله، ولا يتم ذلك إلا بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وبه صارت الأمة خير أمة اخرجت للناس [2].

في معظم المعاجم اللغوية تم اختصار كلمة الإصلاح في كونها مقابلة للإفساد، ولم يتم شرح المفردة كثيرا وهذا ما عبر عنه المفكر "عابد الجابري بقوله "المعاجم العربية القديمة لا تسعفنا بأي تعريف للإصلاح

---

1 – أمين عواد المشاقبة ، المعتصم بالله داود علوي، **الإصلاح السياسي والحكم الراشد –إطار نظري–**، ط1،عمان:دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع،2012،ص28.

2 – مبروك ساحلي، **الإصلاح السياسي في دول شمال افريقيا دراسة حالة (تونس–الجزائر– المغرب)** ،أنقرة :مركز دراسات الشرق الأوسط، 2018،ص05.

غير قولها الإصلاح ضد الإفساد، وإذا بحثنا فيها عن معنى الفساد ردتنا إلى الإصلاح بقولها – الإفساد ضد الإصلاح – ، ومنه نجد كذلك أن جذر الإصلاح مشتق من الفعل أَصْلَحَ وصَلَحَ و صَلَّحَ وتدل على تغيير حالة الفساد أي إزالة الفساد عن الشيء.[1]

كما وردت كلمة الإصلاح وصَلَح في القرآن الكريم في أكثر من مئة وسبعين موضعاً وفي 54 سورة كريمة[2]، ففي قوله تعالى{ والله يعلم المُصلح من المفسد}[3] ، وقوله تعالى مخاطباً فرعون :{ إن تُريد إلا أن تكون جبّاراً في الأرض، وما تريد أن تكون من المُصلحين}[4]، فقد جاءت مفردة الاصلاح حاملة عدة ومقاصد، كعمل الصالحات في قوله تعالى في سورة البقرة :{وبشّر الذين آمنو وعملوا الصالحات أنَّ لهم جنات تجري من تحتها الأنهار ..} الآية 25، وبمعنى العمل بشريعة الله في قوله تعالى :{ إنّ الذين آمنو والذين هادوا والنصارى والصابئين من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون } سورة البقرة من الآية 62، وبمعنى إقامة العدل في الآية 182 من سورة البقرة كذلك في قوله تعالى:{ فمن خاف من موصٍ جنفا أو إثما فأصلح بينهم فلا إثم عليه إن الله غفور رحيم }، ومنه جاء القرآن الكريم مناديا بالإصلاح وداعيا لتطبيقه والعمل به ومحاربة الفساد والمفسدين.[5]

وفي اللغة الإنجليزية جاءت مفردة الإصلاح " REFORM " مقسّمة إلى RE وتفيد معنى الإعادة و FORM وتعني الشكل أو الصيغة، ومنه فكلمة REFORM تقابل كلمة الإصلاح في اللغة العربية

---

1 – مسلم بابا عربي، "محاولة في تأصيل مفهوم الإصلاح السياسي"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون** ، العدد09، جوان2013، ص234.

2 – أمين عواد المشاقبة، المعتصم بالله داود علوي ، **مرجع سبق ذكره** ،ص24.

3 –القرآن الكريم، سورة البقرة ، الآية 220.

4 –القرآن الكريم، سورة القصص ، الآية19.

5 – أمين عواد المشاقبة، المعتصم بالله داود علوي ، **المرجع السابق الذكر** ، ص29.

والتي تعني إعادة التشكيل أو إعطاء صورة أخرى للشكل [1]، أو بمعنى العمل الذي يحسن الأوضاع أو الحالة An Action That Improves Conditions.[2]

معنى الإصلاح اصطلاحا: لا يكاد يختلف معنى الإصلاح في الاصطلاح عن معناه اللغوي، فهما يصبان في نفس الغاية وهي مقابلة الإصلاح للفساد والعمل على محاربته، ويمكن أن نعطي تعريف لمفردة الإصلاح فنقول الاصلاح يعني إعادة تصحيح أو ترميم لظاهرة موجودة تتطلب الإصلاح، وذلك بغرض إصلاح مواطن الخلل بداخلها، ومن هنا يحمل الإصلاح معنى التعديل أو التغيير دون المساس بجوهر الشيء.

ونظرا لكثرة وتعدد التعاريف المقدمة للإصلاح السياسي، والذي يرجع بالأساس الى عدة اعتبارات من بينها شساعة المفهوم وغموضه ،تعدد الرؤى والأفكار وكذا الجوانب التي ينظر إليها في التحليل، التطور التاريخي للمصطلح والذي عرف تطورا واختلافا في معناه حسب طرحه الزماني والمكاني وأهدافه المرجوة، سنحاول أن نورد جملة منها إلى أن نصل لإعطاء تعريف إجرائي للإصلاح السياسي.

الإصلاح السياسي حسب " **الموسوعة السياسية**" يعني " تعديل أو تطوير غير جذري في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية دون المساس بأسسها والإصلاح –خلافا للثورة– ليس سوى تحسين في النظام السياسي والاجتماعي القائم دون المساس بأسس هذا النظام، إنه يشبه ما يكون بإقامة دعائم الخشب التي تحاول منع انهيار المباني المتداعية، ويستعمل للحيلولة دون الثورة أو لتأخيرها."[3]

---

[1] – مبروك ساحلي، **مرجع سبق ذكره**، ص05.

[2] – أمين عواد المشاقبة، المعتصم بالله داود علوي ، **مرجع سبق ذكره** ،ص28

[3] –عبد الوهاب الكيلاني، وآخرون، **موسوعة السياسة** ،الجزء01، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990،ص206.

وعرّف " **هنتيغتون**" الإصلاح السياسي بقوله " هو تغيير قيم وأنماط السلوك التقليدية ونشر وسائل الاتصال والتعليم وتوسيع نطاق الولاء بحيث يتعدى العائلة والقرية والقبيلة ليصل إلى الأمة، وعلمنة الحياة العامة، وعقلنه البنى في السلطة وتعزيز التنظيمات المتخصصة وظيفيا واستبدال مقاييس العزوة– المحاباة– بمقاييس الكفاءة، وتوزيع أكثر انصافا للموارد المادية والرمزية.."[1]

فحسب هنتنغتون إن الإصلاح السياسي يجب أن يتكيف مع مطالب وضغوطات بيئته وذلك بتغيير الوضع القائم إلى الافضل وتحسين مستوى النظام السياسي من أجل أن يحظى بشرعية مجتمعه.

كما عرّف الإصلاح السياسي "**عبد الإله بلقزيز**" باعتباره : "التغيير نحو الأفضل لوضع شاذ أو سيئ، ولا سيما في ممارسات وسلوكيات مؤسسات فاسدة أو متسلطة، أو مجتمعات متخلفة، أو ازالة ظلم أو تصحيح خطأ أو تصويب اعوجاج ".[2]

وحسب رؤية الديمقراطية الليبرالية (The Liberal Democratic)، فالإصلاح السياسي عملية تحتاج لتأسيس العلمانية (To establish secularism)، على نمط الجمهوريات الديمقراطية الغربية أو الملكيات الدستورية، فالمنظور الليبرالي يدعو العرب إلى تبني الدستورية، وذلك بفرض قيود على سلطاتهم، والتعبير عن الإرادة الشعبية من خلال انتخابات حرة ونزيهة ، كما يدعو هذا المنظور الى الغاء قانون الطوارئ والمحاكم العسكرية ،وتوسيع مجال حقوق الانسان كما هو متعارف عليها دوليا.[3]

ويمثل إجماع القوى السياسية الدولية وحكومات الدول العربية وعديد الأكاديميين حول إعطاء مفهوم مرن للإصلاح السياسي وقد عبّرت عن ذلك" وثيقة الإسكندرية": أن الإصلاح السياسي يمكن فهمه في أطر

---

1 – صمويل هنتنجتون، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة** ، تر: سمية فلوّ عبود ، ط1، بيروت :دار الساقي، 1993،ص221.

2 – مبروك ساحلي، **مرجع سبق ذكره، ص05**.

3 – طارق عاشور، الإصلاح السياسي العربي بعد عام2011–تحليل للحالة الجزائرية–، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد37، 2013، ص30.

فكرية ومجتمعية مختلفة، ويمكن القول بأن الركيزتان التوأم لإصلاح الحكم هما – دولة كفوء ومجتمع مدني مؤثر– ، وعليه فإن برنامج الإصلاح ينبغي أن يتضمن إصلاح جوهر نظام الحكم (نظام التمثيل، التشريع، سيادة القانون، والمشاركة) وتفعيل صوت الشعب(تعزيز الحكم المحلي، تنمية المجتمع المدني، الإعلام المستقل).[1]

ومنه فالإصلاح السياسي يشمل جميع مناحي الدولة يكون غرضه معرفة مواطن الخلل من أجل تصويبها وتطويرها، وبالتالي الوصول إلى ما هو أفضل وأحسن حسب رؤية المواطنين وأهدافهم المبتغات[2]، ومنه يحدث نوع من التحديث للنظام ،بالقضاء على المفسدين بداخله، والإحساس بالتغيير.

ويرى عديد الباحثين أن الإصلاح السياسي : ضرورة ملحة من أجل إعادة ترتيب الوضع العربي وتحصينه لمواجهة الاستحقاقات المستقبلية، إلا أنه مزال مثار للجدل بين الباحثين والقادة والمفكرين وحتى الجماهير، باعتبار أن أهدافه ودوافعه لا يزال يكتنفها الغموض ويكثر حولها عدم التفاهم، وهذا ما كان من أسباب تعطيل الإصلاح السياسي في كثير من الدول العربية.[3]

ولا بد من توفّر عدة شروط من أجل أن نقول عن وضع ما أنه إصلاحا ونذكر أهمها:

1– أن يكون هناك وضع شاذ يحتاج إلى إصلاح، فغياب الوضع الشاذ المتأزم، فإنه لا مبرر للإصلاح، فقد تكون العلة غياب العدالة أو الحرية أو انتشار الفقر أو عدم الاستقرار.

2– أن يكون التغيير نحو الأفضل، كأن تسود العدالة محل الظلم، والاستقرار محل الفوضى.

---

1 – الصديق خليفة الكيلاني، الإصلاح السياسي وتأثيره على دول المغرب العربي، **مجلة كلية الآداب**، الجزء02، العدد24، 2017، ص308.

2 – أمين عواد المشاقبة، المعتصم بالله داود علوي، **مرجع سبق ذكره** ،ص ، ص 30 ،31.

3 – تمارا كاظم الأسدي ،محمد غسان الشبوط، **عاصفة التغيير :الربيع العربي والتحولات السياسية في المنطقة العربية**، ط1، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ،2018 ،ص20.

3- أن يكون للتغيير صفة الاستمرارية ولا يتم التراجع عنه -irréversible-، فالتغييرات التي يتم التراجع عنها لا يمكن اعتبارها إصلاحا حقيقيا، فتحول نظام سلطوي مثلا إلى نظام ديمقراطي هش يمكن زواله بسرعة لا يمكن أن نطلق عليه إصلاحاً.[1]

ومن خلال تناول العديد من المفاهيم حول الإصلاح السياسي حاولنا تقديم التعريف الإجرائي التالي لمفهوم الاصلاح السياسي بقولنا " هو جملة الإجراءات والعمليات والمبادئ الجديدة التي تتبناها الدولة بناءً على وجود حالة تستدعي ذلك، هدفها التغيير نحو الأفضل ،بحيث يتسم الوضع بالرضى خاصة من طرف المجتمع، وتكون هذه الإصلاحات بصفة تدريجية لا تمس بشكل الحكم أو تغيّره جذريا، كأن تكون هناك تعديلات على مستوى الدساتير أو المؤسسات أو القوانين، وكذا على مستوى السلوكيات والثقافة السياسية السائدة، ومنه ينتقل النظام السياسي إلى بيئة ممارستية أفضل من دون اللجوء للعنف".

المطلب الثاني: علاقة الإصلاح السياسي ببعض المفاهيم المشابهة له

يكتنف مفهوم الإصلاح السياسي الكثير من الغموض وذلك لتداخله وتشابهه مع مفاهيم أخرى مقاربة، حتى أن عديد الدارسين يعتبرها في نفس المعنى عند حديثه، لكن رغم ذلك يبقى هناك اختلاف في ما بينها، نحاول في هذا الجزء التطرق لأهم المفاهيم المشابهة للإصلاح ومحاولة تبيان مواطن الاختلاف .

1- /التغيير السياسي: (Political change): ويعني عملية التحّول في الأبنية والعمليات السياسة المختلفة التي تؤثر على توزيع وممارسة السلطة السياسية والنفوذ بين القوى،[2] ويحمل التغيير معنى

1- تمارا كاظم الأسدي، محمد غسان الشبوط، **مرجع سبق ذكره**، ص21.

2 - محمد بوكماش ، الإصلاح السياسي دراسة في المفهوم والغايات ، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، العدد01، 2014، ص54.

الانتقال من مرحلة إلى مرحلة أخرى بحيث يوثر على العملية التي تقوم بها البنية موضع التغيير، أو يؤثر على العملية والبنية معاً، وقد يكون التغيير جذريا أو تغيير إصلاحي.[1]

ويشير التغيير السياسي في دراسة" للمعهد المصري للدراسات السياسية الاستراتيجية " بأنه الانتقال من نظام استبدادي غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي، وقد يحمل التغيير معنى الإصلاح نفسه إذا كان هدفه التغير السلمي المحمود بأن يهدف الى محاربة الفساد ومحاولة إزالته،[2]ومنه فالإصلاح يتضمن معنى التغيير، ويكون تغييرا إلى الأفضل .

2/-التحول الديمقراطي (Democratic Transition) : يشير مفهوم التحول الديمقراطي إلى الانتقال المتدرج للسلطة، وذلك بالقضاء على مظاهر الهيمنة والشمولية، والاتجاه نحو ترسيخ دولة المؤسسات وتعزيز المشاركة السياسية، كما يعبّر عن إعادة بناء علاقات تواصلية جديدة مع دولته إلى الأفضل.[3]

ويرى "هنتنغتون "بأن التحول الديمقراطي هو عبارة عن موجات الانتقال التي تحدث في فترات زمنية معينة، ويكون ذلك بالانتقال من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي، وتعتبر عملية التحول هاته بداية العمل من أجل بناء النظام الديمقراطي وترسيخه .[4]

وبالتالي فعملية التحول الديمقراطي تشير إلى الانتقال من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي، وتتضمن هذه العملية مجموعة من المراحل تبدأ أولا بهدم النظام التسلطي وظهور مبادئ جديدة ديمقراطية

---

1 – سالك نبيلة، دوافع الإصلاح السياسي في الدول المغاربية: تونس نموذجا، **مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية** ،العدد 23، 2022، ص119.

2 - المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، **قراءات نظرية-التغيير السياسي-المفهوم والأبعاد**،10 أفريل2016،ص06. من موقع:https://eipss-eg.org/wp-content/uploads/2016

3 - إدريس لكريني وآخرون، **العدالة الانتقالية وأثرها في التحول الديمقراطي مقاربة لنماذج عالمية في ضوء الحراك العربي**، ط01،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،2015، ص504.

4- صامويل هانتنجتون، **الموجة الثالثة :التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين** ، تر: عبد الوهاب علوب ،ط01، القاهرة: دار سعاد الصباح،1993،ص73.

عندما يعمل النظام على ترسيخها نقول بأن نظام دولة ما ديموقراطياً، ويعتبر الإصلاح السياسي بمثابة الأرض الخصبة لعملية التحول نحو الديمقراطية.[1]

ومنه نقول أن الإصلاح السياسي بمثابة القاعدة التي تبنى عليها عملية التحول الديمقراطي، فهو يساهم في خلق بيئة جديدة تعبر عن التغيير للأفضل وهي هدف أساسي للنظام الديمقراطي، فعند تنزيل ما جاءت به دولة ما من إصلاحات سياسية وتحقيق ذلك نكون أمام تحوّل نحو الديمقراطية.

3/- التحديث السياسي والتنمية السياسية: يعرّف **التحديث** بأنه " عملية تهدف إلى ترشيد منفعة الموارد والإمكانيات وتأسيس مجتمع عصري يتميز باستخدام وسائل التقانة الحديثة، ومنه يسود المجتمع نوع من التحضّر والتقدّم وزيادة مستويات التعليم والمتعلمين، [2] وبالتالي يصبح المجتمع قادرا على السيطرة والتحكّم في موارده وقدراته، كما تصبح هناك قدرة على ضبط ظروف المجتمع وتوجيهها في كافة المجالات، الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية.[3]

ويرى "A.Moore " أن التحديث هو "عملية تتضمن إدخال تحول كلي شامل في بناء ونظم المجتمع التقليدي، الذي لم يصل بعد إلى مستوى المجتمع الحديث، بحيث يستهدف هذا التحول إحلال نموذج من أنماط التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي المميز للمجتمعات الغربية المتقدمة اقتصاديا والمستقرة سياسيا نسبيا بدلا من النماذج التقليدية السائدة في هذه المجتمعات" [4].

---

1 – سعاد عمير، محددات الإصلاح السياسي، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية** ،المجلد01،العدد02، 2014،ص86.

2 – ثناء فؤاد عبد الله، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**، ط01، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1997،ص ص،206،205.

3 – **المرجع نفسه**، ص206.

4 – مسلم بابا عربي، **مرجع سبق ذكره**، ص242.

فمن خلال هذا التعريف يمكن أن نقول بأن التحديث يعني الاستعانة بتجارب الدول المتقدمة والمتطورة صناعيا ومحاولة إدخال تكنولوجياتها ونماذجها إلى البلدان التي لا تزال تقليدية لم تصلها الحداثة بعد ، وبالتالي تعرف نوع من التحديث لنظامها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

أما **التنمية السياسية** فقد عرّفها "عبد الحليم الزيات" على أنها "عملية سوسيو–تاريخية متعددة الأبعاد والزوايا، غايتها تطوير أو استحداث نظام سياسي عصري، يستمد أصوله الفكرية ومرجعتيه العقائدية من نسق أيديولوجي تقدمي ملائم، تتسق مقولاته مع مقتضيات البنية الاجتماعية والمحددات الثقافية للمجتمع، وتشّكل في الوقت نفسه منطلقاً رئيسياً لفعاليات التعبئة الاجتماعية.[1]

وحسب هذا التعريف أن عملية التنمية السياسية متعددة الأبعاد تعمل على تغيير المجتمع بحيث يصبح أكثر انسجاما وتوافقا بناءً على ثقافة مجتمعية جديدة تحمل معنى التقدم وقبول النظام السياسي الذي يصبح أكثر شرعية .

وقد عبّر عن ذلك **أحمد وهبان** بتعريفه " للتنمية السياسية " على أنها عملية لها غايات متعددة، تسعى لترسيخ فكرة المواطنة والاستقرار المجتمعي، كما أنها تعمل على زيادة المشاركة الشعبية في الحياة السياسية، وتدعيم قدرة الحكومة المركزية في إعمال قوانينها وسياساتها على كامل اقليم الدولة، والرفع من كفاءتها من خلال توزيع القيم والموارد الاقتصادية المتاحة، وكذا إضفاء الشرعية على السلطة.[2]

من خلال التعاريف السابقة للتنمية السياسية والتحديث السياسي، يتضح أن المفهومين يقتربان من بعضهما، بل أحيانا يحدث الخلط بينها كثيرا ،فمن الباحثين من أعتبرهما واحد، فعند كتابتهم وتحليلهم

---

1 –محي الدين بياضي، تأثير العولمة على عملية التنمية السياسية في المغرب، **أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، جامعة بسكرة ،2018–2019، ص106.

2 –أحمد وهبان، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية** ،ط01، مصر: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000،ص ص، 14–144.

يقولون عملية التنمية والتحديث، فبالرغم من وجود الاختلاف فيما بينهم، فالتحديث السياسي يعني تحديث النظام السياسي بأن يصبح أفضل من النظام السابق، أما عملية التنمية السياسية فهي تتعلق بالوسائل التي من خلالها يعمل النظام على تطوير سياساته الاجتماعية والاقتصادية وحتى الخارجية منها، أما عن علاقة المفهومين بالإصلاح السياسي فتكمن في الهدف المراد تحقيقه، فالكل يصبو إلى تحقيق الأفضل للنظام القائم وتحسينه، وخلق بيئة ديمقراطية تسودها العدالة والمساواة وتكافئ الفرص، وتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، وكذا ممارسة الحقوق والحريات، ويعتبر الإصلاح السياسي بمثابة البداية والركيزة التي تؤسس للتنمية الشاملة ومنها التنمية السياسية وال

تحديث السياسي.

الثورة والحركات الاحتجاجية : يعرّف الثورة "عبد الوهاب الكيلاني" بأنها :التغيير الجذري والفجائي، وتتم في الظروف الاجتماعية والسياسية، أي عندما يتم تغيير نظام سياسي قائم وكذا النظام الاجتماعي المصاحب له، ويكون بصفة فجائية وأحيانا تكون عنيفة .[1]

وأعتبر "هنتنغتون" الثورة بأنها داخلية تكون سريعة وعنيفة، وهي أساس تغيير القيم السائدة وتقاليد

المجتمع، وكذا المؤسسات السياسية، وعلى مستوى القيادة والنشاط الحكومي والسياسات.[2]

والثورة بمفهومها الخاص تعبّر عن ظاهرة اجتماعية ، ذات علاقة بتغيير الأنظمة السياسية عبر الفعل الاجتماعي العام، فالوجوه الاجتماعية العامة هي التي تحمل هم التغيير الجذري "المجتمع"، وليست فقط

---

1 –عبد الوهاب الكيلاني، **مرجع سبق ذكره** ،ص870.

2–JCM VENTER ,EG BAIN**, A DECONSTRUCTION OF THE TERM** "**REVOLUTION**", KOERS — Bulletin for Christian Scholarship, Vol80,N04, 2015,P02.

فئة معينة أو أحزاب بعينها، بينما الإصلاح يعني الإبقاء على الأصول ويدعو فقط لمعالجة ممارسات خاطئة، في المقابل تدعو الثورة إلى بناء نظام جديد بأكمله وهدم آخر.[1]

وقد وضّح " عزمي بشارة" علاقة الثورة بالإصلاح بقوله أنّ مقابلة الثورة للإصلاح وكأنهما متناقضان لا أساس له في عصرنا، إلا تلك الخصوصية في داخل الماركسية *، فالثوري يجب أن يكون إصلاحيا يقود إصلاحا في النهاية، والإصلاحي يمكن أن يقود تحولا ثورياً.

وفي بحثنا لا يمكن أن نغوص في تحليل المفاهيم وتتبع تطورها التاريخي، فمفهوم الثورة مثلا عرف تطورا تاريخيا بمفاهيم مختلفة وأحيانا متناقضة، وراجع ذلك لعديد الأسباب من بينها اختلاف المشارب الفكرية والتخصصات، وهناك من نظر إليها من جانب وتغافل جوانب أخرى أو حتى الحقب التاريخية وأسباب ثوراتها وغاياتها، كما لعبت عملية الترجمة والنقل دورا في الغموض والتداخل بين المفاهيم وعدم ضبطها، لكن ما يهمنا هنا أن الثورة والاصلاح السياسي رغم أخلافهما باعتبار أن الثورة تحمل معنى التغيير الجذري الراديكالي، في حين أن الإصلاح يحمل معنى التحسين دون المساس بالنظام القائم، إلا أنهم يشتركان في الهدف وهو التغيير نحو الأفضل، كما أنّ الثورة بعد الإطاحة بالنظام القائم، وبناءها لآخر لا بد أن يحمل هذا الأخير دور الإصلاح التدريجي لكي نستطيع أن نقول أن الثورة عملت على التغيير الجذري.

---

1 – سلمان العودة ، **أسئلة الثورة** ،ط1، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات ،2012، ص35.

* يعطي الفكر الماركسي مدلولا خاصا للثورة وفقا لنظريته المادية ،فهو يفرق بين الثورة السياسية والثورة الشاملة ،فالثورة السياسية تعني سيادة بعض الطبقات في المجتمع عن باقي الطبقات ، أما الثورة الشاملة في التي تحقق سيادة طبقة البروليتاريا ، ومنه القضاء على باقي الطبقات الأخرى ،ويتم القضاء على الطبقية ،ولا يتم ذلك إلا إذا بلغ المجتمع مرحلة الشيوعية ،والتي تعتبر نهاية التطور في الفكر الماركسي (برهان رزيق، **جذر الربيع العربي في التاريخ والشرائع السماوية** ،ط1، سوريا: وزارة الاعلام السورية، 2018، ص136.)

أما عن علاقة **الإصلاح السياسي بالحركات الاحتجاجية**، فنجد الأستاذ "أحمد الخطابي" قد عرّف الحركة الاحتجاجية بقوله" هي نشاط سياسي يقوم به مجموعة من الأفراد على نطاق واسع لهم انتماءات اجتماعية، مبنية على تكتيكات محددة يكون الغرض منها التأثير والضغط على الدولة ومؤسساتها، ومن جهة أخرى الضغط على الرأي العام لجلب التعاطف والتعريف بالمطالب.[1]

وتشير الحركة الاحتجاجية إلى مجموعة من الناس لها هدف التغيير الكلي أو الجزئي للنظام السياسي والاجتماعي، ويكون ذلك بتغيير القيم السائدة والممارسات السياسية ،وذلك بين المواطنين الذين يجدون في الحركة تجسيدا لمعتقداتهم ونظرتهم للوضع الاجتماعي المنشود .[2]

ومنه يمكن القول بأن الحركة الاحتجاجية يسودها عدم الرضى بالوضع القائم وقد تضم المجتمع كله أو فئة بعينها، لها مطالب معينة تدافع عنها، وقد تكون طريقتها في التعبير سلمية كالاعتصامات والتظاهر، أو عنيفة كأعمال الشغب من حرق وتكسير وقطع الطرق..، وذلك من أجل الضغط على الحكومة لتحقيق مطالبها. [3]

بعد ذكر المفاهيم السابقة للحركة الاحتجاجية تبين لنا أنها حركات مطلبية هدفها الضغط من أجل تحقيق مطالبها، وتختلف هذه المطالب باختلاف الظروف وأسباب قيامها، فقد تحمل مطالب فئة معينة مهمشة أو قد يكون هدفها عام يدعو لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية، وتضم جميع شرائح المجتمع ،أو أن يكون لهذه الحركات مطالب أخرى كمطلب الإصلاح السياسي وتحسين عمل النظام، ومن هنا تتكون

---

1 – أحمد الخطابي، الاحتجاج واستراتيجيات التعبئة في "حراك الريف" بالمغرب نحو بناء هوية جماعية مؤنثة ، **مجلة علوم الانسان والمجتمع** ،المجلد08،العدد01، 2019 ،ص، ص، 47،48.

2 – وفاء علي داود، التأصيل النظري لمفهوم الثورة والمفاهيم المرتبطة بها، **مجلة الديمقراطية** ،العدد07، 2011،ص03.

3 –علي سعدي عبد الزهرة السعدي، الحراك الشعبي: دراسة نظرية في المفهوم والأسباب ، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية** ، المجلد14، العدد02، 2021، ص 522.

العلاقة بين الحركات الاحتجاجية وبين الإصلاح السياسي، والذي قد يكون الدافع لقيامها وهدفها التي تريد بلوغه .

كما يمكننا أن نقول أن الحركات الاحتجاجية السلمية إذا ما أخذت منحى آخر كمنحى العنف ومطلب التغيير الجذري للنظام قد تتحول إلى ثورة.

المطلب الثالث: مجالات الإصلاح السياسي

تعددت مجالات الإصلاح السياسي وكادت أن تشمل جميع مناحي الحياه، ذلك وراجع لشمولية المفهوم، فهو لا يشمل الجانب السياسي فقط بل يتعداه ليشمل الجانب الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، فهو مفهوم مركب شامل ومعقد، ومنه سنحاول أن نورد أهم مجالاته في الآتي:

1- الإصلاح الدستوري والقانوني: يعتبر الدستور والقانون أساس وعماد الدولة التي تقوم عليه، فهما أساس تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، فالدستور عبارة عن وثيقة مكتوبة تحدد طبيعة عمل الدولة والعلاقة التي تربطها بشعبها، وأنّ أي تغيير يمس الدولة لا بد أن يترجم في تغيير الدستور، وكذا مواكبة القوانين لأي تطورات حاصلة.[1]

ويعتبر الإصلاح الدستوري ضرورة أوليه لأي عملية إصلاحية، فهو بمثابة المقدمة لإعطاء معنى للانتخابات والعملية السياسية بكاملها، والتركيز لا بد أن يكون على إصلاح الدستور لكي يمكننا الحديث عن الديمقراطية .[2]

---

1 – سمير باهي، عمليات الإصلاح السياسي في الأنظمة السياسية المغاربية في فترة ما بعد الحرب الباردة ، **مجلة العلوم القانونية والسياسية** ،العدد15، 2017، ص318.

2 – منى حسين عبيد ، خلود محمد خميس، الإصلاحات الدستورية ومستقبل الحقوق والحريات العامة في العراق ، **مجلة الدراسات الدولية** العدد28، العراق،2009،ص 87.

ولكي تتحقق الديمقراطية فلا بد أن ينعكس ذلك على النصوص الدستورية من خلال تعديل المواد التي تتعارض مع المتطلبات الديمقراطية الحقيقية، أو من خلال وضع دساتير عصرية للدول التي لم تشهد هذه المرحلة بعد، وذلك من أجل أن تتوافق المطالب المجتمعية مع النصوص الدستورية، وما تسعى إليه المجتمعات من تحقيق بيئة ديمقراطية ممارستيه تحترم فيها الحقوق والحريات ويعتبر الدستور الكافل الأول لها.[1]

ولا بد من عدم الخلط بين الإصلاح الدستوري والتعديل الدستوري، فالتعديل الدستوري حسب الموسوعة السياسية يعني" إدخال تغييرات على نصوص المواد التي يتألف منها القانون الأساسي للدولة ، باعتبار ان الشعب مصدر السلطات، ففي معظم الدساتير المكتوبة يحق له اجراء تعديلات تجيزها نصوص الدستور ذاته وتتيح له مسايرة التطور[2]، أمّا الإصلاح الدستوري فهو أشمل من التعديل، ويعتبر التعديل كوسيلة للإصلاح الدستوري من أجل بلوغ الهدف المرجو من الإصلاح، كما أن عملية الإصلاح الدستوري لها أهداف معينة – ليست فقط تعديل مواد من الدستور– تتم عبر مراحل وقد تتطلب وقتاً وجهدا يمكن تلخيصها في ما يلي:

المرحلة الأولى: أن يتم إعطاء معنى للأحزاب، من حيث وجودها وتنافسها،أن يتم كذلك الشروع في التأهيل المؤسساتي بحيث يكون الشعب مصدر السلطات ، استقلالية اللجنة الوطنية للانتخابات واعتبارها مؤسسة دستورية ، التوزيع المتوازن للسلطات، ودسترة اختصاصاتها بشكل واضح، استقلالية السلطة القضائية على باقي السلطات، توسيع صلاحيات مجلس النواب.[3]

---

1 – وثيقة الإسكندرية ، **مؤتمر قضايا الإصلاح العربي : الرؤية والتنفيذ**، مارس 2004،ص04.

2 –عبد الوهاب الكيلاني، **الموسوعة السياسية**، الجزء02،بيروت: دار الهدى للنشر والتوزيع، د، س، ن، ص680.

3 – منى حسين عبيد، خلود محمد خميس، **مرجع سبق ذكره**، ص87.

ويتم ذلك عبر مراحل باعتبار أنها أهم مرحلة وبمثابة الأساس التي تبنى عليه المراحل القادمة ويكون هدفها ترسيخ الفعل الديمقراطي في النهاية.

أما **المرحلة الثانية:** والتي يصل فيها النظام إلى فصل السلطات والغاء الازدواجية في الممارسة، وتكون الحكومة مسؤولة كليا عن تنفيذ سياستها أمام البرلمان.[1]

ومنه فالصلاح الدستوري أساس أي إصلاح سياسي وأهم أولوياته، فإنه بمثابة القاعدة القانونية التي يستند إليها من أجل عملية الإصلاح الشاملة، فبدون إصلاحات دستورية تعبّر عن بداية عملية الاصلاح السياسي ، لا يمكننا الحديث عنه–الاصلاح السياسي–، كما أنّ إصلاح الدستور يتطلب إرادة حقيقية وأطراف هدفها التغيير والإصلاح الفعلي، و الشامل وخدمة المجتمع في ظل بيئة ممارستيه ديمقراطية .

2– إصلاح المؤسسات والهياكل السياسية: في معظم المجتمعات ودول العالم هناك عددا من المؤسسات سواء كانت رسمية –السلطات الثلاث– أو غير رسمية –كالأحزاب، جمعات المصالح والضغط، الرأي العام–، فهي تختلف وتتفاوت من حيث شدة تأثيرها من دولة لأخرى، وذلك راجع لدرجة التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات، وتلعب هذه المؤسسات دورا كبيرا في دعم مسيرة الإصلاح، فهذا الأخير يحتاج إلى مؤسسات تناضل من أجله، وإذا ما هُمشّت أو تم تقييد عملها تصبح غير حرة وتابعة وتعاني الفساد والقمع، وغيرها من ملامح الاستبداد السياسي.[2]

1 – منى حسين عبيد، خلود محمد خميس، **مرجع سبق ذكره**، ص87.

2 – محمد تركي بني سلامة، الإصلاح السياسي: دراسة نظرية ،**المنارة**، المجلد13،العدد05، 2007،ص166.

ويتطلب الإصلاح السياسي وجود سلطة تشريعية تمثل جميع فئات المجتمع، وفقا للأعضاء المنتخبين بواسطته وبطريقة حرة ونزهة، ونظام انتخابي حديث ، وتمارس هذه المؤسسة دورها الرقابي على السلطة التنفيذية، كما تمارس عملية التشريع من أجل تحقيق إرادة الشعب في العدالة والمساواة. [1]

ويرى أنصار الإصلاح البرلماني على أنه يمكن إصلاح المؤسسات السياسية كافة من خلال البدء في إصلاح البرلمان، باعتباره يؤدي دورا محوريا في إطار التحولات الديمقراطية والسياسية، فلا يمكننا الحديث عن برلمان ديمقراطي دون أن يمثل المواطنين ويدافع عن مصالحهم ، فلا بد أن يكون البرلمان ممثلا للشعب الذي اختاره وفقا لانتخابات حرة ونزيهة . [2]

كما يقتضي الإصلاح السياسي وجود سلطة تنفيذية تتمتع بالشفافية الكاملة، التي تؤهلها لقبول النقد والرقابة من طرف السلطة التشريعية، أو من خلال وسائل الإعلام، أو أن تنال ثقة النواب .

وإلى جانب السلطتين التشريعية والتنفيذية لا بد من وجود قضاء مستقل عادل غير منحاز لأي سلطة ، ويكون قادرا على فرض سيادة القانون وتطبيقه.[3] وإلى جانب هذه المؤسسات ودورها الأساسي في عملية الإصلاح السياسي، فلا يمكنها أن تعمل بمعزل عن مؤسسات أخرى غير رسمية وذلك باعتبار أن الإصلاح السياسي يتطلب توافر ومشاركة كافة الجهود داخل الدولة، من شعب ، أو أدوات شبه مستقلة كالأسرة، الجامعة، الأحزاب السياسية، مؤسسات المجتمع المدني، القطاع الخاص..، كما لا ننسى دور

1-Mohammad Salem Alnawafleh, The Political Reform in the Reign of his majesty king Abdullah II bin Al-Hussein ,Opportunities and Challenges Jordan, **journal of juridical and political sciences** ,vol05 ,No01, 2016,p340.

2 – سهام زروال ، الإصلاحات السياسية في النظم السياسية العربية في ظل التحولات الدولية الراهنة-دراسة حالة الجزائر، **أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، جامعة باتنة1، 2017-2018،ص30.

3- Mohammad Salem Alnawafleh, **op .sit,** p340.

الإعلام البارز والمهم خاصة مع التقدم التكنولوجي وعولمة الأخبار والثقافة The Globalisation of culture and News، ويكون ذلك من خلال توعية الأفراد ونشر ثقافة الإصلاح من خلال برامج توعوية إصلاحية، والشيء الأهم والأساس من ذلك هو تمتع هذه الوسائل بالمصداقية والاستقلالية ، وبالتالي فالإصلاح السياسي يحتاج لصحافة وإعلام حر ومستقل يمارس هذه العملية بمصداقية دون تدخّل أي جهة أخرى.[1]

كما يتطلب الإصلاح السياسي وجود مؤسسات المجتمع المدني وتكون ناشطة وتتمتع بنوع من الاستقلالية تعمل على نشر الثقافة الديمقراطية داخل المجتمع، وكذا دورها في الاستعانة بالخبراء والمسؤولين بتنظيم المجتمع وتفعيلة من أجل تحقيق الإصلاح المطلوب.[2]

وقد تم تلخيص كل ذلك بأن هناك ركيزتين أساسيتين متلازمتين لإصلاح الحكم، هما وجود دولة كفئ ،ومجتمع مدني مؤثر، وبالتالي فلا بد أن يتضمن برنامج الإصلاح، إصلاح جوهر نظام الحكم (نظام التمثيل، التشريع ، سيادة القانون ،المشاركة)، وتفعيل صوت الشعب (تعزيز الحكم المحلي، تنمية المجتمع المدني ، الإعلام المستقل).[3]

ونخلص إلا أنه لا بد من توفر كافة الجهود وتعاونها سواءً مؤسسات أو شعب من أجل الاصلاح، وكل هذا يتطلب إرادة ملحة حقيقية تسعى لمحاربة الفساد واحداث التغيير.

3- إطلاق الحريات : تعتبر الحرية قيمة عظمى وأساسية لأي عملية إصلاح سياسي، ذلك من أجل تحقيق السيادة الفعلية للشعب الذي يحكم نفسه بنفسه من خلال التعددية السياسية، التي تؤدي إلى

---

1 – محمد تركي بني سلامة ، **مرجع سبق ذكره**، ص168.

2-Mohammad Salem Alnawafleh , **op .sit,** p340.

3 – الصديق خليفة الكيلاني، **مرجع سبق ذكره** ، ص308.

تداول السلطة، بحيث يتمتع الجميع بحرية الفكر والتنظيم والتعبير عن الرأي، وعلى رأسه مؤسسات تشريعية منتخبة وقضاء مستقل ،وحكومة خاضعة للمساءلة الدستورية والشعبية وللأحزاب السياسية ذات المرجعيات المختلفة .[1]

ومن أجل خلق بيئة تمارس فيها كافة الحقوق والحريات فلا بد من وضع التشريعات القانونية اللازمة لذلك، كالحقوق السياسية والمدنية، وحتى الاقتصادية، والتي في الأساس مستمدة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كحرية التعبير والتظاهر، الحق في المشاركة في الشأن العام، الحق في الترشح، الحق في التصويت ...،[2] وكما هو شائع داخل المجتمعات الديمقراطية لابد من تعزيز حقوق الإنسان وفقاً للمواثيق الدولية، وفي مقدمتها حقوق المرأة والطفل والأقليات وكذا حقوق المتهم في المحاكمات الجنائية، وضمان الممارسة الإنسانية للدولة مع مواطنيها .[3]

وهذا ما لخصته "وثيقة الإسكندرية " عام 2004، بدعوتها للدول التي لم تُصّدق بعد على المواثيق التالية: 1-الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، 2- العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية ،3- العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ،4- مشروع تحديث الميثاق العربي لحقوق الإنسان كما وضعه

1- Enaam Abdullah Mohamed ,The impact of political reform on the stability of the state of Kuwait since 2010, **journal of humanities and Ablied social sciences** ,vol02,No 02,2020,Egypt ,p105.

2 - سمير باهي، الإصلاح السياسي في الدول المغاربية بين المحددات الداخلية والضغوط الدولية :دراسة لنموذجي تونس وليبيا، **أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية** ،جامعة باتنة ،2017-2018، ص25.

3- Enaam Abdullah Mohamed, **op sit** ,p105.

فريق الخبراء العرب (ديسمبر 2003)،5- المواثيق الدولية لحقوق المرأة بما يؤسس لإلغاء كافة أشكال التمييز ضدها، 6- الميثاق الدولي للطفل بما يضمن حياة أفضل للطفل العربي. [1]

ومنه نستنتج أنّ عملية الإصلاح السياسي تكاد تشمل كافة مجالات الدولة، وتهدف بالأساس لنشر القيم الديمقراطية وبلوغها في إطار بيئة ممارستية، تشارك فيها كافة الجهود من أعلى هرم في الدولة إلى آخر تنظيم في المجتمع، ولا تتحقق إلا بتوفر الإرادة الحقيقية الهادفة والحاملة لمشروع التغيير والإصلاح وهدم كل ما هو فاسد داخل مفاصل الدولة والمجتمع.

المبحث الثاني : المداخل النظرية المفسرة للإصلاح السياسي

حقل العلوم السياسية لا يحتوي على نظريات بعينها مفسرة للإصلاح السياسي، ولكن يمكن إسقاطه على نظريات ومداخل أخرى جاءت لتحليل ظواهر أخرى مشابهة كالتحديث والتنمية، الدمقرطة، ومنه سنحاول في هذا المبحث الاستعانة بأهم المداخل التي ستساعدنا لتفسير ظاهرة الإصلاح السياسي في المغرب، لما بعد أحداث الحراك العربي.

المطلب الأول: مدخل التنمية الاقتصادية

عرّف "**آرثر لويس**" التنمية الاقتصادية في كتابه " نظرية التنمية الاقتصادية " بأنها ليست عملية اقتصادية بحتة، بل تشمل دراسة السلوك الاجتماعي والقيم السائدة والأوضاع السياسية الداخلية والخارجية، كما تشمل أيضا تنمية الفرد لأنه بمثابة العصب الحقيقي للتنمية الاقتصادية ، ويضيف أيضا

1 -وثيقة الإسكندرية، **مرجع سبق ذكره**، ص05.

أنّ التنمية الاقتصادية لا تصنع بالتقدم المادي فقط فلا بد من التركيز على الجانب الاجتماعي وتحسين مستوى الأفراد، وهو الهدف الأساس التي تقوم عليه .[1]

والقائلون بهذه النظرية يركزون على مستوى الأداء، بأن يتم توسيع مستوى التصنيع والتحديث وزيادة مستوى التعليم وتحسينه ، وكذا زيادة مستوى التمدن والنشاط الاعلامي، فزيادة هذه المستويات تؤدي إلى الرفع من فعّالية النظام وشرعيته، وتحقيق التنمية الاقتصادية يؤدي إلى زيادة دخل الفرد وتحسن معيشته وهذا بدوره يؤدي تبدّل القيم الثقافية والاجتماعية والسياسية، كما تنشئ الطبقة الوسطى والتي يكون لها دور كبير في تحقيق التحول الديمقراطي.[2]

فحسب ما جاءت به هذه النظرية فلا بد من احداث تنمية اقتصادية داخل المجتمعات، وتحسين أوضاعهم الاجتماعية وزيادة دخل الأفراد، والتي تساهم في تحسين مستوى النظام السياسي وخلق بيئة ديمقراطية، أي حسب رأيهم عدم وجود تنمية اقتصادية يؤدي إلى عدم وجود تنمية سياسية أو أي إصلاحات أخرى وذلك لأهمية الجانب الاقتصادي والاجتماعي للأفراد .

وعلى عكس دعاه الليبرالية الكلاسيكية الذين يقرون بأن النظم السياسية هي نتاج عالم الأفكار والأيديولوجيات ، ولا ترتبط بالمعيار الاقتصادي وليس له دور فيها ،جاء هذا المنظور ليبيّن العكس ، فالتطور الاقتصادي لأي دولة سيؤدي إلى زيادة تحديث نظامها السياسي ، ومنه فقط أثبتت عدة دراسات حسب هذا المنظور الربط الكبير بين النمو الاقتصادي للدول وبين تحسن نظمها السياسية ،وهذا ما عبّر عنه آدم سميث في كتابه "ثروة الأمم" ،أين أعتبر أنّ أغنى دول العالم هي دول ديمقراطية . [3]

---

1 – آرثر لويس، **نظرية التنمية الاقتصادية**، تر: سعاد درويش، ط1،مصر: دار الكتب المصرية ،2021، ص09.

2 – صالح بلحاج ، التنمية السياسية :نظرة في المفاهيم والنظريات، **مجلة أكاديميا في العلوم السياسية** ،العدد1، 2013، ص، ص ، 22،23.

3 – سهام زروال ، **مرجع سبق ذكره** ، ص34.

ويعتبر" سيمور مارتن ليبست " –S.M.Liepset– [*] أكبر البارزين في هذا الاتجاه، فقد اعتبر أن التنمية الاقتصادية والشرعية شرطين أساسيين لأي تحول ديمقراطي .[1]

بعد دراسة مقارنة قام بها **ليبست** لمجموعة من الدول من أوروبا ومن أمريكا اللاتينية بناءً على جملة من المؤشرات[*] لقياس مدى تمتع المجتمعات بالتنمية ومدى تطورها الاقتصادي ،توصل إلى أنه في كل من دول أوروبية وكذا دول من أمريكا اللاتينية فئتين من الدول، فئة الدول الأقل ديمقراطية – less– ، ودول تحتل أعلى المراتب صنفت على أنها أكثر ديمقراطية – more–، فتبين له أن الدول التي ترتفع فيها مؤشرات التنمية بقيت محافظة على استقرارها ومؤشرات الحكم الديمقراطي فيها مرتفعة بالمقارنة مع بقية الدول التي عرفت مؤشرات أقل.[2]

أماّ الشرط الثاني لتحقيق الديمقراطية فيكمن في شرعية النظام السياسي، فلا بد أن يثبت النظام القائم فعاليته وقدرته، ويقصد بالفعالية الأداء الفعلي للنظام ،ومدى ايفائه بالوظائف الأساسية للعمل الحكومي، وبالتالي يصبح هذا النظام شرعيا يتوافق مع تطلعات المجتمع.[3]

---

* سيمور مارتن ليبست عالم الاجتماع السياسي الأمريكي ،عضو في معهد هوفر في جامعة ستانفورد ،كان أستاذ في السياسة العامة ، وقد كتب بإسهاب عن شروط الديمقراطية من منظور مقارن (من موقع: https://ar.wikipedia.org)

1–Seymour martin lipset ,some social requisites of democracy :economic development and political legitimacy **,the American political science review** ,vol53,no1,1959,p71.

* حدد ليبست مجموعة المؤشرات المدروسة وشملت(مستوى دخل الفرد، نسبة التعليم ، مؤشر القراءة والكتابة مؤشر الثروة – نسبة امتلاك الأشياء كالسيارات والأجهزة ..،التصنيع،...) ،ومن خلالها توصّل إلى النتائج المذكورة باعتبار أن التنمية الاقتصادية شرط أساسي لأي عملية تحول ديمقراطي.

2– Seymour martin lipset , **op sit** , p78.

3– **Ibid**, p86.

وكأي مدخل تحليلي تعرضت نظرة ليبست لعديد الانتقادات من طرف الباحثين، من بين هذه الانتقادات أن هناك دول عرفت نمو اقتصادي كبير لكن بقيت أنظمتها السياسية منغلقة وعصيّة على الديمقراطية، لكن ما يهمنا هو عدم انكار ما للجانب الاقتصادي من دور كبير وأساسي في حياة الشعوب واستقرارها ، وبالتالي لا يمكننا أن نتحدث عن إصلاح سياسي لا يعتبر الجانب الاقتصادي أحد أولوياته، فكيف للفرد أن تتحسن معيشة ودخله، وكيف له أن ينعم بالاستقرار وهو يعيش حالة الفقر والتهميش والبطالة .؟.،إذن لا بد أن تحتوي المشاريع الاصلاحية للدولة جانب مهم وهو الجانب الاقتصادي .

المطلب الثاني: مدخل التحليل النظمي

1-**المقترب النظمي (النسقي):** ارتبط بمجهودات عالم السياسة الأمريكي دافيد أستون، الذي عمل على تطويره وإعطائه ملامحه العامة ،حيث قام بطرح أفكاره الأساسية وإدخاله لعلم السياسة .[1]

حيث قام بنقل نظرية النظم من حقول معرفية أخرى وملئها بالمحتوى السياسي، وبالنظر للتعريف الذي قدمه لعلم السياسة، فقد اعتبر النظام في التحليل السياسي نسقاً أو مجموعة من المتغيرات المعتمدة على بعضها البعض والمتفاعلة في ما بينها والتي يتم من خلالها التخصيص السلطوي للقيم في المجتمع.[2]

وخلص إلى أنّ الحياة السياسية عبارة عن نظام سلوك موجود داخل بيئة يتفاعل معها أخذاً وعطاءً من خلال ما سماه بالمدخلات – Inputs – والمخرجات –outputs–، وبالتالي فالنظام يعيش داخل بيئة

1 –محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي:** المفاهيم، الاقترابات، والأدوات، الجزائر: د .د .ن، 1997،ص130.

2 –نصر محمد عارف، **ابستمولوجيا السياسية المقارنة –النموذج المعرفي، النظرية– المنهج**، ط1، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،2002،ص263.

فيزيائية مادية ،وبيولوجية، وسيكولوجية واجتماعية ،وأنّ النسق السياسي نسق مفتوح على البيئة التي تنتج أحداثا وتأثيرات يتطلب على أعضاء النسق الاستجابة لها. [1]

وقد لخّص دافيد استون عمل النظام السياسي وتفاعلاته مع بيئته المحيطة في الشكل التالي:

الشكل رقم 01: نموذج دافيد استون لتحليل النظام السياسي

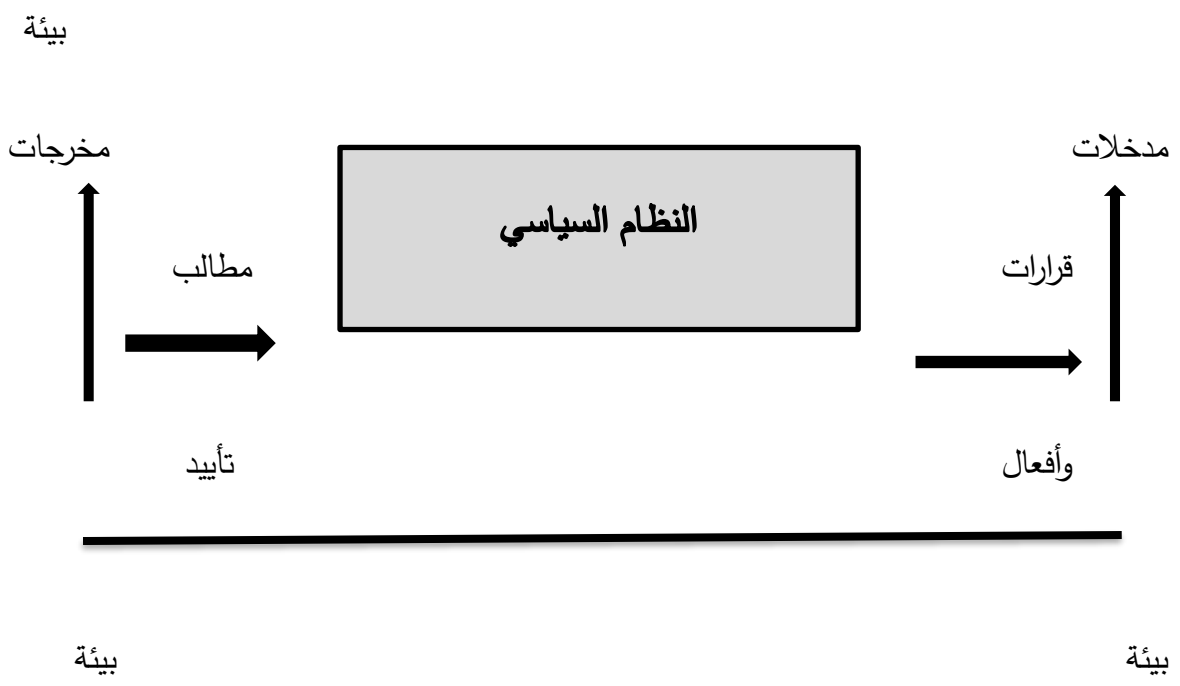

المصدر: دافيد استون، **المنهجية في التحليل السياسي**،ص143.

وحسب هذا النموذج فان النظام السياسي يبنى على أساس المدخلات والمخرجات ويمكن شرحها كالآتي:

1-المدخلات: وتشمل عنصرين أساسيين هما: المطالب المجتمعية وتتمثل في مطالب المجتمع المدني ،وسائل الاعلام، استطلاعات الرأي العام...، ويتم التعبير عنها على سبيل المثال بالتظاهرات السلمية

1 -محمد شلبي، **مرجع سبق ذكره** ، ص131.

والمنظمة، أما العنصر الثاني فيشمل التأييد، بمعنى أن تكون هناك دعم ومساندة للنظام والإيمان بقواعد اللعبة بداخله والرضى بأفعاله وسياساته.

2-المخرجات: وتعبرّ عن رد فعل المؤسسات السياسية والنظام على جملة المطالب المطروحة من طرف المجتمع، والتي استقبلها على شكل مدخلات.[1]

وقد تعبّر المخرجات عن قبول المطالب من طرف النظام وبالتالي تكون ايجابية، أو قد تكون سلبية بأن يتم رفضها أو محاولة تمييعها، كما قد تلجأ السلطات للتدابير القمعية الوحشية واستعمال العنف مثلا مع المتظاهرين.

3-التغذية الاسترجاعية: وتعتبر مخرجات النظام أساسها، فهي تأتي كرد فعل عليها، ويكون ذلك بتأييد القرارات المتخذة من طرف النظام، أو في حالة عدم تأييدها تعاد مرة أخرى في شكل مدخلات جديدة – عملية استرجاع–، ومن هنا يبقى النظام السياسي في حالة حركية يتأثر ويؤثر في بيئته سواءً الداخلية أو الخارجية.[2]

ومن خلال الطرح الذي قدمه استون للنظام السياسي، يمكننا اسقاطه على موضوع الإصلاح السياسي ، باعتباره كمخرجات للنظام والذي يعمل على التكيّف مع محيط ، بتبنيه لجملة من الاصلاحات ، قد تكون ناتجة عن ضغوطات ومطالب البيئة سواء كانت داخلية أو خارجية، أو مطالب جهات معينة تدعو للتغيير، كما أنها –الإصلاحات– تأخذ منحى التغذية الاسترجاعية بتأييدها أو عدم الرضى والقبول بنتائجها، فتأخذ منحى مطالب أخرى في شكل مدخلات كأن يعبّر المجتمع عن عدم رضاه بالحلول المقدمة من طرف دولته فيخرج في تظاهرات واعتصامات أو أنّ يعبّر عن ذلك من طرف مؤسسات

1 –رملي مخلوف، توظيف الإقترابات في تحليل النظم السياسية المقارنة :اقتراب تحليل النظم أنموذجا، **مجلة أكاديميا للعلوم السياسية**، المجلد6، العدد03، 2020، ص52.

2 –محمد شلبي، **مرجع سبق ذكره**، ص142.

المجتمع المدني ووسائل الإعلام...، كما يمتلك النظام السياسي القدرة على التكيف والحفاظ على بقاءه بناءً على استراتيجياته التكيفية والقدرة على الإقناع.

وكأي مقترب تعرض نموذج استون للتحليل للنقد رغم اسهاماته الكبيرة في تطوير الدراسات السياسية، فقد أخذ عليه ما يلي:

– أنه أعطى قيمة كبيرة للاستقرار، فالاستقرار يمثل قيمة عليا تتحكم في سلوك النظام وهي غايته التي يريد بلوغها.

– لم يولي اهتمام للتغيير الثوري، الذي يعمل على التغيير الجذري للنظام السياسي، فقد ركز فقط على مقومات النظام وطرق دعمه، فهو ركز على عناصر الاستمرار والاستقرار فقط.

– نظر للحياة السياسية نظرة بسيطة وتجاهل تعقيداتها والظروف التي قد تطرأ عليها.[1]

– تجاهل كذلك نموذج استون التحليل السياسي التاريخ، وذلك بأنه لا يمكن فصل الظواهر السياسية عن الماضي الذي يوثر فيها وتبنى عليه .

وتُعتبر نظرية دافيد استون أهم نظرية للتحليل النظمي، فقد دارت حولها نظريات أخرى وعملت على تطوير نموذج استون للتحليل السياسي، فالنظرية الوظيفية قامت بملء نموذج استون بمجموعة من الوظائف والقدرات، والنظرية الاتصالية الذي طرحها كارل دويش والذي ركّز على عملية التحويل وقام بتفصيلها أكثر [2]، وسنحاول التطرق للمقتربين في النقاط الموالية .

1 –محمد شلبي، **مرجع سبق ذكره** ،ص143.

2 –نصر محمد عارف، **مرجع سبق ذكره**، ص267.

2- المقترب الوظيفي البنيوي: رغم وجود العديد من الدارسين الذين طرحوا عدة أفكار بخصوص النظرية، وأضافوا لها الكثير من الأبعاد، إلا أن الفضل في صياغتها يعود إلى " جبرائيل ألموند" Gabriel Almond، حيث تقوم النظرية على ثلاثة مفاهيم أساسية :النظام، البنية ، والوظيفة كما أن النظرية لا تهتم بالتركيز على الدستور والمؤسسات الحكومية الرسمية، فقد ركزوا على أن النظام يحل محل الدولة، والوظيفة محل السلطة والقوة، والأدوار محل المناصب، والأبنية محل المؤسسات .[1]

البنية حسب ألموند مجموعة الأدوار والأنشطة القابلة للملاحظة، يعبّر عنها من خلال العلاقات المتبادلة وتكون منتظمة وتعبر عن عمل النظام السياسي، وعند تفاعلها وتكامل مختلف الأدوار عبر عنها ألموند بمصطلح "البنية"، أما مصطلح الوظيفة فقد استمده من علم الأحياء فهي تحمل معنى بيولوجي وتعني العمليات الحيوية التي تسهم في بقاء الكائن العضوي[2]، وقد تعرض نموذجه للنقد في العديد من محطاته مما دعاه إلى تطويره، فقد أصدر كتاب رفقة زميله " باول" تحت عنوان –السياسة المقارنة – عام1960، أين حدد فيه وظائف النظم السياسية من خلال ثلاث مستويات هي:

1)- المستوى الأول: وتشمل وظائف التحويل ،والتي تضم التعبير عن المصالح وتجميع المصالح والاتصال السياسي، وصنع القاعدة وتطبيقها، والتقاضي بوجب القاعدة .

2)- المستوى الثاني: ويشمل عمل النظام السياسي كفرد قائم بذاته في بيئته، ويعبر عن عمل النظام وفقاً لقدراته.

---

1 - بومدين طاشمة، **تفاعلات وحركية النظام السياسي –دراسة من منظور التحليل البنائي الوظيفي**، محاضرة ألقيت على طلبة السنة الأولى في مقياس: مدخل إلى علم السياسة ،قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان،2019-2020،ص02 ،من موقع .http:// elearn.univ-tlemcan.dz

2 - محمد شلبي، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص174، 175.

3)- المستوى الثالث: ويعبر عن طرق حفاظ النظام عن وجوده وكيفية تكيفه مع الضغوطات خلال فترة من الزمن، فهي تشمل وظائف الحفاظ على النظام، التجنيد السياسي والتنشئة السياسية .[1]

ومن أجل شرح النموذج وما جاء به من أفكار فلا بدمن شرح النقاط التالية بشكل مبسط في الآتي:

المستوى الأول يشمل ما يلي:

- **القدرة الاستخراجية:** وتُعّبر عن قدرة النظام في استخراج الموارد من البيئتين الداخلية والخارجية، وهي ذات أهمية كبيرة بالنسبة للنظام، بحيث أن استخراجها يوفر الموارد اللازمة لإدارة المجتمع السياسي،[2] ومنه قدرته على تحليل البيئة المحيطة وهنا تظهر مدى قوة الأنظمة الحاكمة.

- **القدرة التنظيمية** : وتعني قدرة النظام على ممارسة الرقابة على سلوك الأفراد والجماعات داخل المجتمع، وعادة ما يرتبط التنظيم بالالتزام بالقوانين أو التهديد بها، لكن يرى الوظيفيون أن تكون سلوكيات النظام تقوم على التوجيه والنصح والإغراءات المالية والمادية احسن، وكذا نجد أن النظم السياسية تختلف باختلاف أهدافها، قيمها واستراتيجياتها،[3] ومنه قدرة النظام على فرض سيطرته ومدى قدرته على التحكم في مجتمعه.

- **القدرة التوزيعية:** بمعنى قدرة النظام على تخصيص مختلف الأطراف الحكومية بالأموال والسلع والخدمات، والقدرة على توزيعها داخل المجتمع، ويمكن قياس عملية الأداء ومقارنتها، وذلك بحسب الكمية

---

1 - محمد شلبي، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص176، 177.

2 -بومدين طاشمة، **مرجع سبق ذكره**، ص04.

3 - جابرييل إيه الموند ، جي بنجاهم باويل ،**السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر : نظرة عالمية** ، تر: هشام عبد الله، ط1، د. ب. ن : الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 1998 ،ص ، ص ،197، 198.

والأطراف التي استفادت منها، وكذا تحديد العلاقة بين الاحتياجات ومدى التوزيع الحكومي لتلبية هذه الاحتياجات .[1]

– **القدرة الرمزية** : وتعني مدى تدفق الرموز الفاعلة من النظام السياسي بداخل المجتمع أو البيئة الدولية، كالتأكيد والإشادة بقيم النخب ورفع الأعلام وخروج فرق الجنود.

– **قدرة الاستجابة:** وتنتج عن العلاقة بين المدخلات والمخرجات، بمعنى الاستفسار حول قدرة النظام في الاستجابة للمطالب وما هي المجالات التي لم يستجب فيها النظام السياسي.

– **القدرة الداخلية والدولية:** بمعنى اسقاط كل القدرات السابقة في الدولة على البيئة الخارجية، بمعنى مدى قدرتها وتفاعلها على المستوى الدولي،[2] ومدى الرضى حولها.

2)– **المستوى الثاني:** وكما ذكرنا سابقا يشمل وظائف التحويل، بمعنى تحويل المدخلات والتي تضم تحويل جملة المطالب إلى مخرجات، والتي تعبر عن القرارات وردود الأفعال حولها، وقد لخصها ألموند في ستة(06) عمليات رئيسية هي: –التعبير عن المصالح ،–تجميع المصالح،–وظيفة صنع القرار،– تطبيق القرار،–الفصل في المنازعات وفقاً للقرار،–وظيفة الاتصال السياسي. [3]

3)– **المستوى الثالث:** ويشمل وظائف التكّيف والحفاظ على النظام، فلا بد للنظام الذي يريد الحفاظ على بقائه أن يعمل على ترسيخ ثقافة سياسية مشتركة، وذلك من خلال عملية التنشئة السياسية وسائل الاتصال السياسي المختلفة (كالأحزاب، الجماعات وقادة الرأي، وكذا من خلال أطراف غير رسمية

1 – جابرييل إيه الموند ، جي بنجاهم باويل ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 192.

2 –محمد شلبي، **مرجع سبق ذكره**، ص177

3 – بومدين طاشمة ، **مرجع سبق ذكره**، ص06.

كالأسرة ..).كما يضاف إلى ذلك عملية تدريب الاطارات من أجل استمرار النظام ،كتجنيد الموظفين، الجيش، والدبلوماسيين .[1]

قام في ما بعد ألموند وزميله باول في كتاب لهما عام 1978 في طبعته الثانية والتي تعد المحاولة الثالثة لتطوير النموذج والأخيرة، لكنه أبقى على نفس وحدات التحليل السابقة، أين كانت هناك تغييرات على مستوى العلاقات في ما بينها فقط، من خلال مجموعة من عمليات الفك والتركيب.[2]

ومن خلال طرحنا للمقترب التحليلي الوظيفي الذي جاء لتطوير نموذج دافيد استون، سنستفيد منه في تحليل عملية الإصلاح السياسي، حيث نرى أن تبني النظام السياسي للإصلاح يدخل ضمن وظائف النظام من أجل الحفاظ على بقاءه وتكيفه مع البيئة المحيطة سواء داخلية أو خارجية .

بالرغم مما أضافة المقترب من تدقيق وتفصيل في الوظائف إلا أنه لا يخلو من الانتقادات كباقي الأطر النظرية، فقد أخذ عليها بأنها ركزت على المحافظة عن الوضع وانشغالها الدائم بالاستقرار والاستمرار والتكيّف، واهمالها للأبعاد المتعلقة بالقيم ومعايير أخرى، كما تعبر النظرية الوظيفية عن تحيزها للنموذج الغربي، وأعيب أيضاً على هذا النموذج أنه قام بتجزئة النظام السياسي بصورة كبيرة، وإلى عدة وحدات والقيام بدراسة كل وحدة على حدى واجراء المقارنات في ما بينها، فهذا التشعب قد يؤدي إلى إهمال البيئة الحقيقية للبحث، [3] ومنه تصبح أفكارها آلية متسلسلة لم تولي أهمية للأحداث الطارئة والمؤثرة .

3- الاقتراب الإتصالي: يرتبط المقترب بعالم السياسة الأمريكي "كارل دويتش"، الذي قام ببلورة نموذجه من خلال اعتماده على الاتصالات كجوهر لعملية التحليل السياسي، ومنه فإن دراسة النظام السياسي

---

1 - محمد شلبي، **مرجع سبق ذكره** ، ص،179.

2 - نصر محمد عارف، **مرجع سبق ذكره**، ص ص،176 ، 177.

3 - **المرجع نفسه** ، ص280.

تعتمد على الاتصال، بمعنى تحليل السلوكيات وتداول المعلومات بين الفاعلين السياسيين سواءً داخليا أو خارجيا –الفاعلين الدوليين–، فالنظرية الاتصالية تركز على نقل "الرسائل" وليست الأحداث بل المعلومات بخصوصها، والتي يمكن قياسها، ويتكون النظام الاتصالي مما يلي:

1–المرسل: الذي أرسل المعلومات، قد يكون فرد، أو مؤسسة، أو دولة .

2–الرسالة: وتتعلق بالمعلومات حول حدث معين أو مشكلة.

3–القناة: وهي الهيئة التي من خلالها تنقل الرسالة.

4–المستقبل: الطرف الذي يستقبل المعلومات –الرسالة–.

5–الذاكرة: والتي تقوم بتخزين المعلومات حول المشكلة أو حدث معين.

6–تغذية عكسية : وتتعلق بمدى الوعي أو المعرفة بنتائج الأفعال.[1]

من خلال نموذج **كارل دويتش**، إن النظام السياسي يستقبل الرسائل باستمرار مما يستدعيه لقراءتها وتحليلها ومحاولة الاستجابة لها، فالنظام على اتصال دائم من خلال وسائل الاستقبال التي تتلقى الرسائل ،ثم تنقلها لمراكز القرار والذي يعمل بدوره بدراستها وتوصيلها للجهات المتخصصة بتنفيذه، ومنه تصبح قرارات رسمية، ومن خلال هذه القرارات الجديدة قد تشمل ردود أفعال حولها وترجع على شكل مداخل لأجهزة استقبال المعلومات ، وتعيد تحويلها لمراكز القرار وتسمى بالتغذية العكسية أو الاسترجاعية [2].

والجديد الذي جاء به النموذج هو أن النظام السياسي يستطيع تغيير أنماط سلوكه ومؤسساته الأساسية بناء على ردود الأفعال التي وردته من البيئة كتغذية عكسية .، بمعنى أن النظام له القدرة على التكيف من

1 –حامد عبد الماجد، **مقدمة في منهجية دراسة وطرق بحث الظواهر السياسية**، القاهرة ، سلسلة كتب دراسية، بجامعة القاهرة ، 2000، ص58.

2 – محمد شلبي، **مرجع سبق ذكره**، ص149.

خلال ما سماه –بالابتكار– والذي يعني مواكبة البيئة المتغيرة،[1] وهنا يمكن قياس ذلك على ظاهرة الاصلاح السياسي التي يتبناها النظام بناء على معلومات استقبلها من البيئتين الداخلية والخارجية، وعمل على التكيف معها من أجل المحافظة على بقاءه واستمراريته.

كما يمكن للنظام سبق الأحداث من خلال عنصر المبادرة، والذي يعني قدرة الحكومة على توقع الأحداث بناء على الدراسات الاستراتيجية والتخطيط والتوقع،[2] ومنه قد يعمل النظام بناءً على معلوماته المخزنة بطرح مشاريع اصلاحية استباقية وبالتالي تجنب عديد الأحداث التي قد تكون نتائجها مكلفة للنظام ،وهنا تظهر مدى قوة وقدرة الأنظمة في الحفاظ على بقائها.

ومنه وفقاً لنموذج **كارل دويتش** تعتبر التغذية الاسترجاعية مهمة جدا، فهي بمثابة آلية تقويم وتصحيح وتعليم، تُمكّن النظام من النمو والاقتدار وتجنب الأخطاء السابقة .[3]

المطلب الثالث : مدخل التنمية السياسية

يعتبر مفهوم التنمية السياسية من المفاهيم شديدة الصعوبة وذلك لعدة اعتبارات منها: الخلط بينها وبين عدة مفاهيم كالانتقال السياسي، التحديث السياسي، الإصلاح السياسي، الديمقراطية، كما أن التنمية السياسية تضم مفاهيم غامضة كالمفهوم السياسي والفلسفي والايديولوجي وغير قابل للملاحظة والقياس، أما أهم عنصر لغموضها فهو تعدد التعاريف واختلافها وعمومتيها أحيانا واهتمامها بجزئية مرة أخرى.[4]

لكن ما يهمنا هو التنمية السياسية كمدخل للتحليل تقوم على نشر المناخ الديمقراطي في الدولة، تعزير الحقوق والحريات، إتاحة الفرصة للمواطنين للمشاركة في صنع السياسة العامة للبلاد، باعتبار أن عنصر

---

1 – محمد شلبي، **مرجع سق ذكره**، ص 154، 155.

2 – **المرجع نفسه**، ص 155.

3 – **المرجع نفسه**، ص 151

4 –صالح بلحاج، **مرجع سبق ذكره** ،ص14.

المشاركة السياسية العنصر الأساس في عملية التنمية السياسية،[1] وجاء هذا الاتجاه كرد على منظور" التنمية" أولا–التنمية الاقتصادية أساس أي تنمية سياسية أو تحول ديمقراطي–، فقد ذهبوا لعكسه تماما وانطلقوا من فرضية أساسية وهي لكي يتحسن المستوى الاقتصادي للدول لا بد لها أن تصبح أكثر ديمقراطية، وذلك من خلال عديد الدراسات التي قاموا بها لعديد الدول ،وقد دافع عن هذا الطرح كل من سيغل وفاينزشتاين وهالبرين، بقولهم على الدول الفقيرة لكي تصبح متطورة اقتصاديا ينبغي عليها أن تصبح ديمقراطية، فالسجل الاقتصادي السيء للحكومات العسكرية في دول أمريكا اللاتينية، والحكومات الديكتاتورية في أفريقيا والدول الشيوعية في أوروبا الشرقية وآسيا أسقط المعادلة النظرية التي أحاطت بنجاح بعض الأوتوقراطيات في شرق آسيا وبخاصة في سنغافورة وكوريا الجنوبية وتايوان وحديثا الصين.[2]

فقد أكد أنصار هذا الطرح على أن الديمقراطيات عادة ما تكون أكثر نجاحا في زيادة نموها الاقتصادي، وقد ركزوا على أهمية الانتخابات كآلية أساسية وتنافسية تعمل على تنحي القادة غير الأكفاء ويتم إعطاء الفرصة من طرف المواطنين للأحزاب الذين يرون أنهم قادرون على إدارة الاقتصاد وانجاحه، وكما سماها هالبيرين وسيغل وفايزنشتاين بآلية التصحيح الذاتي على عكس الأنظمة الاستبدادية التي لا تتوفر لديها جهات منظمة للتصحيح أو إزالة المفسدين .[3]

---

1 – عمر محوز، متغير التنمية السياسية في علاقة الحكم الراشد بأخلقة الحياة السياسية ، **مجلة حوليات كلية الحقوق والعلوم السياسية،المجلد07**العدد03، 2015، ص366 .

2 – رضوان زيادة، الديمقراطية التوافقية كمرحلة أولية في عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي، **مجلة المستقبل العربي** ، المجلد 29، العدد334، ديسمبر2006، ص 84

1–Pippa Norris, Making Democratic –governance work: the consequences for prosperity , **faculty research working paper series** , Harvard school , September 2011 ,p08.

وقد عبر عن ذلك هنتنغتون بقوله لا يمكننا الحديث عن الديمقراطية دون وجود انتخابات حرة ونزيهة، تتسم بالشفافية وتعطي فرصا لجميع الأطراف المتنافسة للوصول إلى السلطة .[1]

لكن بالرغم من أهمية الانتخابات واعتبارها أحد أهم الشروط لتوفّر الديمقراطية، إلا أنها لا تكفي لوحدها لبلوغ النظام الديمقراطي الحقيقي، بل يتطلب إلى جانبها أسس أخرى كالفصل والتوازن بين السلطات وفقا لمرجعية دستورية واضحة، سيادة حكم القانون، وجود مؤسسات الشفافية والمسائلة وفاعليتها، وجود مجتمع مدني فاعل ومستقل، ضمان الحقوق والحريات المدنية والسياسية .[2]

لكن لا بد من تفعيل هذه الأسس وإحاطتها بالرقابة والمساءلة، وإلا قد تقع في فخ عدم النزاهة الانتخابية أو التلاعب بنتائج الانتخابات، وقد تكون هناك معارضة ولكن يتم التضييق عليها دون ممارسة دورها ، كما يتطلب ذلك قضاء مستقل ومجتمع مدني فاعل ومؤثر .

وقد عمدت **بيت الحرية** سنويا على قياس مدى تطبيق الدول لعديد المؤشرات في مجال الحقوق والحريات المدنية والسياسية وفقاً لمبادئ الديمقراطية الليبرالية، وذلك وفق مؤشر **غاستيل** للحقوق والحريات المدنية والسياسية منذ عام 1972، كما أنه يستخدم من طرف العديد من المفكرين من أمثال **لاري دايموند و روبرت ج .بارو**، ويقوم هذا المؤشر على تقسيم الدول بناءً على احترامها للحقوق المدنية والسياسية إلى دول حرة Free ، ونصف حرة Partially ، وليست حرة Not Free، فهذا المؤشر يراقب مدى وجود الحقوق المدنية والسياسية في ظل تواجد الانتخابات والتعددية السياسية وكذا في ظل ممارسة الحقوق والحريات وحرية الرأي والتعبير .[3]

---

1 – فؤاد أعلوان، الانتخابات والانتقال الديمقراطي في الدول المغاربية : المغرب، الجزائر ، وتونس نموذجا ، **مجلة رواق عربي**، 2021، ص30.

2 – **المرجع نفسه**، ص30.

3 –سهام زروال، **مرجع سبق ذكره** ، ص38.

المبحث الثالث: مفهوم الحراك العربي وأهم المداخل النظرية المفسرة له

استعمل الدارسون مصطلحات مختلفة لتوصيف ما عرفه العالم العربي من أحداث عام2011، والذي عُرف إعلاميا " بثورات الربيع العربي"، حيث سنتطرق في هذا المبحث، لمفهوم الحراك العربي والمصطلحات المختلفة التي أطلقت عليه، وكذا المداخل النظرية التي جاءت لتفسير أسبابه ودوافعه.

المطلب الأول: مفهوم الحراك العربي وبعض مسمياته

1- مفهوم الحراك العربي:

1-1 الحراك في اللغة: في معجم اللغة العربية تعني مفردة "حراك " حركة كل مظهر عام من النشاط، ضد السكون: ما به حراك، هامد أو ساكن، أما في لسان العرب أن الحراك من الفعل حرّك ويعني الحركة وهي ضد السكون.[1]

1-2 الحراك اصطلاحا: يُعّرف الحراك بأنه " موجة من الاحتجاجات والمظاهرات والإضرابات والتي تحدث بدولة معينة ،تدعو إلى مزيد من الديمقراطية والحرية والتعددية السياسية وتحقيق العدالة الاجتماعية .[2]

وتعني "الحركة" كذلك : التيار العام الذي يدفع طبقة من الطبقات أو فئة اجتماعية معينة إلى تنظيم

صفوفها بهدف القيام بعمل معين يعمل على تحسين حالتها الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية أو تحسينها جميعاً.[3]

---

1 -عبد العالي رزاقي، **الهبة الشعبية السلمية 22فيفري 2019 سقوط حزب فرنسا**، ط1: دار الأمة،2019، ص40.

2 -علي سعدي عبد الزهرة، **مرجع سبق ذكره**، ص518.

ومفهوم "الحراك العربي" يكتنفه الكثير من الغموض وعدم اتفاق الباحثين على إعطائه تعريف محدد، فقد عرف عدّة مسميات كالحراك، الانتفاضة، الصحوة، الاحتجاجات، الثورات، ولعلى مصطلح " ثورات الربيع العربي " أكثر تداولا وخاصة في الوسط الإعلامي، ولقد لعبت وجهات النظر المختلفة وتعدد المشارب الفكرية دورا كبيرا في غموضه وتداخله، ومنه سنحاول التطرق لعديد مسميات الحراك العربي ومحاولة فك الخلط فيما بينها.

2- المسميات المختلفة للحراك العربي

2-1 ثورات الربيع العربي: إن الثورة بمفهومها العام تتولد عن التراكمات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، حيث بيئتها هي الغضب المتراكم بسبب الفساد والبطالة والفقر وهشاشة الأمن الاجتماعي والانساني، ومنه فالحرمان الاجتماعي والسياسي والإهانة وانعدام الحريات، وسوء تعامل أجهزة الأمن مع الناس وإذلال المواطن هو المدخل الطبيعي للثورة.[1]

وفي ميدان السياسة تعني الثورة "تلك المرحلة التي تظهر فيها طبقة اجتماعية جديدة، وتكون قادرة على تنحي طبقة اجتماعية أخرى غير قادرة على تدبير الأمور في نظام سياسي ما، وتكون الطبقة الاجتماعية الجديدة حاملة لمشروع اقتصادي وسياسي يتجاوز ما هو كائن حتى في مجالات أخرى كالثقافة والفكر،

---

3 -محمد الأمين أحمد عبد مرزوك، **مواقع التواصل الاجتماعي والحراك الشعبي-الاعتماد المتبادل-**، ط1: المركز الديمقراطي العربي،2020، ص104.

1 - **المرجع نفسه**، ص ، ص، 108 ،109.

وحين تتمكن الطبقة الاجتماعية الجديدة من السيطرة على الأوضاع السياسية يتحقق بذلك المفهوم السياسي للثورة " .[1]

أما مصطلح ثورات الربيع العربي* فقد أطلق على الحركات الاحتجاجية السلمية الضخمة التي انطلقت في أغلب الدول العربية أواخر عام2010 ومطلع عام2011،[2]وقد كانت أول بداية للحدث من تونس عندما قام الشاب **محمد البوعزيزي** بحرق نفسه أمام بلدية سيدي بوزيد، ثم تطورت الأحداث بسرعة وأصبحت احتجاجات مطلبية ونقابية تحمل شعار" اسقاط النظام" .

بعد عدة أيام انتقلت هذه الأحداث إلى دول مجاورة ، مصر ، اليمن ، ليبيا ثم إلى سوريا تحمل نفس الشعارات وتدعو لرحيل الأنظمة السياسية لدولها والتي تصفها بالمستبدة .[3]

ثم امتدت هذه الموجة إلى بلدان عربية أخرى كالأردن، الجزائر ،المغرب ،العراق ، السودان

و فلسطين،[4]ومنه يمكن أن نقول أن غالبية الدول العربية عرفت حركات احتجاجية متأثرة ببعضها البعض بالرغم من خصوصية كل دولة وظروفها ومطالبها .

---

1 –رأفت فؤاد عبد الرحمان ريان، الثورات العربية 2011 وأثرها على مفاهيم الحرية والمشاركة السياسية لدى طلبة الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية، **رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا بجامعة النجاح الوطنية** ،فلسطين،2015،ص 20.

*– وقد نسج المصطلح" الربيع العربي" على منوال " ربيع الشعوب " أو "ربيع الثورات" ، والتي عرفتها أوروبا سنة1848 ، ولكن هذه الثورات كان مصيرها الفشل والقمع ، وإن كانت قد أدت في بعض منها على الأقل في توحيد ألمانيا مثلا سنة 1871 ، وهنا تم طرح التساؤل من طرف الباحثين ، لماذا تم توصيف ما حدث بالدول العربية في القرن الواحد والعشرون بالثورات الأوروبية الفاشلة والتي تم قمعها ؟.(فتحي المسيكيني ، **الهجرة إلى الإنسانية** ،ط1،لبنان ،2016،ص107.)

2 –ثامر فواز فهد الشهوان، أثر ثورات الربيع العربي على عملية السلام في الشرق الأوسط (2011–2013)، **رسالة ماجستير في العلوم السياسية ألقيت في كلية الدراسات العليا بالجامعة الأردنية** ،2014، ص 08.

3 –حسن محمد الزين، **الربيع العربي آخر عمليات الشرق الأوسط الكبير** ،ط1، لبنان: دار القلم الجديد ،2013، ص ، ص، 21، 22.

ومصطلح الربيع العربي قد تباينت الآراء حوله فمنهم من نسبه إلى الفيلسوف الأمريكي "جورج سنيتانام "الذي توفي عام1952، وكان يقصد به التحرر من قيود حياة غير مرغوبة، أو عمل غير محبب، إلى حياة أفضل، وهناك من نسبه إلى كبار صناع القرار السياسي الأمريكي وذلك لغايات وأغراض سياسية .[1]

وقد عبّر عن ذلك الدكتور " رابح لونيسي" بأن مصطلح الربيع العربي وليد مخابر غربية وقد سبق لهم استخدام المصطلح أثناء الحرب الباردة على بعض الأحداث التي عرفتها أوروبا الشرقية الحليفة للاتحاد السوفيتي، ومنه فهو غير نابع من داخل الدول العربية، وقد فضل الأستاذ مصطلح " الفوضى في العالم العربي" على ما جرى من أحداث . [2]

وما يبن استخدام مصطلح الربيع العربي ARAB SPRING هو الإعلام الغربي وخاصة بعد ثورة مصر في 25 يناير 2011، فقد كانت الأحداث كما عُبر عنها في منتصف الشتاء، مما يظهر أنه ليس بصلة مع مصطلح " الربيع "، وقد تم وصف الأحداث العربية بأنها سلسلة من الاحتجاجات والمظاهرات التي حدثت في دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط، تحت تأثير ما يسمى بالدومينو . [3]

2-2 الانتفاضات العربية: " Arab uprisings " وتم استخدام هذا المصطلح من طرف الكثير من الدارسين ، وذلك تحفظا على اطلاق مصطلح " الثورات "والتي تحمل معنى القطيعة مع الماضي والتغيير الجذري والانتقال من وضع إلى وضع أفضل منه، فقد عبر " عبد الإله بلقزيز عن الثورة بقوله" تعني

---

4 -تمارا كاظم الأسدي، محمد غسان الشبوط ، **مرجع سبق ذكره** ،ص09.

1 -فيصل محمد عبد الغفار، **الربيع العربي** ،ط1،الأردن: الجنادرية للنشر والتوزيع ،2016،ص07.

2 -رابح لونيسي، **ربيع جزائري لمواجهة دمار عربي -دراسة استشرافية** -،ط1، الجزائر: دار المعرفة ،2013، ص، ص ،6، 7.

4-shinta puspitasari ,Arab spring :a case study of Egyptian revolution 2011,**andalas journal of international studies** ,Vol6 ,No 02,nevember 2017,p162.

التغيير الجذري للنظام الاجتماعي –الاقتصادي– وليس النظام السياسي فحسب ، فلا تكفي ان تسقط نخبة سياسية حاكمة بوسائل الانتفاض والضغط الشعبي،. فالثورة لا تعني هدم نظام سياسي قائم، بل هدم نظام اجتماعي، وبناء نظام جديد،[1]" فمن هنا فقد عبر عن إسقاط أنظمة عدة دول–على غرار ما حدث في تونس، مصر، ليبيا ، اليمن – لا يكفي أن ننعته بالتغيير الجذري ،إلا إذا تم هدم النظام الاجتماعي الذي ساد وتم الانتفاض حوله، ثم تغييره إلى الأفضل .

فالانتفاضة تحيل إلى نوع من التحرك الفجائي والذي يقوم لأسباب معينة، فتعبر عن شكل من أشكال الصراع الاجتماعي الذي يمتاز بالعفوية ويفتقد لعنصر الاستمرارية وللتنظيم والقصدية الاستراتيجية وقد يلجأ للعنف والانقلاب والصراع والتخريب، فالانتفاضة لا تصل لتعبير الثورة بل تعتبر كممهد لها .[2]

ومنه فالانتفاضة تنتج عن حرمان وكبت وضغوطات لدى المجتمعات وتكون عفوية، كأن يقوم مجموعة من الأشخاص بالخروج والتظاهر نتيجة تراكمات داخلية لديهم وذلك بدون تنظيم مسبق لها.

2–3 الحركات الاحتجاجية : الاحتجاج **protest** :هو حالة من الغضب العام التي تسود المجتمع أو فئة معينة داخل المجتمع، وغالبا ما تكون هذه الفئات مهمشة، فتقوم بالتعبير عن غضبها سواء بطريقة سلمية أو غير سلمية في شكل إضرابات أو اعتصامات أو تجمهر أو تظاهر، وقد تصل لحد استخدام العنف وأعمال الشغب .[3]

---

1 –عبد الإله بلقزيز، **ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل** ،ط1،بيروت: منتدى المعارف، 2012، ص20.

2 –علي سعدي عبد الزهرة جبير ، **مرجع سبق ذكره** ، ص، ص ، 522، 523.

3 – زيام عبد النور، الاحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا وتأثيرها على عملية التحول الديمقراطي –دراسة حالة مصر 2011–2013 ، **رسالة ماجستير في العلوم السياسية تخصص: دراسات إفريقية** ،جامعة الجزائر03، 2013، 2014 ، ص12.

والحركة الاحتجاجية كفعل جماعي تكون دائما مدفوعة وموجهه لتحقيق مصلحة جماعية عامّة، ويتم تعزيزها والدفاع عنها، وتتكون نتيجة ضرر عام يراد تجنبه، يعطي معارضين يتم الدخول معهم في صراعات والتحرك ضدهم ومواجهتهم،[1] فهي تعبر عن إهداف جماعة معية تريد بلوغها.

وقد تكون مطالب الحركات الاحتجاجية اجتماعية، أو سياسية أو اقتصادية أو دينية ...، وقد تحمل أهدافا إصلاحية دون هدفها في تنحي السلطة الحاكمة، ومن هنا فالحركات الاحتجاجية تميل أكثر إلى التغيير و الإصلاح دون تفكيرها في الثورات واسقاط الأنظمة والتغيير الجذري، فهي حركات مطلبية تسعى لتحقيق مصلحة معينة .

2-4 الصحوة : وقد استخدم المصطلح الأستاذ والمفكر " طارق رمضان " في كتابه : الصحوة العربية : الإسلام والشرق الأوسط الجديد"، فالمصطلح ينقل دلالة إسلامية، بحيث يركز المفكر على دور الإسلام كمرجعية في مسيرة الانتفاضات العربية، فقد ركز على محورين أساسيين : توافق الإسلام مع التعددية الديمقراطية، والتنوع الديني ودور الأحزاب والمجتمعات الإسلامية بعد التحرر من الديكتاتورية، فحسب الأستاذ طارق رمضان أن ما حدث داخل الدول العربية فهو بمثابة " إيقاظ " وصحوة، ويشرح الإسلاموية الإصلاحية التي تعمل على احترام الديمقراطية وحقوق المرأة وسيادة القانون .[2]

أمام هذه الفوضى المفهوماتية لما حدث في العالم العربي تحت مسمى " ثورات الربيع العربي" بيّنت الاختلاف الحاصل بين الدارسين فهناك من عالجه بناءً على مرجعياته الفكرية، وهناك من كانت غاياته مقصودة ومفتعلة، لكن بيّنت كذلك عجز العقل والفكر العربي على صياغة ووصف ما حدث لدوله

---

1 -أحمد الخطابي، **مرجع سبق ذكره** ، ص 48.

2- Elfatih A. Abdel Salam, the Arab spring its origins , evolution and consequences …four years on, **Intellectual Discourse Copyright © IIUM Press ISSN 0128-4878** ,vol23, no 01, 2015, p123.

وتركهم المجال لغيرهم يستخدمون المصطلح الذي يحلو لهم ومتى يشاءون، وبالتالي يصعب إعطاء تعريف شامل لأحداث العالم العربي عام2011.

فبالرغم من عديد الخصائص المشتركة للعالم العربي، لكن ما حدث في تونس ومصر لا يمكن مشابهته بما حدث في الجزائر والمغرب مثلا، كما لا يمكن اسقاطه على ما حدث في ليبيا أو سوريا أو اليمن ..، فلكل بلد خصوصياته ودوافعه ومحركاته، ففي المغرب حدثت مظاهرات واعتصامات تدعو للإصلاح والتغيير ولا تحمل شعارات إسقاط النظام أو تنحي الملك .

وقد عبر عن ذلك عديد الباحثين بأن أحداث عام2011 في العالم العربي عرفت تلاعبا مفهوماتي يصعب إدراكه وتحليله ان لم يتم البحث عن مقاربة جديدة لتحليل أحداث العالم العربي.

وكمحاولة منا لإعطاء تعريف للحرك العربي لعام 2011 نقول" هو جملة الأحداث التي بدأت من تونس نهاية عام2010 عندما قام الشاب التونسي بحرق نفسه أمام مقر البلدية، ثم عرفت تصعيدا على شكل مظاهرات واعتصامات تحمل شعارات مختلفة، لعلى أبرزها اسقاط النظام ورحيله، وهذا دليل على عدم الرضى والكبت الشعبي، ثم انتقلت الأحداث بسرعة إلى مصر ، ليبيا ، سوريا ، اليمن ..، متأثرة بأحداث تونس ، كما عرفت بعدها العديد من الدول العربية أحداث مشابهة وإن كانت بدرجات متفاوتة من حيث الحدة، فبسرعة فائقة تم إسقاط أربعة أنظمة سياسية عربية، في حين ذهبت أنظمة أخرى لاحتواء الحراك والاستجابة لعديد المطالب خوفا من التصعيد، وتعددت الأسباب والدوافع للحراك العربي ولعلى أبرزها التهميش والواقع الاجتماعي والاقتصادي المزرى الذي يعيشه المواطن العربي.

المطلب الثاني : المداخل النظرية المفسرة للحراك العربي

لقد تعددت النظريات والمقاربات التي فسرت أحداث العالم العربي لعام2011 ، وباعتبار أن النظرية تعين الباحث لتفسير وتحليل الأحداث وفهمها، ومنه سنحاول التطرق لأهم النظريات التي قد نستفيد منها في دراستنا لحالة المغرب .

1- نظرية الحرمان النسبي relative deprivation : الحرمان النسبي مفهوم صاغه "Stouffer" وزملائه للمرة الأولى سنة 1949 لتفسير سلسلة من العلاقات غير المتوقعة بين مشاعر الرضى لدى الجندي الأمريكي وبين وضعه في الجيش .[1]

ولكي نفهم المنطلقات التي تقوم عليها النظرية نورد مجموعة من التعريفات للحرمان النسبي، فبرغم من تناسق وترابط عديد التعاريف المقدمة إلا أنه لا يوجد تعريف جامع لنظرية الحرمان النسبي، سواءً في شكله البنائي أم الوظيفي.[2]

فقد عرفه " جير" سنة 1970 بقوله " أنه إدراك الفرد بالتناقض بين توقعاته وقدرته المتعلقة بالقيم، وتتمثل توقعات القيم بالسلع الأساسية وظروف الحياة التي يعتقد الفرد أن له الحق فيها، أما قدرات القيم فهي السلع والظروف التي يظن أنه قادر على الحصول عليها والاحتفاظ بها ".[3]

---

1 –هيبة غربي ، نظرية الحرمان النسبي وأسباب التطرف والعنف ، **مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص** ، المركز الديمقراطي العربي ،المجلد1، العدد 4، 2020 ،ص 32.

2 – الحبيب أستاتي زين الدين، الفعل الاحتجاجي في المغرب وأطروحة الحرمان : في حاجة إلى تنويع المقاربات التفسيرية، **مجلة عمران** ،المجلد06 ، العدد22، 2017، ص168.

3 –هيبة غربي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص32.

وقد عبّر " تيد غور " عن الحرمان النسبي بقوله " يعني تصور الفاعلين للاختلاف بين توقعاتهم وقدراتهم، أي الفجوة بين التوقع والواقع والتي تخلق الإحباط والاضطرابات والعدوان والثورات والصراعات، وكلما اتسعت هاته الفجوة زاد حجم العدوان والعنف .[1]

وقد فسّر الحرمان النسبي" robert Gurr" ،وفق مقاربة نفسية توضح كيف يتجلى عدم الرضى الجماعي في صورة عنف سياسي من خلال توفير آلية للعدوان والاحباط، بحيث يرى أن الحرمان يؤدي للعدوان ، ويأتي الحرمان من المقارنات التي تدور في أذهان البشر، فكلما كانت درجة الاحباط عالية أدت إلى زيادة حالة عدم الاستقرار السياسي في بلد ما، وبالتالي فنظرية الحرمان النسبي تركز على الظروف التي يشعر فيها المواطن أن حقوق معينة لهم محضورة من قبل السلطة الحاكمة، مما يشكل لديهم الدافع للتخلص منها والدفاع عنها،[2] وهنا يكون اتساع الفجوة بين الطبقات وانهيار الطبقة الوسطى محركا لهذا الإحساس والذي يبرر إمكانية عدم الاستقرار.

ومنه فنظرية الحرمان النسبي تركز على العامل النفسي والاجتماعي للفرد، ومحاولة تفسير الحرمان الذي يتعرض له بناءً على حقوقه المهدورة والمنتهكة، وكذا درجة انفعالات الأفراد التي تترجم في حالات من الغضب والاحتجاج وحتى العدوان .

وقد تم اسقاط النظرية على ظاهرة الحراك العربي وتفسيره وفقا لمنطلقاتها، بحيث رأي عديد الباحثين أنها تناسب كثيرا أحداث الربيع العربي ودوافعه، فقد لخص الأستاذ "جبران صالح علي حرمل " في دراسة له مصادر الحرمان النسبي لدى الشباب والشعوب العربية، وذلك في ثلاث مصادر أساسية : أولها الحرمان

1-Sadaf Farooq ,Saiqa Bukhari , Mansoor Ahmed ,Arab spring and the theory of relative deprivation , **international journal of business and social science** , vol8 ,No 1,January 2017 ,p130.

2-**Ibid.** ,P130.

السياسي، والناتج عن استبداد الأنظمة واحتكار السلطة والتضييق على الحقوق والحريات العامة، على حرية التعبير وانعدام مظاهر التعددية السياسية والتداول السلمي على السلطة، تهميش المعارضة واحتواءها .[1]

والملاحظ لثورات الربيع العربي يشهد مطالب الشعوب في تنحي الأنظمة السياسية القائمة والمطالبة برحيلها ونعتها بالمستبدة والطاغية، واحتكاره للسلطات لعقود من الزمن .

وتكلم الأستاذ **جبران صالح** كذلك عن مصدر آخر للحرمان وهو لا يقل أهمية عن الأول، ويتعلق الأمر بالجانب الاقتصادي، فأعتبر أن الحرمان الاقتصادي تمثل في تردي الأوضاع الحياتية للشعب العربي بشكل عام وفئة الشباب بشكل خاص، وذلك في مختلف المجالات كالتعليم والعمل والصحة، ارتفاع معدلات البطالة ..، وقد كانت حادثة الشاب التونسي" البوعزيزي " خير مثال على ذلك، أين قامت السلطات التونسية بمصادرة مصدر رزقه والمتمثلة في عربة لبيع الخضر والفواكه .[2]

ومنه فالحرمان الاقتصادي كان من بين الدوافع في خروج الشعوب العربية للشارع، فقد كان المتظاهرين من الطبقات الوسطى والفقيرة، تعبر عن البطالة والتذمر من معيشتها ومن التضخم، فقد كان الخبز من بين الشعارات المرفوعة في ثورات الربيع العربي.[3]

كما أُعتبر الحرمان الاجتماعي أحد مصادر الحرمان النسبي، ومن مؤشراته تراجع الرأس المال الاجتماعي، تفكك الأسر، ارتفاع معدلات العنوسة، ارتفاع سن الزواج ومعدلات الطلاق، واختصار النخبة العربية على كبار السن من رجال المؤسسات الأمنية والعسكرية والرئاسة والحكومة ..، وقد عبر

---

1 – جبران صالح علي حرمل ، ثورات الربيع العربي ..رؤية تحليلية في ضوء فروض نظرية الثورات (الواقع وسناريوهات المستقبل) ، **الحوار المتمدن** ، العدد4068 ، 2013من موقع : https://www.ahewar.org

2 – **المرجع نفسه**، ص2.

3 – Sadaf Farooq ,Saiqa Bukhari , Mansoor Ahmed , **OP.SIT**,P131.

عن ذلك الأستاذ المغربي **الحبيب أستاتي زين الدين** عندما قام بإسقاط النظرية على الحالة المغربية مستعملا مفهوم "الحقرة "، والتي اعتبرها حافزا للاحتجاج، وهي نقيض الكرامة والاحترام والمساواة، كما أشار الأستاذ إلى مفاهيم أخرى كالزابونية والاستبداد والفساد و الرشوة والمحسوبية؛ باعتبارها الحقل الفلسفي للظلم الاجتماعي والفعل الاحتجاجي والخطاب المجتمعي المدني،[1] وكل هذا تم ترجمته في مطالب الحراك المغربي لعام2011.

2- نظرية الدومينو: " DOMINO THEORY" يعتبر إيزنهاور أول من صاغ مفهوم الدومينو عام 1954، عندما حاولت الولايات المتحدة الأمريكية بشكل مباشر تجنب سقوط الفيتنام الجنوبية في يد الشيوعية [2]، فقد استعانت بها أمريكا كحجة جيوسياسية لإقناع الرأي العام الأمريكي والدولي بالتدخل العسكري الامريكي في فيتنام 1954- 1975.[3]

وتقوم نظرية الدومينو على فكرة أساسية مفادها أنه إذا دولة معينة تبنت الشيوعية كنظام لها، فحتما الدول المحيطة بها والقريبة ستتأثر بها، وتتبنى كذلك النظام الشيوعي تحت مسمى تأثير الدومينو –وذلك تشبيها لهم بأحجار الدومينو المتراصة فعند تحريك الأولى تسقط بقية الأحجار-. فترى النظرية بأنه إذا حدث عدم استقرار في بد ما، يمكن أن يؤدي إلى انهيار النظام في البلد المجاور له، ومنه تبدأ سلسلة

---

1 -الحبيب أستاتي زين الدين، **مرجع سبق ذكره** ، ص 171.

2 -GOKTUG SONMEZ , **THE Arab spring ,dominoes , and turkey** ,p69,70. From http://dergipark.org.

3- أحمد كربوش، الأطر النظرية المفسرة للحراك العربي ، **مجلة الباحث الأكاديمي في العلوم القانونية والسياسية** ، العدد04، 2020، ص58.

من الأحداث المشابهة في البلدان المجاورة الأخرى، بمعنى أن العنف وعدم الاستقرار سينتقل بتأثير العدوى وبشكل سريع للبلدان المجاورة .[1]

وهناك من المحللين والباحثين الذين أسقطوا أفكار النظرية على أحداث الربيع العربي وذلك من خلال، أنا تونس هي أولى أحجار الدومينو التي سقطت ثم تلتها بسرعة كل من مصر ليبيا واليمن، أين تم إسقاط الأنظمة السياسية القائمة ورحيل حكامها.[2]

3-نظرية الفوضى الخلاقة : chaos Theory : لقد أستخدم مصطلح الفوضى الخلاقة منذ القديم مع الكتابات الماسونية، ولكن حديثا أرتبط وفقا للأدبيات التي تناولته بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية ، وتحديدا بمشروع الشرق الأوسط الكبير وبالعالم العربي .[3]

فنظرية الفوضى الخلاقة أو البنّاءة ارتبطت بمسارات التغيير في الشرق الأوسط، وتبنتها الولايات المتحدة الأمريكية كاستراتيجية جديدة للعمل وفقا لمصالها في العالم العربي، في تعبير منها بأن المجتمعات العربية تعاني الركود السياسي، ومن أجل تحريك هذا الركود لا بد من إحداث شيء من الفوضى والخلخلة حتى يحصل التغيير، بمعنى أن تكون هذه الفوضى مفتعلة وهناك أطراف معينة مهتمة ومعنية بتحريكها، وهي في ظاهرها توحي بالتغيير للأحسن من أجل توفير الأمن والاستقرار وبناء القيم الديمقراطية، لكن في باطنها لها أهداف تخدم المصالح الأمريكية في المنطقة .[4]

1- wenm ,ejike Sam Festus ,domino theory for the promulgation of -Stephen osaheru instability in the sable region post Gadhafi era in perspective ,**revisited de humanities and sciences social no especial** ,2020, p, p 244,245.

2 -أحمد كربوش، **مرجع سبق ذكره** ، ص59.

3 -أسامة خليل الكرد، نظرية الفوضى الخلاقة وأثرها على الأمن العربي، **رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية في تخصص الدبلوماسية والعلاقات الدولية** ، جامعة الأقصى ، 2016، ص51.

4 - جبران صالح علي حرمل، **مرجع سبق ذكره** ، ص03.

وهناك من عبّر عن ذلك وأعتبرها فلسفة سياسية أمريكية، تفترض وجود خطر داهم من عدو مجهول يهدد الأمن القومي الأمريكي في كل لحظة، كما تفترض ألا يكون التهديد بالضرورة حاصلا من دولة أو منظمة، وإنما على البنتاغون ومراكز التخطيط في الولايات المتحدة الأمريكية أن تتصور هذا الخطر وتدركه ثم تتحرك .[1]

ويرى " صموئيل هنتغتون " أن النظرية تعتمد على فجوة الاستقرار، والتي يشعر فيها المواطن بين ما هو كائن وما يجب أن يكون، فتنعكس هذه الفجوة بالضيق أو اتساعها على الاستقرار، فان كان الرضى المجتمعي منعدم وعدم قدرة النظام في التكيف مع محيطه ، فقد يتولد عنها مطالب ليست بالسهلة وغير متوقعة أحيانا، مما يجبر الدولة ومؤسساتها على التكيف واعتماد سياسات جديدة كالإصلاح السياسي وتحقيق المطالب، أما اذا لم يتكيف النظام مع محيطه فسيؤدي ذلك لمزيد من الفوضى، والتي يرى فيها هنتنغتون أنها ستقود في النهاية إلى استبدال قواعد اللعبة واللاعبين .[2]

ومن خلال ما تم ذكره حول منطلقات النظرية وتفسيرها لحالة الفوضى، فقد عادت من جديد لتفسير أحداث الربيع العربي، فهناك من أعتبرها ثورات خلاقة على الطريقة الأمريكية، وبالتالي فهي مفتعلة وتم التخطيط لها قبيل اندلاعها، وهناك من رأى العكس بحيث أنها ثورات كبرى وعملاقة وليست فوضى خلاقة.

في بداية اندلاع الثورة التونسية وانتقال العدوى إلى مصر لم يكن هناك حديث عن الفوضى الخلاقة خاصة أن النظامين والرئيسين بن علي وحسني مبارك معروف عنهما العلاقة الوثيقة والجيدة مع أمريكا، وأنّ حسني مبارك الرئيس المصري معروف عنه ميولاته لأمريكا وخدمة اسرائيل، لكن بعد ثورة ليبيا بدأ الحديث عن الفوضى الخلاقة من طرف المحللين وتم ربط الربيع العربي بالمخططات الأمريكية الفوضوية

1 –أسامة خليل الكرد، **مرجع سبق ذكره** ، ص 51.

2 –أحمد كربوش، **مرجع سبق ذكره** ، ص60.

والرجوع لتفسير حالتي تونس ومصر، والدعوة لإفشال هذه المخططات والتصدي لها، فما مدى صحة هذه الاطروحة أمام الشعب الذي يهتف وينادي بالتغيير ؟[1].

فمن هنا تم تفسير أحداث الربيع العربي من طرف عديد الجهات على أنها مؤامرة مخطط لها قبل بداية الحراك، ففي كتاب للأستاذ التونسي "ميزري حداد " بعنوان " الوجه المخفي للثورة التونسية، الأصولية والغرب: تحالف محفوف بالمخاطر الكبرى، يرى فيه أن انتفاضات الربيع العربي التي قدموها لنا بأنها عفوية وطبيعية فهي ليست كذلك، وأعرب أن لديه وثائق تثبت بأن الأجهزة السرية الأمريكية بدأت منذ 2008 في تدريب الشباب العربي أو بعضهم على كيفية تفجير الثورات عن طريق الفيس بوك، وباقي الأجهزة المعلوماتية الحديثة، وتكلم عن الدور الذي لعبت قناة الجزيرة في ذلك، وأنّ أوباما هو من ضغط على قادة الجيش لتنحي كل من بن علي ومبارك .[2]

ومن البديهي والطبيعي أن تخطط الدول من أجل خدمة مصالحها، فالعلاقات الدولية مبنية على المصالح لكن السؤال المطروح ماذا فعلنا نحن العرب لتجنب مخططات الآخرين والدفاع عن مصالحنا نحن؟، على حد تعبير الأستاذ رابح لونيسي .[3]

لكن نجد ان " ميزري حداد قد أضاف إلى ذلك "بقوله أن هاته المخططات وجدت الأرض الخصبة لها، من خلال ما تعانيه المجتمعات العربية من فساد ومحسوبية ورشوة وتدني المستوى الاقتصادي والاستبداد بكل أشكاله .[4]

---

[1] – رمزي المنياوي ، **الفوضى الخلاقة ، الربيع العربي بين الثورة والفوضى**،ط01، القاهرة: دار الكتاب العربي للنشر ، 2012، ص، ص 189، 190.

[2] –هاشم صالح، **الانتفاضات العربية على ضوء فلسفة التاريخ** ،ط01، بيروت: دار الساقي، 2013 ، ص، ص ،120، 121.

[3] – رابح لونيسي، **مرجع سبق ذكره** ، ص10.

4 –هاشم صالح، **المرجع السابق الذكر** ، ص 121.

ومن هنا كيف يمكن لنا أن نلوم الأخرين وهم يريدون الدفاع والبحث عن مصالحهم، بل يجب على الدول العربية أن تحاسب أنفسها وتعمل على تغيير حالها إلى الأحسن بدلا من التهرب من واقعها، ومن ثم القاء اللوم على الآخر وتحميله كل المسؤولية لأحداث الربيع العربي.

خلاصة واستنتاجات الفصل:

بعد التطرق في هذا الفصل للإطار المفاهيمي والنظري للإصلاح السياسي والحراك العربي رغبة منا في بناء إطار مفاهيمي نظري يناسب موضوع الدراسة، توصلنا إلى النتائج التالية:

– صعوبة ضبط مفهوم الإصلاح السياسي فهو من المفاهيم المعقدة والصعبة في حقل العلوم السياسية وذلك باعتباره مفهوم شاسع، وتداخله مع مفاهيم أخرى مقاربة كالتغيير السياسي، التنمية السياسية ، التحديث، التحول الديمقراطي.

– كما أن مفردة الإصلاح قديمة قدم الانسانية فقد جاء ذكرها في القرآن الكريم في عدة مواضع، وقد تم اختصارها في المعنى المضاد لها، بمعنى أن الإصلاح ضد الفساد، وتعني كذلك تحسين الوضع وتعديله إلى الأفضل، وقد حضي باهتمام الكثيرين على مر الزمن، وعرف تغيُّرا في المفهوم حسب الظروف التي طرحته وكذا الأفكار التي حملتها الدعوات الاصلاحية، لكن في علم السياسية أصبح مفهوم الاصلاح السياسي مرتبط بفترة ما بعد الحرب الباردة، حيث عرفت النظم السياسية تغييرات مست بدورها التغيير على مستوى المفاهيم و النظريات، أين أصبح مفهوم الإصلاح السياسي يرتبط بالتنمية والتغير والانتقال الديمقراطي.

– تعددت مجالات الاصلاح السياسي فتكاد تشمل جميع مناحي الحياة داخل الدولة، ولعلى أبرزها إصلاح الدستور بأن يحمل في مواده المتطلبات الديمقراطية، ويراعي متطلبات المجتمع وما تنادي من أجله، كما يعني الإصلاح وجود مؤسسات سياسية تناضل من أجله تتمتع بالاستقلالية، وتعبر عن مصالح الفرد وتدافع عنها، ومنه فلا بد أن تكون هذه المؤسسات عنصر قوة للديمقراطية وتعمل على تمثيل الشعب أحسن تمثيل، كما تشمل عملية الإصلاح السياسي قيمة أساسية ولا تقل أهمية عن العناصر السابقة وهي مجال الحقوق والحريات، فلا بد أن يحس الفرد بتمتعه بحقوقه المختلفة وعدم المساس بيها والتضييق عليها، وممارسته لها وفقا لسيادته الفعلية، ومن هنا نقول أن الاصلاح السياسي يشمل جميع مناحي الحياه ويسعى لتكاثف جميع الجهود من أعلى هرم إلى أخر شخص داخل الدولة من أجل الاصلاح والذي يتطلب الإرادة الحقيقية وفترة زمنية لكي تعم الثقافة المدنية، فالإصلاح يحمل صفة التدرج والتحسين للأفضل ويحتاج لفترة زمنية من أجل بلوغ أهدافه.

– لا يتوفر حقل العلوم السياسية على أطر نظرية خاصة بتفسير الإصلاح السياسي ، بل يمكن إسقاط الظاهرة على مداخل أخرى يكمن أن تسهم في تفسير وفهم موضوع الدراسة، كمدخل التنمية الاقتصادية، وكذا مدخل التنمية السياسية، وتم اختيار الاتجاه النظمي لمساعدتنا في تحليل وتفسير النظام السياسي

المغربي باعتبار أن عملية الاصلاح السياسي بمثابة مخرجات جاءت من أعلى هرم داخل النظام السياسي المغربي.

– وبما أن ظاهرة الإصلاح السياسي المغربي جاءت متأثرة بأحداث الحراك العربي لعام2011، فقد تناولنا مفهوم الحراك العربي وعديد المفاهيم التي أطلقت عليه ولعلى أبرزها مصطلح " ثورات الربيع العربي"، ولا يزال المصطلح يكتنفه الغموض وعد اتضاح الرؤية وذلك لتعدد الرؤى المفسرة له، وغياب الفكر العربي الهادف لضبط المفاهيم وايجاد الأطر المناسبة لتحليل ما حدث داخل دوله.

– كما أن الأطر النظرية التي جاءت لتفسير أحداث الربيع العربي كانت كل منها تنظر إلى الموضوع من زاوية محددة أو ربما مقصودة، فهناك من عبر عنها بأنها مؤامرة غربية –نظرية الفوضى الخلاقة –، وهناك من أرجعها لعوامل داخلية بحتة –نظرية الحرمان النسبي، وهناك من وصف الأحداث بالانتفاضة وذهب آخر لوصفها بالصحوة، وعبر عنها أخرون بأنها ثورات عملاقة، ومن خلال هذا التشعب والاختلاف في الرؤى تتضح الأزمة المفاهيمية النظرية التي يعاني منها حقل العلوم الاجتماعية عامة والعلوم السياسية خاصة، والذي يتطلب بروز مفكرين عرب لديهم الرغبة في التنظير من جديد ومحاولة ضبط المفاهيم وإيجاد مقاربة جديدة تفسّر أحداث الحراك العربي وفقا لتصوراتهم لبلدانهم، دون ترك المجال لغيرهم في التعبير كما يحلو لهم وكيفما يريدون.

الفصل الثاني

الحراك العربي وتداعياته على المملكة المغربية

يتطلب موضوع البحث حول الاصلاح السياسي في المغرب الذي تزامن مع فترة الحراك العربي لعام2011 وجاء متأثر به، أن نتناول بالدّراسة هذه الأحداث، وسنحاول الوقوف عند أسباب ودوافع الحراك العربي ومعرفة دوله، وذلك من أجل أخذ تصوّر لما حدث لعديد دول الحراك ومن بينها المغرب التي تأثرت برياحه، أين شهدت المغرب عام 2011 احتجاجات واعتصامات عارمة قادتها " حركة 20 فبراير، ومنه لا يمكن أن نتناول الظاهرة بمعزل عن بيئتها ودوافعها ومؤثراتها سواء الداخلية أو الخارجية، كما يفدنا البحث من خلال هذا المدخل وضوح التجربة المغربية، وذلك بمقارنتها بما حدث لعديد الدول الأخرى ومعرفة نقاط التشابه والاختلاف خاصة أنها جاءت متأثرة بما حدث لعدة دول عربية على غرار تونس، مصر، ليبيا، سوريا..، ومن هنا سنتناول في بداية هذا الفصل دوافع وأسباب اندلاع الحرك العربي، فبالرغم من خصوصية كل دولة إلا أن الدول العربية تجمعها عديد المشاكل والتحديات المتشابهة، ثم نُعرّج إلى دول الحراك مع ذكر نماذج من دول المشرق العربي وكذا من دول مغاربية، إلى أن نصل للتّطرق لتداعيات الحراك العربي على الدول المغاربية ومنه التركيز على حالة المملكة المغربية موضوع الدراسة .

المبحث الأول : أسباب ودوافع الحراك العربي

تعدّدت أسباب ودوافع الحراك العربي فقد شملت جميع الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والتي عرفت تراكما لعقود من الزمن، كما كان للعامل الخارجي كذلك دورا في تحريك الشارع العربي وتفجير الثورات، ومنه فالحراك العربي تعددت أسبابه ودوافعه فشملت الدوافع والأسباب الداخلية وكذا الأسباب والدوافع الخارجية .

المطلب الأول : الأسباب والدوافع السياسية

لم تشهد الدول العربية أي نوع من أنواع الحكم المستقر المبني على أسس ديمقراطية تشاركية لدولة مدنية منذ قرون من الزمن، فقد تداولت على الإقليم العربي أنظمة مستبدة • ذات قطب واحد، وسلطات ديكتاتورية تقوم بفرض أوامرها، وبمنطق القوة والهيمنة ،[1] فمعظم الدول العربية نظم تسلطية تفتقر لمظاهر التعدية السياسية والتداول السلمي للسلطة، حيث يلاحظ وجود فجوة بين الخطاب السياسي والواقع العملي، تولدت عنها أزمة عدم الثقة، وانهيار شرعية الأنظمة وذلك راجع لعجز النظم السياسية على حل المشكلات التي تتخبط فيها شعوبها وتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية المتدنية .

وأمام الحكم المطلق والفردي، غابت النزاهة الانتخابية، فقد عرفت الانتخابات في العلم العربي التزوير وعدم الشفافية لزمن طويل.[2]

---

[1]–عمر يوسف العسوفي، **الحراك الشعبي العربي (الربيع العربي) ...دراسة تحليلية** ، ط1 ،عمان: دار المأمون للنشر والتوزيع ، 2014، ص 19.

[2] – تمارا كاظم الأسدي، محمد غسان شبوط ، **مرجع سبق ذكره** ، ص12.

ولم يقتصر ذلك على العملية الانتخابية، فقد كانت السيطرة أيضا على المؤسسات التمثيلية للمواطن (مجالس النواب) ، حيث قامت النخب الحاكمة بمراجعة دائمة لقوانين الانتخابات من أجل أن تتيح دائما أغلبية مريحة لها، بل ذهبت بعيدا في التدخل بمفردات العملية الانتخابية كافة،[1] وكل ذلك من أجل التحايل والتحكم في مخرجات الانتخابات بما يخدم مصالح هذه النخب.

ومنه أدى ذلك إلى تركيز السلطة في يد رئيس الدولة، باعتباره رب العائلة أو شيخ القبيلة أو العشيرة ، وانتفى معه مبدأ الفصل بين السلطات، واستقلال السلطات عن بعضها، وبالتالي تم ترجيح كفة السلطة التنفيذية على باقي السلطات .[2]

وقد كان من أسباب الحراك وخروج الشعوب إلى الشوارع، رغبتها في التحرر من أشكال العبودية التي أنتجتها حركات التحرر ومنظوماتها الأيديولوجية وانقلاباتها العسكرية،[3] وقد عبر عن ذلك **ابن خلدون** بقوله" ولا تحسبن الظلم إنما هو أخذ المال أو الملك من يد مالكه من غير عوض ولا سبب كما هو مشهور، بل الظلم أعم من ذلك، وكل من أخذ ملك أحد أو غصبه في عمله، أو طالبه بغير حق، أو فرض عليه حقاً لم يفرضه الشرع فقد ظلمه، والمنتهبون لها ظلمة، والمانعون لحقوق الناس ظلمة، وغصّاب الأملاك ظلمة، ووبال ذلك كله عائد على الدولة بخراب العمران ".[4]

وما كان لخراب العمران على حد تعبير ابن خلدون إلا واقعا لما حدث لعديد الدول العربية نتيجة ظلم و استبداد الأنظمة الحاكمة، وهدرها لحقوق والحريات الأساسية لشعوبها، وحكمها المطلق .

---

[1] – ناهدة حسين علي الأسدي، **ربيع الثورات العربية أسبابه وتحولاته** ، ط1 ، عمان : دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2014، ص، ص 19،20.

[2] – سعد الدين إبراهيم وآخرون، **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي** –بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية،2002، ص368.

[3] – علي حرب، **ثورات القوة الناعمة في العالم العربي – من المنظومة إلى الشبكة** –، ط2، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2012 ، ص 148.

[4] – سلمان العودة، **مرجع سبق ذكره**، ص42.

فقد كان الاستبداد والفساد دافع قوي لحدوث ثورات الربيع العربي واحتقان الشعوب، وقد عبر عن ذلك الدكتور **الطيب البكوش** بقوله" إن أكبر خطر يهدد النظام الاجتماعي إنما هو الشعور بالتهميش و الإقصاء و الاستثناء من الحياة العامة ومن الدورة الاقتصادية، أيضا أخذا وعطاءُ والإنسان لا يمكنه أن يختار بين القهر والفق، فلا حرية مع الجوع والفقر ولا ازدهار مع الذل والقهر ." [1]

وبسبب طغيان الأنظمة واستخدامها للقمع والتعامل بالعنف، وكذا يأس الشعوب وصمتها لفترات طويلة كان منطقيا أن تخرج الشعوب للشارع منتفضة، فالمواطن العربي من أقصى شرقه إلى –غربه عانى جميع مظاهر الاستبداد وفي كافة مناحي الحياة.[2]

فغياب الحريات الأساسية كانت من أهم الدوافع الداعية لإسقاط الانظمة والمطالبة بمحاكمة رموز الأنظمة الفاسدة، والمطالبة بتحقيق العدالة وسيادة القانون، وترسيخ الممارسات الديمقراطية، [3] فلا نكاد أن نلمس أي تغيير حقيقي من داخل النظم العربية وبطريقة سلمية، وإن قام بتحديث توجهاته وسياسته، دون حصول بيئة ديمقراطية ممارستية، ومنه فالنظم العربية مهما قالت بالنصوص في بعيدة عنها في الواقع العملي.[4]

فعلى سبيل المثال تسمح عديد الدول العربية من الناحية النظرية بتكوين الأحزاب السياسية وتدعو للمنافسة، لكن من الناحية الواقعية تضع العقبات في طريقها، سواء بأدوات تشريعية أقل من الدستور، أو

---

[1] – محمد ابراهيم خاطر، **الشباب ودورهم في التغيير والإصلاح** ، ط1، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا للطباعة والنشر، 2014، ص، 118، 119.

[2] – ناهدة حسين علي الأسدي، **مرجع سبق ذكره**، ص18.

[3] – محمد الأمين أحمد عبد مرزوك، **مرجع سبق ذكره**، ص130.

[4] – سعد الدين إبراهيم وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص363.

بوسائل عملية وينتهي الأمر بوجود حزب كبير مهيمن، وإلى جواره أحزاب صغيره غير مؤثرة وليست بالفاعلة فهي تدور في فلكها وتحت تسييرها.[1]

والأكثر من هذا فهناك من البلدان من ترفض تماما التعدية السياسية كليبيا والسعودية، وفي غياب المنافسة الحزبية تغيب المعارضة وفي غياب المعارضة يزداد تركيز السلطة بها، ومنه تصبح الطريقة الوحيدة للتغيير هي الانقلابات أو المؤامرات .[2]

وما زاد من الدفع بالحراك واندلاعه ظروف العالم العربي قبيل الثورات، فقد كان في تراجع كبير ضمن مدركات الفساد، ضمن تصنيف لمنظمة الشفافية الدولية، فعلى سبيل المثال تراجعت تونس من 5.2إلى 4.3، – وتشير الدرجات المنخفضة إلى الدول الأكثر فسادا –، وانخفضت المغرب من 4.7 إلى 3.4، سوريا من 3.4 عام 2003 إلى 2.5 ،عام 2010، فمعظم دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كانت ضمن درجات تحت المتوسط لمختلف مؤشرات الحوكمة في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، ومنه فحال الأمة العربية زادت حدته قبيل الحراك، بزيادة نسب الفساد والمحسوبية.[3]

ومنه فالمواطن العربي لم يتنسم يوماً أجواء الحرية، وينعم بوجود مؤسسات تعمل بشفافية ونزاهة، فقد عاش في ظل حكومات قمعية من أجل الحفاظ على مقاليدها السلطوية، أو عن طريق التوريث.

ورغم الضغوطات التي مورست على الدول خاصة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق من أجل تبني إصلاحات سياسية ديمقراطية، وكذا تحديث أنظمتها السياسية، فلم تكن هناك استجابة لذلك فقد اكتفت بإدخال عديد الاصلاحات الشكلية التي لم تغير من البيئة السلطوية، كما أن الدول التي تبنت التعددية

---

[1]– سعد الدين إبراهيم وآخرون، **مرجع سبق ذكره** ، ص369.

[2] – **المرجع نفسه**، ص 369.

3–Elena Lanchovichina ,Eruption of popular the economics of the Arab spring and its aftermath , **Mena development report from international bank for reconstruction and development**, 2018,p 103.

السياسية مثل حالة المغرب، الكويت ، مصر ..، فقد اعتمدت على ترسانة واسعة من الأدوات القانونية والأمنية والإدارية لتقييدها .

وقد أدى ذلك إلى ضعف المشاركة السياسية إن لم نقل انعدامها، وأدى بدوره إلى ضعف منظمات المجتمع المدني العربي والتضييق عليها وعلى عملها. [1]

وفي المغرب عرفت الساحة السياسية الحكم المطلق بعد تولي الملك محمد الخامس مقاليد الحكم، فتفرّد بالحكم لصالحه وشرع في تصفية القوى المعادية له، فمنذ قيام أول انتخابات مغربية بعد نهاية الوحدة الوطنية عام1960، عمل الملك محمد الخامس على إقالتها –حكومة عبد الله إبراهيم –، ثم تولى بنفسه حكومة ائتلافية، وأوكل نائبه" مولاي حسن" ابنه البكر رئاسة أركان الجيوش، ثم نصب نفسه بصفته أمير المؤمنين وممثل الأمة الأسمى، وتم ترجمة كل ذلك في دستور1962 ، ومنه كان كل شيء تحت سلطته وحكمه المطلق،[2] وهذا ما يفسر تشكّل النظام السياسي المغربي وطبيعته بعد الاستقلال .

المطلب الثاني: الأسباب والدوافع الاجتماعية والاقتصادية للحراك العربي

عجزت الحكومات العربية على مر العقود الماضية من توفير الحد الأدنى من مقومات الحياة الضرورية للمواطن العربي، فقد عانت الدول العربية من مظاهر الحياة المزرية وخاصة في الجانب الاقتصادي، وقد عبّر عنه **الإمام حسن البنّا** في القرن الماضي بقوله" أن التفاوت عظيم، والبون شائع، والفرق كبير بين الطبقات المختلفة في هذا الشعب، فثراء فاحش وفقر مدقع، والطبقة الوسطى تكاد تكون معدومة، والذي

[1] – دنيا شحاتة، مريم وحيد، محركات التغيير في العالم العربي ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد184، أفريل2011، ص12.

[2] – إبراهيم سعد الشاكر فزاني، النخبة الحاكمة وأزمة القرار السياسي في دول المغرب العربي، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية** ، المجلد 07، العدد 01، 2022، ص 1162.

نسميه نحن الطبقة المتوسطة ليس إلا طبقة من الفقراء المعوزين وإن كنا نسميهم متوسطين، على قاعدة بعض الشر أهون من بعض." [1]

فقد عانى المواطن العربي من تدني مستويات المعيشة والأمراض، وغياب العدالة، والتوزيع غير العادل للثروات، فوجدت الشعوب العربية نفسها تعاني الفقر وتحكمها أنظمة بالقهر، وطريقها مسدود فلا يستطيع حتى الدفاع عن نفسه.[2]

وقد أدى ذلك إلى انهياراً شاملا للخدمات والمرافق العامة، فقد حدث تراجع في الخدمات التعليمية والصحية، فعلى سبيل المثال أصبح الفلاح في عدة دول عربية يشتري الخبز والمنتجات الغذائية المستوردة من السوق، ومنه تحوّل العامل إلى البطالة، كما عرف النقل تدني في مستوياته وكذا السكن والتعليم، ولم يسلم من هذه المظاهر حتى خدمات الفندقة والسياحة، المجال الرياضي والفني والثقافي، فكل هذه المجالات عرفت سيطرة واحتكار الجهات العمومية، والجانب المأساوي التي تتخبط فيه الدول العربية والمتعلق بالبحث العلمي، والتكوين الجامعي، وكذلك الإنتاج الفكري والفني.[3]

ومنه أدت هذه المظاهر المتدنية و المزية، إلى أن تعيش فئات عديدة من المجتمعات العربية حالة من اليأس وعدم الرضى بأوضاعها الداخلية، وبمستوياتها المعيشية وخاصة ضمن فئة الشباب المتعلم التي تحتل الصدارة .

وتعتبر **البطالة** من أخطر المشكلات العربية، والتي كانت سببا في العديد من المشاكل الاجتماعية الأخرى، وخاصة ضمن فئة الشباب أين تشير الإحصائيات إلى أنّ الشباب التي تتراوح أعمارهم بين 15-

[1] – محمد إبراهيم خاطر، **مرجع سبق ذكره**، ص ،ص، 120، 121.

[2] – محمد الأمين أحمد عبد مرزوك، **مرجع سبق ذكره** ،ص 131.

[3]– محمد إبراهيم خاطر، **المرجع السابق الذكر** ، ص123.

29 سنة قد زاد بوتيرة متسارعة فبلغ حوالي 40 مليون عام 1980، ليصل إلى أكثر من 90 مليون عام2010 .[1]

وأدّت مشكلة البطالة ضمن فئة الشباب إلى تفاقم مشاكل أخرى اجتماعية أكثر حدّة، فقد تولدت عن حالة الفراغ العديد من المفاسد والأمراض النفسية، وقد يندفع الشاب إلى ارتكاب المعاصي أو لسلوك طريق خاطئ لتحصيل العيش كالسرقة، الرشوة، أو الاحتيال، فأشارت الإحصائيات إلى أن حوالي 80% من العاطلين عن العمل يرتكبون جرائم أسرية، وتمثل حالات السرقة 60% منها، فعلى سبيل المثال لا الحصر هناك حوالي 3000 حالة انتحار سنويا في مصر بين فئة الشباب العاطل عن العمل والأقل من 40 سنة .[2]

وتعتبر **الأمية** ظاهرة أخرى لا يزال يتخبط فيها الشعب العربي، فهناك أكثر من سبعين (70) مليون أمي عربي، وأغلبيتهم الساحقة من النساء اللواتي لازلن بعيدات من سوق العمل، كما تعاني الأرياف العربية من حالة الفقر الشديد بحيث لا يتعدى متوسط دخل الفرد فيها ال300 دولار في السنة ،[3] و منه فالعامل الاقتصادي أُعتبر بمثابة عود الكبريت الذي أشعل النار في كومة القش بعدما يأس الناس من اخضرار تلك العيدان اليابسة، حيث كانت الدعوة لإحداث إصلاح سياسي جذري يُسهم في خلق بيئة اقتصادية توفر الحاجات الأساسية للإنسان من غذاء وملبس ومسكن ووظيفة، أين أُعتبر الاقتصاد المحرك الرئيس

---

[1] – حسن كريم وآخرون ، **الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد – دراسة حالات** – ، ط1، الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، 2013، ص14.

[2] – محمد إبراهيم خاطر، **مرجع سبق ذكره** ، ص124.

[3] – أحمد يوسف أحمد، **مستقبل التغيير في الوطن العربي –بحوث ومناقشات الندوة الفكرية**–، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016، ص 77.

للثورات العربية، فقد طالبت الجماهير الثائرة بتحسين أحوالها ومعيشتها المزرية، ففي مصر مثلا عبر المواطنين وبقوة عن أوضاعهم المعيشية المزرية ورغبتهم في اقتصاد أفضل .[1]

وما حادثة الشاب التونسي "البوعزيزي" الذي تم مصادرة مصدر رزقه والتي هي عربته لبيع الخضر والفواكه ،أين قام بحرق نفسه، وكانت سببا في تفجير احتقان الشعوب، إلا خير دليل على ذلك .

ففي المغرب كذلك كانت الاحتجاجات مطلبية تعبّر عن السياسات العمومية الفاشلة، فقد تمثلت الاحتجاجات بالتعبير عنها في شكل مختلف عن سنوات الثمانينات والتسعينات ، فشملت تنظيم الرحلات والمؤتمرات والحملات الإعلامية، ومسيرات المشي باتجاه العاصمة، وضع الكمامات على الأفواه والخروج للشارع بدون ملابس، حمل بعض المحتجين لأواني المطبخ ووضعها فوق رؤوسهم احتجاجا على تدني القدرة الشرائية، تأسيس تنسيقيات محلية لمناهضة ارتفاع الأسعار، كما ارتفعت حالات ومحاولات التهديد بالانتحار حرقاً؛ وقد نفذت فعليا هذه الحالات بعد عام2011 [2]، ومنه فالعامل الاقتصادي وما ترتب عنه من مظاهر اجتماعية أخرى كان دافع قوي، إن لم نقل أساس الحراك العربي لعام2011.

وقد لعب العامل الخارجي دورا في إضعاف الاقتصاد العربي، فهذا الأخير يعاني حالة اللاأمن وذلك لارتباطه باقتصاد الخارجي، اختراق المشاريع الكونية والاقليمية للاقتصادات العربية وارتباطها بالمؤسسات الاقتصادية الدولية، وهذا عمل على افتقاد العالم العربي لسيادته الوطنية على اقتصاده، كما عرف قطاع الصناعة التحويلية والزراعة عجزا في تلبية متطلبات التنمية، فعرف قطاع التجارة الخارجية العربية اختلالا، وتأثر بالآثار السلبية لتقلبات الأسواق العالمية.[3]

---

[1] – ناهدة حسين علي الأسدي ، **مرجع سبق ذكره** ،ص ،ص 12، 13.

[2] –الحبيب أستاتي زين الدين، **مرجع سبق ذكره**، ص 151.

[3] – مصنوعة أحمد، بركنو نصيرة، الأمن الاقتصادي العربي الواقع والتحديات، **مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال**، المجلد02، العدد3، 2016، ص74.

كما أن معظم الدول العربية هي **دول ريعية**، فاعتماد الدول على النفط كدخل وطني يصل إلى حد 93 % أو أكثر في بعض الدول[1]، حيث ساهم في حالة الركود الاقتصادي والتبعية الاقتصادية، فلا وجود لبدائل اقتصادية حديثة ومتطورة فالمجتمع العربي لم يعرف نهضة لا في مجاله الاقتصادي أو حتى التكنولوجي والعلمي.

والجدول التالي يبين تبعية بعض الدول العربية تجاه الموارد الطبيعية :

جدول رقم01: يبيّن تبعية بعض الدول العربية تجاه الموارد الطبيعية

البلد	التبعية
الجزائر	النفط والغاز (72% من إيرادات الميزانية)
مصر	تبعية متوسطة (الغاز، الزراعة السياحة)
ليبيا	تبعية قوية تجاه الغاز والنفط (70% من الناتج المحلي الإجمالي)
المغرب	تبعية متوسطة (الخدمات ، الزراعة ، السياحة)
موريتانيا	تبعية قوية تجاه المعادن(الحديد، النحاس ، الذهب)27% من الناتج المحلي الإجمالي و52% من إيرادات الميزانية)
السودان	تبعية متوسطة(التجارة، تربية الماشية)
تونس	تبعية ضعيفة(الخدمات ، الزراعة، السياحة، تكنولوجيا المعلومات والاتصال)

المصدر: مصنوعة أحمد، بركنو فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص 75.

إضافة إلى الاقتصاد الريعي، كان تحرير الاقتصاد وارتباطه ببرامج التكيف الهيكلي الذي تبنته بعض الدول العربية بضغط من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، عاملا آخر في زيادة

[1] – مصنوعة أحمد، بركنو نصيرة، **مرجع سبق ذكره** ، ص 75.

الضرائب ، تقليص الإنفاق العام، وتخلي الدولة عن سياسة التوظيف، والتي ألحق أضرار كبيرة بالفقراء خاصة في سنوات ما قبل الحراك العربي، والذي أدى بدوره إلى اتساع الفجوة بين الطبقات وتولدت عنه اختلالات وتناقضات داخل المجتمعات، ولوحظ ذلك من داخل المجتمعات العربية الثائرة.[1]

ومنه فقد غابت عن الدول العربية أي تنمية جدية، حتى أصبحت الدول العربية الغنية بالموارد مضرب المثل في سوء الأداء الاقتصادي، و كذا نمو سرطاني لاقتصاد رأسمالية الأعمال والمضاربة المفتوحة – على حد تعبير **برهان غليون**–، أين أصبح الاقتصاد يتقاسم بين أطراف معينة قريبة من السلطة والتي تعمل لصالحها، فهي تبني نظاما اقتصاديا قائما على عمليات المضاربة والنهب المكشوف والرشوة والمحسوبية، ومنه فهو لا يتطلع لمشاكل ومصير ملاين البشر، و مغلقا أمام الشباب، ولا أمل لأحد منهم بالخروج من حالة الفقر والبطالة، أين أصبحوا يفكرون بالهجرة ،ويجازفون بأرواحهم لعلهم يجدون كرامتهم وتتحسن معيشتهم .[2]

ومن خلال تتبع دوافع وأسباب الحراك العربي الداخلية والتي شملت مختلف العوامل السياسية والاقتصادية الاجتماعية وحتى الثقافية منها، تبين ما لهذه العوامل من أساس في تحريك الشعوب وخروجها للشارع معبرة عن درجة الإحباط التي وصلت إليها، أمام أنظمة مستبدة استمرت في حكمها لعقود من الزمن ولخدمة مصالحها ومصالح عائلاتها، وإرضاء الأطراف الخارجية التي تجري وراء مصالحها في المنطقة العربية، وما زاد من احتقان الشارع الطفرة الشبابية الكبيرة والتي عرفت تناميا في السنوات الأخيرة قبيل الحراك، وأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية المزرية، حيث يعاني الشاب العربي

---

[1] – سلام أحمد السواعير، **توجهات السياسة الخارجية الأردنية تجاه أزمات الربيع العربي(2011– 2017)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية من جامعة الشرق الأوسط، 2017 ،ص، ص 22، 23.

[2] – برهان غليون، **حول أزمة المجتمعات العربية حوار مفتوح في الحداثة والديمقراطية والاسلام** ، ط01، المغرب: المركز الثقافي للكتاب،2018، ص، ص 16، 17.

البطالة والتهميش، رغم ما يحمله العديد من هذه الفئة من شهادات جامعية، ومؤهلات علمية، ومنه فتظافر هذه المشاكل وزيادة حدتها كانت السبب الرئيس والأساسي لتفجير ثورات الربيع العربي.

المطلب الثالث: دور العامل الخارجي في الحراك العربي

منذ القديم ومنطقة الوطن العربي محط أنظار العالم الخارجي، فقد تكالبت عليه عديد الدول الاستعمارية، وخلّفت أثارا لا تزال تركاتها إلى اليوم، حتى أنها من عوامل الضعف والتخلف للمنطقة في الوقت الراهن، فالاستعمار المباشر وقضية رسم الحدود، وزرع الكيان الصهيوني في المنطقة تعتبر أبرزها، وما كان كل ذلك إلا لخدمة مصالحه وأهدافه، ومنه إضعاف المنطقة العربية التي سيطرت على جزء كبير من أوروبا وكادت أن تحتلها بأكملها في القديم .

ومع اندلاع الحراك العربي، بدأ الحديث عن أنّ ما حدث مخطط له وله أيادي خارجية تسببت فيه، فهناك من وصفها بأنها **فوضى خلاقة** على الطرقة الأمريكية، وعلى أنها **مؤامرة** تم ترتيبها.

وتعتبر **الولايات المتحدة الأمريكية** الأبرز والأكثر تأثيرا في المنطقة العربية سواء من حيث مركزها العالمي أو من ناحية استراتيجياتها وأهدافها بالعالم العربي.[1]

ومنه فالولايات المتحدة الأمريكية لا يمكن اغفال دورها عن ما جرى من احداث بخصوص ثورات الربيع العربي، وجاء ذلك بصورة علنية على لسان وزيرة خارجيتها **هيلاري كلنتون**، اثناء زيارتها للمعهد الوطني الديمقراطي بقولها " قادة المعهد كانوا يحوّلون الشتاء العربي إلى ربيع عربي في الوقت الذي كانت الشوارع العربية هادئة وصامته"، واضافت ايضا كان لنا دورا فيه ، وقالت بأن الولايات المتحدة الأمريكية

1 – صباح محمد صالح الجبوري، دور العامل الخارجي في عملية التحول الديمقراطي (دول الربيع العربي أنموذجا)، **مجلة تكريت للعلوم السياسية** ، العراق، العدد11، 2017، ص282.

قد أنذرت الحكومات العربية في مؤتمر الثمانية(08) الذي أقيم بقطر عام2010، بأنها تزداد سوءً، ولا بد لهذه الحكومات أن تتبنّى الاصلاح السياسي والديمقراطي[1]، وما يمكن الاشارة إليه أن الولايات المتحدة الأمريكية لها أهدافها وراء سياسات الإصلاح والتغيير التي دعت إليها .

وأعتبر عديد الدارسين أن الولايات المتحدة الأمريكية اعتمدت أسلوب آخر للتدخل بعيدا عن مشروع الشرق الأوسط الكبير*، فكان أسلوبها خفي وسري، وذلك وفق مبدأ الإدارة من خلف leading from behind، واستراتيجية القوة الناعمة، والدبلوماسية الرقمية .[2]

ومنه فأمريكا كانت مهتمة جدا بما يحدث على الساحة العربية، وتترقب الأحداث، وفضلت التعامل مع كل حالة على حدى، وكانت إدارة أوباما تراقب بشدة ثورة مصر، [3] أما عن تونس فقد كانت التطورات سريعة من أن تتمكن الولايات المتحدة الأمريكية من إعطاء موقف تجاهها، كما أن تونس تعتبر مسؤولية فرنسا ، أكثر منها أمريكية، كما أن الأهمية الاستراتيجية بالنسبة لها ليست بالكبيرة والتي تستدعي التدخل السريع، فكانت تنتظر ما الذي يحدث بعد التغيير في تونس.[4]

ومنه نخلص إلى أن أمريكا حاولت احتواء تداعيات الثورات على مصالحها الاستراتيجية، فقد تدخلت بطرق شتى من أجل ذلك، فقد أيدت مثلا تشكّل تحالف دولي من أجل إسقاط نظام القذافي في ليبيا

---

[1] – صباح محمد صالح الجبوري، **مرجع سبق ذكره**، ص 282.

* مشروع أطلقته الإدارة الأمريكية يشمل بلدان العالم العربي بالإضافة إلى باكستان وأفغانستان، تركيا، إيران وإسرائيل، ويسعى المشروع إلى تشجيع الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي، كما يعمل المشروع على معالجة النواقص التي حددها تقرير الأمم المتحدة حول التنمية .

1–حسن محمد الزين، **مرجع سبق ذكره**، ص19

[3]– عمر يوسف العسوفي، **مرجع سبق ذكره**، ص109.

3– عبد الجواد جمال، حدود الدور الخارجي في ثورات الربيع العربي، **مجلة الديمقراطية** ، المجلد15، العدد، 57، 2015، ص 51.

وتنحيه، بالرغم من أنها لم تكن في موقع قيادة التحالف، وتركت المبادرة للأوروبيين في حلف الشمال الأطلسي ، ويقال أن أمريكا تداركت أخطائها جراء خسائرها الكبيرة في حربي العراق وأفغانستان . [1]

أما **روسيا** التي اعتبرت ثورات الربيع العربي صناعة أمريكية مخطط لها، فقد تحركت بحذر تجاه الثورات، وهي تهدف إلى خلق توازن بين كل من الأنظمة العربية الحاكمة وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، [2] وبالتالي فهي تسعى لمنع تأسيس عالم مبني على الأحادية القطبية، كما أن **الكرملين** يخشى من تأثير صعود الإسلاميين في المنطقة العربية على منطقة القوقاز الروسي وعلى المسلمين الروس عموما،[3] وذلك ما لحجم المسلمين ونموهم الديمغرافي، وكذا تأثيرهم على الجانب الاقتصادي لروسيا، ومنه فروسيا تطمح بأن تكون لاعبا مهما داخل العالم العربي، ومؤثرا وخاصة ضمن مناطق نفوذها، والأكبر من ذلك فمطامعها البراغماتية تجعها تهدف بأن تكون قوة عظمى معادية لأمريكا.[4]

أما **الصين** فقد وقفت إلى جانب الحكومات العربية ودعمتها من أجل الحفاظ على السلام والاستقرار في بلدانها، وطالبت الصين هذه الحكومات في الوقت نفسه، باحترام المطالب الشرعية للشعوب العربية التي تنادي بالحرية والديمقراطية وكرامة الإنسان، وهو ما يبين حرص الصين على إيجاد نوع من التوازن بين موقفها من الحكومات وموقفها من المعارضة، ودعت كذلك الدول من خلال الجامعة العربية، ورفضت أي تدخل أجنبي في الشؤن الداخلية لبلدان الربيع وخاصة التدخل العسكري.[5]

1- عبد الله بوحبيب وآخرون، **ثورات قلقة –ثورات سوسيو–استراتيجية للحراك العربي** ،ط01، بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي ، 2012 ، ص ، ص، 163، 165.

[2] – نوار جليل هاشم ، أمجد زين العابدين طعمه، الموقف الروسي من الثورات العربية ،(ليبيا، ومصر وسوريا) ، **سياسات عربية** ، العدد13، 2015، ص116.

[3] – عمر يوسف العسوفي، **مرجع سبق ذكره**، ص57.

4 – نوار جليل هاشم ، أمجد زين العابدين طعمه ، **المرجع السابق الذكر**، ص 120.

[5] – عمر ياسين خضيرات ، مواقف القوى الدولية والإقليمية من ثورات الربيع العربي وأثرها على النظام الإقليمي الشرق أوسطي (2010– 2015)، **مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب** ، المجلد 14، العدد01، ص، ص144، 145.

والصين كان موقفها متحفظا نوعا ما وذلك لرغبتها في حماية مصالحها التجارية والاقتصادية والتي عرفت تزايدا في السنوات الأخيرة، فحجم التجارة الذي بلغ 25.5 مليار دولار عام 2004 وصل إلى 100 مليار دولار عام 2009، وتضاعف عام 2012، ليصل إلى 222 مليار دولار، وهذا ما يبرر عمل الصين على حماية نفوذها ومصالحها من خلال ما سمته ب: توافق بكين – أي عرض نموذج اقتصادي للتنمية بمنظور صيني يخدم كل الأطراف، ويقلّل النفوذ الأمريكي في المعادلة السياسية – الاقتصادية.[1]

كما لعب العامل الإقليمي في المنطقة العربية دورا مؤثرا، فشهدت السنوات الأخيرة صعود كل من **إيران وتركيا** باعتبارها قوى اقتصادية وسياسية فاعلة وخاصة في منطقة الشرق الأوسط، فكلا الدولتين تحاول بسط نفوذها بناءً على الإرث التاريخي لإمبراطوريتيهما التقليدية (الفارسية والعثمانية)، وخاصة تركيا التي تعمل على الترويج للنموذج التركي وسياساتها وديمقراطيتها، وذلك من خلال كسب قلوب وعقول الشعوب العربية وترجم ذلك في الأفلام والسياحة التركية.[2]

ونجد **تركيا** سلكت طريق هادئ تمثل في احتواء المعارضة واحتضنتها، فقد دعت تركيا لرحيل الأسد، كما أنها رحّبت بالثورة التونسية واعتبرتها نموذج يحتذى به لجميع الدول، فهي تؤيد الإصلاح وتحقيق الديمقراطية بالمنطقة، وقد عبرت على أنها مستعدة لأي مساعدات إن احتاج الأمر ذلك، وذلك على لسان وزير خارجيتها أحمد داود، أين نجد في مصر قد طلب الرئيس التركي –الطيب رجب أر دوغان –

---

[1]– فريدة العلمي، البراغماتية :السياسة الصينية في الشرق الأوسط بعد الثورات العربية ، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية** ، المجلد02، العدد09، 2018، ص 1205.

[2] – سيد أحمد كبير، **التحولات السياسية في البلدان العربية بين متطلبات الترسيخ الديمقراطي واستراتيجيات البقاء(1989– 2013)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية ، جامعة الجزائر 03، 2013–2014، ص 284.

من الرئيس المصري الاستجابة لمطالب شعبه والعمل على تهيئة المناخ الديمقراطي، كما حذّر من أي تدخل أجنبي في الثورة المصرية .[1]

لكن بالرغم من كون تركيا عملت على دعم الثورات والترحيب بها ومساندتها، في المقابل نجدها تعمل على تعزيز ودعم علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك من خلال التعاون في ما بينهم في فترة الربيع العربي،[2] وهذا إن دل على شيء فأنه يدل على أن تركيا تعمل على حماية مصالحها، بدون أن تدخل في تصادم مع أمريكا ، فنجدها تحاول خلق نوع من التوازن والتفاهم بين الطرفين .

أما **إيران** فقد سلكت طريقا معاديا للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية، فقد دعمت نظم وحركات راديكالية، فنجدها دعمت نظام الأسد في سوريا ، وحزب الله في لبنان، وحركة حماس في فلسطين، والتمرد الحوثي في اليمن، وهذا ما دعا عديد المحللين إلى الحديث عن حرب باردة بين المعسكر الراديكالي (إيران وسوريا)، والمعسكر المعتدل (مصر والسعودية) وذلك بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية.[3]

وعلاقة إيران بدول الخليج ليست جيدة، فقد اعتبرت إيران أنّ الخليج العربي جزء منها، فقد رفضت التدخل الخليجي في اليمن، ووصل الحد إلى أن هدّدت إيران الدول الخليجية بدفع الثمن إن لم تتوقف، كما تعتبر سوريا بمثابة الجسر الذي تعبره إلى لبنان وفلسطين والمتوسط عموما، فقد مثلت سوريا دائما الحليف الاستراتيجي لها منذ قيام الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979.[4] ومنه فإيران كانت رافضة للثورة السورية ومنددة لأوضاعها.

---

[1]– صباح محمد صالح الجبوري، **مرجع سبق ذكره**، ص280.

[2] – سيد أحمد الكبير، **مرجع سبق ذكره**، ص، ص، 284، 285.

[3] – دنيا شحاتة، مريم وحيد، **مرجع سبق ذكره**، ص13.

[4]– صباح محمد صالح الجبوري، **مرجع سبق ذكره**، ص 279.

و لم تسلم **دول الخليج العربي** من تأثير الثورات العربية رغم أنها الطرف المتطور والذي يعرف نموا اقتصاديا بالمقارنة مع البدان العربية الأخرى .

فقد انتقلت الثورة في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن إلى المشرق العربي، فعرفت كل من سوريا والعراق والبحرين والمنطقة الشرقية في السعودية وفي سلطنة عمان أحداث مماثلة، نتجت عنها انعكاسات ومخاوف دفعت حكام دول الخليج العربية للتعاون المباشر مع شعوبها لإنتاج سياسات حكيمة ومتوازنة بعد إدراك شعوب المنطقة بحالة الفشل والفوضى السياسية التي وصلت اليها بلدان الربيع العربي، وخاصة بعد الدمار والقتل والخسارة في شتى المجالات التي أنتجت حالة من اللاأمن وعدم الاستقرار . [1] وكذا بعد الأحداث المماثلة في المملكة البحرينية عن قرب، أين نجد تباين سياسات الدول الخليجية تجاه منطقتها وذلك من خلال تباين الأبعاد المحلية والاقليمية لتلك البلدان، فاستخدمت القمع والردع والأقصاء، في حين كانت بعض الدول حذرة في تعاملها وكانت تتحرك بعقلانية تجاه الثورات العربية ،[2] فقد تخوفت الدول الخليجية بعد أحداث البحرين وبقوة، معتقدة أنه إذا سقطت إحدى الممالك، فقد يؤدي إلى سقوط الممالك المجاورة، وبالتالي فهي رافضة لهذه الثورات، باستثناء قطر– التي رحبت بالثورات وبقوة ودعمتها –، ولكل أهدافه ومحركات والتي يسعى لبلوغها من خلال مواقفه، ولا نخوض في التفصيل أكثر لأنه ليس موضوع بحثنا، فقط من أجل أخذ تصور عن بيئة الثورات العربية .

[1] – مروان عدني كامل، أحمد مشعان النجم ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ظل أحداث (الربيع العربي) والأزمة الخليجية دراسة مستقبلية في ظل المتغيرات المؤثرة، **مجلة قضايا سياسية** ، جامعة النهرين–العراق–، العدد 62، 2020، ص213.

[2] – راشد أحمد راشد إسماعيل، سياسات بلدان مجلس التعاون الخليجي تجاه تداعيات أزمة ربيع الثورات العربية (البحرين أنموذجا)، **المجلة العربية للعلوم السياسية** ، العدد 43 ، 44، 2014،ص 111.

وإذا ما عرّجنا إلى **الساحة المغاربية**، فنجد أن حالة عدم الاستقرار قد زادت في شمال إفريقيا وحتى منطقة الساحل، في العقد الماضي، فقد عرفت الجزائر والمغرب أحداث مشابهة للحراك وذلك في صبغة احتجاجات أُعتبرت من طرف الكثيرين بأنها أقل حدة من نظيراتها في دول المشرق العربي.

وقد لعب العامل الخارجي دورا فيها وذلك من خلال الدعم والترويج للإصلاحات السياسية، وفي المقابل الحفاظ على الأنظمة التسلطية القائمة، وقد كان للاتحاد الأوروبي الدور البارز في ذلك، ومن أجل ضمان الإمداد بالطاقة ومراقبة الحدود ومكافحة الهجرة غير الشرعية، وأمام الدور الأوروبي وهدفه في الحفاظ على مصالحه، ظهرت قوى جديدة في المنطقة ، وان كانت غير ديمقراطية على غرار الصين، دول الخليج ، روسيا ، تركيا ، والذي أثّر بشكل سلبي على الدور الأوروبي بالمنطقة . [1]

ولعلى دور العامل الخارجي في " ثورات الربيع العربي " كان واضحا وبارزا، سواء في بعده الخارجي أو الإقليمي، وقد عمل في غالب الأمر إلى تعقيد عملية التغيير إن لم نقل كبحها وإضعافها، وكان التدخل سواء بشكل مباشر وعنيف، و باستخدام القوة والسلاح ، أو بشكل غير مباشر خفي –سياسة القوة الناعمة –، من اجل دعم جهود الإصلاح والديمقراطية في المنطقة، هدفها الحفاظ على مصالحها ونفوذها، وكذا من أجل خلق توازنات على مستوى بيئة النظام الدولي وكذا على المستوى الإقليمي، بناء على مبدأ أن العلاقات الدولية مبنية على القوة المصالح.

وفي الأخير يمكن أن نقول بأن العالم يتغير بتغير الأحداث، وقد كان لثورات الربيع العربي دورا في التغّير على مستوى بيئة النظام الدولي ولو أنها لا يزال يكتنفها الكثير من الغموض، إلا أن العالم العربي يمكنه أن يتغير كذلك على حد تعبير الأستاذ "**محمد عباس** " لكن بشرط أن تفرز الشعوب العربية نخبا

[1] – آسيا العمراني، دور العامل الخارجي في مسارات التحول الديمقراطي بدول المغرب العربي، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية** ، المجلد12(2) ، العدد 17، ديسمبر2021، ص 83.

حاكمة من صلبها؛ نخبا تشاطرها نفس المصير والتطلعات، تحيا قادرة على حسن التحرك والمناورة لركوب موجة التغيير، والوصول بشعوبها لبر الأمان وفي أحسن الآجال.[1]

المبحث الثاني: دول الحراك العربي

لم يستثني الحراك العربي دول معينة من المشرق أو دول الخليجية أو دول مغاربية بعينها، فقد عرفت أغلبية دول الوطن العربي* أحداثا مماثلة ومتشابهة؛ وإن اختلفت من حيث شدّتها ومطالبها ومآلاتها، إلا أنها تتقاسم عديد المطالب، ولعلى دراستنا للحالة المغربية يتطلب منا الوقوف على دول الحراك الأخرى ولو بصورة مختصرة، وذلك لكي لا نهمل البيئة التي تأثرت بها المملكة المغربية وكذا تداعياتها، ومنه سنتطرق في هذا المبحث لنماذج للحراك العربي وفي محاولة منا للتطرق لنماذج مختلفة وفي جهات مختلفة، وذلك من أجل الفهم أكثر ومحاولة المقارنة والتفسير بين هاذه النماذج .

المطلب الأول: نماذج لدول الحراك العربي

- **حراك ثوري سلمي (نموذجي تونس ومصر):**

1-تونس : أُعتبرت تونس مهد الربيع العربي فقد انطلقت منها أول الأحداث، وقد كان ذلك يوم 17 ديسمبر 2010 بالمنطقة الساحلية سيدي بوزيد، بالرغم من أنها كانت جاهزة للانتفاضة في السنوات الفارطة.[2]

---

[1] – محمد عباس، **الانتفاضات العربية بين العفوية...والبرمجة** ، د. ط، الجزائر: دار المعرفة ، 2013، ص06.

* يشمل الوطن العربي قسمين أحدهما في قارة آسيا والثاني في قارة إفريقيا، يظم الجناح **الآسيوي** اثني عشر (12) دولة والمقسمة كذلك إلى قسمين منطقة الهلال الخصيب وتظم كل من العراق، سوريا، لبنان، الأردن، وفلسطين، ومنطقة الخليج العربي والذي يظم كل من المملكة العربية السعودية ، اليمن ، الكويت، قطر ، البحرين، الامارات العربية المتحدة وعمان، وتقع عشر(10) دول في **القارة الإفريقية** وتشمل كل من مصر، السودان، الجزائر، ليبيا، تونس، المغرب، موريتانيا، الصومال، جيبوتي وجزر القمر.(إسماعيل أحمد يافي، **العالم العربي في التاريخ الحديث**، ط1، الرياض: مكتبة العبيكان، 1997، ص ص،08،07.)

فحادثة سيدي بوزيد لم تكن الأولى في تاريخ تونس، فقد كان حافلا بالاحتجاج والتظاهر، وهذه المنطقة التي يُعرف سكانها بالتعنّت والدفاع عن كرامتهم والظلم، أين كان خروجهم في حادثة سيدي بوزيد تعبيرا لهم على أنها انتفاضة خبز وكرامة ،[1] وذلك على إثر قيام الشاب البوعزيزي الذي يبلغ من العمر 26 سنة بحرق نفسه، بعد مصادرة مصدر رزقه وتعرضه للإهانة من طرف الأمن وهو بائع متجول، حيث كانت عملية انتحاره سبب في اشتعال الثورة، تعبيرا من الشباب التونسي عن مآسيه المماثلة، حيث طال هذه الفئة كل أنواع التهميش والظلم والبطالة لسنين طويلة وما حادثة الشاب البوعزيزي إلا بمثابة القطرة التي أفاضت الكأس كما قيل، فبسرعة كبيرة اندلعت احتجاجات في المناطق الجنوبية لتونس، ثم مع بداية الأسبوع الثاني لشهر جانفي توسعت الاحتجاجات لتشمل جل الضواحي التونسية، حيث تم تغذيتها وتسريعها بواسطة مواقع التواصل الاجتماعي، وقد تم التنسيق بين الشباب من أجل التظاهر والتعبئة الجماهيرية والنزول للعاصمة التونسية. [2]

ومنه أصبح وقف الاحتجاجات من غير الممكن، فبالرغم مما تعرّض له المحتجين من كل أنواع القمع والتعسف، إلا أن المطالب واحدة، شملت مجموعة المطالب الاجتماعية والاقتصادية تطورت بسرعة نحو آفاق جديدة من حيث مجالها الجغرافي وقاعتها الاجتماعية ومطالبها في النهاية أدت لهروب الرئيس التونسي زين العابدين بن على، بعد نفاذ كل خيارته المطروحة.[3]

1-john L .Esposito, Tamara Sonn ,and John O ,Voll , Islam and Democracy after the Arab spring ,America **, oxford university press** ,2016,p174.

[1] – عزمي بشارة، **الثورة التونسية المجيدة : بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها** ، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2012، ص ص،19، 20.

2-john L .Esposito, Tamara Sonn ,and John O ,Voll, **op sit**,pp174,175.

[3] – عبد اللطيف الحناشي، **الدين والسياسة في تونس والفضاء المغاربي بين الإرث التاريخي واكراهات الواقع** ، ط1، تونس: دار سوتي ميديا للنشر والتوزيع، 2018، ص 133.

فالنظام السياسي التونسي منذ الاستقلال عن فرنسا عام1956 لم يعرف سوى حكم رجلين اثنين فقط، حكما تونس بقبضة من حديد، وهما الرئيس الحبيب بورقيبة وحكم زين العابدين بن علي الذي دام 23 سنة.

فقد عُرف الرئيس بورقيبة بشخصيته الكاريزمية الطاغية والتي رغب من خلالها في بناء أمة كما تصورها هو، وبعد مجيئ بن علي حمل شعار الديمقراطية والإصلاح المزعوم، خاصة بعد فشل كل المساعي الاصلاحية في عهد سابقه، ولكن سرعانا ما تخلى كذلك عن هذه المساعي والمطالب وعمل على بناء نظام سلطوي بوليسي، وقد كانت أهدافه براغماتية بحتة عمل من خلالها على تطوير علاقاته مع دول الشمال وعلمنة المجتمع التونسي، وكل هذا دفع ثمنه المجتمع التونسي الذي ظل يتخبط في كل أنواع الطغيان والاستبداد والخضوع لعقود من الزمن.[1]

وبالتالي يمكن اعتبار الحدث التونسي بمثابة انتفاضة شعبية عفوية مفاجئة لم يتم التخطيط لها، عبّر من خلالها التونسيين عن أوضاعهم وطالبوا بالتغيير ورحيل نظام بن علي الفاسد .

وبالرغم من الوعود التي قطعها الرئيس للشعب كإطلاق جملة من الاصلاحات، إقالة عدد من الوزراء وعلى رأسهم وزير الداخلية، تخفيض الأسعار لبعض المنتجات والسلع الغذائية ، إعلانه صراحة على عدم ترشحه لعهدة أخرى عام2014، كل هذا لم يُقنع الشعب الثائر بل زاد حدة وإصرارا على تنحي الرئيس بن علي وحكومته ووصل المتظاهرين إلى المباني الحكومية.[2]

مما اضطر الرئيس التونسي للفرار من تونس وعائلته، إلى المملكة العربية السعودية يوم 14 يناير عام2011 بعد نفاذ كل مساعيه ومحاولاته لإرضاء الشعب ومختلف الأطراف المتضامنة معه.

---

[1]– عزمي بشارة ، **مرجع سبق ذكره**، ص، ص ، 27، 28.

[2] – سيد أحمد كبير، **مرجع سبق ذكره**، ص 293.

وهنا اعتبر عديد المحللين الحدث التونسي بمثابة نموذج ناجح في الانتقال من النظام الديكتاتوري إلى النظام الديمقراطي، بالطريقة السلمية غير العنيفة.

فقد عرفت المرحلة مع بعد فرار الرئيس توافق سياسي واستمرارية أجهزة الدولة و التقاء النخبة وجلوسها مع بعض من أجل العمل المشترك، فبعد تخلي الرئيس التونسي على السلطة عملت اجهزة الدولة القديمة على سدّ الشغور باعتمادها على أحكام الدستور التونسي- تولي رئيس مجلس النواب منصب الرئاسة-، ومنه استمر العمل بشكل طبيعي لأجهزة الدولة المختلفة، ثم أصدر القضاء التونسي حكما بحل الحزب الحاكم القديم، حزب التجمع الدستوري الديمقراطي،[1] وقد كان ذلك يوم 6 فبراير عام 2011 أي بعد ثلاث أسابيع من فرار الرئيس بن علي، ومنه انتهى نظامه الذي دام حوالي23 سنة وبهذا يمكن القول أن الثورة التونسية حققت هدفها، لتدخل الدولة في عملية معقدة لصياغة دستور ديمقراطي جديد للدولة.[2]

ولكن التغيير الذي حصل لا يمكن أن نعتبره تغيرا سهلا داخل النظام السياسي وعملية المشاركة، بل هي عملية طويلة وصعبة تتطلب التغيير نحو الثقافة السياسية الديمقراطية، وأساسها الديمقراطية التشاركية ، والتي يشعر فيها المواطن بالقدرة والحرية في اتخاذ القرارات التي تشمل أولوياتهم وتساعدهم في تحسين معيشتهم، ومنه فالديمقراطية التشاركية هي الإطار المناسب والضروري لجميع أطياف المجتمع لكي يحظى بفرصة حقيقية لقيامه بالممارسة السياسة ومساهمته في صنع القرار، و ضمان تطلعات الشباب وخاصة الاجتماعية منها .[3]

---

[1]- عبد اللطيف الحناشي، **مرجع سبق ذكره**، ص 134.

2-George Joffé, The Arab Spring in North Africa: origins and prospects, **The Journal of North African Studies** , vol16,no 04,December 2011,p p 518, 519.

[3] - cedric shoukeir**, Social Inclusion, Democracy and Youth in the Arab Region**, united nations educational ,scientific and cultural organization,2013,p11.

2- مصر: لقد كانت ثورة تونس بمثابة المحفز للشعب المصري أين أعطتهم الدفع بأن يخرجوا للشارع للاحتجاج على نظام حسني مبارك الذي شاخ وعمرّ طويلا في السلطة، فالشباب المصري الذي خرج للشوارع، ولد وكبر وترعرع في ظل نفس النظام ليجد نفسه يعاني جميع المشاكل وخاصة الاجتماعية منها.

خرج مئات الألاف من الشعوب المصرية وبمختلف أعمارهم للشوارع احتجاجا على الحكم الفاسد والاستبدادي للرئيس المصري حسني مبارك، أين عبّروا عن معاناتهم ومطالبهم الاجتماعية خاصة ، والمتمثلة في سبل العيش الكريم والقضاء على البطالة، ومطلب الحرية وتحقيق العدالة، أين تجمعوا في " ميدان التحرير" في وسط القاهرة مصممون على عدم المغادرة حتى سقوط نظام مبارك .[1]

فقد كانت البداية يوم 25 يناير 2011، والذي يعتبر بمثابة عطلة وطنية وهو يوم "الشرطة"، الذي يتذكر فيه المصريون الهجوم البريطاني على مركز الشرطة في الإسماعيلية عام 1952، والذي اعتبره الرئيس المصري عام 2004 بأنه رمز" حب الوطن والتضحية"،[2] وقد جمع الأستاذ محمد خاطر الأسباب التي تراكمت وأدت لاندلاع الثورة المصرية في ما يلي:

- استمراء الحكم الفردي للبلاد منذ ثورة يوليو1952، فطوال ما يقرب 59 عاما، توالى خلالها على حكم مصر أربعة رؤساء من المؤسسة العسكرية، فكانت السمة البارزة هي القبضة الأمنية، وان تباينت ردود الفعل حولها.

1- John chalcraft, **the Arab spring of discontent**, a collection from e-international relations ,this work is licensed under a Creative Commons License: CC BY-NC-SA 3.0v ,2011,p12.

2- shinta puspitasari **,op. sit**,p163.

- غياب المشروع القومي لمصر في عهد الرئيس السابق، إلى جانب تردي الأوضاع الاقتصادية ، وإفراز شريحة جديدة من مراكز القوى بما لذلك من انعكاسات اجتماعية.
- تراجع كبير للثقافة والاعلام المصري الذي كان رائد الفضاء العربي .
- تقزيم دور مصر الخارجي بعد حادثة 1967، أين أفسدت مصر علاقاتها بمحيطها العربي والغربي، وما زاد من تعقيد ذلك بعد توقيع معاهدة السلام مع اسرائيل وبه تراجع دور مصر في افريقيا.[1]

وقبيل اندلاع الثورة عرفت مصر جمود مفرط في الجانب السياسي، أسفر عن انحسار متزايد في رغبة المواطن في المشاركة، وزادت حدة الفقر وتعمقت آثاره الاجتماعية والأخلاقية ، وانتشر

الفساد، والذي أعتبر الدافع القوي والمحرك للشارع المصري.[2]

فقد رجّح عديد الدارسين الثورة المصرية على أنها انتفاضة شعبيه قادها الشباب بلا قيادة، شاركت فيها جميع التيارات السياسية والفئات العمرية، ومنه استبعاد الطرح الذي يري أن الثورة تحت قيادة تيار الإخوان المسلمين، ثم على أنها تتحرك وفقا لأجندات خارجية .[3]

أين لوحظ من خلال الأحداث التلاحم بين الجميع والالتفاف حول مطلب واحد هو الحرية والكرامة وإسقاط النظام المصري المستبد، فقد اعتبرها عديد المحللين للشأن المصري بمثابة ثورة تاريخية، كادت أن تقود

---

[1] – محمد ابراهيم خاطر، **مرجع سبق ذكره**، ص 120.

[2] – محمد شريف بسيوني، محمد هلال ، **الجمهورية الثانية في مصر** ، ص1، مصر: دار الشروق،2012, ص24.

[3]– محمد ابراهيم خاطر، **المرجع السابق الذكر** ، ص 137.

مصر لبناء نظام ديمقراطي ، تكون بدايته بإصلاح الدستور، لولا الانقسام والاستقطاب والتعصب للحزب والجماعة، أين تحولت اللغة السائدة بين القوى الوطنية إلى لغة للتفسيق والتكفير والتخوين.[1]

وما زاد من تعقيد ذلك عندما أمر الرئيس المصري حسني مبارك باستخدام الجيش لقمع المتظاهرين، بعد نفاذ جميع خططه وتنازلاته ووعوده بالإصلاح وعدم الترشح، وهنا تتضح مكانة الجيش ودوره .

لكن الجيش لم يرضخ لأوامر الرئيس والتزم الحياد وعدم استخدام العنف ضد المتظاهرين –خاصة بعد أوامره بفرض الأمن بالقوة، ومنه تخلى الجيش عن الرئيس المصري مما أضطر هذا الأخير للتنحي عن السلطة يوم 11 فبراير، ومنه زاد وضوح تدخل الجيش ودوره البارز في ظل دولة مصر الجمهورية.[2]

وبعد عام من الثورة توجت مصر بأول دستور مدني بعد انتخابات تعددية رئاسية فاز فيها الرئيس محمد مرسي والتي جرت بينه وبين الفريق أحمد شفيق، وأعتبر أول دستور مدني مصري بعد

فترة طويلة من حكم العسكر، والتي قاربت 30 سنة، لكن لم يدم طويلا ليحدث انقلاب عليه يوم30 جوان 2013، والاستيلاء على الحكم المدني من طرف العسكر، وبقيادة السيسي، والذي أصبح رئيسا للجمهورية المصرية، وعمل على الغاء دستور 2012، ليحل محلة دستور جديد عام 2014.[3]

ومنه عادت الخلافات والانقسامات السياسية من جديد وعدم الاتفاق بين القوى السياسية، والتي كانت عائقا، في ظهور أي محاولات اصلاحية ملموسة أين بقيت الإصلاحات الدستورية حبرا على ورق، والذي

---

[1] – جلطي منصور، الإصلاحات الدستورية كآلية للانتقال الديمقراطي، **أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق، تخصص قانون عام**، جامعة الجيلالي الياس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2015، 2016، ص183.

[2]–هاني سليمان ، **العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير** ، ط1،بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات ،2015،ص ص ،53، 54.

[3] – جلطي منصور، **المرجع السابق الذكر** ، ص189.

أخجل آمال الشعوب وتعطشها للعدالة والحرية، وبقي التساؤل مطروح حول هل يمكن بناء دولة مدنية للجمهورية المصرية؟.

- **حراك ثوري اتسم بالعنف:(ليبيا، اليمن، وسوريا).**

1-ليبيا: لم تعرف ليبيا سواء حكم معمر القذافي منذ سنة 1969، وذلك بعد قيامه بانقلاب عسكري على النظام الملكي حيث عمل على تنحي الملك إدريس، [1] أين اعتبر عديد الدارسين أن حكم العقيد معمر القذافي أكبر وأطول النظم الديكتاتورية في القارة الإفريقية .

فبالرغم من الاستقرار الذي عرفته الدولة طيلة فترة حكمه إلا أنها تميزت بسيطرته وتسييره لها، وخدمة مصالحه ومصالح عائلته والمقربين له، وباعتبار أن ليبيا دولة بترولية كبيرة إلا أنه لم ينعم شعبها بالتقدّم والرفاه بالمقارنة مع عدّة دول عربية بترولية، أين تم التلاعب بأموال الدولة وتصريفها وفقاً لنظرته ورغبته في بناء ليبيا ليس كما يريدها شعبها .[2]

وتزامنا مع أحداث الحراك العربي المفاجئة التي انتقلت من تونس إلى مصر، انتشرت العدوى بسرعة لتصل إلى ليبيا، أين كانت البداية من بنغازي الواقعة شرقا، وقد كان سبب الاحتجاج على الأوضاع السيئة وخاصة الاجتماعية منها، وكذا اعتراضا على سياسات العقيد غير الناجعة والتي لم تزد من الشعب الليبي إلا تخلفا .[3]

---

[1]- مليكة بوضياف، اشكالية الصراع في ليبيا حول بناء المجتمع والدولة بين العشائرية والقبلية والدولة المدنية (الانتقال إلى الدولة المدنية بالحفاظ على النسيج القبلي)، **مجلة أكاديميا**، العدد 05، جوان 2016، ص2010.

[2]- أيمن مصطفى عبد القادر ، **جرائم الحرب في إفريقيا** ،ط01، مصر، المكتب العربي للمعارف، 2015، ص129.

[3]- **المرجع نفسه**، ص130.

فقد كان الشعب الليبي قلبا واحدا وكلمة واحدة بين مختلف قبائله، من أجل إسقاط نظام ديكتاتوري ووصف بالهمجي إلى حد كبير، ومنه قررت أغلبية القبائل الليبية الانضمام إلى الثوار والمعارضة ضد العقيد معمر القذافي.[1]

لكن ما أثبت همجية النظام الليبي وقساوته هو الرد من طرف النظام على الثوار من خلال استعمال أسلحة مدمرة ومحرّمة دوليا، عرف من خلالها الشعب الليبي خسائر بشرية ومادية كبيرة.

ولم تسلم الشوارع الليبية من القتل والتدمير من طرف الأمن، بل ذهب العقيد إلى التهديد المباشر وذلك من خلال مقولته الشهيرة، "أنا أو الحرب والخراب" وقوله "، سأقوم بتنظيف ليبيا من الثوار بيتا بيتا ..زنقة زنقة " .

ونظرا لتعنت النظام والخراب الذي وصلت إليه ليبيا، أين أدخلها في حرب أهلية، ساعد ذلك الأطراف الخارجية التي كانت تراقب وتتلهف للتدخل في شأنها، وبحجة حماية المدنيين الأبرياء تدخلت قوات الناتو والولايات المتحدة الأمريكية عبر القرار الأممي 1973، ولكن وراء هذا القرار أهداف ومصالح أخرى غير معلنة، تخدم المصالح الاستراتيجية . [2]

كما كان **لجامعة الدول العربية** دورا في الوقوف إلى جانب الثوار ودعمه، والاعتراف بالمجلس الانتقالي كممثل شرعي في ليبيا، وبدافع التصعيد وارتفاع حدة الصراع بين قوات العقيد معمر القذافي والمعارضة،

---

[1]– مليكة بوضياف، **مرجع سبق ذكره**، ص213.

[2] –خالد حنفي علي، **القذافي والثورة الليبية ، خيارات السقوط والصمود**، من موقع: .http://www.sis.gov.eg، تم التصفح يوم:03-12-2022.

أيدت دول الخليج التدخل الأجنبي في ليبيا وفرض حظر جوي للطيران العسكري الليبي، وقد كان دعمها واضحا سياسيا وإعلاميا وعسكريا.[1]

ولكن الدور والمسعى العلني والإنساني لحماية الشعب الليبي البريء، يقابله مسعى آخر خفي يتمثل في ضمان مصالحها في مرحلة ما بعد إسقاط نظام القذافي.

أين أصبحت الساحة الليبية حلبة صراع دولي إن صح التعبير، فقد عملت طائرات التحالف في تنفيذ ضرباتها على مواقع القذافي يوم 19 مارس 2011، وقد دامت المعارك مدة 246 يوم، أُرتكبت فيها أبشع الجرائم والانتهاكات الإنسانية، تجاوز عدد القتلى والجرحى والمفقودين 50 ألف شخص، لتنتهي الحرب يوم 20 أكتوبر 2011، مع وقوع العقيد معمر القذافي في أيدي المعارضة ثم قتله بعد ذلك، ومنه أُعلن عن انتهاء حكمه. [2]

لتدخل ليبيا مرحلة انتقالية صعبة، تسلّم مقاليد السلطة بها المعارضة الطرف المقاوم ضد نظام همجي أدخل الدولة في صراع مسلح وعنيف، ارتكبت فيه جرائم بشعة ضد شعب متطلع للتغيير والحرية والعيش الكريم، ولكن بتدخل أجنبي يجر من ورائه الكثير حول بناء ليبيا ديمقراطية.

ومنه ثبّت المجلس الانتقالي أركان العملية المرحلية من خلال تبنيه إعلانا دستوريا في الثالث والعشرون (23) من أكتوبر 2011، بعد مقتل العقيد معمر القذافي، والإعلان عن تحرير كامل التراب الليبي .[3]

---

[1] – ميادة علي حيدر، عبد الله حيدر، أثر الصراع الخليجي في الأزمة الليبية بعد العام 2011، **المجلة السياسية والدولية** ، العدد 41– 42، 2019، العراق، ص ، ص ،921، 922.

[2] – **المرجع نفسه**، ص923.

[3] – فولفرام لاخر ، ترجمة : عدنان عباس علي، **تصدعات الثورة الليبية : القوى الفاعلة والتكتلات والصراعات في ليبيا الجديدة** ، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2014، ص10.

ولكن هذا التغيير جر ليبيا إلى مرحلة انتقالية صعبة بدأت فيها الدولة من فراغ بدون دستور ولا مؤسسات دولة، نجم عنها عديد المحطات الصعبة والخطيرة، كالانقسامات السياسية ، وعودة الصراعات من جديد، وقد كان الجانب الأمني من أكبر التحديات التي واجهت الدولة منذ مرور عقد من الزمن عن ثورة 17 فبراير 2011.

2-اليمن: وكما أشرنا سالفاً بأن الحراك العربي لم يقتصر على منطقة معينة، فبعد أن عرفت منطقة شمال إفريقيا سقوط نظام كل من زين العابدين بن علي في تونس وحسني مبارك في مصر، ثم مقتل العقيد معمر القذافي ونهاية حكمه الذي دام اكثر من أربعين سنة، انتقلت العدوى إلى منطقة الخليج العربي، فكانت اليمن المحطة الأولى، أين خرج الشباب اليمني للمطالبة بإسقاط نظام علي عبد الله صالح.

في البداية كانت الحركة الاحتجاجية اليمنية في فبراير من العام 2011، متمثلة في مظاهرات كبيرة لعدّة أسابيع وفي عديد المناطق، بدأت سلمية عبر فيها المتظاهرون عن الدعم للشعب التونسي، لتتحول إلى مطالب إصلاحية، فقد دعوا لإحداث إصلاحات سياسية ، لكن قابلهم النظام برد عنيف من قمع واستخدام للقوة ، ثم زادت حدة التظاهرات، وأصبحت المطالب تدعو لرحيل الرئيس، الذي دام حكمه مدة 33 سنة .[1]

وبعد تظاهرة يوم الغضب قدّم الرئيس صالح عدة تنازلات، تمثلت في تعهده بعدم تمديد عهدته، ولا لتوريث الحكم، كما تعهد بعدم تسليم الحكم لابنه أحمد علي عبد الله صالح بعد فترة ولايته، لكن قوبلت بالرفض من طرف أحزاب المعارضة واللقاء المشترك ، وخاصة الوعود المتعلقة بنقل كافة الصلاحيات التنفيذية

[1] – الفدرالية الدولية لحقوق الانسان، **تقرير عن مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان حول" اليمن : تكريس الافلات من العقاب وتهديد عملية انتقال السلطة"** – انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في إطار قمع الحركة الاحتجاجية– ، فبراير 2012، من موقع: https:// www.fidh .org .

إلى الحكومة، ومنه الانتقال للنظام البرلماني، وذلك بانتخاب حكومة جديدة نهاية 2011 وبداية عام2012،[1]

والمعروف على اليمن أنها بئرة صراعات وتوتر منذ القديم، فقد كان تاريخها حافلا بالصراع والحروب الأهلية، وخاصة اليمن الجنوبي الذي يطالب بالانفصال واقامة دولة خاصة به .

وما زاد من حدة الصراع والتوتر الظروف التي تعيشها الدولة، فالدولة اليمنية دولة فقيرة ريعية بشكل شبه تام، يعاني سكانها الفقر وتدني مستوى المعيشة والجهل، إلى جانب الحكم المطلق للرئيس صالح وأسرته وحاشيته، ونظرا لموقعها الجغرافي فقد تكالبت عليها دول إقليمه وأوروبية لخدمة مصالحها، وقد كان للسعودية الدور البارز في ذلك.

فالسعودية متخوفة من عدة ملفات منها قضية الإرهاب، والمسلحين الحوثيين، وكذا تخوفها من تأرجح كرة الدومينو إليها بحكم الجوار، ففي البداية دعمت نظام علي عبد الله صالح، ولكن عند خوفها من التصعيد واستمرار الاحتجاجات، وكذا انشقاق القوات التابعة للواء محسن الأحمر عن الجيش اليمني وإعلانه الانضمام للثورة، قامت بالمبادرة الانتقالية التي عرفت" بالمبادرة الخليجية"

وبالفعل تم التوقيع عليها، وبصيغتها النهائية في نوفمبر 2011، ومنه قام الرئيس صالح بتسليم منصب الرئاسة إلى نائبه عبد ربه منصور هادي، ومن ثم تشكلت حكومة وفاق وطني في جانفي 2012.[2]

---

[1] – صلاح جواد شبر، **ثورات الربيع العربي –النظر من الداخل عامل ثقافة التشيع**، ط1، دار روافد، 2015، ص، ص 403، 404.

[2] – إسراء ايهاب حافظ العزيزي، إسراء عادل عبد العاطي عفيفي ، ندا معتمد شحات محمد، **التدخلات الخارجية في الأزمة اليمنية في الفترة من(2011–2022)**، المركز الديمقراطي العربي، تصفح يوم،01–09–2022، من موقع: . https://democratic.de ،ص 14.

وبما أنا اليمن غير مستقرة داخليا ومحط صراعات إقليمية وخارجية، وبالرغم من المبادرة الخليجية والهدنة إلا أن الصراع عاد من جديد وبأكثر حدة فبعدما كان التوافق وقبول طرفي الصراع بالهدنة ومحاولة تهدئة الحراك، ما لبثت الأطراف في الجلوس مع بعضهما على طاولة الحوار إلى أن استغل ذلك الرئيس المخلوع بتحالفه مع الحوثيين ضد سلطة عبد ربه منصور هادي، أين نفذوا انقلابا عليه وسيطروا على العاصمة صنعاء بقوة السلاح وأجبروه على التنحي من الحكم بعد اقتحام منزله بالمقر الرئاسي عام2015، ثم قاموا بحل البرلمان وتشكيل مجلس رئاسي ولجنة ثورية.[1]

ومنه عمل الحوثيون على بناء مؤسسات كما يرونها وتخدم مصالحهم، وبالتالي أدخلوا اليمن في دوامة من العنف المعقّد، قادتهم إلى حرب أهلية، لا تزال تبعاتها في عدم الاستقرار الداخلي إلى يومنا هذا .

3-سوريا: لم تكن سوريا أحسن حالا من الدول العربية الأخرى، فهي تعاني من انعدام الديمقراطية والحكم الفردي، وتقوم على التوريث والانقلاب، فمع قيام ثورتي تونس ومصر كانت تتتبع وتراقب الأحداث، إلى أن قرر الشعب الخروج في مظاهرات سلمية للتعبير عن حجم المعاناة، والمطالبة برحيل نظام الأسد المستبد .

وقد كانت البداية يوم 15 مارس2011، بدأت سلمية تطالب بالحرية والكرامة ضد نظام مستبد يعاني فيه الشعب السوري كل أنواع الاضطهاد والتحكم، لكن قابله النظام بالقمع واستخدام القوة، فعرفت الدولة كارثة إنسانية أصيب فيها مئات الآلاف من قتل وتشرد وهروب إلى البلدان المجاورة، فقد كان هناك أكثر من تسعة ملايين لاجئ سوري، كما عرف الاقتصاد ركودا وتدهورا، دخلت المعارضة مع نظام الأسد في معارك دامية مسلحة،[2]دمّرت سوريا بشكل شبه كلي.

---

[1] – محمد سالمان طايع، هند فلاح علي هاجد العازمي، **الصراع اليمني وتأثيره على المحيط الإقليمي(2011-2021)**، دراسة من موقع: https://esalexu.journals.ekb.eg. ، تم التصفح يوم 12-06-2022.

2-Moche Maoz , The Arab spring in Syria : domestic and regional developments , **Karolinska Institutet, University Library Publisher: Rutledge** vol07,no1, 2014, p52.

وتعتبر الأزمة السورية الأطول والأكثر دموية في الشرق الأوسط، فقد قام النظام بإطلاق النار والقتل والتعذيب مما زاد من احتقان المعارضة ومطالبتهم برحيل الأسد، وبسبب التصعيد في استخدام قوة السلاح تحوّل الصراع إلى حرب أهلية، تم تشكيل كتائب للمتمردين عن النظام من أجل مقاومة الجهات الحكومية ومحاولة السيطرة على المدن والبلدات الكبيرة عام2012، أين تم الاستلاء على العاصمة دمشق وحلب – كثاني أكبر مدينة في سوريا– ، ومنه بدا الانقسام واضح وبرز فيه الجانب الطائفي .[1]

ولعب الدور الإقليمي والدولي دورا كبيرا في الحالة السورية، وذلك بالانقسام إلى طرفين اثنين فهناك من أيد نظام الأسد ووقف إلى جانبه ودعمه عسكريا وماليا، وهناك من وقف إلى جانب المعارضة السورية والتي بدورها انقسمت في ما بينها وتشتت، وكل هذا زاد من عمق الأزمة وتعقيدها.

أين نجد عدة أطراف دعمت نظام بشار الأسد وأيدته في التصدي للمعارضة وهي : إيران، حزب الله، وروسيا، وقد كان لإيران دور رئيس وبارز و هذا ما أكّده الكثير، بأنه لولا الدعم الايراني لسقط النظام في ظرف شهر أو شهرين، كما لروسيا دور أساسي كذلك فقد وقفت مانع ومدافعا للنظام في المحافل الدولية، واستخدامها لحق الفيتو،[2] كما كان للصين دور دبلوماسي داعم لنظام بشار الأسد.

وفي مقابل القوى الداعمة للنظام السوري نجد المعارضة والمتمردين عن النظام، والتي تتكون من " الائتلاف الوطني السوري"، قوى الثورة والمعارضة، بما في ذلك الجيش السوري الحر(FSA)، وهم منقسمون إلى حد كبير، ومدعومة من طرف عدة دول عربية وتركيا، قوى المعارضة الأكثر فعالية والمرتبطة "بالقاعدة" وهي جبهة النصرة (جبهة الدعم)، والدولة الاسلامية العراق وسوريا (داعش)، وأستخدم فيها العنف لحد كبير، وسيطروا على مناطق سورية حدودها مع تركيا والعراق وإسرائيل ولبنان.[3]

---

1 – Marian zuber, Samuel moussa, Arab spring as a background of civil war in Syria , **military university of land forces ,Wroclaw ,Poland's**, vol24, no1,2018,p248.

[2] – أسامة عبد الرحمن، **دور ايران في الأزمة السورية** ، 2015، ص، ص68، 69: من موقع :
https://www.noor-book.com/tag

3-Moche Maoz , **OP, SIT**, P52.

ومنه نجد أن الحراك السوري الذي بدأ كانتفاضة عن حكم النظام المستبد، خاصة عندما واجه المتظاهرين بالقتل والتعذيب والاهانة، تحوّل إلى صراع مسلح تكبّدت فيه الدولة خسائر فادحة في الأرواح والتشرد وتدمير البنية التحتية لسوريا، واستخدمت فيه حتى الأسلحة الكيماوية ، وقد استغل عديد الدول الفرصة ليجدو منافذ للتدخل بحجة الأمن والحد من الانتهاكات ، ولكن الملاحظ يجد ذلك لا لشيء إلا لخدمة المصالح والصراع الدولي الخفي، وبالتالي فالأزمة السورية صنّفت كأعقد وأطول أزمة في ظل الربيع العربي ، ومنه فشل جميع المساعي الإصلاحية .

فنجد روسيا مثلا انضمت للصراع وبقوة السلاح إلى جانب النظام عام2015 وأصبحت الحليف الرئيس لنظام الأسد.[1]

والأزمة السورية التي أنهت عقدا من الزمن ولا تزال تعقيدات مسارها ومآلاتها غير واضحة، فلا يزال المراقبون يتساءلون هل تتجه الدولة لإيجاد حل سياسي أم أنها تؤول إلى مزيد من التعقيد، وتتطلب الحالة السورية دراسات معمقة ومتخصصة، وهي ليست مجال بحثنا.

ويلخص أحد الدارسين الأزمة السورية بتعبيره بأن الشعب السوري فقد ثورته منذ الثلاث سنوات الأولى، وأصبح متشردا ومشتتاً بين الداخل والخارج، إن لم نقل أن الذين قادوا الثورة أصبحوا من عداد الموتى والمفقودين، إلى جانب قيادة سياسية ضعيفة وشكلية تم وضعها على الواجهة، بالإضافة إلى عدم وجود قيادة عسكرية واحدة بل نجد قيادات منقسمة، ولكل منها أهدافها وبرامجها ومخططاتها وولائها، حتى تشعر بأن كل قيادة في دولة في قارة أخرى ودين آخر ولغة أخرى. [2]

1- Marian zuber, Samuel moussa, **OP, SIT**, P249.

[2] – عزت السيد أحمد، **الثورة السورية وأزمة القيادة قراءة تاريخية وسياسية**، ط1، عمان، العالم العربي للنشر، 2015، ص، ص، 97،98.

3-حراك احتجاجي سلمي: (الجزائر، المغرب ،الأردن ،وبعض الدول الخليجية):

بالرغم من تقاسم الدول العربية عديد الدوافع والأسباب التي أدت بهم للخروج عام 2011، إلا أنه لكل منها خصوصيته، فنجد أن عدة دول حدثت فيها اضطرابات على شكل اعتصامات، لم تصل لحد العنف، كانت مطلبية هدفها الإصلاح والتغيير دون المساس بنظام الحكم، وتم التعامل معها من طرف الأنظمة الحاكمة بتقديم وعود إصلاحية، ومنه فهي لم تصل إلى حد التدمير والقتل.

1- الجزائر : لم تسلم الجزائر من تأثير ما سمي بالربيع العربي، فقد هبت رياحه عليها بداية من جانفي2011، عند خرج الجزائريين وفي عدة ولايات ، حوالي20 ولاية ، وخاصة في المدن الكبرى على غرار العاصمة، وهران، رافعين مطالبهم المتمثلة في خفض الأسعار خاصة على السلع الأساسية، فكانت المطالب على شاكلة أحداث أكتوبر 1988، والتي كانت مطالب اجتماعية، وبالرغم من أعمال الشغب من طرف المتظاهرين فالأمن كان متحفظا في استخدام قوة السلاح[1]، بعكس الفترات السابقة التي عرفت فيها البلاد ما سمي "بالعشرية السوداء".

وعُرفت الاحتجاجات في الوسط الإعلامي بانتفاضة " الزيت والسكر"، ومنه لم يحمل الحراك الطابع السياسي في البداية، ولم تكن مطالبه تدعوا لرحيل النظام وإسقاطه، لكن بعد عدة أيام ركبت بعض التيارات السياسية المعارضة موجة الاحتجاج، الأمر الذي تخوّف منه النظام، خاصة بعد ما تم تشكيل ما سمي " بالتعاضدية الوطنية للتغيير والديمقراطية" والتي تأسست يوم 21 جانفي 2011، أين سارع النظام في تخفيض أسعار الزيت والسكر، بالرغم من أنها تمتلك حجة غلائهما في

1-frédéric volpi , Algeria versus the Arab Spring , **Journal of Democracy**, Vol24, No 3, July 2013. Publisher by The Johns Hopkins University Press , p 107 .

الأسواق العالمية، فاستجابت بسرعة للمطالب وقدمت وعود بالقيام بإصلاحات سياسية .[1]

لكن الجزائر وحنكتها في مجال الاحتجاج ساعدها في النجاح لتهدئة الوضع، وجنبت البلاد مساوئ الربيع العربي والعنف، وذلك راجع لمعاناتها كثيرا من العنف المسلح أثناء العشرية السوداء، حتى ما جعل بعض المحللين يقول بأن الجزائر، عاشت الحراك قبل أحداث2011.

وقامت الدولة الجزائرية بإطلاق جملة من الإصلاحات السياسية على لسان رئيس الجمهورية يوم15 أفريل 2011، وقد مسّت هذه المبادرة عدة مجالات، ومنذ جانفي 2012 عملت على تعديل الكثير من القوانين، والتي شملت تعديل القانون المتعلق بالانتخابات، تعديل قانون الأحزاب السياسية، تعديل قانون الإعلام، قانون الجمعيات، وقانون تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، إلغاء حالة الطوارئ[2]، ليتم عام 2016 تعديل الدستور.

لكن بالرغم من نجاح الدولة في استيعاب الاحتجاجات وتهدئة الوضع والإقدام على إطلاق جملة من الإصلاحات والقوانين العضوية، وتعديل الدستور، فهذا يعتبر محدود إن لم يقابله تغيير في السياسات وتفعيل القوانين ومشاركة الجميع في خلق بيئة جزائرية يسودها الرضى المجتمعي .

2- المغرب: لم تكن المملكة المغربية سوى جزء من المنطقة العربية، التي تقاسمها معاناة شعوبها وظروفها، فالتاريخ المغربي حافلا بالاحتجاجات والمظاهرات التي تندد بسوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، والسياسية ، وظلت تطالب بالتغيير والإصلاح على مرّ العقود السابقة، ومع مجيء الربيع العربي ، كان الاحتقان المغربي واضحا فقد خرج للشارع يوم20 فبراير 2011 يطالب بالتغيير

[1] -علي بلعربي، الاصلاحات السياسية في الجزائر في ظل التحولات الدولية ، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية** ، تخصص العلاقات الدولية والأمن الدولي، جامعة وهران ، 2013-2014، ص، ص، 107،108.

[2] - بوحنية قوي، بوطيب بن ناصر، الإصلاحات السياسية وإشكالية بناء الحكم الراشد في الدول المغاربية -الجزائر أنموذجا-، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية** ، العدد04، ديسمبر2014، ص ،ص 65،66.

والاصلاح، والذي كان معطلا بالرغم من تبني المملكة المغربية للإصلاح في السنوات السابقة للربيع العربي.

وخروج الشباب ضمن حركة 20 فبراير، حاملين شعار الإصلاح والتغيير ما هو إلا امتداد للفعل السياسي المناضل المتمثل في الأحزاب المعارضة للحكم الفردي والاستبداد والفساد[1]، ومع ثورات الربيع العربي والدور الذي لعبته وسائل التواصل الاجتماعي، تأثر الشارع المغربي ودعا للخروج يوم 20 فبراير، فكانت المظاهرات تغطي أغلب المناطق المغربية حاملة مطلب " إصلاح النظام "، مما جعل الملك يستجيب وبشكل استباقي تفاديا لمزيد من التطور للحركة .

أين قرر الملك محمد السادس تقديم خطابا يوم 09 مارس 2011، أعن فيه ورش الإصلاح الدستوري، وتم تكوين لجنة تتكون من خبراء مغاربة، من أجل إعداد الوثيقة الدستورية .[2]

ويعتبر النموذج المغربي هو موضوع بحثا، والذي سنتطرق إليه في الفصول القادمة ومحاولة إثراء النقاش حول التجربة المغربية في الإصلاح السياسي الذي تبنته المملكة المغربية على إثر ضغوطات الحراك المغربي الذي جاء متأثر بثورات الربيع العربي، ومنه بحث خصوصيته، ومدى تحقيقه للمطالب التي قدمتها حركة20 فبراير.

3- الأردن: لقد كانت المملكة الأردنية الهاشمية تترقب من بعيد الحدث التونسي، ويتمالك شعبها الاحتقان الداخلي في الخروج للتعبير عن مطالبها، أين كانت البداية في 14يناير 2011 بالعاصمة عمّان، وحمل المتظاهرون شعار" خبز.. حرية.. عدالة اجتماعية"، وقد كان شعارها الأساسي دون

[1] – كمال عبد اللطيف، **تجليات الثقافي في الربيع العربي**،ط1، القاهرة ، دار رؤية للنشر والتوزيع، 2014، ص 144.

[2] – حسن الزاوي وآخرون ، **الانتخابات والانتقال الديمقراطي مقاربات مقارنة**، ط1، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص 92.

المطالبة بإسقاط النظام، وقد ضمّ في البداية نشطاء من الشباب والحركة العمالية لينخرط في ما بعد أحزاب المعارضة، ويتسع الحراك ليشمل مختلف المدن والمحافظات الأردنية.[1]

وأصبحت المطالب واضحة تشمل الإصلاح السياسي والاقتصادي ومكافحة الفساد ومحاسبة المفسدين، وقد استجابت المملكة لجملة المطالب، أين تم تكوين لجنة للحوار الوطني بتاريخ 14 مارس2011، وأقدمت على عدّة تعديلات دستورية وإصدار عدة قوانين للعمل السياسي كقانوني الانتخابات والأحزاب، وتم حل أبع حكومات* خلال فترة الاحتجاجات[2]، ومنه نجد أن النظام الملكي الأردني نجح في الالتفاف حول المطالب، مطالب الإصلاح والحد من زخم الثورة وما آلت إليه الثورة السورية،[3] وهو شبيه إلا حد ما للتجربة المغربية في احتوائها للحراك وإدخالها لإصلاحات سياسية، ولكن لكل دولة أوضاعها الداخلية ونمط نوع الإصلاحات التي لجأت إليها.

4- نماذج لدول خليجية : اعتبرت الممالك والإمارات التي تشكّل مجلس التعاون الخليجي؛ المملكة العربية السعودية ، مملكة البحرين، الكويت، سلطنة عُمان، قطر ، الإمارات العربية المتحدة ، بأنها دول مستقرة بمنأى عن احتجاجات الربيع العربي، لكن في حقيقة الأمر أنها تأثرت بالحراك، وشهدت بروز حركات احتجاجية باستثناء قطر والإمارات العربية المتحدة.[4]

---

[1] – تامر خرمة وآخرون، **الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي(مصر، المغرب، لبنان، البحرين، الجزائر ،سورية، الأردن)**، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص، ص 396، 397.

* وهي : حكومة سمير الرفاعي، حكومة معروف البخيت، ثم حكومة معروف الخصاونة والتي استقالت في 26أفريل2012، والحكومة الرابعة التي استقالت هي حكومة فايز الطراونة وكانت يوم10 أكتوبر2012.

2- عادل تركي القاضي، الاحتجاجات الشعبية والاصلاح السياسي في الأردن (2011-2014)، **مجلة المنارة**، المجلد21، العدد3، 2015، ص، ص102، 105.

[3] – أمجد أحمد جبريل وآخرون، **تحولات الإسلام السياسي في نظام إقليمي متغيّر**، ط1،تركيا، منتدى الشرق، 2019، ص96.

[4]- توبي ماثيسن، تر: أمين الأيوبي، **الخليج الطائفي والربيع العربي الذي لم يحدث**، ط1، بيروت، 2014، ص 14.

وكانت **المملكة البحرينية** أول دولة خليجية تتأثر بالحراك العربي، ففي يوم14 فيفري2011 خرج الشعب البحريني في مظاهرات بالمنامة يطالبون بالإصلاح ومزيدا من الحريات والديمقراطية، وكانت البداية سلمية، لكن بعد اليوم الأول بدأت الاشتباكات مع قوات الأمن، ثم بدأت المطالبة بإسقاط نظام آل خليفة، لكن الحكومة البحرينية استنجدت بمجلس التعاون الخليجي وأعلنت حالة الطوارئ.[1]

ثم عرفت التدخل العسكري السعودي والذي حضي بالمشروعية من طرف مجلس التعاون، ولو أنه لم يدخل في مواجهات مباشرة مع الشارع [2]، إلا أن المملكة البحرينية عملت على قمع المتظاهرين بالقوة وأنهت حالة الفوضى كما تم تغطيتها.

ووصلت الاحتجاجات إلى **سلطنة عمان** يوم 25 فبراير 2011، شارك فيها الآلاف من المواطنين متأثرين بموجة الحراك العربي، أين طالبوا بالإصلاح من خلال إيجاد دستور تعاقدي بين الشعب والحكومة، ولكن مع زيادة حدة المظاهرات وأعمال الشغب تدخل الجيش وبقوة السلاح والذي عمل على إنهاء جميع الاعتصامات قسراً، وكان آخرها يوم14مايو2011، في حين قامت الحكومة بإطلاق جملة من الإصلاحات وإقالة عدد من الوزراء، وذلك من أجل امتصاص الغضب وتهدئة الشعب وإسكاته، وبقيت السلطنة العمانية ذات سلطة مطلقة رغم المطالبة بالملكية الدستورية والتي أضحت صعبة التحقيق.[3]

كما استغلت **الكويت** ظرفية الحراك العربي وخرجت في احتجاجات شعبية متفرقة، في ساحة الصفاة وساحة الإرادة للمطالبة بقيام ملكية دستورية وحكومة منتخبة وإنشاء أحزاب سياسية، ليتم التصعيد بعدها إلى أن وصل المحتجين إلى مجلس الأمة واقتحامه، ثم المطالبة باستقالته رئيس الوزراء ناصر محمد

---

[1] – سعاد حفاف ، الحراك الشعبي في البحرين بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، **مجلة أكاديميا**، العدد05، جوان 2016، ص 139.

[2] –توبي ماثيسن، **مرجع سبق ذكره** ، ص11.

[3] – المركز العماني لحقوق الإنسان، **25 فبراير: عشر سنوات على ذكرى الربيع العماني** ، تم التصفح يوم: 03-01-2021، من موقع: http://ochroman.org

الصباح، والذي قام على اثرها بتقديم استقالته في نوفمبر 2011، لتقوم الدولة بتشكيل حكومة جديدة وإجراء انتخابات برلمانية فازت فيها المعارضة.[1]

أما **المملكة العربية السعودية** فبالرغم من شعبية الملك عبد الله بن عبد العزيز، إلا أنها عرفت احتجاجات طالت عدة مدن، طالب فيها المحتجون بتغييرات سياسية واقتصادية، ومع زيادة التحركات عملت السلطات السعودية بقمع المحتجين في مارس 2011، واستعملت الأسلحة في عدة مناطق كالرياض والقطيف .

ثم قامت الدولة بإجراءات ايجابية تم من خلالها شراء السلم الاجتماعي واخماد نيران الاحتجاجات ، فأطلقت ما تم تسميته بالمكرمات الملكية السعودية والتي أعلن عنها الديوان الملكي السعودي في 18 فيفري2011، فكان منها زيادة الأجور في القطاع العام، صرف راتب شهرين لجميع موظفي الدولة من مدنيين وعسكريين، صرف مكافأة شهرين لجميع طلاب وطالبات التعليم الحكومي، اعتماد مخصص مالي شهري للعاطلين عن العمل، استحداث 70 ألف وظيفة عسكرية في وزارة الداخلية ...، بالإضافة إلى الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد،[2] ومنه يمكن أن نقول أنها عمدت إلى إصلاحات ظرفية هدفها تهدئة الوضع، وتفرقة المحتجين .

المطلب الثاني: الاحتجاجات الشعبية في المغرب عام2011

1-طبيعة احتجاجات عام 2011: لم تكن الاحتجاجات المطلبية في المغرب وليدة اللحظة بل عرف النظام المغربي تاريخا من الاحتجاج والنضال والدعوة والمطالبة بالإصلاح والتغيير، وقد عبر عن ذلك الأستاذ المغربي " كمال عبد اللطيف" بأن الاحتجاج أصبح سمة من سمات الشارع

[1]- أحمد سلمان محمد، التغييرات السياسية في المنطقة العربية وأثرها على الإصلاح السياسي لدول مجلس التعاون الخليجي، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، العراق، مجلد18، العدد76، 2021،ص ، ص 77، 78.

[2]- **المرجع نفسه** ، ص81.

المغربي منذ رحيل الملك الحسن الثاني ، وانطلاق مرحلة التناوب التوافقي(1998)، كما أن الملك محمد السادس أعلن في بعض خطبه بقبوله مشروع التحديث السياسي، وإطلاق الحريات، وإنشاء هيئة الانصاف والمصالة التي كلفت بتصفية تركة سنوات الرصاص في المغرب.[1]

لكن هذا لا ينفي دور المناخ الإقليمي لعام 2011، والذي كان له دور في التأثير على المملكة المغربية للخروج في احتجاجات شعبية على شاكلة ما سمي بالربيع العربي.

فقد تم في المغرب تأسيس حركة 20 فبراير ، وتم الإعلان عنها انطلاقا من فضاء الإنترنيت ، وقد عرفت الحركة بنفسها، بأنها حركة سلمية مستقلة تعبّر عن تطلعات فئات واسعة من المجتمع[2]، والتي دعت للخروج في مظاهرات في أغلب أنحاء المملكة يوم 20 فبراير 2011 حاملة شعارات ومطالب مختلفة.

واختارت حركة 20 فبراير " الجمعية المغربية لحقوق الإنسان "، مقرا لها والذي أحتضن أنشطتها، أين عقدت اجتماع لتحديد "الميثاق الأخلاقي" الذي يحدد شروط الانتماء والالتزام، والتأكيد على نبذ الأيديولوجيا، والحركة هي بمثابة الوعاء المفتوح لمن يريد الإنظام، ولكل شرائح ومكونات المجتمع المغربي، ومن أجل الانخراط السلمي للوصول إلى دمقرطة الدولة والمجتمع.[3]

وقد كان لمواقع التواصل الاجتماعي دورا في حشد المتظاهرين بالرغم من محاولات التشتيت على الفيس بوك مثلا، فقد تم حشد 37 ألف مشارك في مسيرات في 53 عمالة وإقليم ، وهذا حسب تصريح وزير

---

[1]– كمال عبد اللطيف، **مرجع سبق ذكره**، ص، ص 37، 38.

[2] – إدريس لكريني، محاسبة الديمقراطية :التداعيات المحتملة لاحتجاجات حركة 20 فبراير في المغرب، **السياسة الدولية**، المجلد46، عدد184، ص91.

[3] – البوعزاوي الفقير، رشيد مغفاوي وآخرون، ماذا بعد الربيع العربي قراءة في الحاضر وأسئلة المستقبل ، **المعهد العربي للبحوث والسياسات–نواة–**، 2021، ص93.

الداخلية، لكن حسب تقدير الفعليات المدنية فقد بلغ العدد 120 ألف مشارك[1]، وقد كانت المطالب تدعو إلى إسقاط الحكومة والبرلمان وإطلاق سراح السجناء، إلى جانب المطالبة بالنظام الديمقراطي.

وأُعتبر جيل حركة 20 فبراير جيل سياسي حامل لمشروع اجتماعي وإصلاحي، وخريطة طريق للمجتمع الذي يريده، فقد حمل مطلب الإصلاح السياسي والذي يكون مدخله الإصلاح الدستوري، وهو أهم ما ميّز الصراع بين أحزاب الحركة الوطنية و المؤسسة الملكية من أجل التأسيس للانتقال الديمقراطي، [2]ومنه فالحركة كانت مشحونة بجيل من الشباب الرامي للتغيير، والذي استغل ظرفية الحراك العربي وظّم إلى جانبه قوى سياسية وحقوقية مناضلة من قبل، ومعارضة للنظام.

فكان أول شعار حملته حركة 20 فبراير هو " حرية، كرامة، عدالة اجتماعية" ، ومنه بينت الحركة ما يعانيه الشعب المغربي من معضلات اجتماعية وعلى رأسها الاختلالات الاقتصادية، والتي مست فئات مجتمعية عديدة، كما يعكس جملة قضايا مرتبطة بالحقوق المدنية والسياسية من قبيل –الملكية البرلمانية–.[3]

2–مطالب حركة 20 فبراير وأهدافها

يمكن ذكر مطالب حركة 20 فبراير والأهداف التي تصبوا إليها والتي تم الاعلان عنها في بيانها التأسيسي وذلك في مؤتمر صحفي في النقاط الآتية:

---

[1] – البوعزاوي الفقير، رشيد مغفاوي وآخرون ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 94.

[2]– أحمد الخطابي، من حركة 20إلى حراك الريف : الخوف من الديمقراطية أم الخوف من جيل الشباب بالمغرب؟، **سياسات عربية**، عدد32، مايو2018، ص43.

[3] –يوسف منصف، المقاربة الحقوقية والحركات الاجتماعية في المغرب، **مبادرة الإصلاح العربي**، فبراير2018، من موقع: http://arab reform.net

2-1: **مطلب سياسي:** دعا إلى صياغة وثيقة دستورية تنظم العلاقة بين السلطة الحاكمة وعموم المواطنين، والتي تفرض إنشاء هيئة مختصة تصهر على صياغتها، وتنقل نظام الحكم إلى ملكية برلمانية.[1]

والمطالبة بالملكية البرلمانية من أجل ضمان سيادة الشعب من خلال هيئة برلمانية تمثله تكون منتخبة، تنبثق عنها حكومة تصنع السياسة العامة للبلاد، والإقرار بفصل السلطات واستقلال القضاء ، دعم الحريات العامة والفردية وصيانة حقوق الإنسان.[2]

ومنه طالبت الحركة بإرساء قواعد النظام الديمقراطي الذي يسود فيه الملك ولا يحكم على النمط الأوربي لعدة دول، وبالتالي العمل على حل الحكومة والبرلمان وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين ثم الدعوة لانتخابات جديدة .

2-2 مطلب اجتماعي: وذلك بالدعوة إلى العدالة الاجتماعية والحد من الفوارق الطبقية المتفشية في المجتمع المغربي، ضمان شغل يحقق الكرامة الإنسانية، والقضاء على البطالة والفساد والعمل على تحقيق سبل العيش الكريم والرعاية الصحية . [3]

2-3 مطلب اقتصادي: ويدعو إلى عدم الجمع بين السلطة والثروة، ورفض كل أشكال المحسوبية والزابونية ومحاربة الفساد والمفسدين واقتصاد الريع [4]، ومنه عدم احتكار الاقتصاد المغربي من طرف شخصيات فاعلة في المجتمع أو مقربة من القصر والاستحواذ على المناصب، بل لا بد من إسفاده

---

[1]- أحمد الخطابي، **مرجع سبق ذكره**، ص43.

[2] – سراب جبار خورشيد ،أحمد فائق محمد فاضل وآخرون، **إشكالية الدولة والإسلام السياسي قبل وبعد ثورات الربيع العربي، –دول المغرب العربي نموذجا –**، ط1، المركز الديمقراطي العربي، 2018، ص178.

[3] – عبد الحي البوكيلي وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص43.

[4] – **المرجع نفسه**، ص 43.

الجميع وتوزيع الثروة توزيع عادل، ومنه فقد كانت مطالب الحركة متنوعة بين ما هو سياسي واجتماعي واقتصادي، وكذا مطالبها في المجال الحقوقي .

إلى جانب ذلك دعت الحركة لتنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، وتأسيس هيئة وطنية للتحقيق في جرائم الفساد المالي والإداري، وتقديم المتهمين للمحاكمة العادلة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لاسترداد الأموال المنهوبة، وكذا سن قانون خاص يعترف باللغة الأمازيغية إلى جانب اللغة العربية.[1]

ومنه فحركة 20 فبراير ساهمت في تشكيل الوعي لدى المجتمع المغربي وأثارت ما في داخله، ونجحت في رصد مكامن الخلل والمشاكل التي يعاني منها، وزيف الانتقال الديمقراطي الذي عرفته حكومة " التناوب التوافقي" والتي دامت ثلاث عهدات (1998- 2022- 2008).[2]

ونظرا لظرفية الحراك المغربي وتخوف الملك من اتساع الاحتجاجات وصعوبة السيطرة عليها خصوصا بعد انضمام عدة أحزاب سياسية لها وجمعيات حقوقية مناضلة، إلى جانب خبرة المؤسسة الملكية في التعامل مع الاحتجاج والمطالب المجتمعية، عمل الملك محمد السادس في خرجة استباقية له قبل نهاية الأسبوع الثالث للاحتجاجات ألقى خطابا يوم 09 مارس2011 يعد فيه الشعب بالتغيير والإصلاح.

3- خطاب الملك محمد السادس يوم09 مارس وموقف الحركة منه: أعلن الملك محمد السادس عن نيته في إجراء إصلاحات دستورية جوهرية، تهم بنية السلطة في النظام السياسي والدستوري المغربي وذلك بمشاركة فعلية للأحزاب والنقابات وجمعيات الشباب وهيئات المجتمع المدني ومؤسسات الفكر.[3]

---

[1] – سراب جبار خورشيد ،أحمد فائق محمد فاضل وآخرون ، **مرجع سبق ذكره** ، ص178.

[2] – عبد الحي البوكيلي وآخرون ، **مرجع سبق ذكره**، ص 73.

[3] –شهرزاد صحراوي ، إشكالية الانتقال الديمقراطي في المغرب1996- 2017، **أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص : تنظيمات سياسية وإدارية** ، جامعة باتنة1، 2018- 2019، ص135.

وقرر الملك إنشاء لجنة استشارية للمراجعة الدستورية تتألف من خبراء مغاربة، وتم اعتبار ذلك جديدا في التاريخ السياسي المغربي، فقد كانت الدعوة دائما لفقهاء القانون الفرنسي للمساعدة في صناعة الدستور المغربي.[1]

وعين على رأس اللجنة الأستاذ " عبد اللطيف المنوفي" *، وإلى جانب اللجنة كلّف الملك مستشاره "محمد معتصم" بإجراء مشاورات مع قادة الأحزاب والنقابات وفقا لمقترحات التعديل الدستوري، وذلك من أجل التشاور بين واضعي الدستور من جهة والأحزاب والنقابات من جهة أخرى، واللجنة اشتغلت بناءً على المرتكزات السبع الواردة في الخطاب الملكي يوم09 مارس، أين قامت بناءً على مقاربة تشاركية بالاستماع ل32 حزبا سياسيا ولخمس نقابات كبرى ولأكثر من 150جمعية ومنظمة من المجتمع المدني، ثم أعدّت اللجنة تقريرا عن مشروع الدستور المعدل وسلّمته للملك يوم 10 جوان 2011 .[2]

ولكن الملاحظ هو قيام الملك بتعيين أعضاء اللجنة الاستشارية كلهم كما أوكل مهمة الوساطة بينها وبين مذكرات الأحزاب والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني إلى مستشاره، أين تم فتح الحديث عن التغيير في ظل الاستمرارية والحفاظ على مكانة الملك، وهذا ما يمكن ملاحظته بعدم انتخاب مجلس تأسيسي انتخابا مباشرا، قد يزاحم المؤسسة الملكية في شرعيتها .

ومنه جاء احتواء الملك مبادرة الإصلاح الدستوري لعام2011، ليكرس احتكار النظام الملكي كل ما يتعلق بإنتاج المعايير الدستورية ، ثم يركز انتباه المؤسسة الملكية على ما يجب ألا يكون موضوع تغيير،

---

[1] – حسن الزاوي وآخرون، **مرجع سبق ذكره** ، ص92.

* وهو رجل قانون محنك وعضو في المجلس الدستوري، كما أن الأعضاء المكونين للجنة الاستشارية أغلبهم أساتذة جامعيين خبراء في القانون العام، بالإضافة إلى أشخاص ناشطون معروفون في إطار جمعيات الدفاع عن حقوق الإنسان، ومنهم على سبيل المثال لا الحصر عمر عزيمان الرئيس المؤسس للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان ووزير سابق للعدل.

[2] – زين العابدين معو، راندة حمايزية ، تجربة الإصلاح السياسي الدستوري في المغرب بعد عام2011: قراءة في الدوافع والمحتوى ، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد09، جوان2018، ص19.

خصوصا في ما يرتبط بسلطتها الدستورية التأسيسية، وبالنظر إلى انعدام النية في التفريط في حقيقة السلطة .[1]

ومنه تم فتح تأويل عملية المراجعة الدستورية أمام عدة جهات، وهناك رأيين في ذلك:

– اعتبر أنصار هذا الرأي أن المراجعة الدستورية تتجه نحو النظام البرلماني، وبمجال محفوظ للملك يتضمن الاختصاصات الاستراتيجية والدينية والعسكرية.

– أمّا الرأي الثاني فيتجه نحو الوقوف على حدود نظام شبه رئاسي، يضع الحكومة شريكا في السلطة التنفيذية مع الاحتفاظ بالأدوار الطلائعية للملكية في الهندسة الدستورية.[2]

ومنه فقد حدد الملك **المرتكزات السبعة** الأساسية لتعديل الدستور والمتمثلة في:

1– تكريس الطابع التعددي للهوية المغربية وخاصة المكون الأمازيغي والذي وصفه الملك بأنه " رصيد لجميع المغاربة".

2– تعزيز دولة القانون، وتوسيع مجال الحريات وضمان ممارستها عن طريق دسترة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة التي أنشأها محمد السادس عام2004 للتحقيق حول انتهاكات حقوق الانسان في المغرب منذ الاستقلال، وتعويض الضحايا وإعادة تأهيلهم.

3– تعزيز استقلال القضاء، وتوسيع صلاحيات المجلس الدستوري.

4– ترسيخ الفصل والتوازن بين السلطات، من خلال نقل اختصاصات جديدة للبرلمان، وتوسيع مجال القانون، ومن أهداف الاصلاح أيضاً تكريس مبدأ تعيين الوزير الأول من بين مسؤولي

[1] – حسن الزاوي وآخرون ، **مرجع سبق ذكرة**، ص95.

[2] –عبد الإله سطي، أسئلة الملكية البرلمانية في النظام الدستوري المغربي، **سياسات عربية**، العدد20، مايو 2016، ص 37.

الحزب السياسي الذي يتصدر نتائج التصويت في انتخابات مجلس النواب.[1]

إلى جانب تقوية مكانة الوزير الأول بصفته رئيس السلطة التنفيذية الفعلية ويتولى المسؤولية الكاملة على الحكومة والإدارة العمومية، وقيادة البرنامج الحكومي وتنفيذه، ودسترة مؤسسة مجلس الحكومة وتوضيح اختصاصاتها.

5- تعزيز الآليات الدستورية لتأطير المواطنين بتقوية دور الأحزاب السياسية، في نطاق تعددية حقيقية، وتكريس مكانة المعارضة البرلمانية والمجتمع المدني.

6-تقوية آليات تخليق الحياة العامة وربط ممارسة السلطة و المسؤولية العمومية بالمراقبة والمحاسبة.

7- دسترة هيئات الحكامة الجيدة، وحقوق الإنسان وحماية الحريات.[2]

وبناءً على هذه المرتكزات المطروحة تم صياغة مشروع الدستور الجديد بالمغرب عام2011، والذي تم تسليمه للملك، والذي قام بدوره بعرضه على الاستفتاء.

فقد جرى استفتاء شعبي علي الدستور الجديد يوم الفاتح من يوليو2011، ثم قيام انتخابات تشريعية سابقة لأوانها تمكّن فيها حزب العدالة والتنمية من الفوز بأغلبية المقاعد، ومنه تشكيل حكومة مغربية جديدة برئاسة عبد الإله بن كيران[3]، حاملة لمشروع الإصلاح .

---

[1]-عبد الله الترابي، تعديل الدستور في المغرب تطورات في سياق من الثورات، **دراسة لمبادرة الإصلاح العربي**، نوفمبر 2011، ص03. من موقع: http://www.constitutionnet.org

[2]- عبد الإله سطي، **مرجع سبق ذكره**، ص36.

[3] -أحمد سعيد نوفل وآخرون، **التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية**، ط1، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، فبراير2014، ص 29.

وبالتالي يمكن أن نقول أن المؤسسة الملكية استطاعت احتواء الحراك المغربي بالقيام بالإصلاحات التي طرحها الملك وحاول من خلالها إخماد حركة 20 فبراير وافقادها حيويتها، وتاريخ المملكة حافل بمثل هذه المبادرات الاستباقية من أجل خلق توازن يرضي جميع الأطراف، إلى جانب عدم المساس بالدور الأساسي للمؤسسة الملكية، كما أن حركة 20 فبراير بالرغم من رفضها للإصلاح وطريقة طرحه كان يعتريها العديد من نقاط الضعف وعد التنظيم، فقد واجهتها عديد الظروف نذكر منها:

– الطابع غير المنظم على المستوى الوطني، وغياب التواصل بين المدن .

– تبادل الاتهامات والاختلافات بين مكونيها، فهناك من كان يدعو للتصعيد والخط الراديكالي، وهناك أطراف دعت للاعتدال والحفاظ على نمط معين للاحتجاج.

– انضمام الأحزاب السياسية للحركة لم ينقل لها فاعلية تنظيمية بقدر ما نقل إليها مشاكله والصراع الطويل بينهم، وكذا غياب لأي ديمقراطية بداخل هذه الأحزاب .

– ما زاد من إضعافها انسحاب عديد الجهات المتعاطفة مع الحركة، بعدما أحسوا بأن الحركة أصبحت تميل لتمثيل الأحزاب السياسية التقليدية، والتي يعتبرها الكثيرون بأنها سبب كل المشاكل.

– عملت الحركة على اختيار مسار الوقفات الأسبوعية مما ساهم في حسرها، ثم تقليص حجم المشاركين في الوقفات، ومنه فقدت الحركة قدرتها في التعبئة.[1]

[1] – محمد الخضيري، حركة" 20فبراير" المغربية: الشباب يثورون والإسلاميون يحكمون، **بدايات**، دورية إلكترونية عدد02، 2012، ص03 . من موقع: https://bidayatmag.com .

خلاصة واستنتاجات الفصل:

بناءً على ما ورد في الفصل الثاني تم التوصل إلى النتائج التالية:

– تعدّد أسباب ودوافع الحراك العربي لعام 2011، فقد جاءت الانتفاضات العربية متأثرة ببعضها البعض بداية من الحدث التونسي، وراجع ذلك للتراكم الكبير ولعقود من الزمن من استبداد الأنظمة العربية وفسادها، وإلى سوء الأحوال الاقتصادية والاجتماعية التي تتخبط فيها الشعوب العربية، خاصة قبيل اندلاع الحراك، وهو حال أغلب البلدان العربية.

– بالرغم من الشعارات التي رفعتها الشعوب المنتفضة والنابعة من واقعها المتدني، إلى أن العامل الخارجي وببلدانه الكبرى لعب دورا فيها، وذلك من خلال إخمادها أو الحد منها، فإذا لزمه الأمر تدخل كما عمل في الثورة الليبية ، وأحيانا أخرى يلتزم الصمت كما في حالة سوريا والبحرين، وهنا تتضح لعبة المصالح والصراعات الدولية، والمحافظة على التوازنات بين دوله ولخدمة مصالحهم الشخصية ومناطق نفوذهم .

– رغم تشابه واشتراك البلدان العربية في عديد الخصائص، إلا أنه لكل منها خصوصياته وظروفه الداخلية ومحيطه الذي يعيشه، ومنه لكل منه نمط الحراك الذي عرفه سواءً بالحديث على حدّة الحراك وإلى ما وصل إله أو من حيث مستوى المطالب، فلمسنا أن هناك تشابه في حالتي مصر وتونس باعتباره حراك ثوري سلمي، في حين هناك حراك عنيف ومدمر وصل إلى حد الحروب الأهلية حالة كل من ليبيا، سوريا، واليمن، استعملت فيه حتى الأسلحة المحظورة ، وهناك عديد من الدول العربية عرفت احتجاجات لم تخرج من دائرة المطالبة بالإصلاح وكانت أقل حدة ، باعتبار أن هدفها التغيير لا إسقاط الأنظمة حالة كل من الجزائر، المغرب، الأردن، وبعض الدول الخليجية، وهناك دولتي قطر والمملكة العربية السعودية التي لم تهب عليها رياح الربيع العربي ولم تحدث فيها أي احتجاجات.

– تأثرت المملكة المغربية بالحراك العربي وكان ذلك يوم 20 فبراير 2011، وكان حراك احتجاجي مطلبي هدفه الإصلاح، استطاع الملك احتواءه بإطلاق جملة من الإصلاحات السياسي، حاول من خلالها ترتيب الموازين وارضاء الأطراف وتعديل الدستور المغربي.

الفصل الثالث

مضامين الإصلاح السياسي المغربي بناءً على الدستور الجديد لعام2011 ورصد محطات تعثر التجارب الإصلاحية السابقة

إن البحث في موضوع الإصلاح السياسي الذي باشرته المملكة المغربية عام 2011، بناء على ما جاء به الخطاب الملكي 09 مارس 2011، الذي وعد فيه الملك محمد السادس شعبه بالتغيير، والاستجابة لمطالب الحراك، الذي قادته" **حركة 20 فبراير"**، يجدر بنا البحث في طبيعة التجربة، فلا بد من معرفة مضامين الإصلاح ، والجديد الذي حمله مقارنة بالتجارب السابقة التي عرفتها المملكة في طريق التغيير والإصلاح، ومنه استطاعة تقييمه، كما يستدعينا البحث في طبيعة النظام السياسي الملكي، كيفية بناءه وتاريخ الإصلاحات السياسية التي عرفها ،ومعرفة نجاحاتها، ومناطق تعثرها ، وطبيعة المطالب الجديدة التي تزامنت مع الحراك المغربي ، وعلى رأسها بناء **ملكية برلمانية**، يسود فيها الملك ولا يحكم، ومن أجل فهم التجربة محل الدراسة وإمكانية الوصول إلى نتائج بخصوصها، سنتطرق في هذا الفصل إلى مبحثين اثنين، يتناول الأول النظام السياسي المغربي ومسار الإصلاحات السياسية قبل عام2011، ثم نتناول في المبحث الثاني المبادرة الملكية للإصلاح السياسي والدستوري لعام 2011، وأهم مستجداتها .

المبحث الأول: النظام السياسي المغربي ومسار الإصلاحات السياسية قبل عام2011

قبل البحث في ظاهرة الإصلاحات السياسية المغربية لعام 2011، فلا بد من البحث في طبيعة النظام السياسي المغربي والمحطات الإصلاحية السابقة، وذلك لعدم فهم الظاهرة المدروسة دون ربطها بطبيعة النظام السياسي المغربي وطبيعة عمله، ومنه سنتطرق لطبيعة النظام السياسي المغربي في المطلب الأول، ثم يتناول المطلب الثاني أهم الإصلاحات السياسية التي عرفتها المملكة المغربية ومآلها.

المطلب الأول : لمحة عن النظام السياسي المغربي وطبيعة بناء الدولة وأهم المحطات الإصلاحية

- **المغرب الأقصى قبل الحماية الفرنسية:** تم تاريخيا اعتبار اللبنات الأولى لتشكّل نموذج الملكية المغربية إلى حقبة السلطنات التي عرفتها الأقطار الإسلامية منذ تفتّت دولة الخلافة المركزية، [1] فقد حكم المغرب الدولة الإدريسية (172- 375هـ) والتي عمل فيها إدريس الأول على بدأ رحلته في الجهاد ونشر الدين الإسلامي والقضاء على المحسوبية وعبادة الأوثان،[2] أين عمل على الشروع في ترسيخ جذور دولته، فقام بتأسيس مدينة فاس عام192 هـ، وشرع بعد ذلك في التوجه لعديد المناطق الأخرى من أجل الفتوحات ونشر الإسلام كمدينة تازا على سبيل المثال، ومن هنا أُعتبرت المغرب كدولة قوية وذات حضارة إلا بعد الفتح الإسلامي وقد كان المذهب المالكي أساس عقيدة الدولة الإدريسية .[3]

وبعد مدة من الزمن بدأ التطاحن والصراع بين الدويلات والإمارات، أين ظهرت الانقسامات والفوضى، وبدأت تظهر بوادر دولة جديدة، وهي دولة المرابطون سنة 455هـ-1063 م،[4] وقد استمر حكمهم إلى حوالي بدايات القرن السادس(6)الهجري، ليبدأ بعد ذلك الضعف والتدهور يشوبها وراجع ذلك

---

[1]- خالد العسري، **تحت السلطة أزمة التمثيلية الانتخابية في المغرب** ، ط1، المغرب: افريقيا الشرق، 2019، ص 109.

2-يوسف بوستي، **المختصر في تاريخ المغرب**، أفريل 2020، ص 13.

3-محمود اسماعيل، **الأدارسة في المغرب الأقصى(172-375هـ) حقائق جديدة** ، ط1، الكويت: مكتبة الفلاح للنشر ،1989، ص63.

4- يوسف بوستي، **المرجع السابق الذكر**، ص14.

لعديد العوامل والأسباب ولعلى أبرزها التخلي عن نظام الشورى وانتشار الفساد و السير نحو نظام التوريث.[1]

عمل بعد ذلك" المهدي بن تومرت" في عزمه على مواجهة المرابطين وبناء دولة قوية له، أين التقى بشاب يدعى "عبد المومن الكومي" صحبه إلى بلاد المغرب وعمل على تأسيس جيش قوي، حارب من خلاله المرابطين في أول معركة سنة516هـ 1123م مني فيها بخسائر كبيرة، لتتواصل بعدها الانهزامات الواحدة تلوى الأخرى إلى أن تم القضاء على دولة المرابطين من طرف الموحدين .[2]

وبعد أن عمّرت دولة الموحدين طويلا، فقد جاءت قبيلة بنو مرين من أجل أخذ مكانهم، وهذا ما ميز التاريخ المغربي فقد عرف فترات انتقالية عرفت بقيام دولة مكان أخرى تم القضاء عليها، فقد كان لعبد الحق بن محيو المريني الدور الأول في رسم خطوط الدولة وعرف بسلامة عقيدته والبعد عن البدع والأفكار الغريبة، والتزامه بالمذهب المالكي، وقد خلفه أبناءه الأربعة، وقد كان آخرهم يعقوب بن عبد الحق المريني والذي قضى نهائيا على حكم الموحدين عام 668هـ 1269م. [3]

ولعدة أسباب وعوامل لا يمكن التعمق فيها تتطلب الكثير من الشرح والتحليل –وهذا ليس موضوع بحثنا–، فقد عرفت الدولة المرينية بعد مدة من الزمن تدهورا وتراجعا في قوتها، ولعلى أكبر عوامل ذلك هو ضعف الحكام في تلك الفترة أي أواخر حكمها وكذا دسائس الإسبان ضدها، فقد استولى البرتغاليون على جزء كبير من ساحل المغرب واحتلوا طنجة سنة 869هـ 1464م، واستولوا قبلها عام 818هـ 1415م على مدينة سبتة، أين أقتصر حكم المرين على مدينة فاس. [4]

فقد عرفت بلاد المغرب في هذه الفترة تكالب استعماري خاصة من طرف الإسبان والبرتغال عرف أوجه من التخريب والاستحواذ على خيرات البلاد وثرواتها، وكذا الدور الذي لعبته حملات النصارى ورغبتهم في التوسع والانتشار .

---

1 – شهرزاد صحراوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 68.

2 – يوسف بوستي، **مرجع سبق ذكره**، ص18.

3 – علي محمد الصلابي، **تاريخ دولتي المرابطين والموحدين في الشمال الإفريقي**، ط3، بيروت : دار المعرفة، 2009، ص479.

4 – **المرجع نفسه**، ص 482.

ثم حَكم **السعديين** المغرب الأقصى في الفترة الممتدة من (1510م-1658م)، وقد كان أحمد المنصور الملقب بالذهبي من أشهر الحكام الذين عرفوا بالحزم وتتبع أحوال الرعية، وعرفت فترة حكمه ازدهارا فقد أسس مجلسا للشورى سماه بالديوان، وقيل أنه لقب بالذهبي لأنه سيطر على مناطق عديدة من أفريقيا الغربية وأصبحت تدفع له الضريبة ذهباً من بلاد النوبة للمحيط الأطلسي.[1]

لكن بعد هذا الحاكم لم تحظى الدولة بحاكم مثله وأضحت الصراعات على العرش والحركات الانفصالية والنزاعات العسكرية تطفوا، بالرغم مما حققته الدولة من انتصارات على الإسبان والبرتغال وأذهلت حكامهم، كل هذا وعديد العوامل الأخرى أضعف الدولة وساهم في إسقاطها .[2]

أستمر حكم السعديين إلى منتصف القرن السابع عشر ، ثم بدأت بوادر ظهور إمارة جديدة هي " الأسرة العلوية"*والتي يستمر حكمها إلى يومنا هذا.

وقد بدأت الأسرة العلوية ممارسة سلطتها منذ 1640م في منطقة " سجلماسة"، ولم يعترف سكان فاس بحكمهم إلا في عهد مولاي محمد عام 1649م، وقد عملت بكل الطرق من أجل إثبات نفسها وإرساء دعائم دولتها وحكم السلطان البلاد، [3] فقد كان السلطان المحرك الرئيس للمخزن وينظمه كيف يشاء، فقد عمل السلطان الحسن الأول على سبيل المثال على منح المناصب للوزراء أو تكليفهم أو اقالتهم، وتدخله في أي جزئية أراد التدخل فيها سوآءا كانت سياسية أو إدارية، فهو يدير كافة شؤون المخزن كيفما أراد *.

---

[1] – مصطفى خواص، التحولات السياسية في المغرب الأقصى: من الدولة السعدية إلى اليوم ، **مجلة التراث**، عدد10، ديسمبر2013، ص 39.

2 – علي محمد الصلابي، **مرجع سبق ذكره**، ص 500.

* ويرجع نسب الأسرة العلوية إلى علي ابن أبي طالب، وفاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأول من جاء من هذه الأسرة إلى المغرب هو المولى الحسن بن قاسم، قادمون من الحجاز وكان ذلك في القرن السابع الهجري فاستوطنوا "سجلماسة" –تقع جنوب المغرب الحالي-.(شوقي عطا الله الجمل، **المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا-** تونس-الجزائر –المغرب)، ط1، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية،1977،ص209.)

3 – مصطفى خواص، **المراجع السابق الذكر**، ص 41.

* وتعني كلمة مخزن النخبة الحاكمة في المغرب والتي تعمل إلى جانب السلطان أو الملك سابقا، ويتألف المخزن من النظام الملكي والأعيان ورجال الأعمال وملاك الأراضي والأثرياء وزعماء القبائل والعسكريين وغيرهم، ولا يزال المصطلح يستخدم في الأوساط السياسية والصحافة، وهو يحمل معنى السلطة المطلقة والسيطرة وغياب الديمقراطية باعتبار أن المخزن كان في قبضة السلطان يتصرف فيه كيف يشاء وبإرادته المطلقة .

فهو مصدر كل السلطات في المخزن وعليه تتوقف كل المسائل[1]، وقد كان المغرب مقسم إلى بلاد المخزن وهي التي تدفع الضرائب وخاضعة للسلطة المركزية، وبلاد السيبة وهي البلاد التي لا تخضع للسلطان ولا تدفع الضراب، أما الجيش فكان يخضع إلى تقسيم هرمي واضح يقوده السلطان ويتوزع على جهات البلاد، قيادة فاس، قيادة مراكش، قيادة تافيلات.[2]

وبقي المغرب الأقصى القطر الوحيد الذي انتهج سياسة العزلة، ولم يخضع لنفوذ الاحتلال العثماني لمدة أربعة قرون، وعمل دائما في التصدي لأي تدخل أجنبي بالرغم من الأطماع الأوروبية الاستعمارية[3]، وبالخصوص من طرف فرنسا فقد وجد نفسه أمام تحديات لبناء دولته وخاصة الخارجية منها، فقد كانت الانهزامات متتالية وخاصة في معركة اسلي أمام فرنساعام1844، وفي حرب تطوان أمام الإسبان عام 1860، أين انكشف ضعف وتخلف البلاد وعجزها عن حماية نفسها، وبدأت التفكير في طرق حديثة للإصلاح، قد تكون بالاستعانة بالطرف الخارجي، وهذا التغير يعتبر بالجديد الذي وقع في القرن التاسع عشر (19).[4]

ومنذ منتصف القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين أصبح المغرب محط اهتمام أوروبي فقد تعرّض لغزو أوروبي(عسكري- اقتصادي)، بالرغم من مقاومة السلطان عبد العزيز (1894-1909)، إلا أنه أظهر عجزه وفشله بمصادقته على اتفاقية الجزيرة*، أين ثار الشعب المغربي ضده وتم خلعة ومبايعة أخاه عبد الحفيظ سلطانا للمغرب(1909-1912).[5]

وقد اعتبر الكثيرون أن المغرب إلى غاية توقيع معاهدة الحماية مع فرنسا عام1912، كانت تعيش في زمن الماضي سواء من نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وقد يكون السبب راجع إلى العزلة

---

[1]- محمد العربي معريش، **المغرب الأقصى في عهد السلطان الحسن الأول1873م-1894م** ، ط1، بيروت : دار الغرب الإسلامي، 1989، ص73.

2- مصطفى خواص، **مرجع سبق ذكره**، ص41.

3- محمود صالح الكروي، **التجربة البرلمانية في المغرب(1963-1997)**، ط1، بغداد: دار الكتب والوثائق، 2010، ص08.

4 - محمد رزوق، **دراسات في تاريخ المغرب**، ط1، المغرب: إفريقيا الشرق، 1991، ص 82.

* الجزيرة منطقة تقع على شاطئ البحر الأبيض المتوسط من جهة إسبانيا، وقد كانت الاتفاقية تخص الجانب الاقتصادي وذلك من أجل إصلاحه، ولكن أهدافها أكثر من ذلك فقد كانت تهدف إلى التدخل وافقاد البلاد استقلاليتها في قراراتها السياسية وهو ما تكلّل في ما بعد بفرض الحماية الفرنسية عليها.

5 - محمود صالح الكروي، **المرجع السابق الذكر** ، ص08.

التي عاشتها أو من خلال حكم السلاطين المطلق والخضوع والولاء لهم.

2- المغرب في ظل الحماية الفرنسية: رغم العديد من الجهود الإصلاحية التي كانت تقدّم من طرف العلماء والفقهاء المغاربة، إلا أن انفراد مخزن السلطان عبد الحفيظ بالتدبير السياسي وشله لأي مبادرة إصلاحية أصبح كل شيء حبرا على ورق،[1] وهذا ما ساعد على قبوله ورضوخه لمقررات الجزيرة الخضراء، وسيره في اتجاه القروض وعجزه على الحد من تقدم الجيش الفرنسي الذي اتجه نحو مدينة فاس والتي سقطت عام1911م، وذلك بطلب منه، مما أضطره في الأخير لتوقيع معاهدة الحماية عام1912، وأنهى مهمته وتنازل عن العرش.[2]

ومنه فقد جاء عهد الحماية الفرنسية وقد غيّر من البنية المغربية التقليدية، بطابع حداثي مفروضا من طرف المستعمر، يشبه إلى حد ما النموذج الفرنسي، فبالرغم من الكفاح والمقاومة العسكرية إلا أنه حدث تغيّرا شبه كلي في جميع ميادين البلاد.

والفترة الممتدة من تاريخ توقيع الحماية إلى غاية 1930 تميزت بالكفاح المسلح ضد فرنسا ، إلا أن الانهزامات المتتالية ، وبالخصوص هزيمة المكافح عبد الكريم الخطابي في الريف عام1926، أحدث تحولا نوعيا في تبني الخيار السياسي الحزبي بدلا من الخيار العسكري، [3] كما كان لصدور " الظهير البربري " سنة1930 نقطة تحول في تاريخ المغرب، هدف من خلاله المستعمر إلى تفتيت وحدة الشعب بالتمييز بين العرب والبربر، ومنه زرع كيانات الأحزاب السياسية الحديثة، وتم إنهاء المقاومة المسلحة وميلاد جيل جديد يحمل مطالب المقاومة السلمية. [4]

أين ظهرت **الحركة الوطنية** المغربية رامية إلى مواجهة الاستعمار الفرنسي بطرق سلمية قانونية، كانت بدايتها سرية تعمل على المطالبة بإصلاحات، فقد ركزت في البداية على جملة من الإصلاحات السياسية والحريات الشخصية والعامة، وكذا الإصلاحات الاجتماعية، وتمت المطالب المرفوعة إلى غاية كشف

1- خالد العسري، **مرجع سبق ذكره**، ص92.

2- أحمد العماري، **نظرية الاستعداد في المواجهة الحضارية للاستعمار المغرب نموذجا**، ط1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1997، ص 74.

3- خالد العسري، **المرجع السابق الذكر**، ص 95.

4-Mohamed el bouchikhi ,monarchy and political parties in morocco a study on the power relationship :the case of socialist union of popular forces party (USFP), **Sun Moon Center for Islamic Studies,** Sun Moon University, February 2018,p,09.

دوافع أول تنظيم سياسي مغربي في 25 تشرين الأول 1936، إذ انعقد أول مؤتمر وطني لكتلة العمل الوطني في الرباط وانتخب **علال الفاسي** رئيساً لها، أين تضمن المؤتمر المطالب المستعجلة في ظل نظام الحماية، لكن سرعان ما عملت فرنسا على حله واغلاق مقره،[1] لتتحول كتلة العمل الوطني في ما بعد إلى الحزب الوطني والذي ظل متمسكا بمطلب النضال السري ضد المستعمر إلى غاية عام 1940، أين قام الحزب الوطني في مؤتمر له بإعلانه عن ميلاد حزب الاستقلال، والذي تضمن جملة المطالب العلنية في " وثيقة الاستقلال". [2]ومن هنا دخلت المغرب مرحلة جديدة بعيدة عن المطالب الإصلاحية في ظل نظام الحماية إلى مطلب الاستقلال وانهاء نظام الحماية الفرنسية.

وقد ساعد في تمسك المغرب بمطلب الاستقلال الظروف الدولية واستغلال هزيمة فرنسا أمام ألمانيا عام1940 أثناء الحرب العالمية الثانية، وتصاعد حركات التحرر عبر العالم، وكذا نزول القوات الأمريكية إلى المغرب واجتماع الملك محمد الخامس مع الرئيس الأمريكي روزفلت عام1943، [3]ومنذ ذلك الوقت بدأ التحالف بين الحركة الوطنية والملكية من أجل استقلال المغرب، لكن عمدت فرنسا في كل مناسبة لرفض ذلك، ومحاولة المراوغة من أجل حماية مصالحها وأهدافها الخاصة، خاصة بعد افتعال أزمة جديدة حينما اعتبرت أن المغرب جزاء لا يتجزأ من فرنسا عام1950، وبدأت في البحث عن مخططات لخلع السلطان محمد بن يوسف، وزادت التوترات حدة عام 1952 بعد مجزرة الدار البيضاء عندما رفع العديد من الشعب لافتات أمام وفد أمريكي تطالب بالاستقلال وتعبر عن حجم المعاناة والاضطهاد في ظل نظام الحماية الفرنسية، أين لجأت فرنسا لإطلاق جملة من الإصلاحات لتعزيز وجودها، [4] فقامت فرنسا بإدخال عدة تعديلات على الجوانب التشريعية والتقريرية في الفترة (1952-1953) لمجلس الوزراء والعمل على تقوية صلاحياته، [5] لكن كل هذا قوبل بالرفض من طرف الملك وأحزاب الحركة الوطنية، وخرج الشعب في احتجاجات تحولت إلى إضراب عام سقطت فيه العديد من الضحايا، مما أزّم الوضع الداخلي كثيرا،

---

[1] – هدى حسين موسى الخفاجي، المغرب الأقصى في عهد الحماية الفرنسية (1912-1956)، **مجلة كلية التربية** ، الجامعة المستنصرية (العراق)، العدد04، 2021، ص 496.

2- محمود صالح الكروي، عبد الوهاب عبد العزيز، المعارضة الحزبية في المغرب: النشأة والتطور(1936-1961)، **مجلة الدراسات التاريخية والثقافية** ، (العراق)،مجلد 7، عدد20، 2015، ص 37.

3 – هدى حسين موسى الخفاجي، **المرجع السابق الذكر** ، ص 496.

4 – **المرجع نفسه** ، ص496.

5- مصطفى كامل السيد، **الإصلاح السياسي في الوطن العربي**، القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2006، ص270.

ولجأت فرنسا إلى اعتقال عناصر الحركة الوطنية وملاحقة عناصر حزبي الاستقلال والحزب الشيوعي، ثم التدبير لتجريد الملك من نفوذه ومحاصرته ونفيه إلى كورسيكا ثم إلى مدغشقر،[1] وكان ذلك في 20 أوت1953، ومنذ ذلك التاريخ زاد الاحتقان الشعبي وتمسكه بالملك واعتباره رمزاً وطنيا وأصبح النضال السياسي لا يجدي نفعا، دون العودة للعمل المسلّح وتمخض عن ذلك تأسيس جيش التحرير المغربي، والذي استمر في الكفاح إلى غاية نيل الاستقلال عام1956. [2] فلم يعترف الشعب المغربي ولا الحركة الوطنية بالملك محمد بن عرفة، وعملوا في الإسرار على تنحيه والعمل على عودة الملك محمد الخامس، وهذا ما حدث بالفعل بعد حوالي سنتين من الصراع والنضال، فقد تغيّر ميزان القوى لصالح المغرب، وتنازل بن عرفة على العرش وسمحت الحكومة الفرنسية بعودة الملك محمد الخامس من منفاه، وطلبت منه التوجه إلى باريس لإجراء المفاوضات حول الاستقلال، ليعود إلى المغرب واستقبل استقبالا شعبيا كبيرا في نوفمبر1955، ولكن تأخرت مفاوضات الاستقلال إلى غاية02 مارس1956، وذلك راجع لتأسيس حكومة فرنسية جديدة –حكومة غي موليه– [3].

أما المنطقة الشمالية الخاضعة للحماية الإسبانية، فقد عمل الملك الإسباني إلى دعوة ملك المغرب للاجتماع في مدريد، وقد تمكن الطرفان من الاتفاق في 07 أفريل 1956 على انهاء الحماية الإسبانية على المنطقة الشمالية للمغرب والاحتفاظ ببعض المناطق (مليلة–سبتة) وبعض الجزر الساحلية، ومنطقة طنجة التي تم استرجاعها بالكامل عام1959، ومنه انتهاء الحماية الثنائية والدولية ونال من خلالها المغرب استقلاله، لتجد المؤسسة الحاكمة نفسها أم تحديات لبناء الدولة ومؤسساتها.[4]

أين تجد المملكة المغربية نفسها بعد أربعة و أربعون سنة من الحماية، لم ترث شيء ولم تتحسن أحولها التي جاءت الحماية من أجلها، فقط أنها خلقت الانقسامات والصراعات داخل البلاد، وأزمت مشكل الحدود والأقاليم، وكل هذا يعتبر تحديات واجهتها في بناءها نظام سياسي تتوافق عليه جميع الّأطراف.

3– المغرب بعد الاستقلال وأهم القوى السياسية الفاعلة : منذ نيل الاستقلال عام1956 تبنى المغرب نظاما ملكيا دستوريا، ونظام اقتصادي شبه ليبرالي، وظلّ يحمل معنى التقليدانية في الحكم تحت شعار،

1 – هدى حسين موسى الخفاجي، **مرجع سبق ذكره**، ص496.

2 – محمود صالح الكروي، عبد الوهاب عبد العزيز، **مرجع سبق ذكره**، ص ، ص، 39، 40.

3 – محمد علي داهش، **المغرب العربي المعاصر (الاستمرارية والتغيير)**، ط1، بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2014، ص، ص ،247، 249.

4 – **المرجع نفسه**، ص ص249، 250.

" **الله ، الوطن ،الملك**"،[1] ويعني ذلك أن القانون الدستوري المغربي عمل على المحافظة على مؤسسات تاريخية تعمل على التحكم في الآليات العصرية، وأن الممارسة الدستورية لجأت للاستعمال المكثف للتقليد، بمعنى آخر أنه جعل من الملك الدستوري مجرد امتداد عصري لعمقه التاريخي الاستراتيجي " **أمير المؤمنين**"، وهذا ما أثر سلباً على الحياة السياسية لعقود من الزمن.[2]

مما جعل المملكة المغربية تحمل خصوصية تجاه نظامها السياسي مقارنة بالدول الأفريقية وخاصة المجاورة لها، والتي تعتبر أغلبيتها جمهوريات، كما أن نظامها الملكي يختلف عن الأنظمة الملكية الأوروبية، فبالرغم من وجود دستور ومؤسسات سياسية إلا أن للملك قوة ودور محوري على العكس من ملوك دول أخرى والتي تحمل معنى رمزي، الملك يسود ولا يحكم.[3]

وهذا ما ميز مغرب ما بعد الاستقلال، فقد دخل الملك محمد الخامس في صراع قوي مع الحركة الوطنية وخاصة حزب الاستقلال، وتعلق الأمر حول المبادئ التي يقوم عليها النظام السياسي للمملكة، فقد طمح حزب الاستقلال الذي يعتبر نفسه المثل الشرعي للشعب المغربي في نيل استقلاله الى جانب الملك في العمل على بناء ملكية دستورية تعمل على تقليص دور الملك وتحجيمه واعتباره كرمز للنظام، في حين تمسك الملك بدوره الأساسي، مما جعلهم يتعايشون مع نظام تم ترجيح كفته لنظام ملكي وراثي يسود فيه الملك ويحكم، وبعد صراع طويل استطاع الملك الاستحواذ على جميع السلطات، كما ساعد في ذلك الثقافة الشعبية السائدة والتي تقدس شخص الملك.

- **استحواذ الملك على السلطة وأهم خصوصيات النظام السياسي المغربي :** فبالرغم من الاتفاق على أن نظام الحكم في المغرب ملكية دستورية، إلا أن الملك محمد الخامس والذي حكم في الفترة(1956- 1961)، استحوذ على كل شيء بعد صراع كبير بينه وبين الحركة الوطنية التي طالبت بنظام ملكي دستوري على شاكلة الملكية البريطانية والاسبانية، وأعتبر أن الوضع الحالي

---

1 - Renata Salamova , The Role of Leader in Monarchy Evolution: Morocco Under King Mohammed VI , **Published by Atlantis Press SARL(RUSSIA)** , Education and Humanities Research, volume 580,2021,p01.

[2] - خالد العسري، **مرجع سبق ذكره**، ص 103.

3 - Renata Salamova , **0P ,SIT,**P01.

للبلاد لا يسمح إلا بصفة تدرجية إلى أن نصل لبناء دولة ذات دستور ومؤسسات تحظى بالقبول الشعبي.

أين قام الملك عام 1960، بإنشاء مجلس دستوري مكون من 76 عضو يمثلون الأحزاب السياسية والنقابات بالإضافة مختصين أنيطت لهم مهمة إعداد مشروع دستور للمغرب، والذي وجب أن يعرض على الملك من أجل الموافقة عليه[1]، لكن كل ذلك بمحض إرادته وكل شيء تحت سلطته إلى أن توفي في فبراير 1961، ليخلفه ولده **الحسن الثاني** والذي وعد الشعب المغربي بإكمال مسيرة أبيه وأنه لا تمضي سنة1962 حتى نكون قد وفينا بوعودنا في إنشاء أول دستور للبلاد وبمشاركة الشعب المغربي، ومنه يتم فيه تحديد السلطة و تنظيمها، وقد وضع قانون أساسي للمملكة بمحض إرادته إلى حين وضع الدستور، –وأعتبر بمثابة الدستور–، تضمّن النص على أن نظام المغرب << ملكية عربية وإسلامية في طريق تأسيس نظام ملكية دستورية >>، ودينه الرسمي<<الاسلام>>، وهويته <اللغة العربية> .[2]

ولكن طول مدة الصراع وعدم الاتفاق بين الملك والحركة الوطنية وخاصة حزب الاستقلال حول المبادئ الأساسية التي تقول عليها المملكة والتي دامت حوالي 06 سنوات(1956 – 1962) توحي بأن الملك الحسن الثاني سيكمل مع كان مصّر عليه والده وهذا ما حدث بالفعل.

فقد أقدم الملك على إلقاء خطاب في نوفمبر1962، عبّر فيه على أن مشروع الدستور الذي سيطرحه للاستفتاء قد أعده بنفسه، وسينشر في الجريدة الرسمية في 05 نوفمبر، ويعرض على الاستفتاء يوم 07 ديسمبر1962، وبعد المصادقة عليه سيتم إصداره يوم 14 ديسمبر من نفس السنة.[3]

فكان أول دستور للمملكة وهو دستور1962، قد عرف موافقة شعبية كبيرة، إلى جانب تأييده من طرف الأحزاب السياسية الكبرى للبلاد كحزب الاستقلال والحركة الشعبية، وقد جعل الدستور من المغرب دولة إسلامية لغتها الرسمية العربية، وذات نظام ملكي دستوري ديمقراطي واجتماعي،

---

[1]– أحمد سرحان، **النظم السياسية والدستورية في لبنان وكافة الدول العربية** ، ط1، بيروت: دار الفكر العربي،1990، ص، ص، 462 ، 463.

2 – محمد معتصم، **النظام السياسي الدستوري المغربي**، ط1، الدار البيضاء: مؤسسة إيزيس للنشر، 1992، ص58.

3 – عمر بندور، **النظام السياسي المغربي**، ط1، الرباط: مؤسسة كونراد أد يناور ، 2002، ص، ص، 36، 37 .

وقد تأثر كثيرا بمبادئ نظام الجمهورية الخامسة في فرنسا لعام1958، وذلك في توزيع السلطات وكذا وإعطاء المكانة الأولى لرئاسة الدولة(الملك).[1]

وبالرغم من ذلك، فقد عارض الدستور كل من الاتحاد الوطني للقوات الشعبية والاتحاد المغربي للشغل والحزب الشيوعي المنحل أين نادوا بالامتناع عن التصويت، لكن كل شيء كان مخطط له فقد مررت وسائل الإعلام المؤيدين له ولم تسمح للمعارضة بالتعبير عن آرائها .[2]

ومنه فقد كان أول دستور مغربي دستورا ممنوحا، برر ذلك الملك بأنه راجع لصفة القداسة والعلاقة الشرعية التي تربطه بشعبه*، وبالتالي له الحق بالتصرف باسم الأمة وهذا ما يميز الفكر السياسي المغربي، ويمارس هذا الدور باعتباره الضامن لوحدة البلاد واستقرارها.

ثم دعا الملك لأجراء أول انتخابات تشريعية من أجل تشكيل أول برلمان في ماي 1963، والذي يتكون من غرفتين غرفة النواب وغرفة المستشارين، أين تم انتخاب أعضائهما، ليبدأ أول جلساته في تشرين الثاني لعام1963، لكن لم يُقّدر لهذه التجربة النجاح في إكمال ولايتها والممثلة في أربع سنوات، وذلك راجع لأحاث الدار البيضاء والتوتر السياسي الذي ساد تلك الفترة، فقد حل البرلمان وتم تعليق الدستور، وإعلان حالة الطوارئ في البلاد منذ 23 مارس 1965 .[3]

وقد سميت فترة حكم الملك الحسن الثاني، **بسنوات الرصاص** وخاصة مرحلة الستينات والسبعينات لما عرفته البلاد من اعتقالات واغتيالات واختطاف لمناضلي الحركة الوطنية المعارضين للملك، كما عرفت هذه الفترة محاولتين انقلابيتين(1971-1972) على النظام العلوي، لكنها فشلت في ذلك.[4]

وقد تم تقسيم فترة الملك الحسن الثاني إلى مرحلتين، المرحلة الأولى تبدأ منذ توليه الحكم إلى غاية 1989، وهي الفترة التي عرفت فيها البلاد انتهاكات كبيرة لحقوق الإنسان وصلت لحد الإعدام، وقد تم

---

1 - أحمد سرحان، **مرجع سبق ذكره** ، ص463.

* وهي مرتكزات راسخة داخل المجتمع المغربي ، ومنذ عصور تاريخية بعيدة، باعتبار أن السلطان الذي هو أمير المؤمنين لديه حق إلاهي في السلطة ، ومنه فالملك له سلطة دينية، ويتمتع بالقداسة، ويتم مبايعته من طرف زعماء القبائل والعلماء، وهو المسؤول عن الأمة واستقرارها، وهذا ما جعل توصيف النظام المغربي بالتقليدي، فلا نكاد نلمس هذه الخصوصية في معظم دول العالم ن، وهي ثقافة راسخة إلى يومنا هذا .

1- عمر بندور، **مرجع سبق ذكره**، ص37.

3 - أحمد سرحان، **المرجع السابق الذكر** ، ص464.

4 - مصطفى خواص، **مرجع سبق ذكره**، ص 44.

الحديث عن ذلك ، عندما تم في ما بعد استحداث هيئة الإنصاف والمصالحة أين عبرت عن ذلك بأرقام كبيرة فقد قتل الألاف وتم تعذيب حوالي عشرة آلاف شخص(10.000) ، أما الفترة الثانية فتبدأ منذ نهاية الحرب الباردة أين عرفت البلاد عودة للاستقرار، ومحاولة التغيير والتي كانت تسير ببطيء ، فكان هناك نوعا من الانفتاح، وبدأ الحديث عن مناخ جديد يدعم الديمقراطية[1]، إلى غاية حدوث توافق مع المعارضة ووصولها للسلطة عام1998- حكومة ما سمي بالتناوب التوافقي- لأول مرة في تاريخ المغرب لكن عرفت سنة 1999 وفاة الملك الحسن الثاني وقد دامت مدة حكمه حولي 38 سنة، وخلفه ابنه الملك محمد السادس.

ومنه فقد هيمن الملك وأعطى لنفسه سلطات غير محدودة، فقد منح لنفسه سلطة تعيين رئيس الوزراء والحكومة وعزلهما متى شاء دون الرجوع لنتائج الانتخابات، وله حق في حل البرلمان واعلان حالة الطوارئ، فبالرغم من مراجعة الدستور في سنوات 1970، 1992،1980، 1996، إلا أنه أثبت تكريس الهيمنة والسلطة الملكية على كل شيء، خاصة وأن المغرب شرع في طريق الإصلاح في التعديلين الأخيرين للدستور. [2] لكن وفاة الملك الحسن، جعل الملك محمد السادس يتعهد بإكمال ما بدأه أبيه وسيواصل عملية الإصلاح ، كما أن الشعب كان متفائل في شخصه باعتباره شابا ولديه رغبة في تحسن النظام وخدمة شعبه.

وسنحاول التطرق بشيء من التفصيل لأهم النقاط حول الإصلاحات السياسية التي جاءت قبيل وفاة الملك الحسن الثاني – حكومة التناوب التوافقي بقيادة عبد الرحمان اليوسفي-، وكذا في فترة حكم الملك محمد السادس إلى غاية انفجار ثورات الربيع العربي، ومنه نستطيع بناء خلفية تاريخية عن النظام السياسي المغربي وأهم خصائصه، ومسار الإصلاحات السياسية التاريخية ونتائجها وأسباب فشلها، وهذا من أجل فهم ظاهرة الإصلاح السياسي المغربي لما بعد التعديل الدستوري لعام 2011.

---

[1] –Pierre Hazan , The nature of sanctions: the case of Morocco's Equity and Reconciliation Commission , **International Review of the Red Cross** ,Volume 90, Number 870, June 2008 ,p , p ,403, 404.

[2] – مرينا أوتاوي ، مريديث رايلي، المغرب: من الإصلاح الهرمي إلى الانتقال الديمقراطي، **أوراق كارنيغي للسلام الدولي** ، سبتمبر2006، ص 08. من موقع: https://carnegieendowment.org/files/top_down.pdf

أهم الإصلاحات السياسية التي جاءت في نهاية حكم الملك الحسن الثاني

كما ذكرنا سابقا أنه في الفترة الأخيرة من حكم الملك الحسن الثاني عرف النظام السياسي المغربي نوعا من الاستقرار والانفراج، وذلك راجع للعديد من العوامل والأسباب، أين أصبح الحديث عن إصلاح النظام والانتقال الديمقراطي من خلال التوافق والتصالح مع المعارضة، والتي كانت سبب كل الصراعات منذ الاستقلال، أين جرت مراجعتين دستوريتين قبل وفات الملك الحسن الثاني عامي 1992 و1996.

فالمراجعة الدستورية لعام1992 جاءت من خلال ضغط المعارضة ومطالبها المتمثلة في الدمقرطة وإصلاح المؤسسات السياسية، وكذا تأثير البيئة الدولية، فانهيار المعسكر الشرقي وتحول العديد من دول العالم الثالث ودول أوروبا الشرقية وتبنيها للنظام الديمقراطي كان عامل ضغط قوي للنظام المغربي، أين عبّر عن ذلك الملك بأنه لا يمكن أن نبقى بعيدا عن التحولات التي سادت العالم كله، خاصة وان البلاد تعيش ظروفا اقتصادية واجتماعية صعبة .[1]

ومنه جاء دستور 1992 من أجل تدعيم دولة القانون وتكريس توازن السلطات، فقد نصت ديباجة الدستور لأول مرة بتشبث المغرب بحقوق الإنسان كما هو متعارف عليها دولياً، أين تصبح الإعلانات والاتفاقيات، والمواثيق الدولية التي تنظم حقوق الإنسان تشكل جزءا من القانون الوضعي المغربي، كما جعل الدستور سلطة الملك مزدوجة في تعيين أعضاء الحكومة، عندما منح الحق للوزير الأول في اقتراح أعضاء بالتشاور مع الملك، أما البرلمان فأصبح له الحق في إحداث لجان للتحقيق، وحدد الدستور مدة 20 يوم لإجابة الوزراء على أسئلة البرلمان.[2]

كما يعتبر استحداث مجلس دستوري من أهم ما جاء به دستور1992، فقد كان في السابق الغرفة الدستورية بالمجلس الأعلى هي التي تسهر على مدى مشروعية العمليات الانتخابية والاستفتائية وتراقب دستورية الأنظمة الداخلية لمجلس النواب، وكذا القوانين التنظيمية قبل إصدار الآمر بتنفيذها ..، [3]

---

[1] – فخر الدين ميهوبي، **إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي–دراسة في تطور دولة ما بعد الاستعمار**– ، ط1، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية ، 2014، ص، ص، 297، 298.

2 – عمر بندور، **مرجع سبق ذكره**، ص ، ص، 130، 131.

3 – **المرجع نفسه**، ص 131.

وأعُتبر الإصلاح الدستوري الذي طرحته الملكية المغربية بمثابة إصلاح في ظل بقاء النظام في الحفاظ على ثوابت الملكية (الإسلام- الملكية – التعددية)، وقد أيده **أحزاب الوفاق**، وهي الأحزاب القريبة من المؤسسة الملكية وتضم الحزب الوطني الديمقراطي، الحركة الشعبية ، الاتحاد الدستوري، [1]بمعنى آخر أن هذه الأحزاب تقبل بقواعد اللعبة السياسية المغربية ووجود ملكية دستورية حاكمة وتقبل العمل بداخلها وبسلطتها الكلية على الجميع، أي أن قرارات الملك تسمو وتعلو على أي رأي لهذه الأحزاب .

في حين نجد المعارضة والمتمثلة في أحزاب **الكتلة الديمقراطية** والتي تأسست في ماي 1992 وتضم خمسة أحزاب، الاتحاد الاشتراكي، حزب الاستقلال، حزب التقدم والاشتراكية، منظمة العمل الديمقراطي الشعبي، والاتحاد الوطني للقوات الشعبية،[2] فقد ظلت تطالب بالإصلاح وتقليص صلاحيات الملك الواسعة وبناء ملكية برلمانية يسود فيها الملك ولا يحكم، ومنه فقد كانت الإصلاحات محدودة ولم تغير شيء، فقد عادت المؤسسة الملكية للعب الدور الأساسي في كل المجالات، فالملك هو رئيس الدولة وأمير المؤمنين ورئيس الحكومة، وكل سلطات القرار ولو تكون بالتشاور، فالقرار الأخير يعود له.

فقد كانت الإصلاحات تحت شعار "الملك هو فوق الجميع و أب الجميع وراعي الجميع "، وسلطته شبه مطلقة .

وفي المجال الاقتصادي بالرغم من تطوير البلاد لخطط الاقتصاد من أجل النهوض به، فقد وصلت الظروف الاقتصادية والاجتماعية ذروتها في الثمانينات والتسعينات، فكانت النتائج سلبية كمحصلة للتطور الاقتصادي خلال برامج "التصحيح المالي" في سنوات 1983- 1993، وأعتبر المغرب في المرتبة 165 حسب تقرير الأمم المتحدة لعام 1998، وبلغت نسبة البطالة 20 بالمئة، وتدهور التعليم وأداء القطاع الصحي وغيرها من القطاعات، وأدى ذلك للضغط على الطبقة الوسطى الضعيفة، وقد كان تدهورا خطيرا بسبب تطبيقه لأوامر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في إطار ما يسمى بإعادة الهيكلة.[3]

---

1 – شهرزاد صحراوي ، **مرجع سبق ذكره**، 122.

2 – أحمد عبيدات آخرون ، **النظام السياسي العربي والديمقراطية ،الأردن –فلسطين– مصر –اليمن–لبنان–المغرب–الخليج العربي**، ط1، الأردن : دار الفارس للنشر والتوزيع ،2001، ص 103.

3 – محمد عابد الجابري، **قضية الديمقراطية في الوطن العربي**، ط1، بيروت، الدار العربية للنشر والتوزيع ،2004، ص، ص، 274، 275.

ومنه فقد جاءت المراجعة الدستورية عام1996 لدستور 1992 متميزة عن سابقيها، فقد ربطت بين المعطى السياسي والمعطى الاقتصادي، فقد كان الغرض من هذه المراجعة استكمال عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي والاداري، أين حمل جملة من الإصلاحات الاقتصادية والإدارية وذلك من أجل تقويم الاقتصاد والإدارة إلى جانب التصدي لقضية التعليم، حيث عبّر عن هذا التوجه العاهل المغربي بقوله" **إن الإصلاح الذي نادينا به ووعدنا به شعبنا لا يقتصر على تعديل بعض مقتضيات الدستور بل هو إصلاح شامل يقتضي النظر في كل ميدان يحتاج إلى الإصلاح ، التقويم ولا سيما الاقتصاد والإدارة والتعليم**" .[1]

وقد دخلت المغرب مرحلة جديدة منذ منتصف التسعينات، عبر فيها الملك عن فتح باب الإصلاحات ومزيدا من الحريات، حيث بدأت بوادر من التغيير النسبي والمحدود في عدة مجالات، ولأول مرة تم أخذ مطالب المعارضة بعين الاعتبار، وقد وصلت ذروتها بعد الانتخابات التشريعية السادسة (1997-2002)، والتي اشترك فيها إلى جانب قوى المعارضة المعروفة، وبعض قوى الحركة الإسلامية (حركة التوحيد والإصلاح بقيادة أحمد الريسوني)، والتي رضيت بالعمل والمشاركة السياسية في ظل المشروعية القانونية، وتم تعيين عبد الرحمان اليوسفي زعيم المعارضة كرئيس للحكومة* الائتلافية في 01 مارس 1998. [2]

لكن وفاة الملك الحسن الثاني عام 1999، أدخل المغرب مرحة جديدة بعد اعتلاء العرش من طرف ابنه الشاب محمد السادس يوم 30 يوليوز 1999، والذي عُوّل عليه في استكمال ما بدأه أبيه من إصلاحات خاصة ما تعلق بتجربة التوافق بين النظام والمعارضة وقيادتها للحكومة لأول مرة، والذي عرف تاريخ حاد من الصراعات، والتي ضن فيها الأطراف بأن المملكة دخلت مرحلة انتقال ديمقراطي .

المطلب الثاني: حكومة "التناوب التوافقي" واستكمال عملية الانتقال الديمقراطي

وسنحاول في هذا المبحث التطرق لحكومة التناوب التوافقي لعام1998، خصوصا وأن الحكومة قادها خصوم معارضين للنظام منذ الاستقلال أي حوالي 43 سنة من الصراع السياسي، والذي تم اعتباره بمثابة العهد الجديد بالنسبة للمغرب في إطار الإصلاح والانتقال الديمقراطي، ثم سنقف عند نتائجها ومآلاتها، ثم

1 – فخر الدين ميهوبي، **مرجع سبق ذكره** ، ص ،ص 303، 304.

* وهي ثاني حكومة يرأسها أعد زعماء المعارضة بعد حكومة عبد الله إبراهيم (1958– 1960).

2 – محمد علي داهش، **مرجع سبق ذكره**، ص273.

نقف عند مسار الإصلاحات في عهد الملك محمد السادس بعد وفاة أبيه عام1999، وذلك من أجل فهم طبيعة هذه الإصلاحات ومدى الرضى حولها، وهل كانت السبب في انفجار الحراك المغربي لعام 2011 ؟، والذي سنتوقف عنده بالدراسة والتحليل والمقارنة لأنه أساس بحثنا الذي نريد من خلال كل هذا التمحيص لتاريخ الإصلاحات السياسية المغربية وطبيعة النظام السياسي بداخلها، معرفة مدى إيجابية إصلاحات عام2011، أم أنها جاءت فقط بناءً على مخاوف الظرفية العربية لما سمي بثورات الربيع العربي والخوف من خلق فوضى وعدم استقرار داخلي.

- **حكومة عبد الرحمن اليوسفي (1998- 2002):** لقد شكّل دستور عام 1996، نقلة نوعية تبنى من خلالها المغرب الاتجاه الديمقراطي، فقد استجاب للعديد من مطالب المعارضة، لكن قد تجاهل البعض منها ، أين سمي ب" **دستور الإنضاج**"، أو" **ميثاق الشرف**"، فقد نص لأول مرة على أن يعين الملك رئيس الحكومة من الحزب الفائز بالأغلبية .[1]

وقد تم ذلك بإجراء انتخابات تشريعية عام1997، انبثقت عنها حكومة ما سمي **بالتناوب التوافقي** بقيادة أحد زعماء المعارضة عبد الرحمان اليوسفي عام 1998، وقد ضمّت الحكومة سبعة أحزاب سياسية [*]مختلفة التوجهات والآراء ولكنها اتفقت على برنامج حكومي واحد، كما أنها ضمت واحد وأربعون وزيرا وكاتباً للدولة، وعدّت من أكبر الحكومات المغربية في تاريخها الحديث، فقد جاءت بناءً على الأزمات التي تخبطت فيها البلاد، إضافة للعدد الكبير الذي تكتل حولها.[2]

وبالرغم من عدد الوزراء الذي تمخض عنها إلا أن الملك الحسن الثاني احتفظ بحقه في تنصيب عدد من الوزراء والذي يطلق عليهم **وزراء السيادة**، وتشمل وزرات الداخلية، العدل والشؤون الخارجية والدفاع الوطني، والشؤون الإسلامية بالإضافة إلى الأمانة العامة للحكومة . [3]

---

[1] - سيف حسين علي الجميلي، أحمد ماجد عبد الرزاق، موقف الملك الحسن الثاني من التطورات السياسية في المغرب (1993- 1998)، **مجلة ديالى**(جامعة ديالى بالعراق)، العدد85، 2020، ص 130.

* حزب الاستقلال، الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، حزب التجمع الوطني للأحرار، حزب التقدم والاشتراكية، جبهة القوى الاشتراكية، الحزب الاشتراكي الديمقراطي، الحركة الوطنية الشعبية.

2 - **المرجع نفسه**، ص 133.

3 - عمر بندور ، **مرجع سبق ذكره**، ص160.

وقد أعتبر الكثير أن تشّكيل الحكومة لم يكن من مقومات الديمقراطية، فقد بقي الملك محور العملية السياسية، أي أن الخطب الملكية اشترطت ان تكون ديمقراطية التناوب التوافقي، مقرونة بالعمل السياسي ضمن الحكومة بدلا من إقصائهم من خارجها[1]، وهذا يدخل ضمن التعامل والمناورة مع المعارضة داخل أي نظام سياسي، بمعنى القبول باللعبة السياسية القائمة إمّا للمصلحة العليا البلاد أو من أجل الإبقاء على النظام السياسي القائم وزيادة تركيزه.

وكما ذكرنا سابقا أن دستور عام 1996 قد جاء بالعديد من الإصلاحات على غرار تعيين الوزير الأول من الحزب المتصدر نتائج الانتخابات، نجده قد ركّز على قضايا أساسية أخرى تشمل احترام حقوق الانسان، وتوسيع صلاحيات البرلمان، والعمل بنظام المجلسين (مجلس النواب ، واستحداث مجلس المستشارين)، والعمل على زيادة مساحة مشاركة الأحزاب السياسية والمجتمع المدني في الحياة السياسية، وقد ضمّ التعديل الدستوري (58) مادة، وكان أبرزها التأكيد على محورية الملك أمام السلطات الثلاث.[2] ومنه يمكن أن نقول بأن المملكة المغربية عرفت تجربة إصلاحية، عملت من خلالها على تحديث دستورها وإدخال جملة من الإصلاحات، والتي تعبّر عن مقومات ديمقراطية لو أنها عرفت واقع وإرادة حقيقية هدفها التطبيق.

وقد ظلّ الفصل (19) من الدستور محل نقاش دائم في الأوساط الأكاديمية، فقد أعطى للملك تمثيلية أسمى على الجميع، وأعتبر بأنه أكبر من أن يكون سلطة تنفيذية مطلقة، ولا يخضع لأي رقابة، بل هو الرقيب على باقي المؤسسات ،فقد جاءت صياغته في دستور 1962 كالتالي: " الملك أمير المؤمنين، ورمز وحدة الأمة، وضامن دوام الدولة واستمرارها، وهو حامي حمى الدين، والساهر على احترام الدستور، وله صيانة حقوق وحريات المواطنين والجماعات والهيئات، وهو الضامن لاستقلال البلاد، وحوزة المملكة في دائرة حدودها الحقة." ومع دستور 1970 تم إضافة " الممثل الأسمى للأمة "، والتي تمت حاضرة في دساتير 1972و 1992 و1996، [3]وبقي الفصل (19) محل خلاف بين مختلف الأطياف السياسية إلى أن تم إثارته في الحراك المغربي لعام2011، أين دعي إلى إعادة النظر فيه والحد من تركيز السلط، وهذا ما حدث في المراجعة الدستورية عام2011، وهو ما سنتطرق له لاحقا، فهل

1 – سراب جبار خورشيد ، أ حمد فائق محمد فاضل، **مرجع سبق ذكره**، ص 173.

[2] – سيف حسين علي الجميلي، أحمد ماجد عبد الرزاق، **مرجع سبق ذكره**، ص130.

3 – خالد العسري، **مرجع سبق ذكره**، ص118.

استجاب الدستور للمطالب التي تدعو للحد من السلطات الواسعة للملك، ومنه فصل الدين عن الدولة، أي فصل إمارة المؤمنين عن رئاسة الدولة؟.

وبالرغم من الانتقادات – المراجعة تتم من طرف الملك وبإرادته دون جمعية تأسيسية التي نادى بها الكثير منذ الاستقلال–، والنقائص التي عرفتها المراجعة الدستورية عام1996، إلا أنه أعتبر كأول دستور مغربي يحظى بالقبول والتلاحم بين الجميع، وأيده الشعب المغربي وبقوة.

وبعد سنتان ونصف من حكومة التناوب التوافقي، قام الملك محمد السادس بتعديل الحكومة في 06 سبتمبر 2000، وقد جاء هذا التعديل للصعوبات والاختلافات بين أعضاءها* وفي بعض الأحيان بين أحزاب التكتل الحكومي،[1] وهنا تبرز ظاهرة الصراعات الحزبية في المغرب وتوجهاتها المختلفة.

فقد أعتبر الكثيرين أن حكومة التناوب التوافقي تُعتبر هشة، وذلك راجع للائتلاف الحزبي غير المتجانس، وكذا عدم الانسجام والتوافق في ما بينهم، وجملة الانتقادات الموجهة للأحزاب الملكية عن المناصب المخصصة لها، أين أصبحت أحزاب الكتلة غير قادرة على تنفيذ أهدافها الرئيسية، [2] كل هذا أدى بهذه الأحزاب إلى المطالبة بتعديل الحكومة وتقليص عدد الوزراء، والعمل على دعم الانسجام في ما بينها وتكلل ذلك بالتعديل الحكومي لعام2000.

وقد جرت مفاوضات التعديل في سرية تامة، وبطريقة غير رسمية بين الوزير الأول وأحزاب الكتلة الحكومية، إلا أن شروط تكوين الحكومة الجديدة لم تكن بناءً على الممارسات الدستورية، والتي تقتضي علنياً تعيين وزير أول مكلف بالقيام بالمشاورات اللازمة لاقتراح لائحة الوزراء المرشحين على الملك،

---

1 – عمر بندور، **مرجع سبق ذكره**، ص، ص 160، 161.

* نظرا للعدد الكبير الذي عرفته الحكومة 41 عضوا، والذي أدى إلى تقسيم عدد من الوزارات إلى وزارات مفوضة وإلى كتابات الدولة، والذي صعّب العمل في بين أصحابها، وقد كشف الملاحظون عن عديد الخلافات بين عدة وزارات، فقد كانت خلافات بين الحبيب المالكي وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري والتهامي الخياري الوزير المفوض في الصيد البحري، كما عرفت وزارة التربية نفس الصعوبات بين وزير التربية الوطنية اسماعيل العلوي وعبد الله ساعف الوزير المفوض للتعلم الثانوي والتقني نفس الوزارة، هذه وغيرها من الوزرات الأخرى التي عرفت صراعات ونقاشات قوية.

2 –Mohamed el bouchikhi , **op .sit** ,p24.

ومنه تم إنهاء حكومة عبد الرحمن اليوسفي وقيام حكومة جديدة، دون أن يعرف المواطنين مجريات المفاوضات التي تمت بين الأحزاب السياسية المشاركة في الحكومة.[1]

وقد عبر عن ذلك المفكر **محمد عابد الجابري** بقوله، أن نهاية مدة البرلمان الذي أقيم من أجله التناوب لم تكن مبنية على منهجية ديمقراطية، وذلك في تشكيل الحكومة عقب الانتخابات التي أشرفت عليها " **حكومة التناوب**"، ويعني تعيين الحكومة من خارج الأحزاب، وبالتالي الرجوع القهقري إلى ما قبل التناوب التوافقي، والتي كانت تأمل منه الأحزاب التي شاركت فيه النهوض به إلى مصاف " **التناوب الديمقراطي**"، كما أعتبر كذلك أن طريقة إقالة الوزير الأول غير ديمقراطية، وهذا ما تم استخلاصه منذ إعلانه عن استقالته، وليس فقط من حزبه بل من السياسة أيضاً.[2]

وقام الملك بتكليف وزير الداخلية السابق إدريس جطو وأمره بتكوين الحكومة الجديدة، وقد كان مستقلا عن الأحزاب السياسية، وعمل على إقالة عبد الرحمن اليوسفي.[3]

كل هذا يوحي بتعثر التجربة المغربية في إطار الإصلاح السياسي والدستوري، بالرغم من الانفتاح السياسي والعديد من الإصلاحات التي لا يمكن إنكارها، ولكن لا ترقى إلى المطلوب ولم تحدث نوع من القبول المجتمعي، فقد ظل الشعب المغربي يطالب بالإصلاح والتغيير وإلى غاية ظرفية الحراك العربي لعام 2011، فلم يتردد الشارع المغربي إلى الخروج والتعبير عن مطالبه ضمن حركة 20 فبراير 2011.

ويمكن تلخيص أهم الإصلاحات السياسية في التسعينات من القرن العشرين، ثم نتناول جملة الإصلاحات السياسية في عهد الملك محمد السادس قبيل الحراك العربي، والوقوف عند مآلاتها وأسباب تعثر وبطئ عملية الانتقال إلى الديمقراطية في المملكة المغربية.

كما تطرقنا سابقا فقد عرف النظام المغربي في بداية التسعينات تحولا قاده الملك، فقد تم تأسيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان سنة1990، إحداث وزارة لحقوق الإنسان عام1993، إطلاق سراح المعتقلين السياسيين، والسماح بعودة المنفيين في أعوام 1991، 1993، 1994، ثم بدأ النقاش حول إصلاح الدستوري والسياسي والذي ترجم في التعديلين الدستوريين لعامي 1992و 1996، بعدها الانتخابات

---

1 – عمر بندور، **مرجع سبق ذكره** ، ص 163.

2 – محمد عابد الجابري، **في نقد الحاجة إلى الإصلاح** ، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005،ص 208.

3 – عمر بندور، **المرجع السابق الذكر** ، ص 176.

التشريعية لعام1997، ومنه ميلاد حكومة التناوب التوافقي عام1998 والتي تعتبر كحدث تاريخي، فقد ظلت المعارضة في صراع سياسي على السلطة مع الملكية إلى غاية التوافق والقبول بالعمل إلى جانب بعضهم البعض، ثم الولاية البرلمانية السادسة (1998– 2002).[1]

وبعد انتقال الملكية عام1999، وإقامة حفل البيعة الذي يعبّر عن طقوس ومراسيم تنعقد داخل القصر الملكي، تبين للمتتبعين أن بداية عهد محمد السادس" **أكبر من مجرد خلافة** " **أو** " **مغربا جديدا ظهر للوجود**"، وتكرّس في الحياة السياسية المغربية ما أصطلح عليه " **الإشارات القوية** "، والتي يتلقّاها المغاربة من ملكهم، وهي علامات تدل على العهد الجديد، مقابل العهد السابق الذي مضى، وتشمل هذه الإشارات أن الملك يعمل أكثر مما يتكلم، وعرف بالتواضع، وهو ما يوحي بالتغيير الذي أصبح ضرورة ملحة داخلياً وخارجياً، [2] ومنه كيف كانت الفترة التي ترأسها الملك محمد السادس ؟، وما هي الإصلاحات السياسية التي قادها؟، وما هي نتائجها؟، وذلك في الفترة التي تلت حكمه إلى غاية الحراك العربي لعام2011، وسنتطرق في بقية البحث لفترة حكمه بعد دستور 2011 و الإصلاحات التي باشرتها المملكة تحت ضغط الحراك .

الملك الجديد محمد السادس واستكمال مسار الإصلاحات التي بدأها أبيه

منذ اعتلائه العرش، وفي أول خطاب برنامجي له، أكد الملك **محمد السادس** تشبث المغرب بنظام الملكية الدستورية – التعددية الحزبية –الليبرالية الاقتصادية –الجهوية واللامركزية – إقامة دولة الحق والقانون، صيانة الحريات الفردية والجماعية، ترسيخ الاستقرار للجميع..، إضافة إلى المبادئ التي توافق حولها المغاربة في إطار المؤسسات، وضمن الشرعية والمشروعية وعبر التاريخ الذي يمنح أمير المؤمنين مكانة خاصة .[3]

1– عبد الواحد بلقصري ، إشكالية الانتقال الديمقراطي في المغرب والتجارب المقارنة: البرتغال نموذجا، **المركز الديمقراطي العربي**، 29 أفريل 2022، من موقع:https://democraticac.de/?p=81808 ، تم التصفح :يوم 11 جانفي2023.

2– عبد الله ولد محمدي، **المغرب وأفريقيا : رؤية ملك –السياسي، الاقتصاد والدين**، ط1، المغرب: المركز الثقافي للكتاب، ص، ص ، 8، 9.

3– **المرجع نفسه**، ص15.

وعرفت الفترة التي تلت حكمه عدة تغييرات في طريق الإصلاح، فقد باشر إصلاحات متنوعة وفي عدة مجالات وفي فترات متقطعة، لكن لم تكن كما تصّورها المغاربة عندما بدى لهم أن الملك الشاب أكثر انفتاحاً عن أبيه ومنه سيقود المغرب إلى الملكية الدستورية، فقد تصوروا أن الملك يتجه نحو بناء الديمقراطية، أين تم تلقيبه " بملك الفقراء"، بدلا من " ملك النخبة"، لكن مقاربته الإصلاحية لم تختلف على مقاربة والده، بل تشبهها تماما، فقد اتجه إلى تحسين ملف حقوق الأنسان ومحاربة الفساد، وظلت المبادرات الإصلاحية تنبثق من طرفه .[1]

ومنه لم تكن هناك تغييرات عميقة تمس بنية السلطة وتوزيعها في المغرب، فمنذ الاستقلال إلى غاية دستور 1996 الذي يعتبر نوعا ما أفضل من سابقيه، كان الصراع قائما بين الملكية كمؤسسة فاعلة والأحزاب السياسية، وهنا تظهر أزمة بناء الدولة المغربية وفقا لمبادئ ومقومات ديمقراطية.

وهذا ما تأكد في فشل وتقييد عمل حكومة التناوب التوافقي (1998-2002)، وقد عبّر رئيسها في إحدى محاضراته في بروكسل بعد مغادرته العمل الحكومي، أين شدد على العطب الدستوري في المغرب، بأنه لم يعزز مسار الانتقال بتوزيع متوازن للسلطة في الوثيقة الدستورية، يسمح للحكومة بالتمتع بشخصيتها المستقلة، ومنه تتحول لصانع حقيقي للسياسات العمومية، بل أصبح الأمر أخطر بعد مجيئ وزير جديد- إدريس جطو- بدون انتماء حزبي، أين أصبحت الحكومة مجرد جهاز لتدبير الشؤون العادية، في حين كان الحضور الملكي يكاد يغطي جميع مفاصل الدولة ومؤسساتها، ومنه أنتج ملكية حاكمة ذات طبيعة رئاسية غير متوازنة.[2]

1- مارينا أوتاوي، خوليا شقير، **ما يتعدى الواجهة الإصلاح السياسي في العالم العربي**، ط1، بيروت: دار النهار للنشر، 2008، ص214.

2- أمحمد مالكي وآخرون، **لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب -دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص ،ص 267، 268.

* لقد عرفت المدة التي تستغرقها كل ولاية عدم استقرار، فقد عرفت أحيانا التمديد ، مثل الولاية التشريعية الرابعة وصلت إلى ثمان سنوات عوض ستة(من أكتوبر 1984-يونيو 1992)، وتعد كأطول ولاية تشريعية عرفها المغرب، في حين وقع تقليص مدة ولايات تشريعية أخرى، فقد تم الإعلان عن حالة الاستثناء في أول تجربة برلمانية بعد أول دستور مغربي(18 نوفمبر 1963- يونيو 1965)، ومنه فقد حُلّ البرلمان، ولم تتجاوز الولاية التشريعية الثانية أربعة عشر شهرا من عمرها (أكتوبر 1970- ديسمبر1971)، وبعد المحاولتين الانقلابيتين جمد البرلمان وتوقف العمل بالدستور، وعادت المملكة بالعمل تحت ظل الاستثناء، وبعد ذلك بالرغم من المصادقة على دستور1972، فلم يتم الدخول للتجربة البرلمانية الثالثة إلا بعد مضي خمس سنوات من الفترة الانتقالية المطلوبة، لا سيما مع عدم وجود تحديد زمني لأجل هذه- -الفترة، من أجل-

وبالإضافة إلى حكومة التناوب التوافقي، وعند الرجوع إلى الوراء نجد أن البرلمان المغربي عاش في أزمات *منذ الاستقلال، لا من ناحية أداء وظائفه، ولا من ناحية المدة القانونية للولاية التشريعية، [1]وقد عبر عن ذلك الأستاذ **أمحمد مالكي** في مقارنته للتجربة المغربية في طريق الديمقراطية، مقابل التجربة الإسبانية التي عرفت تطور جذري وملحوظ في القرن العشرين، أين أرجع ذلك لعديد الأسباب ومنها أنّ المملكة المغربية أفرطت في التقليد، على عمق تصوراته للشأن العام ومعالجة قضاياه، رغم مظاهر التحديث التي تدعوا لها النخب، وقد ترسخت في عمق المجتمع وأصبحت قيم، كما أن الظاهرة الحزبية في المغرب ظلت لسيقة بهوية الأحزاب السياسية سليلة الحركة الوطنية، بالرغم من التأكيد على قيم الحداثة،[2]وحسب الأستاذ فالأزمة تعتبر عميقة متجذرة في كل مفاصل المملكة ومنذ القديم.

ومنه فالأحزاب السياسية المغربة تعي جيدا مكانة المؤسسة الملكية، بالرغم من مطالبها حول الملكية البرلمانية ، إلا أنها شاركت قواعد اللعبة السياسية إلى جانبها وقبلت بالعمل من داخل النظام، وقد تكون أهدافها مصلحية وشخصية، أكثر منها في طريق التغيير والانتقال للديمقراطية ومنه خدمة السياسات العمومية للدولة والنهوض بها، وهذا ما جعلها تدور في فلك الملكية الحاكمة وتخضع لأوامرها وتحركاتها .

وعرفت فترة التسعينات بروز الأحزاب السياسية ذات التوجهات الإسلامية ، على غرار الجماعة الإسلامية والتي أصبحت تعرف بحركة الإصلاح والتجديد بزعامة عبد الإله بنكيران *، أين استغلت الظرفية

-إقامة المؤسسات على شاكلة ما نص عليه الدستور الأول للمملكة، كما أن الولاية التشريعية لم تكتمل مدتها القانونية (أكتوبر 1993- ديسمبر 1997)، وذلك بسبب التعديل الدستوري لعام1996، كما أن الولاية التشريعية الثامنة لم تتم أجلها القانوني (2007- 2011) وهذا بسبب الحراك المغربي لعام2011.

1- خالد العسري، **مرجع سبق ذكره**، ص113.

2- أمحمد مالكي وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص ،ص 256، 257.

* في عام 1992 حاولت الحركة تأسيس حزب سياسي تحت اسم " حزب التجديد الوطني" ولكن قابلته السلطات المغربية بالرفض، ليبحث الحزب عن سبيل آخر من أجل الاعتراف به، أين عملوا على التقرب من حركات اسلامية أخرى لإيجاد منفذا لهم، فوافق عبد الكريم الخطيب الأمين العام للحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية على قبول مطلبهم بالعمل السياسي من داخل الحزب، وهذا ما رفضه النظام المغربي وبشدة ، ومارس عديد الضغوطات عليهم من أجل عرقلة دمج الإسلاميين بداخله، أين تم تأجيل ذلك إلى غاية 1996، أين عقد حزب الحركة الدستورية مؤتمرا استثنائيا ، لتمكين القيادات الإسلامية بالعضوية في أمانته العامة ومنه أصبح ينظر إليه بأنه حزب إسلامي، وتم قبولهم بشروط ، الإسلام، الاعتراف بالملكية الدستورية ونبذ العنف، وبعد عام من مشاركته في انتخابات 1997، غير اسمه إلى " **حزب العدالة والتنمية**" .

الاجتماعية والاقتصادية للشعب المغربي، وبدأت في استقطابه وكذا الأطراف التي تسعى للإصلاح، كما أن هذه الأحزاب أصبحت تؤمن بالمشاركة في النظام السياسي والعمل بداخله والاعتراف بمكانة المؤسسة الملكية ،[1] فقد شاركت كحزب في الانتخابات التشريعية لعام 1997، وفاز فيها ب08 مقاعد، وبعد أن أصبح حزب سياسي معترف به زاد بروزه، فقد حصل على 42 مقعدا في الانتخابات التشريعية لعام2002، ثم حصل على 46 مقعدا في انتخابات 2007 إلى غاية وصوله لقيادة الحكومة عام 2011.[2]

فنجد أن الملك حاول استقطاب الحركات الإسلامية واقناعها بالعمل إلى جانبه تخوفا من إمتداداتها، خاصة مع بروز الإسلام السياسي في العديد من البلدان، وكذا الحدث الجزائري عام1992، بعد إقصاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وما ترتب عنها من عنف وإراقة الدماء.

فمسار الإصلاحات المغربية في فترة حكم الملك محمد السادس، بعد تتبع مراحلها وفترات صياغها يتبين أنها جاءت من أجل التحديث و السيطرة على الأوضاع التي قد تمس بمكانة المؤسسة الملكية أو تحدث عدم استقرار للبلد .

ولكن بالمقارنة مع الفترات السابقة نجد أن هناك تغييرات نحو الأحسن، فقد تم الاعتراف بتجاوزات الماضي الأليم وسنوات الرصاص، وتحميل نظام أبيه الحسن الثاني كل ذلك، أين عمل الملك محمد السادس على السماح برجوع المنفيين من قوى اليسار، وإقالة وزير الداخلية إدريس البصري، والذي سيطر على الوزارة لأكثر من عقدين من الزمن (1979– 1999م)،[3] ومنه حاول الملك التصالح مع ماضي الأليم لأبيه وكذا التعامل مع التيارات الجديدة واقناعها بالعمل داخل النظام السياسي المغربي، وتحت راية المؤسسة الملكية .

أما عن أهم إجراءين حقوقيين قام بهما الملك، هما إنشاء **هيئة الانصاف والمصالحة**، وإحداث تغييرات على **مدونة الأسرة**، فقد كان الهدف من أنشاء الهيئة هو البحث والتحقيق في انتهاكات حقوق الانسان

---

1 – محمد علي داهش، **مرجع سبق ذكره** ، ص ، ص 277، 278.

2 – قبقوب منيرة، دور حزب العدالة والتنمية المغربي في تفعيل إصلاحات دستور 2011، **المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية** ، المجلد06، العدد 02، 2021، ص 779.

3– محمد علي داهش، **المرجع السابق الذكر**، ص 276.

في المغرب منذ 1956 إلى غاية1999، ومنه جاءت لمعالجة الانتهاكات الحقوقية التي جرت خلال < سنوات الرصاص>، أما المدونة فيتعلق الأمر بالإصلاحات القانونية والتي تتعلق بالأحوال الشخصية، والأسرة والميراث، وقد كان هذين الحدثين من أجل المصالحة الوطنية واعادة بناء الثقة داخل النظام .[1]

وقد اعتبر العديد أن هيئة الإنصاف والمصالحة والتي تأسست بموجب مرسوم ملكي في 10 أفريل 2004، ودون تدخل لمجلس النواب، بأنها صفقة بين الملك وأعضاء المجتمع المدني ولا سيما المعارضة اليسارية لنظام الحسن الثاني، والذين قضوا سنوات طويلة في السجن، ومنه فغموض اللجنة يكمن في حقيقة أن المغرب ملكية دستورية تنفيذية، فكل قوة سياسية أو عسكرية تعود للملك، وحتى السلطة الاقتصادية تتحكّم فيها العائلة الملكية وكل من يدور في فلكها . [2]

وبالرغم من أن هيئة الإنصاف والمصالحة، والتي تعد حدث جديد في المغرب وكذا البلاد العربية التي عرفت هيئات حقوقية مماثلة، وكذا ما قامت به من تعويضات مالية لعائلات الضحايا وجبر الضر، وعقد جلسات علنية للمساءلة والاعتراف بكارثية الجرائم، إلا أنها تعرضت لعديد الانتقادات، باعتبار أنها هيئة من صنع الملك، وأنها فقط محصورة في الفترة ما بين 1956 إلى غاية 1999، وكذا عدم ذكرها للأشخاص المسؤولين عن ارتكاب الجرائم، وخصوصا أن بعض المسؤولين عن ارتكابها لا يزال يتولى مهام رسمية بالدولة. [3]

بالإضافة إلى عدة إصلاحات أخرى وفي مجالات مختلفة، كإقرار التعددية الثقافية للدولة المغربية، بإنشاء المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، إطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، تبني ما سمي بالطريق الثالث لحل قضية الصحراء الغربية ..، أما على المستوى السياسي لم يكن هناك رغبة في التغيير

---

[1] – John Hursh , Moving toward Democracy in Morocco? , University–Bloomington School of Law and an MPA candidate at the Indiana University , **ASPJ AFRICA and FRANCOPHONIE**,2010. pp. 65, 66.

[2] – Pierre Hazan , The nature of sanctions: the case of Morocco's Equity and Reconciliation Commission, **international–review of the red cross,** Volume 90, Number 870, June 2008, https://international–review.icrc.org/sites/default/files/irrc–870_13.pdf .

[3] – منيرة قبقوب، العدالة الانتقالية في المغرب– دراسة حول هيئة الإنصاف والمصالحة–، **مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات سياسية مقارنة**، كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة المسيلة، غير منشورة، 2015– 2016، ص 154.

والإصلاح فقد ظل الملك الرئيس الفعلي للجهاز التنفيذي، إلى غاية تفجير ثورات الربيع العربي لعام2011.[1]

ومنه يمكنا القول أن المملكة المغربية في نهاية القرن العشرين وبداية لقرن الواحد والعشرين عرفت عدة إصلاحات بالمقارنة مع تاريخها السياسي لما بعد الاستقلال والصراع حول السلطة، لكن هذه الإصلاحات كانت بطيئة ولم ترقى إلى المطلوب، وهو بناء النظام الديمقراطي، ومنه فقد كانت اصلاحات مرحلية تتخذها المؤسسة الملكية من أجل خلق توازنات داخل النظام القائم ودون المساس بمكانة الملك التي تعلو على الجميع، ويكاد يشمل جميع مجالات الدولة، ومبرر ذلك أن الشعب المغربي وبعد أكثر من 11 سنة من تولي الملك محمد السادس للسلطة، استغل ظرفية ثورات الربيع العربي، أين خرج في احتجاجات عمّت جميع أنحاء المملكة تطالب بالإصلاح ومحاربة الفساد، معبرة عن الأوضاع المأساوية والمزية للشعب وخاصة فئة الشباب الذي يعاني البطالة والتهميش، وكذا تدني المستويات المعيشية والفقر، إلى جانب المطالبة بملكية برلمانية يسود فيها الملك ولا يحكم .

ومنه جاءت المبادرة الملكية للإصلاح والتغيير على إثر الحراك المغربي، قدمت فيها إصلاحات سياسية وبناء دستور الجديد عام 2011، فكيف جاءت المبادرة المغربية للإصلاح السياسي ؟، وما الجديد الذي تضمنه دستور 2011؟، وهل عرفت التجربة اصلاحات حقيقية مرضية بالمقارنة ما المبادرات السابقة للإصلاح والتي عرفت تعثرا في الأداء؟، وهل يمكن الحديث عن ملكية برلمانية وانتقال ديمقراطي مغربي بعد الربيع العربي؟ .

المبحث الثاني : المبادرة الملكية للإصلاح السياسي والدستوري لعام2011 وأهم المستجدات

تطرقنا في الفصل السابق للحراك المغربي وأهم المطالب الإصلاحية لحركة 20 فبراير التي قادته، وكذا الحديث عن الخرجة الاستباقية للملك محمد السادس قبل انتهاء الأسبوع الثالث للاحتجاج وإلقاءه لخطاب يوم 09 مارس 2011 وعد فيه الشعب والحركة بالإصلاح وتحقيق مطالبهم، استطاع من خلالها إن صح التعبير اخماد الحراك وذلك بالدّعوة إلى تعديل الدستور وحل الحكومة والبرلمان، فكيف جاء الدستور المعدل لعام2011؟، وما هي أهم مستجداته ؟، وما هي القراءات المختلفة حوله؟ .

[1] – مصطفى خواص، **مرجع سبق ذكره**، ص 45.

المطلب الأول: الدستور الجديد لعام 2011 وأهم المستجدات

1-في توصيف دستور2011: جاء الاستفتاء حول الدستور يوم 01 يوليو 2011، وقد عبر عن مشاركة الأغلبية بنسبة 98%، وعرف نسبة مشاركة كبيرة عن التجارب السابقة في التصويت، أين شارك فيه نحو73% من المسجلين.[1]

وقد جاء الإصلاح الدستوري بالمغرب بناءً على مجموعة من **الفواعل،** بالإضافة إلى **الملك** الذي يعتبر رأس المبادرة، وكذا **حركة 20 فبراير** التي ضغطت على النظام، والتي ضمت إلى جانب الشباب غير المسيس أطراف معارضة ظلت تطالب بالتغيير والإصلاح منذ الاستقلال، على غرار مناضلين جمعويين ينتمون إلى حركة " أتاك"، الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، الحركات الأمازيغية، مناضلين سياسيين ينتمون إلى اليسار غير الحكومي، كاليسار الاشتراكي الموحد، وحزب الطليعة، والنهج الديمقراطي، وشبيبة الحركات الإسلامية المنتمين إلى العدل والإحسان، والبديل الحضاري، والحركة من أجل الأمة، والعدالة والتنمية، [2] نجد **فاعل أخر** هو لجنة صياغة الدستور والتي عرفت تغييرا فقد تم مَغربتُها مقارنة بالفترات السابقة أين كانت الاستعانة بالشخصيات الأجنبية كموريس ديفرجي ، جاك روبير، وجورج فيديل، وروني جون ديبي، أما دستور2011 فقد صاغة مغاربة عينهم الملك وقد صرّح بذلك في خطاب 17 يونيو بقوله " حرصنا لأول مرة في تاريخ بلادنا على أن يكون الدستور من صنع المغاربة".[3]

ويعتبر هذا التغير إيجابيا بالنسبة لفترات سابقة، فقد لاحظ الكثير من الدارسين مدى أحقية الأشخاص المكونين للجنة ومدى نزاهتهم ومستوياتهم العلمية، فكان على رأس هذه اللجنة كما ذكرنا سابقا رجل قانون ومحنك وعضو بالمجلس الدستوري وهو" عبد اللطيف المنوفي"، لكن لم تَسلم اللجة من الانتقادات التي وجّهت لها، ولعلها أبرزها وأهمها أنّ لجنة ممنوحة ومعينة من طرف الملك، وبدأ الحديث عن أحقية تكوين مجلس دستوري، لإعداد دستور للمملكة المغربية.

---

[1]- انتصار فقير، الحزب الإسلامي المغربي : البحث عن سياسة جديدة في وجه التحديات القديمة ، **مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي** ، ديسمبر2017، ص15.

2- محمد كولفرني، الربيع العربي والإصلاح الدستوري بالمغرب: قراءة من منظور الفاعلين، **سياسات عربية**، عدد22، سبتمبر2016، ص44.

3- **المرجع نفسه**، ص 45.

وهناك **فاعل رابع** تمثل في الأحزاب السياسية، فمسألة الإصلاح لم تعد تنادي بها أحزاب الحركة الوطنية فقط كما كان سابقا، بل شمل جل الأحزاب المغربية، أين نجدها تقدمت بحوالي 33 مذكرة للجنة صياغة الدستور الجديد .

وقد قامت اللجنة المكلفة بإعداد الدستور، بتقديمه لأجل الاستفتاء عليه، وقد أعتبره العديد بأنه نقلة جديدة بالمقارنة مع دستور1996، وذلك لعديد المقتضيات التي لم تكن من قبل، فعلى المستوى الكمي نلمس ذلك فقد احتوى على مقدمة و180 فصلاً بالمقارنة مع الدستور السابق الذي احتوى على108 فصلاً فقط.[1]

2- هندسة الدستور المغربي لعام 2011

تضمن دستور 2011 أربعة عشر(14) باباً، وجاء بعدة محاور والعديد من المستجدات لم تنص عليها الدساتير السابقة في تاريخ المملكة، يمكننا التطرق إليها من أجل فهم وتحليل الوثيقة الدستورية الجديدة، والوصول إلى نتائج بخصوص مدى النضج والإصلاح التي وصلت إلية، وإلى جانب مدى القبول ودرجة الرضى من طرف المهتمين والدارسين للقانون الدستوري.

- **تضمن الباب الأول أحكام عامة:** وقد شملت عدة نقاط، لعلى أهمها أن نظام الحكم بالمغرب ملكية دستورية ، ديمقراطية برلمانية واجتماعية، يقوم على فصل السلط، ويعمل على توازنها وتعاونها، ويقوم على الديمقراطية المواطنة والتشاركية،[2] ونص على تعدد الهوية المغربية وإعطاء الصدارة للدين الإسلاميّ، وتضمن لأول مرة اعتبار اللغة الأمازيغية كلغة رسمية إلى جانب اللغة العربية، كما نص صراحة على حماية اللهجات وخص ذلك اللهجة الصحراوية المنبثقة على اللغة العربية الفصحى، وأقر مبدأ الانفتاح على اللغات الأجنبية، وأستحدث مجلساً وطنياً للغات وثقافة المغرب.[3]

- **وتضمن الباب الثاني من الدستور الحديث عن الحريات والحقوق الأساسية:** نص دستور2011 على تشبث المغرب بحقوق الإنسان كما هو متعارف عليها عالميا، ومنه سمو الالتزامات الدولية للمغرب على

---

[1] -عبد العالي حامي الدين وآخرون، **تجربة الإصلاح الدستوري في المغرب**، ط1، قطر: منتدى العلاقات العربية والدولية،2015، ص 09.

2 - **المرجع نفسه**، ص169.

3 - **المرجع نفسه**، ص123.

التشريعات الوطنية، ونص كذلك على حماية منظومتي حقوق الإنسان، وتعزيز القانون الدولي الإنساني.[1]

وجاء الدستور الجديد بالنص على المساواة بين الرجل والمرأة من خلال الفصل (19) بحيث، " **يتمتع الرجل والمرأة على قدم المساواة، بالحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية،الواردة في هذا الباب من الدستور، وفي مقتضياته الأخرى، وكذا في الاتفاقيات والمواثيق الدولية، كما صادق عليها المغرب، وكل ذلك في نطاق أحكام الدستور وثوابت المملكة وقوانينها**."[2]

أين تم استحداث هيئة للمناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، كما تضمن الدستور الجديد التفصيل في الحقوق والحريات، كحرية الصحافة، حرية التجمهر والتظاهر السلمي، وربط المسؤولية بالمحاسبة، وتم استحداث هيئة وطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها،[3] ومنه فقد عرف شساعة في الاهتمام بالحقوق وتفصيلها والعديد من الإضافات الجديدة التي لم تكن من قبل.

– **أما الباب الثالث من الدستور فكان تحت عنوان "الملكية"**: حيث نجد أن الفصل الأول من الباب الثالث جاء لاعتبار الملك :" أمير المؤمنين وحامي حمى الملة والدين، والضامن للممارسة الشؤون الدينية، يرأس المجلس العلمي الأعلى، والذي يتولى دراسة القضايا التي يعرضها عليه، وهو الفئة الوحيدة المخولة رسميا لإصدار الفتاوى وتكون بواسطة ظهائر، والتي تستند لمبادئ الدين الإسلامي الحنيف، ومقاصده السمحة .[4]

والملك رئيس الدولة ، وممثلها الأسمى، ورمز وحدة الأمة ،وضامن دوام الدولة واستمرارها، وهو الحكم الأسمى بين مؤسساتها...، وهذا ما تضمنه الفصل (42) من الدستور الجديد، والملاحظ أن المشرع المغربي أسقط صفة القداسة وتمثيلية الملك للأمة، والتي كانت محل جدل كبير في الأوساط المغربية

1– مؤسسة هانس سايدل ، **الإصلاح السياسي بالمغرب: التحديات والرهانات**، دراسة للمركز العلمي العربي للأبحاث والدراسات الإنسانية، ديسمبر2015، تم التصفح :2023/04/12 من موقع:
https://www.arabcr.org/images/2016/07/PoliticalReformIncubAR.pdf

2– عبد الرحيم العلام، ترسانة قانونية تحد من تطور وضعية المرأة في المغرب، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ،عدد46/45، 2015، ص127.

3– عبد العالي حامي الدين وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص ،ص 180، 182.

4–الفصل 41 من دستور المغرب لعام2011.

وما يعرف بإشكالية الفصل (19) من الدستور السابق –دستور 1996– *، فهل إسقاط صفة القداسة عن الملك تم العمل بها في الواقع، ؟أم أن الملك لا يزال يحظى بالمبايعة والاحتفالات التي تقام لشخصه؟.

كما تم تحديد بلوغ الملك سن الرشد في 18 سنة بدلا من 16 سنة، وكذا تم تحويل رئاسة مجلس الوصاية لرئيس المحكمة الدستورية، باعتبارها المسؤولة عن احترام الدستور، وأصبحت تشكيلته تضم كافة السلطات الدستورية، بالإضافة إلى عضوية كل من رئيس الحكومة والرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية .

– **وجاء الباب الرابع والخامس والسادس على التوالي للحديث عن السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والعلاقة بين السلط:** تضمّن الدستور الجديد توسيع لصلاحيات البرلمان، أين أوكلت له مهمة ممارسة اختصاصات تشريعية ورقابية كبيرة مقارنة بالدساتير السابقة، فالبرلمان يمارس السلطة التشريعية، وله الكلمة الفصل في المصادقة على نصوصها، وهو يصوت على القوانين، يراقب عمل الحكومة، ويقيم السياسات العمومية .[1]

وعمل المشرع المغربي على توسيع مجال القانون إلى أكثر من (60) مجالاً في الدستور الحالي، وذلك بالمقارنة مع الدستور السابق أين كان يضم (30) مجالاً فقط، فقد تم إضافة ميادين أخرى للتشريع، ففي مجال الرقابة البرلمانية على الحكومة فقد اتسع مجالها، فنجد على سبيل المثال في التنصيب البرلماني للحكومة نص الفصل (88) من دستور 2011 في الفقرة الثالثة منه << تعتبر الحكومة منصّبة بعد حصولها على ثقة مجلس النواب، المعبر عنها بتصويت الأغلبية المطلقة للأعضاء الذين يتألف منهم، لصالح البرنامج الحكومي.>>[2] وما جاء به يعتبر من أهم مقومات الأنظمة البرلمانية، أي المسؤولية السياسية للحكومة أمام البرلمان، فهل تم العمل بها فعليا عند ممارسة المهام الموكلة له؟.

وحظيت المعارضة في دستور 2011 بمكانة جديدة، فلأول مرة تم تخويلها الحق في التمثيل النسبي

---

*" الملك أمير المؤمنين، والممثل الأسمى للأمة، ورمز وحدتها، وضامن دوام الدولة واستمرارها، وهو حامي حمى الدين، والساهر على احترام الدستور، وله صيانة حقوق وحريات المواطنين والجماعات والهيئات، وهو الضامن لاستقلال البلاد وحوزة المملكة في دائرة حدودها الحقة." الفصل(19) من دستور المملكة المغربية عام1996.

1– عبد العالي حامي الدين وآخرون ، **مرجع سبق ذكره**، ص 193.

2– يعقوب الصادق فرحات، الملكية البرلمانية ، النظام السياسي المغربي نموذجا، **بحث لنيل الإجازة في شعبة القانون العام ، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية** ، جامعة مولاي إسماعيل ، المغرب، 2016– 2017، ص 57.

داخل البرلمان ، وهو ما تضمنه الفصل(60) من الدستور، فجاء << المعارضة مكوّن أساسي في المجلسين، وتشارك في وظيفة التشريع والمراقبة، طبقاً لما هو منصوص عليه في هذا الباب>>.[1]

وكان للسلطة التنفيذية أهمية خاصة في الدستور الجديد، فقد تم تكريس وتقوية مكانة الوزير الأول كرئيس للحكومة والإدارة العمومية، وقيادته وتنفيذه للبرنامج الحكومي، وتم دسترة مجلس الحكومة وتحديد اختصاصاتها، ولأول مرة يتم تعيين رئيس الحكومة من الحزب الذي تصدّر انتخابات مجلس النواب، وعلى أساس نتائجها.[2]

وتمارس الحكومة السلطة التنفيذية، وتسهر على تنفيذ القوانين، والإدارة تحت تصرفها، وتمارس سلطة الأشراف والوصاية على المؤسسات والمقاولات العمومية، ومنه فقد عمل دستور 2011 على تقييد لسلطات الملك وتوسيع سلطات رئيس الحكومة وأعضائها .[3]

وعلى مستوى إعفاء الحكومة فقد أضاف الدستور في الفصل (47) منه أحكاما جديدة عن تلك التي وردت في الفصل (24) من الدستور السابق، بالرغم من تكريس سلطة الملك في إعفاء عضو أو أكثر من أعضاء الحكومة من مهامهم، فقد جاء الدستور الجديد بمراعات مبدأ توازي الأشكال، بمعنى أن الإعفاء لا يتم إلا باستشارة رئيس الحكومة، كما يمكن لرئيس الحكومة أن يطلب من الملك إعفاء عضو أو أكثر من الحكومة، بمبادرة منه أو بناء على استقالتهم الفردية أو الجماعية، وكذا يترتب عن استقالة رئيس الحكومة إعفاء الحكومة بكاملها، كما تواصل الحكومة المنتهية مهامها إلى غاية تشكيل حكومة جديدة،[4] فهل المكانة الجديدة للحكومة عرفت ممارسة لمهامها الدستورية دون أي تضييق أو كبح؟.

وحملت العلاقة بين السلط أبعاد جديدة، فالإضافة إلى مبدأ فصل السلطات، فقد نص الدستور على العمل التشاركي في مبينهم .

أين نجده في الفصل (100) ينص على التعاون والتوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في إطارها

1- عبد العالي حامي الدين وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 189.

2- مبروك ساحلي، **مرجع سبق ذكره**، ص07.

3- عبد العالي حامي الدين وآخرون، **المرجع السابق الذكر**، ص 200.

4- أحمد حضراني ، السلطة التنفيذية على ضوء دستور المغرب 2011، **مجلة العلوم القانونية والسياسية** ، ع14، أكتوبر 2016، ص65.

التشاركي، على أنه << تخصص بالأسبقية جلسة في كل أسبوع لأسئلة أعضاء مجلس البرلمان وأجوبة الحكومة.>> ، وجاء في الفصل(102) <<..يمكن للجان المعنية في كلا المجلسين أن تطلب الاستماع إلى مسؤولي الإدارات والمؤسسات والمقاولات العمومية، بحضور الوزراء المعنيين، وتحت مسؤوليتهم.>>

ونص الفصل (95) من الدستور على علاقة الملك بالسلطة التشريعية في ما يخص حق الملك في طلب قراءة جديدة من كلا المجلسين لكل مشروع أو مقترح قانون[1]، ويكون ذلك عن طرق خطاب ، ولا يمكن رفضه.

كما أعطى دستور 2011 للملك الحق في حل المجلسين معاً بظهير، بعد استشارة كل من رئيس المحكمة الدستورية وإخبار رئيس الحكومة ورئيس مجلس النواب ، ويتم حل المجلسين عن طريق خطاب. [2].

- **وجاء الباب السابع من دستور المملكة المغربية ليؤكد استقلال السلطة القضائية :** فقد نص صراحة على استقلالها عن باقي السلطات، وأعتبر المجلس الأعلى للسلطة القضائية الذي حل محل المجلس الأعلى للقضاء بمثابة مؤسسة دستورية عليا ومهمة، تسهر على تطبيق وحماية الضمانات الممنوحة للقضاة، ولا سيما في ما يخص استقلالهم، تعيينه، ترقيتهم وتأديبهم، وإلى استقلال السلطة ككل خاصة عن السلطة التنفيذية ،[3] ومنه يتم حظر أي تدخل في عمل القضاة أو التضييق عليهم، تعزيز وضعيتهم بوضع قانون أساسي يوضح مبادئ القضاء المستقل، وكذا إنشاء محكمة دستورية تتمتع بالشفافية في البت حول دستورية التشريع، ويحق لأي مواطن تقديم طعن دستوري في هذا الشأن.[4]

- **وعُنون الباب الثامن من الدستور ب : المحكمة الدستورية :** وباعتبارها هيئة مستقلة قائمة بذاتها، حلّت محل المجلس الدستوري والذي حل محل الغرفة الدستورية سابقا، وعهد للهيئة مهمة الرقابة على

---

1 -أنظر المادة (95) من دستور المملكة المغربية 2011.

2 - عبد العالي حامي الدين وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص، ص، 202، 203.

3 - كريم لحرش، **الدستور الجديد للمملكة المغربية – شرح وتحليل**-، ط1، مكتبة الرشاد سطات، المغرب، 2012، ص136.

4 -the Moroccan American Center for Policy (MACP) , **FAQ: Reforms in Morocco** , 2011, p, p 5, 6 , From the site,

https://moroccoonthemove.files.wordpress.com/2011/11/sp_constitutional-reforms-faq-27june11final_cd.pdf,

دستورية القوانين، وذلك من أجل تكريس الشرعية الدستورية في مختلف النصوص والقوانين التي تنظم حياة الأفراد والجماعات داخل المجتمع، وتتألف المحكمة من اثنا عشر(12) عضو يعينون لمدة تسعة سنوات غير قابلة للتجديد، ومنهم ستة أعضاء يعينهم الملك.[1]

-وتكلم الباب التاسع من دستور2011،عن الجماعات الترابية : وهي هيئات لامركزية ، تضم الأقاليم، الجهات والجماعات، وتتمتع بالاستقلال في تفعيل السياسة العامة للدولة، وفي إعداد السياسات الترابية من خلال ممثليها في مجلس المستشارين.[2]

كما تنتخب مجالس هذه الجهات والجماعات بالاقتراع العام المباشر، وتقوم على مبادئ التدبير الحر، وعلى التعاون والتضامن، ويؤمّن مشاركة السكان في تدبير شؤونهم، والرفع من مساهمتهم في التنمية البشرية المندمجة والمستدامة .[3] ومنه يعتبر دعامة جديدة في دستور المغرب وذلك من أجل تعزيز الاستقلالية والحد من مركزية الدولة، ومنح الجهات ديمقراطية التدبير الحر وبمشاركة المواطنين والمواطنات والجمعيات في تدبير التنمية وتتبعها، وخدمة أقاليمها بعيدا عن مركزية الدولة.

- ثم جاء الباب العاشر من الدستور: للحديث عن المجلس الأعلى للحسابات باعتباره هيئة عليا لمراقبة المالية العمومية بالمملكة، ويضمن الدستور استقلاله، ويتولى مهمة تدعيم وحماية مبادئ وقيم الحكامة الجيدة والشفافية والمحاسبة، بالنسبة للدولة والأجهزة العمومية .[4]وهذا من أجل خلق رقابة على المال العام وكيفية تدبيره، من أجل مواكبة الدول المتقدمة، ومنه الحد من الفساد واستغلال أموال الشعب.

- وتكلم الباب الحادي عشر من الدستور المغربي: عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي باعتباره مؤسسة مستحدثة استشارية، تعنى بالقضايا التنموية في مجال الاقتصاد، التنمية الاجتماعية، المجال البيئي، فهو يدلي برأيه في التوجهات العامة للاقتصاد الوطني والتنمية المستدامة، ومنه تمكين المواطن المغربي من حقوقه في مجال الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وهو مؤسسة مهمة إذا ما تم الأخذ بآرائها وتوجيهاتها في المجالات الموكلة لها، والمتعلقة بالاقتصاد والوضع الاجتماعي والبيئي في المغرب.

---

1 - كريم لحرش، **مرجع سبق ذكره**، ص156.

2- **المرجع نفسه**، ص168.

3 - المادتين (135) و(136) من دستور 2011.

4 -عبد العالي حامي الدين وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 215.

وخصّ الحديث في الباب الثاني عشر من الدستور الحكامة الجديدة ومبادئها: والتي تعتبر مقاربة حديثة لصنع القرار وتدبير الشأن العام، ومن أجل ذلك عملت المملكة على استحداث هيئات مستقلة مكلفة بالحكامة الجيدة [1]، وحددها المشرع المغربي في ثلاث مجالات يمكن التطرق إليها في الجدول الآتي:

الجدول رقم 02: المؤسسات والهيئات المكلفة بالحكامة الجيدة والتي تضمنها دستور 2011.

الصنف	المجال	المؤسسات والهيئات	الأساس الدستوري
الصنف الأول	حماية حقوق الإنسان والنهوض بها	المجلس الوطني لحقوق الإنسان	الفصل161
		مؤسسة الوسيط	الفصل162
		مجلس الجالية المغربية بالخارج	الفصل163
		الهيئة المكلفة بالمناصفة ومحاربة جميع اشكال التمييز	الفصل 164
الصنف الثاني	هيئات الحكامة الجيدة والتقنين	الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري	الفصل165
		مجلس المنافسة	الفصل166
		الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها.	الفصل167
الصنف الثالث	النهوض بالتنمية البشرية والمستدامة والديمقراطية التشاركية	المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي	الفصل168
		المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة	الفصل169
		المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي	الفصل170

المصدر : كريم لحرش ، مرجع سبق ذكره، ص215.

ويُحدد بقوانين صلاحيات وتنظيم وقواعد تسيير المؤسسات والهيئات المنصوص عليها في الفصول من161 إلى 170، كما هو موضح في الجدول أعلاه، وكذا حالات التنافي عند الاقتضاء[2]، وحتى استحداث هيئات جديدة إذا لزم الأمر .

1 – كريم لحرش ، **مرجع سبق ذكره** ، ص205.

2 – الفصل 171 من دستور 2011.

وتم استحداث هذه المؤسسات والهيئات الاستشارية من أجل دعم انفتاح السياسات العامة على فضاءات جديدة لديمقراطية تشاركية والحوار العمومي، وبمدى قدرة القوانين التي ستنظم مما تتألف هذه المؤسسات المستقلة وصلاحياتها في تحقيق انفتاح أكبر على المجتمع المدني، وضمان مساهمة المواطنين المباشرة من خلال تقنية العرائض مثلا.[1]

وهذا يعتبر مؤشر إيجابي داخل الوثيقة الدستورية المغربية لعام2011، مقارنة بالدساتير السابقة، وتبقى عملية الممارسة هي الهدف المرجو، من أجل بلوغ الديمقراطية التشاركية المواطنة.

– **أما الباب الثالث عشر فشمل مراجعة الدستور**: باعتبار الوثيقة الدستورية من وضع البشر، فهي تتغير وتتطور بتغير الظروف، وذلك دون المساس بثوابت المملكة والمتعلقة بالدين الإسلامي، النظام الملكي، الاختيار الديمقراطي، وما جاء من نصوص في مجال الحقوق والحريات.[2]

– **وجاء الحديث في الباب الرابع عشر والأخير عن أحكام انتقالية وختامية** : وشملت الفصول من176 إلى آخر فصل 180، من دستور 2011، وتضمنت التأكيد على استمرار عمل البرلمان إلى حين انتخاب مجلسيه، كما يستمر عمل المجلس الدستوري، إلى أن يتم استحداث المحكمة الدستورية، ويتم العمل بالمجلس الأعلى للقضاء إلى غاية تنصيب المجلس الأعلى للسلطة القضائية، وتستمر الهيئات والمؤسسات المذكورة في الباب الثاني عشر وكذا ما تعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمجلس الأعلى للتعليم سارية المفعول، إلى حين تعويضها طبقاً لمقتضيات هذا الدستور.[3]

وبهذا نكون قد أعطينا صورة شكلية وضمنية لما جاء به دستور 2011، وما حمله من إصلاحات جديدة تعتبر ايجابية بالمقارنة بالدساتير السابقة في تاريخ المملكة المغربية، وقد حظي الدستور بمباركة عديد الباحثين والمهتمين بالدراسات الدستورية، وبالتطور للوثيقة الدستورية المغربية، في حين هناك من وجه له انتقادات مختلفة باعتباره أعاد الترتيبات فقط بما يتلاءم والظرفية العربية، دون أن يكون هناك تغيير .

ومن هنا يمكن طرح التساؤل التالي: كيف كانت القراءات المختلفة للدستور المغربي لعام2011.؟

---

[1] –حسن طارق، **دستورانية ما بعد انفجارات 2011، قراءات في تجارب المغرب وتونس ومصر**، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016،ص، ص 30، 31.

2 – المادة 178 من دستور2011.

3 – عبد العالي حامي الدين وآخرون ، **مرجع سبق ذكره**، ص، ص 222، 223.

3- القراءات المختلفة لدستور 2011، بين الثابت والمتغير

ما إن شعر الشعب المغربي بالاطمئنان بعد خطاب الملك يوم 09مارس، واستفتاءه حول الدستور الجديد وتطلعه إلى مستقبل أفضل يقود المملكة إلى التغيير وبناء النظام الديمقراطي، إلى أن بدأ الجدل والتصادم دستوريا وسياسيا، حول الوثيقة الدستورية، ونتج عنه رأيين مختلفين، رأي راديكالي انتقد الوثيقة بشدة، وأعتبر دستور 2011 لم يأتي بالجديد، ورأي آخر معارض يضع دستور 2011 في إطاره التاريخي التطوري البنّاء، وأن عملية الإصلاح في تطوّر مستمر إلى أن تقود البلاد إلى بناء الملكية البرلمانية، وكل هذا على النمط الدولتي المغربي وخصوصيته، ويمكن التطرق إلى كلا الرأيين المتعارضين ومعرفة استدلالاتهم بذلك.

- الرأي الأول : قراءته راديكالية للوثيقة الدستورية(سياسية-تحزّبية politico-partisane):

ويقوم على أن دستور 2011 قد أرسى هيمنة **المؤسسة الملكية** على غيرها من المؤسسات الدستورية، وذلك بناءً على الصلاحيات المخولة لها في المجال التأسيسي والقانوني والمؤسساتي، كما في الحقل الديني[1]، ومنه بقيت المكانة السامية للملك بناءً على الصلاحيات التي خولها له الدستور والتي تدخل ضمن ما أصطلح عليه" **التغيير في ظل الاستمرارية**"، ويمكن استخراج مفاتيح سلطته الفعلية التي ضمنها له المشرع الجديد وبناءً على إعادة الترتيبات فقط، دون المساس بسلطته الجوهرية على المجالات الاستراتيجية، بمعنى أن تفويض بعض صلاحياته أو تقليصها، إما أنها ليست ببالغة الأهمية أو أن المُفوض قد منحها لجهة أخرى ما عليها إلا ممارستها في حدود ما أعطاها إياه المُفوض.[2]

ومنه ما جاء به دستور 2011 لا يؤسس للحد من سلطة الملك التقليدية، بل بقي محافظ عليها وفق منطق المراوغة .

كما يوضح هذا الطرح في المجال الحقوقي أن دستور 2011، قد حاصر الانخراط في الشمولية العالمية لحقوق الإنسان بمبدأ التلاؤم مع المنظومة القانونية الوطنية،[3] فنجده في الفصل (19) قد سيّج سمو

1- محمد الاخصاصي وآخرون، **مستقبل التغيير في الوطن العربي** ، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2016،ص 554.

2 - أمحمد مالكي، قراءة في الهندسة العامة للدستور المغربي الجديد(2011)، **تبيين، للدراسات الفلسفية والنظريات النقدية** ، تصدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (الدوحة)، ع04، 2013،ص

3 - محمد الأخصاصي وآخرون، **مرجع سبق ذكره** ، ص554.

مواثيق الدولية بثلاثة شروط ،أن تكون مطابقة للدستور، أن تكون مطابقة لقوانين المملكة ، وأن لا تتعارض مع الهوية الوطنية الراسخة التي تم وصفها **بثوابت المملكة**[1]، وهنا يُطرح السؤال ما معنى سمو المواثيق الدولية؟، كما نجد الدستور قد قيد مبادرة التعديل الدستوري عبر احتكار "السلطة التأسيسية الفرعية "، وهو "الاحتكار " الذي يفتح المجال لصلاحية التصرف في نصوص الدستور.[2]

وحسب رأي "جماعة العدل والإحسان " *أنّ دستور 2011 "دستور منوح"، فقد عبّر الناطق الرسمي باسم الجماعة **فتح الله أرسلان** بقوله" ..أن قرار الملك كان فردياً بدأ بتعيين اللجنة وتحديد شروطها ومعاييرها وقيودها، ورسم دائرة تحركها وسقفها الزمني والحسم في نتائجها."[3]

ونستخلص من خلال هذا الرأي أن دستور 2011، لم يأتي بالجديد، ولا يؤسس لنظام برلماني يسود فيه الملك ولا يحكم، وما جاء إلا لإعادة الموازين وفقا ما يتلاءم ومصالح الملكية الحاكمة التي لا تزال تحكم قبضتها على جميع السلطات وعلى كل شيء، ولا يشمل ذلك النص الدستوري فقط، بل أثبتت الممارسة الدور السلطوي الذي لا يزال يتقلده الملك في مغرب القرن الواحد والعشرين .

الرأي الثاني: قراءته سياسية سياقية للوثيقة الدستورية: ويربط أصحاب هذا الرأي بين السياق التاريخي والظروف السياسية التي تؤطر دينامية " الانتقال الديمقراطي"، وتستوعب هذه الدينامية عبر سيرورتها التطورية –التدريجية، ومنه فالإصلاح الدستوري لم يتأسس على رؤية سياسية أحادية، بل جاء بناءً على تظافر أربع مصادر أساسية وهي:

---

[1] – الفصل (19) من دستور 2011.

[2] – محمد الاخصاصي، **مرجع سبق ذكره**، ص554.

* وتمثل جماعة العدل والإحسان التيار الممانع من بين التيارات الإسلامية في المغرب، وذلك بناءً على **تشكيكها** في جدوائية قواعد "اللعبة السياسية "، التي تؤطر النسق السياسي المغربي، بحيث أن هذه الجماعة لا تقيم تمييزا بين النظرية والتطبيق بخصوص حقل إمارة المؤمنين، ولا يعني ذلك أنها ضد المفهوم أو ضد الشرعية الدينية للنظام السياسي، بل تقيم ربط شرطي بين المبدأ والتطبيق، والذي لا تراه قائما في سلوك النظام السياسي المغربي، وقد كانت من بين أكبر المنخرطين في حراك 20 فبراير إلى جانب تنظيمات اليسار، وقاطعت التعديل الدستور، وانتقدت بحدة قيادة حزب العدالة والتنمية للحكومة المنبثقة عن انتخابات 25 نوفمبر 2011، وذلك بعد عام من تشكيلها، برسالة تحت عنوان " تُب إلى الله بتقديم استقالتك".(محمد الشيخ بانن، **الدولة في فكر الجماعات الإسلامية في المغرب: دراسة حالات**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، 2016، ص، ص43، 46.

3 – موقع الجزيرة للدراسات ، **العدل والإحسان تنتقد الملك**، من موقع، تم التصفح يوم2023/03/20.
http://www.aljazeera.net/news/2011/3/11.

1- الدعائم السبع التي تضمنها خطاب الملك محمد السادس في 09 مارس2011.

2- توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة.

3- مضامين الإطار المرجعي للجنة الاستشارية للجهوية.

4- مذكرات الأحزاب والهيئات النقابية ومنظمات المجتمع المدني، وهي المذكرات التي وفّرت أرضًا خصبة في مجال التأصيل الدستوري.[1]

ويستند المؤيدون للدستور الجديد على أنه جاء بمرتكزات ومقومات لم تكن موجودة من قبل، وفي عدة مجالات.

فقد نص على فصل السلط واستقلال القضاء، وسمو القوانين وترسيخ الديمقراطية، وكذا حماية الحقوق وتوسيع مجال الحريات، وتمكين حقوق المرأة وتكريس التعددية، واتباع أساليب الحكم الصالح وآليات الحكامة الجيدة،[2] ومنه فالدستور حمل ملامح النظام البرلماني، في الإقرار بنوع من التوازن بين مختلف المؤسسات الدستورية، وأولى عناية أساسية لحقوق المواطن، فقد جاء بمقتضيات جديدة أين تم دسترة ضمان الحماية الشخصية للمواطن، وكذا تكريس حرية الرأي والتعبير، وتأسيس الأحزاب والنقابات والجمعيات وحرية الصحافة.[3]

ومنه فهذا الطرح يبارك الدستور المغربي لعام 2011، والذي أعتبره بأنه عمل تراكمي تاريخي، يقوم على منطق التدرج لبلوغ تأسيس "ملكية برلمانية"، وأمام هذا الجدل بين مؤيد ومعارض للإصلاح لدستوري المغربي، نجد من حاول التوفيق بين الرأيين، باعتبار أن المؤسسة الملكية بالرغم من أنها حافظت على مكانتها التقليدية في ما يخص المجال الديني وعدد من المجالات الاستراتيجية الأخرى إلا أنه هناك نوع من التغيير يخص البنية المغربية ونظامها السياسي .

أين نجد النص الدستوري الجديد قد تضمن تغييرات جوهرية في المجال الديني، تكرّس إعادة هيكلته بما يتجاوب ومتطلبات مواجهة التنظيمات الإرهابية، التي تهدد الأمن المغربي، وكذا إعادة هيكلة دور العلماء

---

[1] - محمد الاخصاصي، **مرجع سبق ذكره**، ص555.

2 - رضوان زهرو، **نظام الحكم في المغرب.. تحول في ظل الاستمرارية**، من موقع:
https://anfaspress.com/index.php/news/voir/34738-2018-01-22-03-48-40 ، تم التصفح يوم: 2023/05/14.

3 - محمد الاخصاصي، **المرجع السابق الذكر**، ص556.

لما يتمتعون به من رمزية دينية قوية ..، ويرون أن هذا الحضور للمرجعية التاريخية التقليدية في بنية النظام السياسي، وفي ظل الإصلاح الدستوري، لا يتناقض البتة مع حضور المرجعية الحداثية .[1]

وإذا تم النظر بموضوعية لعملية الإصلاح الدستوري المغربي، وما تم طرحه من خلال الرأيين السابقين يمكن دمج القراءتين في إطار تركيبي واحد، وهو أنه لا يمكن انكار التقدم في مجال الإصلاحات وخاصة عندما نقوم بمقارنة دساتير المغرب، وخاصة ما جاء به الدستور السابق دستور1996، وما توّجه الدستور الحالي، ومنه عدم أنكار السياق التاريخي التراكمي للإصلاح، في حين لا ننكر سياق صياغة الدستور الجديد، والذي نعتبره كوسيلة ضغط حتمّت على الملكية الدخول في إصلاحات جديدة .

ولكن تبقى الممارسة هي من يكشف الثغرات، فالأمر لا يعود إلى إشكال دستوري" فطري"، بل مصدرها سياسي محض، يتغذى من استمرار الفجوة بين مقتضيات النص الدستوري، في صيغته الإصلاحية الجديدة، وبين تذبذبات الفعل السياسي، الميداني اليومي، المتأرجح بين توجه إصلاحي بأفق استراتيجي، وتوجه إصلاحي بأفق ظرفي، [2] ومنه تبقى عملية التفعيل للإصلاحات هي جوهر الحديث عن التغيير الفعلي والتقدم الذي عرفته البنية السياسية في المغرب، أم أنها عكس ذلك فقد حافظت على نظامها التقليدي .

المطلب الثاني: المؤسسة الملكية وعلاقتها بباقي السلطات: بين أمل التطبيق ووهم التغيير

لقد ظلت المؤسسة الملكية تحتل مكانة سامية عن باقي مؤسسات الدولة، فالملك في المغرب يعتبر أمير للمؤمنين ويحمل صفة القداسة والسمو، وهذا ما مكنه من صلاحيات دينية ودنيوية، فقد طغت سلطته على جميع مؤسسات الدولة، ولما جاء دستور2011، عُدّه مجموعة من الباحثين بالجديد في تاريخ المغرب ، خاصة أنه مسّ صلاحيات الملك، ووسّع من صلاحيات الحكومة والبرلمان، وهذا ما يستدعي البحث في الأدوار الجديدة، وفي علاقة الملك بباقي السلطات، ومنه رصد مدى نجاعة الإصلاح ومبدأ فصل السلط، وصلاحيات الملك الجديدة وطبيعة العلاقة بينه وبين مؤسستي الحكومة والبرلمان.

1-**صلاحيات الملك في دستور 2011:** وهنا نقوم برصد صلاحياته الدينية وصلاحياته الدستورية.

---

[1] – محمد الاخصاصي، **مرجع سبق ذكره**، ص557.

2 – **المرجع نفسه**، ص559.

1-1 **صلاحيات الملك الدينية:** ظلّ الملك في المغرب يحمل صفة أمير المؤمنين وصفة القداسة، وتعتبر مكانته كبيرة أكبر من نظرية فصل السلط، وهذا ما يبيّنه التاريخ المغربي، فالملك الحسن الثاني أكد ذلك بقوله".. قلت وكررت وما زلت أكرر، أنه بالنسبة للعبد الضعيف خادم المغرب الأول ، عبد ربه، ليس هناك فصل للسلط، أنا أب الجميع، أب المشرع، أب المنفذ، أب الصغير، أب الكبير،..."[1]

ومنه كان الحديث الدائم حول فصل ما هو ديني عن السياسي، فقد مُنحت للملك سلطة مطلقة على الجميع، أضفت عليه شرعية التدخل والتصرف وبالصفة القانونية على جميع المستويات، دون الاعتراض عليه وعلى قراراته الفردية.

وظلّ النقاش يدور على ما حمله الفصل (19) من الدستور السابق، والذي نص على أن الملك " أمير المؤمنين ورمز وحدة الأمة، وضامن دوام الدولة واستمرارها ، وهو حامي حمى الدين والساهر على احترام الدستور، وله صيانة حقوق وحريات المواطنين والجماعات والهيئات، وهو الضامن لاستقلال البلاد وحوزة المملكة في دائرة حدودها الحقة ."[2] وقد عبر عذ ذلك محمد معتصم باعتبار أن التقليدانية الشكلية القوية في هذا الفصل لا تقتصر على أمير المؤمنين، بل استعمال ألفاظ مثل " رمز" ، "وحامي"، و " ضامن"، تحمل مغزى سياسي وديني ورمزي، وبالاقتصار على معنى " الضامن " لوحده ، فقد تم تسجيل أن ضمان حقوق الجماعات الوارد في الدستور على يعني فقط العائلة والحزب أو نقابة أو جماعة محلية أو برلمان ....، بل إنه يحمل مغزى رمزي ديني لدى الشعب المغربي بمعنى الضامن هو من يتوسط لدى الله أو قديس لإنقاذ جماعة أو شخص.[3]

وأمام إشكالية **إمارة المؤمنين** والتي أدى توظيفها إلى إشكاليات دستورية وسياسية، في مقدمتها تأويل ما جاء به الفصل (19) من أجل توسيع مجالات تدخل الملك، أثيرت قضية "القداسة " *التي ظل الدستور المغربي يحملها لشخص الملك قبل دستور 2011، والتي تم حذفها. [4]

---

[1] – خالد العسري، **مرجع سبق ذكره**، ص 120 .

2 – الفصل (19) من دستور المغرب 1996.

3 – محمد معتصم ، **مرجع سبق ذكره**، ص 75، 76.

* الفصل (23) من دستور 1996، " شخص الملك مقدّس لا تنتهك حرمته."

[4] – أمحمد مالكي، قراءة في الهندسة العامة للدستور المغربي الجديد (2011) ، **تبيين**، ع 4، 2013، ص 95.

ولما جاء الدستور الجديد لعام 2011، فقد تم تقسيم الفصل (19) إلى فصلين الفصل(41) و الفصل(42)، أين حافظ الفصل (41) منه على صلاحيات الملك الدينية، وذلك من خلال اعتبار الملك أمير المؤمنين ، وحامي حمى الملة والدين، والضامن لحرية ممارسة الشؤون الدينية، يتولى الملك رئاسة المجلس العلمي الأعلى، وهو الجهة الوحيدة التي تصدر بها الفتاوي، ويمارس الصلاحيات الدينية لمتعلقة بإمارة المؤمنين، وبواسطة ظهائر ملكية .[1]

ومنه نستنتج أن سلطة التحكيم والبت في السياسة الدينية للمملكة المغربية مجال محفوظ للملك، وقد حافظ الدستور الجديد لعام 2011 على ذلك، كما كان في السابق .

وتعتبر كلمة " حماية الملّة " كلمة فضفاضة يمكن للملك استعمالها من أجل الحصول على صلاحيات جديدة، وبالتالي فالمؤسسة الملكية لا تزال تفرض نفسها بقوة في الدستور الحالي، واستمرار سلطتها التنفيذية والتي تستند إلى الموروث الديني التاريخي في مقابل الشرعية الشعبية.[2]

ومنه فظاهريا قد تم فصل ما هو ديني عن السياسي، وذلك من خلال ما جاء به الفصل (42) من دستور 2011، وما شمله من صلاحيات دستورية للملك، لكن في واقع الأمر فقد تم الفصل دستوريا فقط بتقسيم ذلك إلى فصلين، دون أن يتم الفصل ضمنيا، أين تم تحويرها بطريقة جديدة توهم الفصل .

1-2- صلاحيات الملك الدستورية: حمل الفصل (42) تحديد صلاحيات الملك الدستورية مع باقي المؤسسات، فنص على أن " الملك رئيس الدولة وممثّلها الأسمى، ورمز وحدة الأمة، وضامن دوام الدولة واستمرارها، والحكم الأسمى بين مؤسساتها، يسهر على احترام الدستور، وحسن سير المؤسسات الدستورية، وعلى صيانة الاختيار الديمقراطي، وحقوق وحريات المواطنين والمواطنات والجماعات، وعلى احترام التعهدات الدولية للمملكة.."، [3] ومنه عمل الدستور على إسقاط تمثيلية الملك للأمة أين أصبح تمثيليته للدولة، وهاته المهمة التحكيمية كرئيس للدولة، لا تخلق أي إشكال بالنسبة للوثيقة الدستورية، أين نجد الملك في الأنظمة البرلمانية التي لا يتمتع فيها رئيس الدولة بسلطة حقيقية ووظيفته رمزية فقط، يمارس الملك وظيفة تحكيمية بين المؤسسات، باعتباره الحكم الأسمى بين مؤسسات دولته، وهنا لا بد

---

1 - الفصل (41) من دستور 2011.

2 - غزلان خيي، موقع المؤسسة الملكية في السلطة التنفيذية على ضوء دستور 2011، **مجلة الدراسات المندمجة في العلوم الاقتصادية والقانونية والتقنية والتواصل**، مجلد1، ع1، 2021، ص5.

3 - الفصل (42) من دستور 2011.

أن يكون التحكيم بين المؤسسات الدستورية وليس بين الاختيارات والبرامج التي تضعها هاته المؤسسات،[1] وهنا يقع الدستور المغربي لعام2011 في فخ التأويل الضمني لدور الملك الجديد.

ويمارس الملك هذه المهام بمقتضى ظهائر، من خلال السلطات المخولة له صراحة بنص الدستور .

توقع هذه الظهائر بالعطف من قبل رئيس الحكومة، ما عدا تلك المنصوص عليها في الفصول (41)، و (44)في الفقرة الثانية*، و(47) في الفقرتان الأولى والسادسة *،و(51) و(57) و (59) و (130) في الفقرتان الأولى والرابعة*،و (174).

وعند تتبع ما جاء به الدستور، تتضح مجموعة الاختصاصات الملكية سواء جاءت بشكل صريح أو ضمني، في الظروف العادية أو الاستثنائية، وموزعة على فصول الدستور، وقد خُصص الباب الثالث لاختصاصات الملك العادية تحت عنوان " للملكية "، فالملك رئيسا للمجلس الوزاري(الفصل 48)، كما وضّح الدستور ترأس الملك لعديد المؤسسات على غرار المجلس العلمي الأعلى، فنجده يترأس المجلس الأعلى للسلطة القضائية(الفصل 56)، والمجلس الأعلى للأمن – مؤسسة مستحدثة في دستور 2011–

[1] – غزلان خيي، **مرجع سبق ذكره**، ص 5.

* ويتعلق الأمر بمجلس الوصاية والذي يرأسه رئيس المحكمة الدستورية ويضم كل من رئيس الحكومة، رئيس مجلس النواب، ورئيس مجلس المستشارين، والرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، والأمين العام للمجلس العلمي الأعلى، وعشر شخصيات يعينهم الملك بمحض اختياره، أين تحدد قواعد سير مجلس الوصاية بقانون تنظيمي.

* الفقرة الأولى أين يتم تعيين الملك لرئيس الحكومة من الحزب السياسي الذي تصدّر نتائج الانتخابات، أما الفقرة السادسة فتُعنى باستقالة الحكومة أين يترتب عن استقالتها إعفاءها بالكامل من طرف الملك.

* ويتعلق الأمر في الفقرة الأولى بتعيين أعضاء المحكمة الدستورية (12) عضو، والذين ينتخبون لمدة تسع سنوات غير قابلة للتجديد، ستة منهم يعينهم الملك، ومن بينهم عضو يقترحه الأمين العام للمجلس العلمي الأعلى، وسته يتم انتخابهم– –من طرف مجلسي البرلمان، ثلاثة من طرف مجلس النواب، وثلاثة ينتخبون من طرف مجلس المستشارين، والفقرة الرابعة والتي تُعنى بتعيين رئيس المحكمة الدستورية والذي يعينه الملك من بين أعضائها المنتخبين.

*وهو كاستجابة لأحزاب الكتلة الوطنية التي ظلت تطالب به، من أجل دراسة القضايا الاستراتيجية المتعلقة بالأمن القومي.

* (الفصل 54)، والقائد الأعلى للقوات المسلحة ، وهو رئيس المحكمة الدستورية ويعين نصف أعضاءها، وهو من يعين خمس شخصيات بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية.[1]

ومن خلال الصلاحيات الواسعة للملك، تتضح مكانة الملك مع باقي المؤسسات، فهو يروم لهيمنته على باقي السلطات، وهذا ما يستدعي البحث في علاقة الملك بالسلطات الثلاث، وما جاء به الدستور من إصلاحات مسّت توسيع مجالات عمل الحكومة والبرلمان، واستقلال القضاء، ومنه تجسيد مبدأ فصل السلطات والذي يعد من أهم مبادئ النظام الديمقراطي.

2- علاقة الملك بالحكومة (قراءة دستورانية) : نناقش في هذه النقطة الدور الجديد للحكومة بناءً على ما جاء به الدستور الجديد، خاصة أن الدستور أعتبر رئيس الحكومة هو رئيس السلطة التنفيذية، إلى جانب دور الملك الذي لا يزال يحتكر عديد السلطات، ومنه يمكن أن نتساءل : هل بقي الملك أعلى هرم في الجهاز التنفيذي؟، ومنه يتضح بأنه لا جديد جاء به دستور 2011.

أولا لا بد من الإقرار بسمو الملك كأعلى سلطة في الجهاز التنفيذي في النظام السياسي المغربي، وذلك في الدساتير السابقة لعام 2011، ولما جاء الدستور الجديد حاملا معه إصلاحات جديدة، وهي بمثابة مستجدات، عملت على توسيع صلاحيات الحكومة وتقييد صلاحيات الملك، بدأ الحديث عن النموذج المغربي الجديد الذي سيقوده إلى بناء ملكية دستورية برلمانية .

أين تم استحداث منصب رئيس الحكومة بدلا من الوزير الأول، وكذا دسترة مجلس الحكومة، كما عرف تعيين رئيس الحكومة تحولا، فقد تم تقييد سلطة الملك في ذلك، فقد جاء الفصل (47) من دستور 2011 ليؤكد ذلك " يعين الملك رئيس الحكومة من الحزب السياسي الذي تصدّر انتخابات أعضاء مجلس النواب ، وعلى أساس نتائجها ."[2]، في السابق كان تعيين الوزير الأول من صلاحية الملك يختاره كيف يشاء سواء من بين النواب أو يختار شخصية أخرى .

---

[1] – توفيق عبد الصادق، واقع ومستقبل الإصلاحات بالمغرب 2011– 2021: دراسة حول موضوع السلطة، **رواق عربي**، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، من موقع https://cihrs-rowaq.org/the-reality-and-future-of-reforms-in-morocco-2011-2021-the-question-of-authority/ ، تم التصفح يوم: 2023/05/18، ص 59.

2 – خالد العسري، **مرجع سبق ذكره**، ص300.

وفي تعيين الحكومة يقوم رئيسها بتقديم لائحة بأعضاء مقترحين إلى الملك، قصد تعيينهم، وبإمكانه أن يرفض أو يتحفظ عن عضو أو أكثر، بما أنّ الدستور لا يلزمه بقبول المقترحات كما تم طرحها من قبل رئيس الحكومة.

ومن بين المستجدات كذلك هو عدم إعفاء رئيس الحكومة من منصبه باعتباره يمثل شعبه بالنيابة.[1]

ومنه يمكن التساؤل، هل أصبح رئيس الحكومة رئيساً فعليا للسلطة التنفيذية ويتولى المسؤولية الكاملة عليها وعلى الإدارة العمومية؟، وهل يقود وينفّذ برنامجه الحكومي دون أي تدخل؟ ، بناء على صلاحياته الجديدة.

وجاء دستور 2011، باعتبار أن الحكومة منصبة، بعد حصولها على ثقة مجلس النواب، والمعبّر عنها بتصويت الأغلبية المطلقة للأعضاء الذين يتألف منهم، لصالح البرنامج الحكومي، لكن الواقع أثبت عكس ذلك، فلم تمر الحكومة الأولى في ظل الدستور الجديد، إلى أن تم تعيينها من طرف الملك، وذلك قبل عرض برنامجها الحكومي والمصادقة عليه من طرف البرلمان. [2]

ونجد في الفصل (88) من دستور 2011، والذي يُعنى بضرورة تقديم رئيس الحكومة برنامجه أمام غرفتي البرلمان مجتمعتين، والتماس ثقة مجلس النواب، في حين نجد الفصل (49) من الدستور نفسه، ينص بكل دقة أنه في نطاق مجلس الوزراء الذي يرأسه الملك يجري التفاوض حول التوجهات الاستراتيجية لسياسة الدولة، وهنا يحدث التناقض والغموض، فالدستور لم يوضّح التوجهات الاستراتيجية، ومنه فرئيس الحكومة ليس له حرية التصرف في تطبق برنامجه الحكومي الذي أنتخب من أجله،[3]وهنا تظهر عملية التضييق على الحكومة وممارستها لصلاحياتها الجديدة.

كما يتفوّق الملك على رئيس الحكومة من خلال حرمانه تحديدا من تعيين الولاة تعينا مباشراً، وتعيين حكام المناطق والمسؤولين عن المؤسسات والمنشآت العامة والاستراتيجية، كما أنه يحتاج موافقة مجلس الوزراء الذي يرأسه الملك.

---

1 – مصطفى السلاك وآخرون ،المؤسسة الملكية في دستور 2011، **بحث مقدم في قسم العلوم الإدارية والمالية ، جامعة محمد الخامس –الرباط–**، المغرب ، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية ، 2016– 2017، ص26.

2 – أحمد بوز آخرون ، تجربة الإصلاح الدستوري في المغرب، **مرجع سبق ذكره**، ص ، ص 40، 41.

3 – حسن الزاوي وآخرون، **الانتخابات والانتقال الديمقراطي: مقاربات مقارنة** ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2015، ص، ص93 ،94.

ومنه فتقسيم السلطات بين الملك والحكومة يصب في صالح الملك، فهو الذي يسهر على الدواوين والوكالات الاستراتيجية، وفي ما يخص السياسات العمومية (المكتب الشريف للفوسفات ، شركة الخطوط الملكية المغربية، الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزيون، صندوق الإبداع والتدبير، الديوان الوطني للسكك الحديدية ...،[1] وقد بيّن عديد الباحثين سمو المؤسسة الملكية على مؤسسة الحكومة في كثير من الأحيان حسب الدستور الجديد، أين نجد الأستاذ **عبد الإله سطي**، يصف الوثيقة الدستورية لعام 2011، بقوله أن الملكية البرلمانية التي جاء بها الدستور والتي يصبح الملك فيها يسود ولا يحكم، قد اتضح عكس ذلك، فلا يزال الملك الطبقة العليا في الجهاز التنفيذي وذلك من خلال إشرافه عليه، وخصوصا في تقوية دور المجلس الوزاري الذي ظلّ يترأسه.[2]

ومنه نخلص إلى أنه بالرغم من الإصلاحات الجديدة التي مست السلطة التنفيذية، والتي تعتبر إيجابية بالمقارنة مع دساتير المغرب السابقة، والتي نلمس من خلالها تقدّما، إلا أنّها في نفس الوقت حافظت على البنية التقليدية، في تبعية الحكومة للملك، وبالرغم من توسيع صلاحياتها، إذ بقي الملك على رأس الجهاز التنفيذي .

3- البرلمان المغربي بين مستجدات الدستور وعلاقته بالملك والحكومة: تحظى السلطة التشريعية بمكانة عالية في الفكر السياسي والدستوري، وذلك لما لها من أهمية داخل النظم، باعتبارها السلطة المخولة لسنّ القوانين .

ظلّ البرلمان المغربي يتخبط في الأزمات منذ تاريخ ما بعد الاستقلال، ولا يعود ذلك فقط لعدم قدرته على أداء وظائفه، بل حتى في استقرار المادة القانونية، والفترة الزمنية لكل ولاية تشريعية، فقد لا تكتمل الولاية التشريعية إماّ بالتعديل الدستوري، أو إعلان حالة الاستثناء، أو حتى التمديد أحياناً بدلا من تقليص الفترة ، فقد امتدت الولاية التشريعية الرابعة لتصل إلى ثمان سنوات عوض ستة سنوات (أكتوبر 1984 – يونيو 1992)، وتعتبر أطول ولاية تشريعية عرفتها البلاد.[3]

ولما جاء دستور 2011 حمل معه عدة إصلاحات طالبت بها عدّة جهات في فترات سابقة، فباستثناء التشريع في المجال الديني الذي بقي محفوظا للملك، أسقط الدستور الجديد تمثيلية الملك للأمة، وأصبحت

---

[1] – حسن الزاوي وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 94.

2 – عبد الإله سطي، **مرجع سبق ذكره** ، ص 41.

3 – خالد العسري، **مرجع سبق ذكره**، ص 113.

تمثيليته للدولة، فهل القطع مع ثنائية التمثيل للملك، يمنح البرلمان تمثيل الأمة ومنه يصبح مصدر السلطة التشريعية ؟ .

جاء الفصل (70) من دستور 2011، ليعطي البرلمان سلطة ممارسة التشريع ، سلطة المراقبة، وتقييم السياسات العمومية، فنص " يمارس البرلمان السلطة التشريعية، ويصوت على القوانين ويراقب عمل الحكومة، ويقيّم السياسات العمومية .."[1] ويتكون البرلمان من مجلسين، مجلس النواب ومجلس المستشارين، وأعطى الدستور الجديد مكانة مهمة للمعارضة أين منحها حق التشريع والرقابة في المجلسين.

كما تم توسيع مجال القانون، ليرتفع في دستور 2011، إلى أكثر من (60) مجالا*، فقد كان يتضمّن 30 مجالا فقط في الدستور السابق، فيختص البرلمان بالتقدّم بمشاريع القوانين، مناقشتها والتصويت عليها، وتضم مشاريع القوانين، القوانين التنظيمية، قانون المالية، قانون الإطار و والقوانين الدستورية والاتفاقية، كما أصبح التشريع حقاً مشتركا بين غرفتي البرلمان، سواء من حيث اقتراح قوانين جديدة، أو من حيث تعديل اقتراح قانون تقدمت به الغرفة الأخرى أو مشروع قانون، فجاء الفصل (78) من دستور 2011، " لرئيس الحكومة وأعضاء البرلمان على السواء التقدم باقتراح القوانين، تودع مشاريع القوانين بالأسبقية لدى مكتب مجلس النواب ، غير أن مشاريع القوانين المتعلقة، على وجه الخصوص، بالجماعات الترابية وبالتنمية الجهوية، وبالقضايا الاجتماعية، تودع بالأسبقية لدى مكتب مجلس المستشارين." [2]

كما أن من مستجدات دستور 2011، هو توسيع أليات الرقابة البرلمانية على الحكومة، وتشمل **التنصيب البرلماني للحكومة**، فلا تعتبر هذه الأخيرة منصبة دون حصولها على ثقة الأغلبية المطلقة للأعضاء مجلس النواب،[3] وهنا تعتبر الحكومة مسؤولة أما البرلمان، وعن مدى قبول برنامجها الحكومي، وهذا يعد شيء إيجابي في دستور 2011، والذي يعتبر من مقومات الأنظمة البرلمانية .

---

[1] – محمد ضريف، المؤسسة البرلمانية في المغرب: الصلاحيات والحدود ، **الحوار المتمدن** ، ع 6894،2021، ص 1.

* أنظر الفصل (71) من **دستور** 2011، والذي يحدد اختصاص القانون في التشريع في الميادين الموكلة له.

[2]– محمد ضريف، **المرجع السابق الذكر** ، ص01.

3 – الفصل(88) من دستور 2011.

وجاء الفصل (100) من الدستور بمستجد جديد، ويتعلق الأمر **بجملة الأسئلة** التي يتم طرحها من طرف البرلمان على الحكومة سواء كانت شفوية أو كتابية، أين يجب على الحكومة بالإدلاء بجوابها

خلال العشرين (20) يوم الموالية لإحالة السؤال عليها.[1]

كما عرف دستور 2011، استحداث لجان لتقصي الحقائق، والذي يعتبر من أهم آليات الرقابة البرلمانية على العمل الحكومي، فتضمّن الفصل (67)، تستحدث لجان يناط بها جمع المعلومات المتعلقة بوقائع معينة، أو بتدبير المصالح أو المؤسسات والمقاولات العمومية، وإطلاع المجلس الذي شكلها على نتائج أعمالها، ويتم مناقشة تقاريرها داخل المجلس المعني، وتنتهي بانتهاء مهامها، ومنه فهي لجان مؤقتة [2].

بالإضافة إلى تقصي الحقائق، فلا بد للحكومة أن **تحضي بثقة مجلس النواب**، ومنه دعم الأغلبية البرلمانية لعمل الحكومة، فجاء الدستور الجديد، "يمكن لرئيس الحكومة أن يربط، لدى مجلس النواب، مواصلة الحكومة تحمل مسؤوليتها بتصويت يمنح الثقة، بشأن تصريح يدلي به في موضوع السياسة العامة أو بشأن نص يطلب الموافقة عليه،" ولا يكون سحب الثقة من الحكومة أو رفض النص إلا بموافقة الأغلبية المطلقة لمجلس النواب، في حين يؤدي سحب الثقة من الحكومة إلى استقالتها، استقالة جماعية. [3]

ولكن بالرغم من عديد المستجدات التي منحت للبرلمان المغربي، إلا أن هذا لا ينفي من جملة القيود التي عرّقلت ممارسة مهامه، ولعلى من أبرزها آلية **"العقلنة البرلمانية"**، وهنا لا يكون البرلمان خاضعا لسلطة الملك بل أصبح إلى جانبه الحكومة، أين منح الدستور الجديد للحكومة استقلالية ملحوظة في ممارسة السلطة التنظيمية، وذلك من خلال تداول المراسيم التنظيمية في المجلس الحكومي، والذي ظّل ثابتا في الحياة الدستورية المغربية منذ دستور 1962، أين أستوجب إزاحة فرضية المجال التنظيمي المستقل، أو

1 – أنظر الفصل(100) من دستور 2011، وتضمن في الفقرة الثالثة منه، "على أن تخصص جلسة واحدة في الشهر للإجابة عن ما تعلق بالسياسة العامة، أين يجيب رئيس الحكومة عن أسئلة المجلس المعني بالأمر في الثلاثين اليوم الموالية لإحالة السؤال".

2– أنظر الفصل (67) من دستور 2011.

3– الفصل (103) من دستور 2011.

على الأقل تقييده بفرضية التفويض،[1] وهذا ما يتناقض وما جاء به دستور 2011 حول ممارسة البرلمان للسلطة التشريعية.

ومنه فالبرلمان أصبح تابعا للحكومة وللملك أي هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، فنجد

أن الحكومة تتقدّم بمشاريع القوانين، ومقترحات القوانين، وحتى تلك التي تعتمدها المعارضة، كما يخول الدستور للحكومة الحق في التشريع بين الدورات البرلمانية، ويحق لها أن تصدر خلال الفترة الفاصلة بين الدورات، وبالاتفاق مع اللجان التي يعنيها الأمر في كلا المجلسين.[2]

وبالرغم من النزوع البرلماني في الوثيقة الدستورية لعام 2011، بتعزيز وتقوية المؤسسة البرلمانية[*]، عبر استعادة البرلمان لوظيفة التمثيل الأسمى للأمة، واحتكاره للسلطة التشريعية، فهذا لا يخفي المعالم شبه الرئاسية للنظام الدستوري، سواء تعلق الأمر بسمو المؤسسة الملكية على باقي السلط والمؤسسات، أو بإقرار الإشراف الملكي على السلطة التنفيذية، وبتعزير الصلاحيات الملكية في السلطة التأسيسية الفرعية. [3]

فنجد أنّ الملك في المغرب يرأس افتتاح الدورات التشريعية لكل سنة (الفصل 65)، ويحتفظ بطلب قراءة ثانية للنصوص القانونية الصادرة عن البرلمان، كما أنه لا يمكن رفض هذه القراءة (الفصل 95)، وللملك الصلاحية الكاملة في التشريع في حالة الاستثناء، ويحق له إحالة القوانين قبل تنفيذها على المحكمة

1- خالد العسري، **مرجع سبق ذكره**، ص 328.

2- محمد ضريف، **مرجع سبق ذكرة**، ص01.

*فعلى سبيل المثال أضاف الدستور الجديد لعام 2011، والنظام الداخلي لمجلس النواب لسنة 2013 ستة اختصاصات جديدة لرئيس المجلس بعدما كان يحوز سبعة اختصاصات من قبل، وتمثلت في: العضوية في المجلس الأعلى للأمن ، - إحالة الالتزامات الدولية المخالفة للدستور على المحكمة الدستورية، استشارة رئيس الحكومة لرئيس مجلس النواب قبل حل مجلس النواب، رفع المجلس الأعلى للحسابات تقريرا سنويا إلى رئيس مجلس النواب، حق رئيس مجلس النواب في اتخاذ المبادرة قصد مراجعة الدستور ، إحالة تقارير لجان تقصي الحقائق على القضاء.(عبد الرحيم المصلوحي وآخرون، تجربة الإصلاح الدستوري في المغرب، **مرجع سبق ذكره**، ص ، ص 61، 62.)

3 -حسن طارق وآخرون، **الدستور المغربي الجديد على محك الممارسة** ، أعمال ندوة 18-19 أفريل2013، مطبعة إفريقيا الشرق ،الدار البيضاء ،2014، ص148.

الدستورية (الفصل 132)، وله الحق أن يطلب من البرلمان تشكيل لجان لتقصي الحقائق، (الفصل 67) .[1]

ومنه فالنصوص الدستورية سواء جاءت بنص صريح أو ضمني بالنسبة للصلاحيات المخولة للملك، وكذا بما هو ايجابي ومستجد بالنسبة لتوسيع مجال السلطة التشريعية، ومنه بروز ملامح للنظام البرلماني، والنص صراحة على أن النظام بالمغرب ملكية دستورية برلمانية، كل هذا لم يمنع الملك من التشريع بشكل عام بمقتضى ظهائر، ولا وجود لمقتضى صريح يمنع الملك من التشريع .

كما أن توسيع صلاحيات البرلمان في مجال السياسة الخارجية مقارنة بالسابق، يبقى فاعلا ثانويا أمام فاعلين آخرين يعملون باسم الملك ويلتزمون بتعليماته، ومنه فاستئثار المؤسسة الملكية بممارسة السياسة الخارجية ، يفرغ الدستور الجديد من محتواه ، ويدفع إلى وصفه بأنه لم يأتي بالجديد، ولم يطرأ عليه أي تغيير نتيجة الاختصاصات الكبيرة الممنوحة للملك .[2]

وهناك من ذهب لوصف دستور 2011، بالهجين، بالتناقض أحيانا، وبالغموض أحيانا خرى، ثم في تهجين القول والفعل، وإلى اختلال العلاقة بين السلطات وهيمنه المؤسسة الملكية، ومنه لا وجود لمبدأ فصل السلطات، وبالتالي طغيان النظام الرئاسي على البرلماني والمحافظة على التقليد في الحكم بنفس البيئة السابقة لدستور 2011.

3- في علاقة الملك بالسلطة القضائية وفقا لدستور 2011: أقر الدستور المغربي لعام 2011، ولأول مرة صراحة على استقلال القضاء، أين أصبحت مؤسسة دستورية إلى جانب المؤسسة التنفيذية والتشريعية، " السلطة القضائية مستقلة عن السلطتين التشريعية والتنفيذية ."[3]

وتم استحداث المجلس الأعلى للسلطة القضائية، الذي حل محل المجلس الأعلى للقضاء، وأعيد النظر في تركيبته، سواء من حيث تعويض وزير العدل بالرئيس الأول لمحكمة النقض (المجلس الأعلى سابقا) في رئاسة المجلس بالنيابة، أو من حين الانفتاح على أعضاء لا ينتمون إلى سلك القضاء، و حتى تمثيل

1- محمد الغالي، دستور المملكة المغربية لسنة 2011في ضوء الربيع العربي، جدلية الثابت والمتحول، **تبيين**، ع04، ربيع2013، ص 119.

2-خالد العسري، **مرجع سبق ذكره**، ص 253.

3- الفصل (107) من دستور 2011.

نساء القضاء،[1] وجاء دستور 2011 بتوسيع اختصاصات المجلس ليشمل اختصاصات جديدة غير تقليدية، مثل حماية استقلال القاضي، إبداء رأيه في القوانين التي تهم العدالة، إصدار تقارير سنوية حول وضعية العدالة، ومناقشة تقارير السياسة الجنائية التي ينفذها رئيس النيابة العامة.[2]

ولأول مرة نص الدستور صراحة على تمتع القضاة بالعديد من الضمانات، كحقهم في التعبير بما يتلاءم مع واجب التحفظ والأخلاقيات القضائية، إمكانية الانتماء إلى الجمعيات أو إنشاء جمعيات مهنية، مع احترام واجب التجرد والاستقلال، وأنّ أي خطأ مهني جسيم يمكن أن يترتب عليه متابعات قضائية، وهنا

ربط المشرع المغربي مبدأ المسؤولية بالمحاسبة، إضافة إلى التزام القاضي الذي يشعر بأن استقلاله أصبح مهددا، بأن يحيل الأمر على المجلس الأعلى.[3] وذلك باعتباره الهيئة التي تسهر على حماية الضمانات الممنوحة للقضاة.

فبعد عام 2011 كان الرهان منصباً، على تنزيل هذه المبادئ الدستورية العامة وأجرأتها على أرض الواقع في شكل قوانين تنظيمية، حيث اختفت رؤى الفاعلين في مجال العدالة، بمناسبة إطلاق الحوار الوطني لإصلاح منظومة العدالة عام 2012.[4] وبناء على ما جاء به الدستور والحوار الوطني الذي كان على شكل ندوات، صدرت مجموعة من التشريعات التي تضع ضمانات مهمة لاستقلال السلطة القضائية، ونذكر منها القانونين التنظيميين المتعلقين، بالنظام الأساسي للقضاة* والقانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية*، وجرى بذلك تحقيق استقلال النيابة العامة عن السلطة التنفيذية، فلم تعد تعمل تحت إشراف وزير العدل، بل أصبحت تعمل تحت إشراف رئيس النيابة العامة الذي هو في الوقت نفسه الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض وعضو بالمجلس الأعلى للسلطة

1-حسن طارق وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص116.

2-عبد اللطيف الشنتوف، **مسار الإصلاح القضائي بالمغرب بعد دستور 2011**، من موقع:
https://mipa.institute/5664 ، تم التصفح يوم: 2023/03/13.

3 - حسن طارق وآخرون ، **المرجع السابق الذكر**، ص 116.

4 - عبد اللطيف الشنتوف ، **المرجع السابق الذكر**، ص 02.

* والذي حدده الفصل 112 من دستور 2011، وصدر في 24 مارس 2016. تحت عدد 106.13 .

* والذي حدده الفصل 116 من دستور 2011، ويتعلق الأمر بالقانون التنظيمي المتعلق بانتخاب المجلس الأعلى للسلطة القضائية وتنظيم سيره، وتحديد المعايير المتعلقة بتدبير الوضعية المهنية للقضاة، ومسطرة التأديب، وتحقّق ذلك بالقانون التنظيمي رقم 100.13 والصادر في 24 مارس 2016.

القضائية، بعدها تم إعداد العديد من مشاريع القوانين لمجموعة من الإصلاحات، التي تعنى بالتنظيم القضائي للمملكة والعديد من التشريعات الأخرى، كالقانون الجنائي، وقانون المسطرة الجنائية، والمسطرة المدنية، التي تعتبر لبنات أساسية لإتمام مخرجات ورش إصلاح منظومة العدالة التي ماتزال محل نقاش بين الفاعلين المعنين .[1]

ومن خلال تتبع ما جاء به دستور 2011، وما تضمنه القانونين التنظيميين من أجل إصلاح منظومة العدالة، فهذا يوحي بالتقدم الإيجابي لاستقلال السلطة القضائية ولو أن الأمر يمشي ببطيء كبير، خاصة ما تعلق باستقلال النيابة العامة عن السلطة التنفيذية، فتطبيق القانون التنظيمي استغرق عاما

كاملا، إلى غاية 07/ 04/ 2017.[2] وكل ذلك راجع للإكراهات السياسية والنقاشات، خصوصا ما تعلق بمواضيع الإصلاح والمساطر المتبعة لاعتماد القوانين والتكلفة المادية للإصلاح، وهذا ما أدى إلى عدم جاهزية كل القوانين والإجراءات المرتبطة به، فلم يصدر بعد تعديل القانون الجنائي والمسطرة الجنائية، والذي كان معدا منذ سنوات، وكذا مشروعا القانونين المتعلقين برقمنة الإجراءات القضائية في المجالين المدني والجنائي، وهذا ما يعيق واقع تقييم استقلال السلطة القضائية .[3]

ومنه يبقى استقلال السلطة القضائية في المغرب مرهون بتنزيل ما جاء به الدستور من ضمانات، والتسريع في تطبيق ورش الإصلاح، فبطئ العملية يعيد طرح السؤال من جديد عن الرغبة في اصلاح العدالة، ومنه عن استقلال السلطة القضائية عن باقي السلطات .

وبعد التطرق لما جاء به دستور الجديد لعام2011، وكذا عن مكانة الملك وعلاقته بالسلطات الثلاث، ومنه أساس مبدأ فصل السلطات، تبيّن لنا التناقض داخل الدستور المغربي 2011 الذي يحمل عديد التباينات ضمن نصوصه، غموض بعضها وتضاربها، وهو ما يؤكد مقولة **" التغيير ضمن الاستمرارية"**، فهو يمزج بين الحداثة والتقليد، أين حافظ على مكانة الملك السابقة على شكل صيغة جديدة توحي بالتغيير، لكنها في الأصل زادت من التباين في الوثيقة الدستورية.

1- أحمد مفيد، استقلال السلطة القضائية في المغرب: الضامنات الدستورية وواقع الممارسة وآفاقها ، **حِكامة** ، مجلد03، ع06 ، 2023، ص47.

2- عبد اللطيف الشنتوف، **خطوة استقلال القضاء في المغرب**، نشر بتاريخ : 28 نوفمبر2017، من موقع: https://carnegieendowment.org/sada/74849 ، تم التصفح يوم: 2023/04/04.

3- أحمد مفيد، **المرجع السابق الذكر**، ص57.

لكن هذا التباين لا ينفي جملة الإصلاحات التي حملها والتي تعد ايجابية بالمقارنة ما الدساتير المغربية السابقة، وبالتالي نلمس نوع من التحديث والتحسن على مستوى نصوص دستور 2011، ولكن يبقى الواقع العملي الممارساتي الأهم بالنسبة لتحقيق الإصلاحات المطروحة ومدى تفعيلها على أرض الواقع.

خلاصة واستنتاجات الفصل:

من خلال ما تم تناوله في هذا الفصل توصلنا إلى جملة من النقاط التالية:

- فشلت الحركة الوطنية في بناء ملكية برلمانية، ودسترة ملكية دستورية حاكمة قائمة على مشروعيتها الدينية والتاريخية.
- سمو المؤسسة الملكية في المغرب، ومنه تركيز السلطات، فالملك بناء على مشروعيته الدينية كأمير للمؤمنين، فهو الأول قبل الدستور، وقبل أي سلطة، وظلّ كل شيء في المغرب يدور في فلك المؤسسة الملكية، من أحزاب سياسية، حكومة وبرلمان، ومنه سادت ملكية تنفيذية مطلقة
- عانت المملكة المغربية كل أنواع المآسي والظروف، وانتهاكات حقوق الإنسان، من قتل وتعذيب واختطافات واسعة ونفي للسياسيين، في فترة حكم الملك الحسن الثاني، وكل هذا بسبب الصراع السياسي على السلطة، وما سمي ب" سنوات الرصاص"، نتج عنه سجل حفظ في الذاكرة الشعبية للمغرب.
- في فترة التسعينات عرف النظام السياسي المغربي بداية انفتاح واستقرار، تزامن مع الفترة الأخيرة لنهاية حكم الملك الحسن الثاني، أين أعرب عن نيته في الإصلاح، أو ما سمي ب **"التصالح مع الماضي "**، ساعد في ذلك تأثير المحيط الدولي، الذي عرف نهاية المعسكر الشرقي، وبداية الدعوة لنشر قيم الديمقراطية والاصلاح.
- بعد وفات الملك الحسن الثاني عام1999، خلف مكانه ابنه الشاب الملك محمد السادسّ، والذي وعد بمواصلة ما بدأه أبيه من إصلاح، أين عرفت فترة حكمه إن صح القول أكبر عملية إصلاح سياسي ودستوري وأولها في التاريخ الحديث للمملكة المغربية، وذلك ضمن دستور1996، أين سمي بدستور الإنضاج، وكذا من خلال إطلاق صراح المعتقلين السياسيين، عودة المنفيين، جبر الضرر و الاعتراف بما فعله أبيه، ثم المصالحة، إلى دعوة المعارضة لقيادة الحكومة كأول مرة في تاريخ المغرب، **" حكومة التناوب التوافقي"**.
- رغم جملة الإصلاحات التي عرفها المغرب طيلة حكم الملك محمد السادس، إلا أنها مرحلية، بطيئة ولم تؤسس لبناء نظام ديمقراطي مغربي، وذلك لأنها لم تمس جوهر السلطة في المغرب .
- أثبت الحراك المغربي لعام 2011، جملة المطالب التي ظلت عالقة، أين انضم للحراك أحزاب سياسية وجمعيات حقوقية، هيئات ..، تدعو إلى الإصلاح، تحمل لأفتات تطالب فيها بملكية

برلمانية يسود فيها الملك ولا يحكم، تدعو إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المزرية، محاربة الفساد ، إطلاق الحريات ،..الخ ، وتخوفا لما حدث لبلدان عربية أخرى تحت ما سمي بثورات الربيع العربي، ألقى الملك محمد السادس خطاب استباقي يعد فيه بالإصلاح والتغيير، وأن يستجيب لمطالب حركة 20 فبراير.

- عمل الملك محمد السادس إلى تعديل الدستور وحل الحكومة والبرلمان والدعوة لانتخابات سابقة لأوانها، حمل فيها الدستور الجديد إصلاحات عُدّت من الكثيرين بالأولى في تاريخ المملكة.
- أدخل الدستور الجديد العديد من الإصلاحات، مست مكانة الملك الدستورية ، وتوسيع صلاحيات الحكومة والبرلمان، استقلال القضاء، استحداث مؤسسات للحكامة الجيدة، ودعم الديمقراطية التشاركية، الاعتراف بحقوق الإنسان كما هو متعارف عليه دوليا، دعم الجهوية المتقدمة ، تحسين الظروف الاجتماعية الاقتصادية، الاعتراف بالأمازيغية كلغة رسمية،.. .
- لكن بالرغم من أهمية الدستور المكتوب والنصوص القانونية ، يبقى الجانب العملي الممارساتي ، من يحكم نجاح أو فشل التنزيل الفعلي لهذه الإصلاحات، ومنه الخوض في الانتقال الديمقراطي، أو المحافظة على التقليد .

الفصل الرابع

مؤشرات تقييم العملية الإصلاحية في المغرب: بين ترسيخ النظام الديمقراطي و سيناريو الانتكاسة والمحافظة على التقليد

إن الاصلاح السياسي الذي طرحه دستور 2011، إنما هدفه أن يلامس ذلك الواقع العملي، بأن يتم تنزيل مقتضياته ونصوصه والعمل بها، وأن نلمس الإصلاح الحقيقي الذي جاء أصلا من أجل تغيير البيئة والأوضاع السابقة والقطع مع ممارسات غير لائقة استدعت الإصلاح، وبالتالي لا بد أن تعُمّ وتتوفر مواصفات النظام الديمقراطي لكي نقول أن هناك إصلاح حقيقي في المملكة المغربية، وإلا يبقى مجرد سياسة فاشلة لم تؤسس للجديد ولم تقطع مع النظام السياسي لما قبل دستور 2011، ومنه فلا بد أن تكون الانتخابات المغربية قد جرت في جو من النزاهة والشفافية، تتكافئ فيها جميع الفرص، ويتوافق الجميع حول النظام الانتخابي المطروح، وأن يكون هناك تداول سلمي على السلطة دون التضييق أو التدخل في الأحزاب السياسية وعرقلت أدوارها، ولا بد من إعطائها هامش من الحرية والسلطة، أن يكون هناك احترام للحقوق والحريات، وممارستها وفقا لما نصت عليه المواثيق الدولية والتي صادق عليها المغرب، أن نلمس كذلك التطبيق الفعلي لمبدأ فصل السلطات، ودون طغيان سلطة على باقي السلط، ومنه البحث في مكانة ودور الملك المحوري في النظام السياسي المغربي، وأن يتحقق استقلال السلطة القضائية فعلا، لا بد كذلك أن تحدث إصلاحات اقتصادية واجتماعية، تُغير من الوضع المتدني والمشاكل الاجتماعية التي يعايشها المواطن المغربي، خاصة أنها من أهم مطالب الحراك المغربي لعام2011، ومنه فهذا الفصل يحاول البحث في الواقع العملي الذي تجسد فيه العمل بما حملة دستور 2011، ومحاولة معرفة ما إذا كان إصلاحا حقيقيا، نقل المملكة المغربية إلى القطع مع النظام السابق لدستور 2011 ، ومنه حدوث تقدما وتطورا، يمكن من خلاله أن نصف التجربة المغربية بالناجحة، أم أن ما جاء به الدستور الجديد، بقي حبيساً داخل النصوص، ومنه يبقى مجرد حبر على ورق، وقد حافظ على البيئة الممارستية التقليدية في الحكم.

المبحث الأول: واقع الإصلاح السياسي في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية الأولى(1011-2016)

نهدف من خلال هذا المبحث، إلى معرفة كيفية وصول الحزب للحكم، برنامجه الحكومي، ثم مدى تفعيله لما حمله دستور 2011، من إصلاحات جديدة ، ثم تقييم فترة حكم عبد الإله بنكيران، وهل كانت هناك إصلاحات حقيقية ؟، وما هي أهم التحديات والعراقيل التي واجهته.

المطلب الأول: الانتخابات التشريعية 25 نوفمبر 2011، ووصول الحزب للحكم

1- فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات التشريعية السابقة لأوانها

بعد الاستفتاء من طرف الشعب على الدستور الجديد للمملكة المغربية، والذي عرف نسبة مشاركة ب73% ، أجريت انتخابات تشريعية مبكرة، فاز فيها الحزب الإسلامي حزب العدالة والتنمية بأعلى المقاعد في البرلمان،[1] ولعلى هذا المنعطف التاريخي في مسار انتقال الحرب الإسلامي المعارض إلى السلطة وصنع القرار[2]، و لمدة 14 سنة [*] قد فاجئ الكثير من المحللين والباحثين، مما دعاهم للاهتمام به وتفسير فوزه، فقد عبّر عن ذلك أستاذ العلوم السياسية بالمغرب **منار السليمي**، بأن ربيع الإسلاميين قد وصل إلى المغرب ولكن ضمن تجربته وظروفه الخاصة، بالإضافة إلى عوامل ذاتية وموضوعية تتعلق بالشعب المغربي الذي زكّى الحزب، أين أصبحت لديه شعبية لدى ما يسمى

1- Lalla Amina Drhimeur , **Moroccan political system** , LITERATURE REVIEW Prime Youth Researcher, PhD candidate in political science, Hassan II School of Law, Mohammedia, Casablanca, Morocco , March 3, 2020, published by AYHAN KAYA Jean Monnet Chair of European Politics of Interculturalism Director.

[2] – حسين توفيق إبراهيم وآخرون، **حركات الإسلام السياسي والسلطة في العالم العربي: الصعود والأفول**، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي، 2014، ص82.

* قبل أن يؤمن الحزب بالعمل السياسي من داخل النظام والاعتراف به، كان يعمل ضمن الحركات الإسلامية الراديكالية المعارضة، و بعد الاعتراف به وقبوله بالشروط التي تضمنت : الإسلام ، الاعتراف بالملكية الدستورية، ونبذ العنف، فكانت أول مشاركة له في الانتخابات التشريعية لعام1997، فاز فيها بثمانية مقاعد، وغير اسمه بعد عام من حركة الإصلاح والتجديد إلى حزب العدالة والتنمية، أين أصبح ينظر إليه بأنه حزب إسلامي معتدل معارض، واصل الحزب زيادة حصته من المقاعد داخل البرلمان، أين حصد 42 مقعدا برلمانيا عام2002، ثم زادت حصته عام 2007، ليتحصل على 46 مقعدا برلمانيا، إلى أن جاءت ظرفية الربيع العربي وقلب له الموازين ليقود الحكومة(رشيد مقتدر، **مرجع سبق ذكره** ، ص 112، 114.).

بالطبقة الوسطى، والتي كان يتمتع بها اليسار في السنوات الماضية، وقد عبّر عن نزاهة الانتخابات والتي كان يريد النظام من خلالها أن يكون لها تأثيرها السيكولوجي على المغاربة، ومن جهة أخرى فقد بيّن **نائب الأمين العام لحزب العدالة والتنمية** أن من أسباب فوزه هو التغلغل داخل الأرياف والقرى ، فلم يعد هناك فرق بين البادية والمدينة، فقد صوتت المرأة الريفية من أعالي الجبال لصالح الحزب، وعبّر الأستاذ **محمد ظريف** عن فوز الحزب بقوله، من المفروض أن يفوز الحزب في الانتخابات السالقة (2007)، لو التزمت الإدارة المغربية الحياد الإيجابي، وكان من الممكن أن يهيمن على مقاعد الحكومة والبرلمان، ولكن الأن أصبحت الرياح تسير في اتجاهه، كما يرى أن من أسباب نجاح الحزب هو الأخطاء الفادحة التي لعبتها أحزاب سياسية معادية له ويشير إلى **حزب الاصالة والمعاصرة**، مما جعل المغاربة يتعاطفون معه، بالإضافة للدور الكبير الذي لعبته **حركة 20 فبراير** في نجاح الحزب، فقد استهدفت حزب الأصالة والمعاصرة وأضعفته، في حين دعمت حزب العدالة والتنمية.[1]

وبعد قرار الملك بحل البرلمان وإجراء انتخابات قبل أوانها يوم 25 نوفمبر 2011، بناء على ما جاء به الفصل (62) من الدستور، والمرسوم الملكي رقم 1-11-165 في 14 أكتوبر 2011،المتعلق بقانون الانتخابات الذي يقوم على التمثيل النسبي، فمن بين 395 مقعدا، يخصص 60 مقعدا للنساء، و30 مقعدا للمترشحين أقل من 35 سنة، يُنتخبون جميعا على قوائم وطنية، وتُخصص المقاعد المتبقية للأعضاء في 92 دائرة انتخابية متعددة الأعضاء في قوائم مغلقة، أين حصل حزب العدالة والتنمية على أغلبية قوية ب107 مقعدا من أصل 395.[2] وقد جزم الكثير بأنها الانتخابات عرفت نسبة مشاركة كبيرة إلى جانب شرعيتها وهذا يعد إيجابي لتطور النظام المغربي ومسار الإصلاح الذي باشرته المؤسسة الملكية.

وبعد عدّة أيام قام الملك بتعيين رئيس الحكومة من الحزب الذي تصدّر نتائج الانتخابات بناء على المستجد الذي حمله الدستور الجديد، فعين عبد الإله بنكيران الأمين العام لحزب العدالة والتنمية والذي،

---

[1]- موقع الجزيرة ، **أسباب صعود العدالة والتنمية بالمغرب** ، 2011/11/28، من موقع :
https://www.aljazeera.net/news/2011/11/28/ تم التصفح يوم: 2023/02/27.

2- كارميلا ديكارو بونيالو فلنتينا ريتا سكوتي ، **تقييم العمليات الانتقالية الدستورية من منظور العمليات التأسيسية الأوروبية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية** ، الكتاب السنوي للمنظمة العربية للقانون الدستوري، تونس ،2017 ، ص، ص 42، 43.

عمل على تشكيل حكومة ائتلافية نظرا لعدم حصوله على الأغلبية، ضمت ثلاث أحزاب أخرى، حزب الاستقلال، الحركة الشعبية، وحزب التقدم والاشتراكية. [1].

وبغض النظر عن ما قيل عن الانتخابات ، بتدني نسبة المشاركة*، أو الفساد الانتخابي، إلا أنه كان ينظر إليها بأنها حدث تاريخي، خاصة وأنها تزامنت مع أحداث عربية مماثلة، ووصل فيها الإسلاميون كذلك للحكم، –تجربتي تونس ومصر–، تأمل فيها الشعب المغربي بأنها قد تُحدث تغيير كبير، إلى جانب ما جاء به الدستور الجديد وما تضمّنه من إصلاحات.

ومنه بات ينظر للحكومة بأنها ستصبح تمارس السلطة التنفيذية وتعمل على تنفيذ برنامجها الحكومي، وتمارس الإشراف والوصاية على المؤسسات والمقاولات العمومية، وتعمل على ممارسة كل صلاحياتها التي خولها لها دستور 2011، والتي يرى فيها حزب العدالة والتنمية بأنها مهمة يمكن أن تترجم في سياسات عامة، تستجيب لمطالب حركة 20 فبراير.[2]

2- خصائص البرنامج الحكومي لحزب العدالة والتنمية وتصوره للمرحة الانتقالية

بعد تشكيل ائتلاف حكومي من طرف الحزب، وتعيين الملك للحكومة، أكّد الحزب في البداية بأنه يحمل مسؤولية كبيرة جاءت في مرحلة انتقالية إصلاحية، بدءً من الدستور الجديد إلى انتخابات جديدة، ومنه يهدف برنامجه الحكومي إلى الانتقال من مرحلة جديدة من البناء الديمقراطي عبر تنزيل ما جاء به دستور 2011، وتعزيز الثقة في غد أفضل للأمة المغربية، وتوفير جو للتنافس والعمل المشترك، من أجل بناء مغرب جديد تسوده التنمية، التقدم، الكرامة والعدالة الاجتماعية، المساواة بين مواطنيه.[3]

ومنه فقد حمل مسيرته الأولى الهادفة إلى بناء مجتمع مغربي، تحكمه مبادئ العدالة والديمقراطية والتنمية

1- حسين توفيق إبراهيم وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 114.

* أعلنت وزارة الداخلية المغربية عن نسبة مشاركة قدرت ب45.4 في المئة في الانتخابات التشريعية 25 نوفمبر 2011، وذلك بالنسبة للمسجلين في اللوائح الانتخابية، وبما أن ستة ملايين من المواطنين المؤهلين غير المسجلين، تبقى نسبة المشاركة أقل بكثير من المصرح بها.

2- محمد باسك منار، التجربة الحكومية بقيادة حزب العدالة و والتنمية في المغرب: السياق و المحصّلة الأولية والمآلات المحتملة، **سياسات عربية**، ع2،مايو2013 ،ص، ص 75، 76.

3- رشيد مقتدر آخرون ، ما بعد الإسلام السياسي ، مرحلة جديدة أم أوهام ايديولوجية ، **مرجع سبق ذكره**، ص 129.

الشاملة، وبناء دولة المؤسسات الضامنة للحقوق والحريات، والمشاركة الشعبية، في إطار مرجعيته الدينية.[1]

وجاء البرنامج الحكومي هادفا بالأساس إلى تنزيل ما جاء به دستور 2011، وتضمين كل مقتضياته داخل نصوصه، فأكد " على الإصلاح العميق للدولة وتجديد وظائفها، وتطوير بنيتها، وتأهيل أدوارها وإرساء قواعد التلاؤم والتكامل والتعاون بين مؤسساتها، لكسب تحديات الحكامة الجيدة والتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية ."[2] وهذا من أجل الإصلاح والتغيير وبناء نموذج مغربي يحتذى به.

وقد تصور الحزب أن المرحلة التي سيقودها يجب أن تقوم على ما يلي:

– التنزيل الديمقراطي للدستور، خاصة أنه تضمّن نصوص قانونية تنظيمية مكملة له –20 قانونا تنظيميا–، تتعلق بعدة قضايا مجتمعية(الجهوية، الأمازيغية ، القضاء، المحكمة الدستورية..)، التي تقتضي مقاربة تشاركية بعيدا عن أي حسابات سياسية ضيقة.

– عدم التدخّل في الانتخابات التي تعود للإرادة الشعبية، والعمل على القطع مع الفساد والإفساد الانتخابيّين .

– الاحتكام لقواعد الحكامة الجيدة ، والتي تقتضي التنافس في المجال الاقتصادي وتنميته، والحد من منظومة الريع الاقتصادي، ومنع ممارسات توظيف الجاه السياسي.[3]

وتعتبر أولويات الحزب التي يريد بلوغها وجاءت ضمنيا في برنامجه، ولم يتم ذكرها بشكل مباشر، وراجع ذلك لأن الحكومة تضم ائتلاف حزبي يختلف في أولوياته، وبرامجه وتصوراته لطبيعة المرحلة، ويتم استنباط ذلك مما جاء في الفقرة التالية ،" وإذ يمثل العمل على تنزيل الدستور بمقاربة تشاركية وديمقراطية مكوناً ناظما للبرنامج الحكومي، فإن مركز الثقل في حسن تنفيذه، هو الانتقال إلى طور جديد في نظام الحكامة الجيدة، وإرساء سلوك جديد قائم على الشفافية، وتحديد المسؤوليات، وسيادة القانون، وتثمين

---

[1]– هدى كاضم محمد، أحمد عدنان عزيز، السلطة عند حزب العدالة والتنمية في المغرب بعد العام 2011، **مجلة حمورابي للدراسات**، المجلد 2، ع 45، ربيع 2023، جامعة بغداد ، ص 234.

2– المملكة المغربية ، رئيس الحكومة ، **البرنامج الحكومي** ، جانفي2012، ص07.

3– اسماعيل حمودي، التجربة السياسية لحزب العدالة والتنمية، **رؤية تركية**، ربيع 2017، تصدر عن مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بتركيا، ص 200.

الموارد البشرية، والصرامة في ربط المسؤولية بالمحاسبة، باعتبارها أساسا لنجاعة وفعالية مخلف السياسات العمومية والقطاعية، وضمان استدامتها، والتوزيع العادل لثمارها على عموم المغاربة."[1]

وبناء على السلطات الجديدة التي خولها الدستور لرئيس الحكومة، وتوسيع لصلاحياته، فقد هدف إلى التنزيل الديمقراطي للدستور، الاهتمام بملف حقوق الإنسان وحرياته، الحرص على نزاهة العملية الانتخابية.

ويكمن أن نلاحظ أن الحكومة بعد مصادقة البرلمان بغرفتيه على برنامجها الحكومي*، قد عقدت الالتزام بخمس خيارات استراتيجية كبرى في ولايتها التشريعية(2011-2016)، وتشمل هذه المحاور، <ترسيخ دولة المؤسسات والجهوية المتقدمة والحكامة الجيدة>، < إرساء شروط بناء اقتصاد وطني قوي متنوع الروافد القطاعية والجهوية>، <تطوير وتفعيل البرامج الاجتماعية بما يضمن الولوج العادل إلى الخدمات الأساسية، خصوصاً التعليم، الصحة والسكن>، < تعزيز التفاعل الإيجابي مع المحيط الجهوي والعالمي، وتقوية الأداء العمومي لخدمة المغاربة بالخارج>، < تعزيز الهوية الوطنية الموحدة وصيانة تلاحم وتنوع مكوناتها والانفتاح على الثقافات والحضارات>.[2]

ومن هنا يمكن تتبع مسار حكومة عبد الإله بنكيران (2011-2016)، ومحاولة تقييم تجربتها في طريق الإصلاح، من خلال قدرتها على تنزيل ما جاء به الدستور الجديد، ومدى تمكينها من ذلك دون أي قيود، وكذا منجزاتها في المجال الاقتصادي والاجتماعي، وفي الملفات الاستراتيجية، وكذا مدى تحسن الوضع الحقوقي المغربي ومدى الالتزام بالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وبالتالي محاولة رصد انجازاتها ومعرفة أهم العوائق والتحديات التي واجهتها.

3-حكومة الإسلاميين الأولى ومهامها: بعد حصول الحكومة على ثقة البرلمان، وتعيينها من طرف الملك، ما وجب عليها إلا العمل على تنفيذ برنامجها الحكومي بناء على الصلاحيات المخولة لها*،

---

1 - إسماعيل حمودي ، **مرجع سبق ذكره**، ص 200.

* ينص الفصل (88) من دستور 2011،" بعد تعيين الملك لأعضاء الحكومة ، يتقدّم رئيس الحكومة أمام مجلسي البرلمان مجتمعين، ويعرض البرنامج الذي يعتزم تطبيقه، ويجب أن يتضمّن هذا البرنامج الخطوط الرئيسية للعمل الذي تنوي الحكومة القيام به في مختلف مجالات النشاط الوطني، وبالأخص في ميادين السياسة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية والخارجية ."

2 - خالد العسري ، **مرجع سبق ذكره**، ص 570.

والمتمثلة في تنفيذ القوانين، والاشراف والوصاية على المؤسسات والمقاولات العمومية، ممارسة السلطة التنظيمية، سلطة التعيين عندما يتعلق الأمر بالمناصب المدنية في الإدارات العمومية، أو سلطة الاقتراح عند التعيين في الوظائف السامية التي يبُت فيها المجلس الوزاري، بالإضافة إلى الصلاحيات التي تتعلق بالسياسة العمومية، السياسات القطاعية، التداول على السياسة العامة للدولة قبل عرضها على المجلس الوزاري، وكذا التعيين في مناصب الكُتاّب العامين ومديري الإدارات المركزية في الإدارات العمومية ورؤساء الجامعات والعمداء فيها، ومديري المدارس والمؤسسات العليا ،[1] وتحمّلها كل المسؤولية في تنزيل الإصلاحات التي جاءت عام2011، وبناء على الصلاحيات الدستورية المخولة للحكومة، وكذا برنامجها الحكومي وما حملة من أهداف تم المصادقة عليها، يمكن وضع تقييم مرحلي لها باعتبارها كهمزة وصل لما هو مسطر من إصلاحات حملها الدستور، وبين مسؤوليتها التي منحت لها.

فنجد رئيس الحكومة عبد الإله بنكيران يؤكد بأن الولاية التشريعية(2012-2016)، ستعيش تجربة خاصة، وذلك لأنها جاءت بناءً على ظرفيه عربية، وأضاف أن له أهداف خاصة من حضوره في الجلسات الشهرية، فأوضح بأنه يريد مخاطبة النواب والمجتمع المغربي، ويرغب في التواصل، وبين أنّ ما يعانيه المغرب لمدة 50 سنة من مشاكل وأزمات يعود بالأساس إلى اختلال في منطق ومفهوم السياسة،[2] لذا نجد تركيزه كان يقوم على التواصل ،من أجل الإقناع وكسب الثقة .

ومما سبق يمكن أن نطرح عدة أسئلة يمكن من خلالها رصد منجزات حكومة عبد الإله بنكيران في طريق تحقيق الإصلاح، كيف كانت عملية تنزيل الدستور الجديد؟، هل كانت تسير بشكل إيجابي ممارساتي واقعي ؟، أم أنها عرفت بطئ وعجز في ذلك؟، ما هي منجزات الحكومة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، هل تحسن الوضع الحقوقي في المغرب وما هي المنجزات في هذا المجال؟، ما هو دور الذي لعبته الحكومة في القضايا الاستراتيجية للمملكة؟، ثم نعرّج للحديث عن التحديات والعوائق التي واجهت الحكومة في ولايتها التشريعية (2011-2016).

---

*أنظر الفصل (92) من دستور 2011.

1-حسن طارق، **مرجع سبق ذكره**، ص، ص 32، 33.

2 - زكريا سحنون ، **الخطاب السياسي لعبد الاله بنكيران :قراءة في الأسس الفكرية والمنهجية** ،ط1،مطبعة طوب بريس ، الرباط، 2016، ص50.

المطلب2: حكومة عبد الإله بنكيران ودورها في تفعيل الإصلاحات السياسية

1-تفعيل مقتضيات دستور 2011: بداية لا بد من الإشارة بأن الحزب أول تجربة له لقيادة الحكومة، فليس لديه خبرة في المجال، أين كان يتكلم ويعمل بحذر، فهو يعمل إلى جانب خصوم سياسيين سابقين، *وفي الفترة الممتدة 2012-2013، أي السنة الأولى، لم يكن هناك جديد سوى شعارات تعِدُ بالتغيير والإصلاح نحو بناء النظام الديمقراطي،[1] وبعد عدة أشهر بدأت الخلافات تظهر للعلن بين الحكومة والمعارضة، وبدأ الحديث عن عدم قدرة الحكومة في الالتزام ببرنامجها الحكومي الذي صادق عليه البرلمان، وبدأت الجلسات الحكومية تأخذ منحى غير لائق وصل إلى حد التنابز والملاسنات بين الأعضاء، فقد قاطعت أحزاب المعارضة ثلاث مرات متتالية جلسات مجلس النواب(31 ماي، و26 يونيو، 01 يوليوز2013)[2] ، أمّا الحدث الكبير فكان من طرف حزب الاستقلال الذي أعطى ضربة مُوجعة للحكومة عندما قرّر الاستقالة منها في ماي2013، والذي خلق أزمة داخل الائتلاف الحكومي، ومنه توقف عمل الحكومة ولفترة كبيرة، وبالرغم من عديد التحليلات لانسحاب حزب الاستقلال، إلا أن الحدثين الإقليميين المتمثلين في انسحاب حزب النهضة التونسي من الحكومة، والانقلاب المصري الذي اطاح بالرئيس المصري محمد مرسي ، كان له وقع كبير وإرباك لإسلاميي حزب العدالة والتنمية، [3]ومنه عوض أن تعمل الحكومة في تنزيل ما جاء به دستور 2011، بدأت رحلة البحث عن حليف جديد لتشكيل حكومتها وحمايتها من السقوط، فقد عمل الحزب على التفاوض مع حزب التجمع الوطني للأحرار، والذي أنقذ به حكومته ، لكي تستأنف عملها من جديد.

---

* في المغرب هناك 33 حزب مرخص له، في الساحة السياسية ، فنجد اليسار والمحافظين، الشيوعيون، الأحزاب الإسلامية، وتتباين هذه الأحزاب من خلال حجمها ومكانتها وحضورها في الساحة، فيعتبر حزب الاستقلال أقدم الأحزاب ويعرف في الساحة المغربية بقائد الاستقلال، ويمثل اليمين الوسط، والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وهو اليسار الوسط، وهو أساس المعارضة في فترة حكم الملك الحسن الثاني " فترة سنوات الرصاص"، وهناك أحزاب مقربة من القصر وهي : التجمع الوطني للأحرار، والاتحاد الدستوري، والحركة الشعبية، وحزب جديد نسبيا، حزب الأصالة والمعاصرة والذي تم تأسيسه عام 2008، بواسطة مستشار الملك ومقرب منه وهو **فؤاد عالي الهمة** ، ويعرف بأنه معارض شديد للإسلاميين، وهناك كذلك الحزب الإسلامي قائد الحكومة ، حزب العدالة والتنمية.

[1]- انتصار فقير، **مرجع سبق ذكره**، ص18

2- زكريا سحنون، **مرجع سبق ذكره**،ص50.

3-انتصار فقير ، **المرجع السابق الذكر**، ص 20.

ويقال بأن حزب التجمع الوطني للأحرار قد مورس عليه الضغط من طرف الملك من أجل الانضمام لحكومة بنكيران، وتجنب حدوث أزمة بداخلها، خاصة ما حدث مع الأحزاب الإسلامية في محيطها الإقليمي، وكذا باعتبار أن الحزب له اتصالات جليّة مع المؤسسة الملكية.[1]

ولكن بالرغم من أن حكومة الإسلاميين أنقذت ائتلافها، في المقابل اضطرت إلى تقديم تنازلات، استفاد منها حزب التجمع الوطني للأحرار، والذي يعتبر حزب مقرّب من القصر، فكان التعديل الوزاري في أكتوبر 2013 ، شاهدا على ذلك، أين فقد الحزب مناصب وزارية مهمة، كوزارة الخارجية *التي أصبحت بيد حزب التجمع الوطني للأحرار. [2]

ومنه يمكن القول بأنه تم تجاهل الدستور من طرف المؤسسة الملكية، من خلال إضعاف المؤسسات الرسمية –الحكومة –، وكذا قوة الأحزاب والتضييق عليها، وعودة المرشحون المقربون للملك، وتنفيذ تعليماته، فبالإضافة إلى ما سبق فقد عمل الملك على تعيين مجموعة من السفراء دون أخذ مقترحات رئيس الحكومة ، وبالتالي عودة العمل بما هو تقليدي لمكانة الملك [3]، وهذا ما كان يبينه رئيس الحكومة دائما بأنه لا يريد أن يدخل في صدام مع المؤسسة الملكية، فهو يعمل جنبا إلى جنب معها وبحذر.

كما أنه يعكس الظاهرة الحزبية في المغرب، فهي تشير إلى وجود مجتمع سياسي منقسم ،–وهو ما يخدم المؤسسة الملكية– يعاني العديد من المشاكل داخل كياناته، يعاني الصراعات والتطاحن والنزعة البراغماتية، فقد تم التعبير عنها بظاهرة " البلقنة "، وما جعل ظاهرة "التبلقن" والانقسام تزداد ،هو هجرة عديد النخب الفكرية خارج أطرها الحزبية، مما أدى إلى تحول عدد من الأحزاب الوازنة في المشهد السياسي المغربي إلى كيانات انتخابية موسمية، ومن عواملها كذلك هو تراجع التنمية السياسية في تكوين النخب الحزبية ،وخصوصا وسط الشباب، فأنتج نوع من القطيعة الفكرية والنضالية والسياسية داخل

---

[1] –Inmaculada Szmolka , Inter- and intra-party relations in the formation of the Benkirane coalition governments in Morocco, **The Journal of North African Studies,** Published online: 08 Jul 2015, http://www.tandfonline.com/loi/fnas20,p07.

* فقد تم تنحي سعد الدين العثماني من حزب العدالة والتنمية واستبداله بصلاح الدين مزوار عن حزب التجمع الوطني للأحرار.

2 –Lalla Amina Drhimeur ,**op.cit.**, p07.

3– **Ibid.** , p07.

الحزب الواحد، والذي خلق بدوره تناقضات وخلافات داخل الحزب الواحد عملت على هشاشتها،[1] ومنه يمكن القول أن الواقع الحزبي في المغرب لا يمكن أن يسهم بشكل فعال في تأطير المجتمع، وتغذية مؤسساته المنتخبة، على الصعيد المهني الجماعي والجهوي والوطني، بأطر لها كفاءة عالية قادرة على ترسيخ القيم الديمقراطية، فهي تعيش صراعات فكرية ثقافية سياسية، ورثتها منذ القديم، وهو الصراع حول الوصول للسلطة، والذي أمتد إلى داخل حكومة عبد الإله بنكيران، مما دعا إلى وصف الحكومة بالهجينة، وغياب لأي ديمقراطية بين الأحزاب المشكلة لها.

كل هذه العراقيل تعتبر كعنصر كبح لعملية تفعيل مقتضيات دستور 2011، والتي عرفت تباطء من طرف الحكومة .

وفي الدور الجديد الذي منحه الدستور للحكومة ورئيسها نجد أنه لم يتم الالتزام به فعلا، فكل مرة يثبت رئيس الحكومة مدى التضييق عليه، ففي أحد تصريحاته الإعلامية "... إن العلاقة مع الملك لا تحددها قائمة الصلاحيات التي وضعها الدستور لكل من الملك ورئيس الحكومة، بل يحددها التعاون والتوافق.."[2] وهذا ما يشير إلا بقاء الدور التقليدي للملك في التدخل، وحسم كل ما يتعلق بالسلطة التنفيذية.

ومنه عدم قدرة الحكومة على تنفيذ مخططها التشريعي، فقد كان واضح من خلال تكرارها لكلمات، سنواصل، سنعمل على مواصلة، سنعمل على تفعيل، فقد غلب منطق الاستمرار على منطق التغيير والإصلاح . [3]

وبالرغم من أن بنكيران كان يتضايق من تدخلات القصر، فكان يمتنع عن قولها علنا، فقد كان يصف أحيانا ذلك بحيلة، في ما يسميه "بالتماسيح "، أو " الأشباح" ، فهم غير مرئيين ولكن أقوياء، ويقصد بذلك قوة المخزن،[4] وهو هنا يؤكد محاولة العمل من داخل النظام بالرغم من صعوبة التغيير إلا أنه

1- محمد الاخصاصي وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص566، 567.

2- حسن طارق وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 194.

3- محمد باسك منار، **مرجع سبق ذكره**، ص09.

4 -Abdellatif Hissouf , The Moroccan Monarchy and the Islam-oriented PJD: Pragmatic Cohabitation and the Need for Islamic Political Secularism, **All Azimuth** V5, N1, Jan. 2016, Walden University ,p50.

سيأخذ منحى تدريجي، وكذا بالنسبة لما تتعرض له الحكومة من مضايقات من طرف المعارضة ، وخاصة في اتهامها بعدم تنزيل الإصلاحات، وأن هناك مفارقة بين النص الدستوري والعمل السياسي للحكومة.

كما أنّ من الانتقادات الموجهة للحكومة في عدم تنزيل مقتضيات الدستور الجديد، هو غياب استثمار الأغلبية البرلمانية للآلية الرقابة بواسطة **لجان تقصي الحقائق**، حول الاختلالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، كذلك إهمال الحكومة لتعزيز الثقة بينها وبين مؤسسات المجتمع المدني، تم انتقاد الحكومة كذلك في عدم قدرتها على الإسهام في تفسير الدستور أو تعديله، أو تكملته، والذي يعمل على تقدمه أكثر .[1]

لكن الحكومة ترى في هذه الانتقادات مجرد اتهامات سياسية لا تعبر صراحة عن حجم المنجزات من طرفها ، فقد عبر عن ذلك الأستاذ "أمحمد بن محمد مالكي "، عندما تحدث عن 19 قانونا ما بين تنظيميا وعاديا قد أحال عليها دستور2011، ينظر إلى وضعها وصياغتها في الولاية التشريعية الأولى(2011-2016)، كحد أقصى، وهو ما تم إنجاز مجمله، وهذا ما أعتبره إنجاز بمثابة رافعة للإصلاح والتقدم ،[2] كما أكدت الحكومة على أن العمل متواصل، خاصة إذا ما تم النظر إلى ما جاء به الدستور من تضخم وعديد المؤسسات الدستورية، ما جعل الفقيه الفرنسي في القانون الدستوري "موريس دي فرجيه" يصف دستور المغرب لعام2011، بأنه أكبر من **دستور-قانون** ، إنه **دستور برنامج**.[3] مما جعل الحكومة تؤكد بأن العمل لا يزال متواصل وأن الطريق طويل، يجب أن تتضافر فيه جميع الجهود من أجل التنزيل الحقيقي للدستور بماهيته الديمقراطية.

والمرحلة الانتقالية لا بد أن تتكاثف فيها جميع الجهود، مراعية طبيعة وتاريخ النظام السياسي المغربي، مكانة المؤسسة الملكية، وخلق توافق حقيقي بين مجتمعها السياسي، وقابل للتعايش فيما بينه، هدفه الإصلاح، يعمل على مشاركة مجتمعة، هادفا إلى الاجتهاد والتقدم من أجل بلوغ واقع حقيقي لما جاء به الدستور من إصلاحات جديدة .

---

[1] – محمد الاخصاصي وآخرون ، **مرجع سبق ذكره**، ص 571.

2 – أمحمد بن محمد مالكي، توزيع السلطة في الدساتير العربية الجديدة، **مجلة كلية القانون الكويتية العالمية** ، الجزء1، ع02 ، مايو 2017، ص 109.

3 – محمد الاخصاصي وآخرون ، **المرجع السابق الذكر**، ص 572.

وبعد رجوع الحكومة للعمل من جديد بدأت تطبيق برنامجها الحكومي، وقد نجحت في إحراز تقدم انتخابي وسياسي كبير، في الانتخابات الجهوية والجماعية في 04 سبتمبر 2015، بالرغم من توتر المناخ الإقليمي وكذا العربي وتراجع دور الأحزاب الاسلامية في المنطقة، وهذا راجع بالأساس إلى تدارك صناع القرار لمآلات التجربتين التونسية والمصرية، ومنه قدرتها على استمرار الدولة العميقة في التحكم، أين التزمت الحياد، في المقابل حافظ الحزب على تواجده بناء على التنازلات التي قدّمها ومحاولة منه في الاحتفاظ بمخططه.[1]

تم بعد ذلك تزكية الحزب في الانتخابات التشريعية الثانية بعد تعديل الدستور، أين تولى حزب العدالة والتنمية قيادة الحكومة عام2016، فهل هذه التزكية كانت بسبب النجاحات التي أحرزها الحزب؟، أم هي نتيجة قرارات فوقية هدفت للحفاظ على توازنات الساحة السياسية ومكانة المؤسسة الملكية؟ .

2-على مستوى الإصلاحات الاقتصادية:

اعتمدت المملكة المغربية على سياسة المخططات الاقتصادية التي تروم تحقيقها في فترة زمنية محددة، فقد كان أخر مخطط لها قبل 2011، الذي تم وضعة في حكومة التناوب التوافقي عام1999، وانتهى

العمل به عام 2004، أين أهتم بالاستثمارات الداخلية والخارجية، واستغلال الثروة السمكية، لكن جل الدراسات تكاد تُجمع على الوضع الاقتصادي والاجتماعي الحرج للمملكة في الفترة ما قبل الحراك، وقد ساهم في الاختلال الداخلي والخارجي للاقتصاد، انعكاسات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية سنة 2008، وكذا استمرارية عجز الميزانية العامة للدولة ومنه اتساع الفجوة بين المداخيل والنفقات،[2] ومنه فالحكومة قد ورثت وضع اقتصادي صعب لا بد لها من سياسة جد مهمة من أجل معالجة الوضع الحرج للاقتصاد المغربي، فما هي منجزاتها في المجال الاقتصادي في ظل حكومة بنكيران؟، وهل يمكن وصفها بالإيجابية؟ .

قدّم بنكيران من خلال خطبه الموجهة للشعب المغربي وعوداً، بالعمل على محاربة الفساد والنهوض بالتنمية الاقتصادية، رغم ما يعرفه الاقتصاد المغربي من عجز ، فكانت خطاباته تثير الشعب وتستلمهم

---

[1] – سعيد الصديقي وآخرون، **الاستحقاقات الانتخابية بالمغرب: مقاربات لفهم الانتخابات الجماعية والجهوية للرابع من شتنمبر2015**، سلسلة الكتب الجماعية لمركز مغارب، 2016، المغرب، ص، ص119، 120.

[2] – محمد الاخصاصي، **مرجع سبق ذكره**، ص، ص 567، 568.

في شخصيته، أين نجح من خلال كلامه المبسط في جذب فئه واسعة من المجتمع والتي أصبحت تهتم بالسياسة، وأستثمر ذلك في القيام ببعض الإصلاحات التي تخدم التوازنات المالية للدولة، وبعض القرارات التي تهتم ببعض الفئات الهشة، بالرغم من عدم خبرته في مجال التسيير العمومي.[1]

وقد جاء البرنامج الحكومي لعام 2012، ليقر مواصلة الإصلاحات الاقتصادية، فنص على تحقيق نسبة نمو ب5.5%، وضبط التضخم في حدود 2%، وتخفيض نسبة البطالة ب8%، وزيادة فرص العمل ب200 ألف في السنة الواحدة،[2] كل هذا لاقى انتقادات واسعة، خاصة مع أن الحزب يخوض تجربته الأولى والظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها المملكة، وأن تحديد أرقام كهذه تعتبر فضفاضة غير دقيقة مع حجم المعطيات الموجودة.

لكن بعد تتبع منجزات الحكومة في ولايتها التشريعية الأولى يكاد يتفق الجميع على أن هناك بعض المنجزات مع محدوديتها، وأنها لم تصل إلى ما جاء به البرنامج الحكومي، ولم تتحقق الأرقام التي نادى بها الحزب، كما أنها لم تسهم بشكل كبير في أن نحكم على الاقتصاد المغربي بالتقدم الإيجابي.

ومنه فقد جاءت اصلاحات ظرفية خصت فئات معينة، فنجد على سبيل المثال في موقف مفاجئ للحكومة، وفي ظل خطابها عن الأزمة الاقتصادية والصعوبات التي ترتبط بملف تشغيل المعطلين، قررت الالتزام بإلحاق عدد منهم بالوظيفة العمومية، عبر آلية التوظيف المباشر، كما تم منح اعتمادات مالية مهمة في صندوق المقاصة *، بعد أن كان النقاش حول السبل الكفيلة للحد من العبء الذي يشكله بالنسبة لميزانية الدولة، كما قامت الحكومة برفع الأجور كاستجابة لبعض المطالب النقابية، وذلك من

1- عبد العلي حامي الدين، **في تقييم الأداء الحكومي لإسلاميي المغرب.. أين نجح العدالة والتنمية؟ وأين أخفق؟**، من موقع:-https://arabi21.com/story/1540238/%D9%81%D9%8A ، تم التصفح يوم: 2023/10/14.

2 - المغرب ، **البرنامج الحكومي لحكومة بنكيران الأولى** ، جانفي2012، ص 32.

*صندوق المقاصة هي مؤسسة حكومية مغربية (صندوق الدعم الاجتماعي)، تحمل صفة معنوية واستقلال مالي، ووظيفتها الأساسية دعم أثمان المواد الأولية المسوقة في المغرب، وخصوصا الغازية ومادة السكر، وكذا دعم أثمان بعض المنتوجات الموجهة للأقاليم الجنوبية، وتم رفع الدعم عن المحروقات في عام2016 فترة حكم عبد الإله بنكيران، ومنه-

أجل الحفاظ على السلم الاجتماعي، وقد جاءت هذه التدابير من الحكومة ولو على حساب الأثر الكبير على عجز ميزانية الدولة الذي بلغ مستوى 6.1% . [1]

ونجد في الفترة الممتدة 2011-2014، كان هناك عجز على المستوى الاقتصادي، بل كان هناك تراجع في عائداته، ووعود الحزب في محاربة الفساد، والقضاء على البطالة لم تتحقق، إلا في عام 2015، أين عرفت المملكة تحسننا، ساعد حكومة بن كيران في تنفيذ بعض المنجزات، وقد كان لانخفاض اسعار النفط، وتساقط الأمطار والعام الزراعي الجيد دور في هذا التحسن .[2]

وفي التقرير السنوي لعام 2014، أعرب المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، -مؤسسة مستحدثة عام2011- عن التراجع الملحوظ في مستوى النمو، وهذا بسبب الجفاف، وتداعيات الوضع الاقتصادي في البلدان الشريكة مع أوروبا، ومنه استمرار تحديات الهشاشة الهيكلية للاقتصاد المغربي، بالرغم من وجود تحسن طفيف، فقد انخفض عجز ميزانية الدولة من 5.4%، إلى 4.9%، من الناتج الداخلي الخام، وراجع ذلك إلى ارتفاع المداخيل غير الضريبية، وانخفاض نفقات صندوق المقاصة، وتدفق هبات مجلس التعاون الخليجي، لكن هناك ارتفاع في حجم دين الخزينة الي بلغ 63%، من الناتج الداخلي الخام، أين سجّل ارتفاعا بنقطتين مقارنة بعام2013، وبأكثر من 16 نقطة في عام2009.[3]

وفي تقرير لصندوق النقد الدولي أقر فيه ارتفاع نسبة البطالة خاصة بين الشباب، والذي يتطلب جهود كبيرة من أجل خفضها وخلق فرص للشغل[4]، فقد ارتفعت النسب خاصة ضمن فئة حاملي الشهادات العليا

- فهو يلعب دور حيوي في المجال الاقتصادي المغربي، على مستوى استقرار أسعار السلع الأساسية، وكذا القدرة الشرائية.

1 - الحبيب استاتي زين الدين، العشرية الدستورية ورهان التوفيق بين السلطة والمجتمع - هل انسجمت الممارسة مع الأماني في المغرب؟، **منتدى السياسات العربية**، من موقع :
https://www.alsiasat.com/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%A، تم التصفح يوم: 11-09-3-2023.

2 - Abdellatif Hissouf , **op.cit.** , p52.

3 - المملكة المغربية ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، **التقرير السنوي 2014**، ص، ص 14، 15.

4 - محمد الاخصاصي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 574.

فقد بلغت 20.9%، وضمن فئة الشباب الحاصلين على شهادات في التخصصات المهنية بلغت 22.4 %، عام2014.[1]

وفي اطار الإصلاح الاقتصادي نجد أن الدور التنموي الذي تحمله الدولة إزاء الاقتصاد لم يستطع رفع مستواه إلى النمو والمنافسة، والذي لم يتجاوز نسبة 1.5% ، منذ 2015، ومنه فلم تعمل على تغيير بنية اقتصادها، فكل تدخلاتها تصب في رفع مستوى النمو، والذي لم يشمل سوى زيادة في نصيب رجال الأعمال في الدخل القومي، والتي لا تعتبر زيادة تنموية، باعتبار أن القطاع الخاص لا يُعيد استثمار أرباحه في زيادة فرص العمل ومنه التوسيع والتراكم، وبالتالي الدولة تعمل على تنمية القطاع الخاص بالأساس. [2]

ومنه فالاقتصاد المغربي بالرغم من بعض التحسّن الطفيف وفي عدد من المجلات الاقتصادية دون أخرى فقد عبّرت الكونفدرالية العامة المغربية لرجال الأعمال عن معضلة الاقتصاد المغربي والتي ترتبط بتراجع الصناعة، أين أصبح المغرب مستوردا للمنتجات الصناعية الموجهة للاستهلاك، وبسبب اتفاقيات التبادل الحر الموقعة مع نحو 30 دولة، ومنه بات التصنيع ضرورة ملحة للاقتصاد المغربي مستقبلا.[3]

كل هذا جعل تقريبا كل المهتمين والمحللين الاقتصاديين يؤكدون، على أن اقتصاد المغرب يحتاج إلى إصلاحات هيكلية وفي اطار استراتيجية وطنية، مالية واقتصادية واجتماعية، مندمجة وبعيدة المدى، ويعني ذلك الإصلاح التدريجي، والشامل لكل من صندوق المقاصة وآلية تدبيره، وإصلاح أنظمة التقاعد، والتي تشهد توازناتها تدهورا مستمرا، وراجع ذلك لضعف مستوى تغطيتها والتحولات الديمغرافية، ويتطلب كذلك إصلاح النظام الجبائي، وذلك بتوسيع وعاء الضريبة ليشمل القطاعات المستثناة أو الأقل خضوعا لها والأنشطة غير المهيكلة، وذلك من أجل تعزيز موارد الدولة وكذا ضمان قدر أكبر من العدالة الجبائية. [4]

---

1 – المملكة المغربية ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، **التقرير السنوي 2014، مرجع سبق ذكره**، ص 15.

2 – نبيل زكاوي، التنمية السلطوية بالمغرب<< دولة التنمية>>بدون تنمية الدولة ، **رواق عربي 28 (1)**، رابط المقال https://doi.org/10.53833/SAAI7192 ، ص 56.

3 – محمد الاخصاصي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص574.

4 – **المرجع نفسه** ، ص 574.

وانطلاقا من البرنامج الحكومي لحزب العدالة والتنمية والإصلاحات الاقتصادية التي سطّرها، نجد أن هناك تناقض، وعدم الوصول إلى نتائج ايجابية يمكن أن نقول من خلالها بأن هناك تحسن على المستوى الاقتصادي، فبرّغم من سياسته الرشيدة في النهوض بالاقتصاد إلا أنه لا يمكن تجسيدها بناء على الظروف المحيطة بالواقع المغربي، والذي يتطلب إصلاحات سياسية ومؤسساتية عميقة تتطلب بدورها وقت طويل، ومن أجل محاربة الفساد، تفعيل قوانين المنافسة داخل السوق، إصلاح البيروقراطية.[1]

3- على المستوى الاجتماعي: ورثت حكومة بنكيران وضعا صعبا خاصة مع استمرار احتجاجات دينامية 20 فبراير، والتي استمرت طيلة العام 2012 تقريبا، والتي لم تصوّت بالإيجاب على الدستور، كما اتسمت الحياة اليومية بانتشار لعديد الظواهر، كاحتلال الأملاك العمومية، والإضرابات المتكررة في عدة قطاعات، في المستشفيات، المدارس، المحاكم، الجماعات المحلية، والذي أدّى إلى تعطيل عديد الخدمات والمؤسسات العمومية، ومنه تعطيل لمصالح المواطن وبشكل حاد، ومنه تراجع الثقة لدى الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين.[2]

وهذا النوع من عدم الثقة بالنسبة لحكومة حزب العدالة والتنمية والتخوّف، من عدم الاستقرار وقدرتها على الإصلاح الاجتماعي راجع لانعدام خبرتها في مجال التسيير العمومي إلى جانب، الواقع الاجتماعي المغربي المتدني المتراكم، وهذاما وضع حكومة بنكيران أمام تحديات كبيرة.

لكن مع الأهداف المسطرة في نهاية العام 2015، أستطاع المغرب التخفيف من **نسبة الفقر**، وخصوصا

ما تعلق بالولوج للماء الشرُوب والكهرباء والسكن، ولكن تبقى الصعوبة في بلوغ مجموع أهداف الألفية في آجالها المحددة، خاصة ما تعلق بمجالات الصحة والتكوين، والنهوض بمجال المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء، بالرغم من وجود بعض مؤشرات للتحسن. [3]

لكن بقيت وضعية العالم القروي مثيرة للقلق بالمقارنة مع العالم الحضري، أين كانت الفوارق بين العالمين متفاوتة، فقد كانت نسبة الفقر مرتفعة جدا في العالم القروي عنها في العالم الحضري، بالرغم من أنها

1- الحسن عاشي، المغرب والبرنامج الاقتصادي لحزب العدالة والتنمية ، **مركز كير-كارنيغي للشرق الأوسط**، 13ديسمبر 2011، https://carnegie-mec.org/2011/12/13/ar-pub-46225

2 - عبد العالي حامي الدين، **مرجع سبق دكره**، ص05

3 - المملكة المغربية ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، التقرير السنوي 2014، **مرجع سبق ذكره**، ص16.

أخذت المنحى التنازلي من 2011-2015، ويتجلى كذلك الفرق على مستوى الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم (بلغت نسبة الأمية 47.7، في العالم القروي ، مقابل 22.2، في العالم الحضري)، والحال كذلك بالنسبة للتجهيزات والبنى التحتية، وبالأخص في المناطق الجبيلة المحرومة. [1]

ورغم التحسّن الطفيف، إلا أن المغرب بقي يتذيل مراتب متأخرة، ضمن التصنيف الدولي للبلدان الفقيرة، فحسب تصنيف مجلة **غلوبال فينانس (Global finance)** الأمريكية، فالمغرب في المرتبة 119، من أصل 184 شملها التصنيف، وهذا ما أكّده كذلك **صندوق النقد الدولي**، بأن الفقر في المغرب يظل جسيما بالرغم من تراجعه، [2]وهذا ما دعا الملك محمد السادس في خطابه للعرش عام2015، بإطلاق مبادرة لتنمية المناطق القروية والمهمشة، والمناطق الحضرية الفقيرة، وحثّ الحكومة على العمل المشترك من أجل تمويل المشاريع، وتحديد برمجة مضبوطة لبلوغها.

وحسب دليل التنمية البشرية لعام2013، بقي المغرب في المرتبة 129، بينما حلت ليبيا المرتبة 55 وتونس المرتبة 90، وجاءت الجزائر في الرتبة 93، ومصر في المرتبة 110، [3]ومنه فالمملكة لاتزال تواجه تحديات كبيرة في المجال الاجتماعي بالمقارنة مع بلدان مجاورة.

لكن بالرغم من هذا فلم يُترجم الوضع بالرضى المجتمعي، فقد عرف عام 2016 احتجاجات كبيرة عرفت " بحراك الريف"، والذي انطلق من اقليم الحسيمة على إثر مقتل بائع السمك في شاحنة لجمع القمامة من طرف السلطات المغربية، بعد مصادرة أسماكه، وقد كانت الاحتجاجات تعبيرا عن الظلم الاجتماعي وتواصل عملية التفرقة بين العالم القروي والحضري.[4]

وإلى جانب التفرقة بين العالمين القروي والحضري، فإن عملية المساواة والمناصفة بين الجنسين التي أقرها دستور 2011، لم تعرف تقدما بما هو مطلوب، بالرغم من التحسن على مستوى تمثيل السياسي للنساء

1- المملكة المغربية ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ، **النموذج التنموي الجديد للمغرب**، 2019، ص 41.

2- محمد الاخصاصي ، **مرجع سبق ذكره**، ص 576.

3- الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، **ماذا تبقى من الربيع ؟ ،مسار طويل نحو تحقيق العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية ، دراسة حالة :مصر وتونس والمغرب**، 2015، ص 82.

4- محمد الإدريسي، الحراك الاحتجاجي في الريف المغربي، كيف والى أين؟، **المستقبل العربي** ، ع469 ، مارس 2018، ص12 .

ففي الانتخابات الجهوية والجماعية التي جرت في 04 سبتمبر 2015،أين مثلت النساء 21.9%، من المرشحين المقترحين في الانتخابات الجماعية، 38.6%، في الانتخابات الجهوية، وقد فازت النساء بحوالي ضعف عدد المقاعد المتحصل عليها عام 2009. [1]

ودعت عديد الأطياف السياسية المهتمة بالوضع الحقوقي لاستحداث هيئة للمناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، والتي لم يتم المصادقة عليها حتى سنة 2017.

وفي مجال محاربة **الفساد** فبالرغم من مجهودات الحكومة، أين تم إلغاء العديد من الاعفاءات الضريبية، وإعفاء العديد من المسؤولين الكبار بالوزارات والمندوبيات والسجون الذين يحملون تهم الفساد، وعملت كذلك على عزل 18 قاضيا مرتشياً، وتوقيف عديد الأطباء الذين يتاجرون بالبشر، وكذا شطب العديد من الأطراف بأحداث مماثلة في الوظيفة العمومية، اعتماد التوظيف بالمباراة* لأول مرة في المغرب، والتعيين في الناصب العليا كان حسب الاستحقاق والمنافسة لا حسب الموالاة أو التحزّب . [2]

إلا أنّ منظمة الشفافية الدولية وضعت المغرب في الرتبة (90)، من أصل (176) دولة، عام 2016، ومنه لا وجود لأي تحسن جلي، وهو ما أكده بنكيران في إحدى خطبه عام 2015، في مقولة شهيرة له" الفساد يحاربني ولست أنا من يحاربه".[3]

وقد عرف عام 2015، ارتفاع في وتيرة الاحتجاجات وخاصة حول الشغل، والتي لم تجد حلولا من طرف المختصين، وكذا الإضرابات في عديد القطاعات على المستوى المحلي والوطني، أين عرفت نسبة البطالة استقرارا في حدود 9%، خلال الفترة(2010-2016)، وذلك بالرغم من الظرفية الاقتصادية على المستوى الوطني والدولي، على سوق الشغل والتوازنات الماكرو اقتصادية، وهذه التطورات التي عرفها معدل البطالة والمصحوبة بانخفاض معدل النشاط ومعدل الشغل، يمكن تفسيرها بتراجع النشطين إلى حالة عدم النشاط خصوصا في العالم القروي، وذلك لارتباط النشاط بالمجال الفلاحي، والراجع بدوره كذلك

---

1 – المملكة المغربية ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ، **التقرير السنوي** 2019، ص10.

* وتعني عملية انتقاء الناجحين حسب مؤهلاتهم وأعمالهم من طرف لجنة المباراة، وفق مبدأ المساواة بين المترشحين، والمقارنة في ما بينهم، وهذا بدوره يخلق مبدأ المنافسة، وهو عكس الانتقاء عن طريق الاختبارات .

2 – محمد الاخصاصى، **مرجع سبق ذكره**، ص 579.

3 – انتصار فقير ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 24.

للظروف المناخية غير الملائمة في السنوات الأخيرة، [1]وهنا يظهر الخلل، والذي يتطلب جهود كبيرة من أجل تنويعه، كالاهتمام بقطاع الصناعة والخدمات، دون الاعتماد على مجال واحد.

3-على المستوى الحقوقي: جاء دستور 2011، بالارتقاء في المجال الحقوقي أين تم **استحداث المجلس الوطني لحقوق الإنسان،** بعد ما كان مؤسسة استشارية منذ1990، والذي يتمتع بالاستقلالية باعتباره مؤسسة وطنية، مهمتها النظر في جميع قضايا حقوق الإنسان، والدفاع عنها وضمان ممارستها ، ويرفع تقريرا سنويا عن حالة حقوق الإنسان بالمملكة، وأخرى خاصة إذا اقتضى الأمر، وتم استحداث **مؤسسة الوسيط** في مارس2011، بدلا من ديوان المظالم منذ عام2001، وهي مؤسسة وطنية مستقلة مكلفة بتنمية التواصل بين المواطنين أفرادا أو جماعات وبين الإدارات وكل هيئة تمارس صلاحيات السلطة العمومية، وجاء كذلك دستور2011، لتكريس تطوير مجلس **الجالية المغربية المقيمة بالخارج،** الذي تم استحداثه عام2007، وجاء كذلك الدستور الجديد باستحداث **الهيئة المكلفة بالمناصفة ومحاربة جميع أشكال التمييز.**[2]

فنجد عام 2012، أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان قد أصدر تقريرا عن وضعية السجون والسجناء في المملكة والتي وصفها بالمتأزمة والخطرة، وأكد على أنّ السجنان يعاملون معاملة قاسية وغير إنسانية ،وذلك في أغلب السجون المغربية، و بأبشع صور المعاملة اللفظية والجسدية، ورصد التقرير انتهاكات في حق القصّر، من نساء ومعوقين والمرضى النفسيين، الأجانب وكذا والمدمنين والمصابين بأمراض مزمنة.[3]

بالرغم ما تضمنه دستور 2011، من أحكام جديدة في مجال حقوق الانسان إلا أن الواقع العملي الممارساتي لم يتحسن، فقد شهدت الفترة ما بعد 2011 ، ارتفاع وتيرة الاحتجاجات، والتي وان كانت سلمية فقد قامت الشرطة عام 2013، باستعمال العنف ضد المتظاهرين وتفرقتهم، خاصة عند القيام بالحديث عن الملك أم الملكية والاسلام وقضية الصحراء الغربية، أين يتم التضييق على التعبير السلمي أو تكوين الجمعيات، ففي فبراير الماضي من نفس السنة حكمت محكمة عسكرية على25 مدنيا صحراويا

---

1 – المملكة المغربية، وزارة الشغل والإدماج المهني، **الحصيلة الاجتماعية 2016**، ص 16.

2 – مريم الحضري، تجليات الإصلاح الدستوري بالمغرب، **مجلة تنمية الموارد البشرية للدراسات والأبحاث** ، تصدر عن المركز الديمقراطي العربي، ع 09، 2020، ص، ص 152، 156.

3 – جواد الرباع، المسألة الدستورية وإشكالية الانتقال الديمقراطي: حالة المغرب، **تبيين**، ع7/ 8، 2014، ص 135.

بالسجن، تسعة من بينهم حكم عليهم مؤبد، وهي محاكمة غير عادلة إلى جانب عديد المحاكمات من هذا النوع في هذه السنوات، والتي عبرت عن إدانات سياسية الدوافع.[1]

إلى جانب المعاملة القاسية للمتظاهرين، قيدت السلطات المغربية أمكانية وصول الصحفيين الأجانب والنشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان إلى الصحراء الغربية، أين منعت بعظهم وطردت آخرين .[2]

وبالعودة إلى عام 2012، نجد في تصريح لرئيس الحكومة عبد الإله بنكيران يؤكد بعدم وجود الاعتقالات ولا لسجناء سياسيين، ولا وجود لأي تعذيب داخل السجون، فهذه الأشكال من المعاملات تعود إلى 30 أو 40 سنة مضت، لكن نجد الجمعية المغربية لحقوق الإنسان قد طرحت عدد السجناء السياسيين الذين تم تسجيلهم عام 2012، ب217 سجينا سياسيا.[3]

وإلى جانب الهيئات والمنظمات الوطنية، نجد منظمات دولية وهيئات حقوقية قد نددت بتأزم الوضع الحقوقي المغربي، فقد أصدرت لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب قرار بإطلاق صراح **علي عراس**، والذي صدر عليه حكم بالسجن لمدة 12 سنة، بتهم تتصل بالإرهاب عام2012، والذي تم إعادته قسرا من اسبانيا إلى المغرب، ولكن لم تتلقى اللجنة ردا من محكمة النقض لمدة 3 سنوات رغم تقديمها دعوى استئناف،[4]وفي التقرير العالمي 2014 حول المغرب/الصحراء الغربية، أكد بأنه بالرغم ما جاء به دستور 2011 من أحكام قوية حول حقوق الإنسان إلا أنها لم تؤدّي إلى تحسين الممارسات، أو إقرار تشريعات تطبيقية، أو مراجعة للقوانين القمعية، فكانت هناك مضايقات على **حرية التعبير**، فقد تعرض وسائل الإعلام المستقلة سوء المكتوبة أو الرقمية للمضايقة أو المحاكمة، وفي حرية تكوين الجمعيات يستمر المسؤولين تعسفا في منع أو إعاقة العديد منها من الحصول على التسجيل القانوني، بالرغم من أن دستور 2011يكفل ذلك.[5]

1- الولايات المتحدة الأمريكية ، هيومن رايتس ووتش، **التقرير العالمي 2014: المغرب/ الصحراء الغربية، أحداث عام 2013**، ص01.

2 – منظمة العفو الدولية ، **تقرير منظمة العفو الدولية 2015/ 2016، حالة حقوق الإنسان في العالم**، ص297.

3 – Abdellatif Hissouf , **op.cit.**, p51.

4 – منظمة العفو الدولية ، **المرجع السابق الذكر**، ص 297.

5 – الولايات المتحدة الأمريكية ، هيومن رايتس ووتش، **التقرير العالمي 2015: المغرب/ الصحراء الغربية، أحداث عام 2014**، ص01.

وفي اطار التضييق على الجمعيات الحقوقية غير الحكومية، قام وزير الداخلية عام2014، أمام البرلمان باتهام جمعيات حقوق الإنسان بالحصول على التمويل من الخارج للقيام بأعمال تمس الأمن المغربي.

وقد يكون هذا العمل ممنهجاً ومتعمدا، وخلط في الأوراق ما بين أمن المملكة وقضايا الإرهاب، وقد أوضحت ذلك **حفيظة شقير** نائبة رئيس الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان عندما نوّهت على الدولة أن تحترم دستورها والتزاماتها الدولية، في ما يتعلق بحرية التعبير وتأسيس الجمعيات، ولا بد للمملكة ضمان سلامة أعضاء ومقرات المنظّمات غير الحكومية للدفاع عن حقوق الإنسان، خاصة مع حراك الريف. [1]

وفي إطار تنزيل ما جاء به دستور 2011 في ما يخص المناصفة والمساواة بين الجنسين، فهذا المبدأ لم يؤخذ بعين الاعتبار في الواقع العملي، خاصة ضمن الحقوق السياسية والانتخابية وتقلُّد المناصب العليا، أين نجد نسبة النساء منخفضة في اللوائح المحلية (3.75%)، ومنه تؤثر على المناصب المخصصة لها، ويشبه مبدأ المناصفة في دستور2011، إلى حد ما مبدأ النمو المضطرد لتأنيث الإدارة العمومية، والذي لم يساهم في تعزيز معدلات تعيين النساء في المناصب العليا، ومناصب المسؤولية النظامية، ويوضح الجدول التالي التعيين في مناصب الوظيفة العمومية حسب الجنس في الفترة من نوفمبر2011إلى نوفمبر2013. [2]

الجدول رقم3: التعيين في مناصب الوظيفة العمومية حسب الجنس(من نوفمبر2011-نوفمبر2013).

	النساء		الرجال		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
المناصب العليا	31	14.2	187	85.8	218	100
مناصب مسؤولية أخرى	11	13	84	87	95	100
المجموع	42	13.6	271	26.25	313	100

المصدر: المجلس الوطني لحقوق الإنسان، **وضعية المساواة والمناصفة في المغرب**، 2015، ص51.

1- الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان ، **مرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان**، المغرب: انتهاكات متزايدة و تضييق متواصل على الجمعيات المدافعة عن حقوق الإنسان، يناير 2018.

2- المملكة المغربية، المجلس الوطني لحقوق الّإنسان ، **وضعية المساواة والمناصفة في المغرب ، صون غايات وأهداف الدستور وإعمالها** ،2015، ص51.

ونظرا لهذه المظاهر وأخرى في مجال انتهاكات حقوق الإنسان والتي ندد بها أطراف داخلية وخارجية لا يسع الحديث للتّوسع في شرحها ككل، لكنها تثبت بقاء الملف الحقوقي المغربي ثقيلا بالرغم ما جاء به دستور2011، والذي عدّه الكثير بأنه دستور الحقوق والحريات بامتياز ولعلى زيادة حدة الاحتجاجات، والتي أصبحت صفة ملازمة للواقع اليومي، وعدم الرضى المجتمعي أكبر دليل على ذلك.

4- على مستوى القضايا الاستراتيجية للدولة: تعتبر المؤسسة الملكية أساس النخبة السياسية في المغرب، فهي من تقوم بتدبير الملفات الاستراتيجية للدولة، وقد يرجع إلى صلاحياتها الدستورية أو العرفية، كتدبير ما يتعلق بالفضاء الجيو-سياسي، كقضية النزاع حول الصحراء الغربية، وما يتعلق بالأمن القومي المدني منه والروحي، وكذا عددا من الملفات التي تتعلق بالتعاون الجهوي والإقليمي، [1]

وبما أن المغرب يرى في الصحراء رئته التي يتنفس بها -موقعها الاستراتيجية وثرواتها الكبيرة -، فهو يرى بأنها بوابته نحو الريادة الأفريقية، التي يطمح إليها، وهذا ما يثبت دور المملكة في إطلاق المبادرات* والمشاريع التنموية، من أجل تحقيق التنمية الشاملة في كامل أقاليم المملكة، ومنها الجنوبية، [2]والتي ترى المملكة أنها ضمن الوحدة التربية للمغرب، أين جاء دستور 2011، بتعزيز الجهوية المتقدمة، والتي تعتبر كآلية لتفعيل الديمقراطية المحلية على مستوى الوطن، مما يعني منحها حرية الاختيار والتصرف، ووضع البرامج الاقتصادية والاجتماعية والتنموية للسكان المحليين، ومنه إدارة أقاليمهم حسب الإمكانيات الذاتية، وفي إطار التعاون والتكامل مع باقي الأقاليم . [3]

وعمل الملك على إعطاء تعليمات بتفعيل **النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية**، وأشار في خطابه أنّ هذا النموذج سيكون بمثابة دعامة لترسيخ إدماجها، ضمن وطن موحد ، ولكي تصبح الصحراء مركزا اقتصاديا، وهمزة وصل بإفريقيا. [4]

لكن بالرغم ما تعمل عليه المملكة المغربية من إصلاحات، ومشاريع تنموية في الصحراء الغربية إلا أنها

1- محمد الاخصاصي، **مرجع سق ذكره**، ص 580.

* ولعلى أبرز المبادرات في تسوية النزاع حول الصحراء الغربية كان عام 2007، وهو مشروع الحكم الذاتي التي أعلنه الملك محمد السادس بعد مشاورات مع الأحزاب السياسية المغربية.

2- عبد الله ولد محمدي، **مرجع سبق ذكره**، ص ،ص 127، 128.

3- للمزيد أنظر الفصلين 136،و137 من دستور 2011.

4- عبد الله ولد محمدي ، **المرجع السابق الذكر** ، ص 130.

تتعرض لانتقادات واسعة في إطار انتهاكات حقوق الإنسان، ففي عام 2013 أكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان **إدريس اليازمي**، أن لديهم ثلاث لجان تعمل في الصحراء وتتلقى شكاوي يومية من المواطنين، وأكد أن هناك انتهاكات داخل السجون بالعيون وطنجة، وأضاف أن المغرب لديها نية في الإصلاح ومواجهة هذه الانتهاكات، وأوضح أن لجان المجلس أصدرت أكثر من عشر(10) تقارير حول أوضاع حقوق الإنسان في الصحراء خلال عام ونصف. [1]

وفي إطار مكافحة الإرهاب ،فقد عرفت الفترة ما بين2014-2015 زيادة في عدد الشباب المغاربة الذين التحقوا بتنظيم "داعش"، سواء المقيمين في المغرب أو المقيمين في دول أوروبية، وقد عملت الدولة على تفكيك عدة خلايا إرهابية كانت تعمل على ارتكاب جرائم في البلاد، وأقر البرلمان تعديلات على قانون مكافحة الإرهاب عام2015، تمثل في تجريم الالتحاق أو محاولة الالتحاق بأي معسكرات للتدريب تابعة لجماعات أو تنظيمات إرهابية ،وفرضت عقوبات على كل من يلتحق أو يرتكب جرائم.[2]

وبالرغم من أنّ المملكة المغربية من بين أهم الدول الإفريقية التي اعتمدت استراتيجية للنظام الوطني للهجرة واللجوء، والذي قامت من خلاله بحملتين من التسوية (2014-2015)و (2016-2017)، مما جعل من الممكن تسوية ما يقارب41000 شخص، إلا أنها تواجه تحديات كبيرة في هذا المجال. [3]

وأمام التحديات التي تتخبط فيها المملكة عمل الملك في الانفتاح على القارة الإفريقية، وأكد أن سياسته تقول على **الدبلوماسية الاقتصادية**، أين أصبحت المغرب ثاني مستثمر في القارة بعد جنوب أفريقيا، وذلك بناء على مئات اتفاقيات التعاون التي وقعها مع إفريقيا جنوبي الصحراء، ففي كوت ديفوار هيمن المغرب عام2013 على 30%، من الاستثمارات الخارجية في البلد، أين أصبح بعد عدة سنوات يتصدر قائمة البلدان المستثمرة فيه، متجاوزا فرنسا التي ضلّت لعقود من الزمن تهيمن على اقتصاد هذا البلد الغني.[4]

1- المملكة المغربية، **المجلس الوطني لحقوق الأنسان، الصحافة الوطنية**، مسؤول حقوقي مغربي :نتلقى شكاوى المواطنين في الصحراء، 2013/11/08، ص7.

2- إبراهيم نصر الدين وآخرون، **حال الأمة العربية (2014-2015) الإعصار: من تغيير النظم إلى تفكيك الدول**، ص1، مركز دراسات الوحدة العربية، 2015، ص240.

3 -Souad rajeb, vive ensemble sans discrimination :lecture des réformes introduites depuis 2011, **Friedrich Ebert stiftung** , Desember 2022,p34.

4 - عبد الله ولد محمدي، **مرجع سبق ذكره**، ص ، ص 144، 145.

ومنه فتدبير المؤسسة الملكية للقضايا الاستراتيجية الكبرى للبلاد تحظى بإجماع وطني، تسانده جميع مكونات المجتمع المدني، وأغلبية القوى السياسية المغربية، وبالتالي فالدور المواطني للمؤسسة الملكية، قد رسخه الطابع الرئاسي التاريخي لها، إضافة إلى الدور الاستراتيجي والريادي الذي تناط به، وشرعنه النص الدستوري الجديد روحا ونصاً،[1] ومنه فدور المؤسسة الملكية بقي راسخا وأساسيا في جميع المجالات، وكلمتها فوق الدستور وفوق الجميع، وبنفس المكانة التاريخية للملك، بالرغم من وجود دستور جديد، ونصوص جديدة وإصلاحات جديدة .

وخلاصة للمبحث الأول يمكن أن نقول أن فترة حكم عبد الإله بنكيران (2011-2016)، عرفت بعض النتائج الإيجابية، كقدرة الحزب على أن يراهن على تغيير الذهنيات، والتحرر من الثقافة السياسية السائدة، أين استطاع جذب فئات كبيرة من المجتمع، وإعجابهم بشخصيته التي تحمل نوع من التعفف وخطبه التي تميل إلى الخطب الإسلامية، واستطاعت حكومته تحقيق بعض الإصلاحات الظرفية والاقتصادية، والاجتماعية والتي خصّت فئات مهمشة، ولكنها غير كافية إلى أن نصفها بالناجحة في طريق الإصلاح الذي جاء به دستور 2011.

فالنص شيء والواقع العملي غير ذلك، فقد فشلت حكومة الإسلاميين الأولى في تنزيل ما جاء به دستور 2011 في ما يخص الإصلاح السياسي والمؤسسي، ويعني ذلك إصلاح مؤسسات الدولة وتكييف عملها بما ينسجم مع معايير النظام الديمقراطي، إلا في تعلق ببعض الإنجازات كما ذكرنا سالفا والتي لا ترقى إلى المطلوب، فلا يزال الملك في المغرب يتولى مكانته التقليدية في الحكم، ولا تزال الدولة تتخبط في الفساد، ولاتزال الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية غير مرضية، ولا يزال البرلمان تابع بالرغم ما حمله دستور 2011، من مؤشرات النزعة البرلمانية، وبالرغم من أن القضاء أصبح سلطة مستقلة، فالإصلاح كان محدود جدا، والوضع مماثل عند الحديث عن الحقوق والحريات، ولعلى زيادة حدة الاحتجاجات وعدم الرضى المجتمعي أكبر دليل في مغرب الإصلاحات .

المبحث الثاني: الولاية التشريعية الثانية للعدالة والتنمية (2016-2021)، ومنجزاتها

المطلب الأول: انتخابات السابع (7) من أكتوبر 2011، وتشّكل الحكومة

1 - محمد الاخصاصي، **مرجع سق ذكره**، ص 580.

1- في توصيف نزاهة الانتخابات ونتائجها: أجريت الانتخابات التشريعية الثانية بعد دستور 2011، في 7 أكتوبر 2016، أين أفرزت فوز الإسلاميين للمرة الثانية وبفارق كبير، فقد حصل حزب العدالة والتنمية على 98 مقعدا في الدوائر المحلية، و27 مقعدا في الدائرة الانتخابية الوطنية، أي بمجموع 125 مقعدا.[1]

وفي الحديث عن **مصداقية ونزاهة الانتخابات**، فقد كانت هناك العديد من الانتقادات، وقد تم التعبير عن ذلك بإشكالية تدبير الانتخابات في النظام السياسي المغربي، باعتبار أن النظام يقوم على مفارقة تقتضي قبول الانتخابات دون قبول نتائجها، ويعني ذلك سعيه إلى التحكم في مخرجات العملية الانتخابية عن طريق مستويين، يتعلق الأول باحتكار وزارة الداخلية في الاشراف عن العملية الانتخابية، ويتعلق المستوى الثاني بالتحكم في الإطار القانوني المنظّم لها، وذلك بخلق مشاريع قوانين للانتخابات تتأقلم واستراتيجياتها . [2]

أين نجد أن وزارة الداخلية حافظت على نمط الاقتراع باللائحة بالتمثيل النسبي بنفس مساوئه، في عدم شساعة الدوائر الانتخابية، وقلة عدد المقاعد المتنافس عليها داخل كل دائرة ،وكذا الإبقاء على نفس التقطيع الانتخابي، والذي لم يستجب لتحولات جهات المملكة التي أصبحت 12عشر جهة بعدما كانت 16جهة، لم يراعي كذلك التغيرات الديمغرافية التي تضمنها إحصاء السكان لعام2014، ولم يستجب للمطالب المتكررة للمراجعة الجذرية للوائح الانتخابية.[3]

وحول **العتبة الانتخابية***، فقد تباينت المواقف بين الأحزاب السياسية، وهذا راجع إلى صراع القوة

---

[1] – محمد الزهراوي، الإسلاميون المغاربة من رهان الإصلاح الى" أزمة التنظيم "، قراءة في تجربة حزب العدالة والتنمية المغربي(1997-2017)، **مجلة الجغرافيا السياسية والاستخبارات الجيو استراتيجية** ، مجلد3، ع1، 2020،ص 77.

2 – خالد العسري، **مرجع سبق ذكره**، ص 240.

3 – خالد العسري ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 240.

* وتعني الحد الأدنى من الأصوات الذي يشترطه القانون، وأن يحصل عليه كل حزب، ويكون له الحق في المشاركة في الحصول أحد المقاعد المتنافس حولها في الدائرة الانتخابية، ومنه فالحزب الذي لا يحصل على الحد الأدنى من الأصوات المحددة في العتبة الانتخابية، تلغى أصواته وبالتالي لم يكون مرشحا للفوز بالمقاعد.

بين الأحزاب الكبيرة والصغيرة، أين تدعو الأولى إلى رفع العتبة إلى حدودها القصوى، بينما تدعو الأحزاب الصغيرة إلى خفضها أو إلغائها للحفاظ على وجودها[1]، لكن أمام هذا الصراع، فقد عملت وزارة الداخلية على تقليص العتبة من 6% إلى 3%، دون أن يتقدم بالمقترح أي حزب سياسي، وكذا تحفظت عن الإجابة عندما طرح عليها رئيس الفريق النيابي لحزب العدالة والتنمية في اجتماع رسمي مع وزارة الداخلية ،وقد نجحت الوزارة من خلال هذا الإجراء في تقليص مقاعد حزب العدالة والتنمية دون أن يؤثر في فوزه بأعلى المقاعد .[2]

وإلى جانب احتكار وزارة الداخلية في الإشراف عن العملية الانتخابية، نجد عدم شفافية آلية صرف التكاليف المالية المخصصة للانتخابات، والذي يخلق اختلالات في تدبير الغلاف المالي للوزارة، ومنه المساس برغبة المغرب في تعزيز الشفافية في تدبير المال العمومي، ويتعلق الأمر كذلك بالتكلفة المالية المخصصة لكل حزب سياسي مشارك في الانتخابات، من أجل تمويل حملته الانتخابية واحتياجاته، فبالرغم من أنه يخضع للرقابة من طرف المجلس الأعلى للحسابات، لكن الاختلالات تظهر في ما بعد، في عدم إرجاع المبالغ المالية غير المصرح باستعمالها لخزينة الدولة، كما أنّ نسبة كبيرة من النفقات لا يتم الإدلاء بالوثائق التي تثبت صرفها، كالفواتير، والاتفاقات والأتعاب وغيرها.[3]

ومنه فعدم الشفافية في تمويل أو كيفية صرف المال العام المخصص للانتخابات، قد يؤدي لاستغلاله بطرق غير قانونية، ومنه يؤثر في مدى النزاهة الانتخابية، وتفقد الانتخابات طابعها الديمقراطي، ومنه تصبح الانتخابات كآلية للإصلاح والتغيير غير محققة.

ومقابل المال العام، تظهر مشكلة المال الخاص والذي لا يخضع للرقابة اللازمة، فقد يستخدمه المرشحون لشراء أصوات الناخبين ،ويؤثر بدوره على نتائج الانتخابات، وعلى النزاهة بصفة عامة .[4]

---

1 – زكريا أقنوش، في أفق استحقاق 2016 أنماط الاقتراع وتأثيرها في الحياة السياسية المغربية، **مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد** ، ع 41/ 42، مطبعة النجاح الجديدة ، الدار البيضاء، 2016، ص125.

2– خالد العسري، **مرجع سبق ذكره** ، ص 240.

3– عصام القرني، تدبير الانتخابات التشريعية بالمغرب : من الكلفة المالية إلى إشكالية الفعالية السياسية، **مجلة مدارات سياسية** ، مجلد1، ع4، مارس 2018، ص، ص 136، 138.

4 **المرجع نفسه**، ص 139.

وبالتالي بالرغم من تبني دستور 2011 لنصوص متقدمة عن النزاهة الانتخابية، إلا أن العملية لا تزال تكتنفها العديد من التحديات، والتي تتطلب حكومة منسجمة، وإصلاح شامل للقوانين الانتخابية ومن ضمنها(نمط الاقتراع، التقطيع الانتخابي، اللوائح الانتخابية ، مشاركة المغاربة في المهجر في الانتخابات ..)، وكذا تحقيق مطلب استحداث هيئة مستقلة تشرف عن الانتخابات*[1].

ورغم ذلك فقد أشادت عديد الأطراف الوطنية والإقليمية والدولية، على أن انتخابات 7 أكتوبر2016، سادت في جو من الاستقرار والهدوء، وعبّر عديد الملاحظين على أن هناك نوع من العلاقات الودية بين أعضاء المكاتب، ونوع من الشفافية أثناء التصويت أو أثناء عملية الفرز، وأنها عرفت نسبة مشاركة بلغت43%، تقريبا حافظت على نفس النسبة مع انتخابات 2011، وهذا على سبيل المثال ما أكده مدير مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية "عبد الله ساعف"، فقد أعرب على أنّ الانتخابات سادت في جو تميز بندرة الفساد وغياب التوتر الأمني.[2]

وأضاف "عبد الله ساعف "، على أنه بالرغم من مؤشرات التطور على المشهد السياسي الوطني، إلا أن انتخابات 7أكتوبر، "لم تخرج عن المألوف"، فقد استمرت مظاهر الخرقات، كاستمرار الحملة الانتخابية من طرف وكلاء بعض اللوائح يوم الاقتراع، عدم تطابق أوراق التصويت مع عدد الناخبين المسجلين، استعمال الهاتف أثناء التصويت، التعامل غير اللائق مع الناخبين من طرف بعض رؤساء المكاتب وبعض أعوان السلطة .[3]

ومنه أحتل حزب العدالة والتنمية الصدارة في انتخابات 7 أكتوبر ب 125 مقعدا، تلاه حزب الأصالة والمعاصرة ب 102 مقعدا، وعرفت الأحزاب السياسية التقليدية تراجعا غير مسبوق، فحزب الاستقلال لم يحصل إلا على46 مقعدا، وحصل حزب التجمع الوطني للأحرار على37 مقعدا، والحركة الشعبية

---

[1]–خالد العسري، **مرجع سبق ذكره**، ص 243.

* وقد عمدت تونس إلى إنشاء **الهيئة العليا المستقلة للانتخابات**، أوكلت لها مهمة إدارة الانتخابات والإشراف عليها، وذلك بموجب الدستور التونسي لعام2014، وقد وصفت بالناجحة والتي قد تستفيد منها المملكة المغربية، في طريق الاصلاح والنزاهة الانتخابية.

2– المملكة المغربية، **وزارة الداخلية**، الانتخابات التشريعية 7 أكتوبر2016، ص01.

3– **المرجع نفسه**، ص 01

على27 مقعدا، في حين لم تتجاوز مقاعد الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية 20 مقعدا، يليه الاتحاد الدستوري 19 مقعدا، ثم حزب التقدم والاشتراكية ب 12 مقعدا فقط. [1]

ونستنتج أن العملية الانتخابية في المغرب بالرغم من الانتقادات الموجهة لها وعن كيفية إدارتها، إلا أنه أصبح من الصعب التدخل في مسارها يوم الاقتراع، نظرا للتقدم الحاصل في آليات الرقابة والملاحظة حولها.

وبناء عل ما جاء به دستور 2011، وحسب الفصل (47) منه، عيّن الملك عبد الإله بنكيران الأمين العام لحزب العدالة والتنمية، رئيسا للحكومة لعهدة ثانية، وكلفه بتشكيل حكومته، بعدما تم استقباله بالقصر الملكي في 10 أكتوبر .[2]

2- أزمة تشكيل الحكومة الثانية للإسلاميين

في الأول بدى لبنكيران أنه من السهل تشكيل حكومته ، خاصة أنه حصل على عدد مقاعد أكثر من الولاية التشريعية الأولى، 125 مقابل 107 في عام2011، فقد دخل في مفاوضات مع الأحزاب السياسية من أجل تشكيل ائتلافه الحكومي، غير أن المفاوضات لم تكلل بالنجاح، ولم تتفق على تشكيل أغلبية، مما أدخل الحكومة في أزمة [3]، أطلق عليها **"بالبلوكاج السياسي"**، والتي دامت أكثر من ستة أشهر، وبدورها أثرت على سير المؤسسات، وأهدافها والأعمال التي على عائقها من أجل الإصلاح والتغيير.

ويرى عديد المحللين والمهتمين بالشأن السياسي المغربي، أن الأزمة مفتعلة من طرف المؤسسة الملكية، وذلك لتخوّفها من شعبية حزب العدالة والتنمية ،وتغلغله داخل المجتمع،[4] أين عادت السياسة داخل المجتمع بفضل شخصية بنكيران وخطبه التي أستطاع أن يؤثر بها ويستميل فئات كبيرة من المجتمع وإعجابهم بشخصه، كما أن عبد الإله بنكيران أصبح يقلق القصر، بتمرده أحيانا، عندما يصرح في

1 - عصام القرني، **مرجع سبق ذكره**، ص 140.
2 - محمد الزهراوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 81.
3 - عصام القرني، **المرجع السابق الذكر**، ص140.
4 - انتصار فقير ، **مرجع سبق ذكره**، ص 74.

خطاباته بأن الأمر ليس بيده، أو أنه يتعرض للمضايقات، واحيانا يصف نفسه بأنه موظف داخل الحكومة .

فنجد فالسلطة اتجهت إلى استراتيجية تكتيكية من أجل إضعاف شعبية الإسلاميين، ومنه الحفاظ على مكانة المؤسسة الملكية ضمن النظام السياسي المغربي، أين قامت بالتحالف مع أحزاب سياسية مقرّبة من القصر، من أجل لجم وتسييج الصعود الإسلامي الذي بات يكتسح الشأن الانتخابي.[1]

ونجد أن التجمع الوطني للأحرار الذي استقال زعيمه "صلاح الدين مزوار"، وخلفه "عزيز أخنوش "– والذي أُعتبر بأنه شخص مقرب من القصر–، أسس تكتلا ضم كل من الحركة الشعبية والاتحاد الدستوري، ولاحقا الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وذلك من أجل كسب القوة التفاوضية.[2]

وهو الشيء الذي رفضه بنكيران، أين رفض دعوة التكتل للإتلاف، بحجة أن التكتل خاضع لسيطرة أحزاب موالية للقصر، وخاصة أن عزيز أخنوش أصبح يُعرف بالصديق المقرب للملك، كما أن قوة التكتل تضعف حصة حزب العدالة والتنمية في النفود والحقائب الوزارية .[3]

وأمام الأخذ والرد بين بنكيران والأحزاب السياسية، والتي لم تتوصل إلى توافق، وكذا طول المدة المستغرقة، أمر الملك يوم 15 مارس 2017، بتنحي بنكيران بعد فشله في تشكيل ائتلاف حكومي.

والغريب في الأمر أن سعد الدين العثماني، الذي خلف بنكيران ،وفي أيام قليلة، استطاع كسر الجمود، وهذا يبيّن أنّ القصر (الملك ومستشاريه ونخبه، رجال الأعمال ، والأحزاب الملكية)، تعمدت ذلك، من أجل التخلّص من خصم مزعج وبشكل كبير، وهنا تثْبُت مسلمة وهي أن النظام السياسي المغربي وبناءً على الدستور، الملك هو أمير المؤمنين ورئيس الدولة، وهو من يختار من يمثله ، لذا قام بالتخلص من بنكيران الذي لديه شعبية كبيرة عكس سعد الدين العثماني.[4]

1– محمد الزهراوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 77.

2– انتصار فقير، **مرجع سبق ذكره** ، ص 33.

3– **المرجع نفسه** ، ص ،ص 33، 34.

4 – Isabelle Werenfels , Ilyas Saliba, No Rivals to the King The Limits to Political Reform in Morocco's "Enlightened Authoritarianism" , **Stiftung Wissenschaft und Politik German Institute for International and Security Affairs** .May 2017,p1.

وبعد أن صدر بلاغ من الديوان الملكي، يقضي بتكليف رئيس حكومة جديد، وبعد أن وقع الاختيار على سعد الدين العثماني، الذي استدعاه الملك للقصر وأمره بالتفاوض مع الأحزاب من أجل تشكيل ائتلاف حكومي، وفي عدة أيام فقط كما ذكرنا سابقا، استطاع تشكيل حكومة جديدة مكوّنة من ستة أحزاب،[1] والغريب أن الحزب وفي أكثر من ستة أشهر لم يستطع تشكيل حكومته، استطاع أحد أعضاء حزبها الحاكم في بضع أيام أن يفعل ذلك وبكل سلاسة .

3- حكومة سعد الدين العثماني وبداية عملها: بعد أن أمرة الملك بتشكيل الحكومة، عمل سعد الدين العثماني على ايجاد توافقات مع الأحزاب السياسية، واستطاع من خلالها خلق أغلبية، تجاوز من خلالها عسر المفاوضات الأولى، -ولكن الغريب في الأمر أنها حدثت بسرعة-، حيث تم تعيين حكومة جديدة من طرف الملك يوم 5 أبريل 2017، وضمت 6 أحزاب وهي : حزب العدالة والتنمية والتجمع الوطني للأحرار، والحركة الشعبية، والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية والاتحاد الدستوري ثم التقدم والاشتراكية [2].

ومن خلال أزمة تشكيل الحكومة، نجد مدى الضعف الذي يكتنف الأحزاب السياسية المغربية، وأهدافها البراغماتية، وعدم قدرتها إلى التوافق، والذي خلق أزمة، كانت تداعياتها واضحة في الانسداد، وفي جميع المجالات، مما دفع المؤسسة الملكية للتدخل بحجة، المصلحة العامة وحماية الخيار الديمقراطي للدولة، وهذا ما أثبت ضعف الأحزاب المغربية، أين نجد حزب العدالة والتنمية قبل بقيادة سعد الدين العثماني، بالخيارات المطروحة وهي ضم التكتل الرباعي بقيادة عزيز أخنوش، والذي ظل مرفوضا من طرف الحزب وبنكيران. [3]

ومنه فالحكومة الثانية لحزب العدالة والتنمية والتي دخلت حيز التنفيذ، والتي أوكلت لها مهمة تنفيذ برنامجها الحكومي، اعتبرت حكومة هجينة، وهشة غير متوازنة، فهي مكوّنة من خصوم كانت في صراع بالأمس، واختلاف في ايديولوجياتها، واجتمعت اليوم، وكذلك فقد الحزب مكانته الشعبية، مقارنة بالولاية التشريعية الأولى، فقد أصيب الشعب المغربي بخيبة أمل في الحزب، وفي ائتلافه الحكومي، وكل هذا

---

[1] - مركز الجزيرة للدراسات ، تعقيدات تشكيل الحكومة المغربية وتأثيرها على مستقبلها السياسي، **تقرير موقف** ، 29 مارس2017، ص2، من موقع:-https://studies.aljazeera.net/sites/default/files/articles/policy-briefs/documents/a89c0e88878f4de591541d10f6ec3ae2_100.

2- عصام القرني، **مرجع سبق ذكره**، ص141.

3- **المرجع نفسه**، ص141.

أدى إلى تشويه سمعته، وتراجع مكانة الحزب، ومنه لا أمل في مبادراته الإصلاحية، فقد تنازل عن كل شيء من أجل إرضاء المؤسسة الملكية والخصوم السياسيين .

فنجد أن الحزب تدرج في الحكومة من تجربة متفائلة توازن بحذر من أجل الإصلاح والتقدم، إلى عملية الهضم من خلال المشاركة السياسية وتشويه سمعة الحزب تحت ضغط القصر.[1]

ومنه تشكّلت حكومة العثماني وهي مختلفة عن سابقتها، مكونة من ستة أحزاب، أين تم تقسيم الوزرات على هذه الأحزاب، وبقيت وزارات السيادة تحت قبضة القصر، وهي وزارة الداخلية، وزارة الخارجية، الدفاع الوطني، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ،والأمانة العامة للحكومة، أم حزب العدالة والتنمية فقد تراجع، وذلك بتراجع حصته، فقد تخلى عن وزارة العدل والحريات، والتعليم ، والاتصال، بالإضافة إلى تراجع نسبة تمثيله في الحكومة بالمقارنة مع الأحزاب المشاركة فيها، والتي تحصلت كلها على نسبة أكبر من تمثيلها في البرلمان ،[2] وقد جاء نصيب كل حزب من المقاعد الوزارية مقارنة بمقاعده البرلمانية كما يلي:

الجدول رقم04:توزيع المقاعد الوزارية على الأحزاب السياسية في الانتخابات التشريعية 2016.

الأحزاب السياسية	عدد المقاعد في البرلمان ونسبتها	عدد الحقائب الوزارية ونسبتها
حزب العدالة والتنمية	125 مقعدا(نحو32في المئة)	12وزيرا(نحو30.7في المئة)
الوزراء التكنوقراط	وزراء سيادة تابعو ن للقصر	7وزراء(نحو18في المئة)
حزب التجمع الوطني للأحرار	37مقعدا (نحو9في المئة)	7وزراء(نحو18في المئة)
حزب الحركة الشعبية	27مقعدا (نحو7في المئة)	5وزراء(نحو13في المئة)
حزب الاتحاد الاشتراكي	20مقعدا (نحو5في المئة)	3وزراء(نحو7.7في المئة)
حزب الاتحاد الدستوري	19مقعدا(نحو 4.8في المئة)	وزيران(نحو5في المئة)
حزب التقدم والاشتراكية	12مقعدا(نحو3في المئة)	3وزراء(نحو7.7في المئة)

المصدر: وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، قراءة في تشكيلة الحكومة المغربية الجديدة ومستقبلها،2017.

[1] – انتصار فقير ، **مرجع سبق ذكره**، ص 74.

2 – المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات قراءة في تشكيلة الحكومة المغربية الجديدة ومستقبلها، **تقرير موقف، وحدة تحليل السياسات في المركز العربي**، أبريل 2017، ص، ص 01،03.

* تطلق الأحزاب الإدارية في المغرب على الأحزاب السياسية التي نشأت قريبة من دوائر صنع القرار السياسي (القصر، ووزارة الداخلية)، وذلك في مراحل معينة في تاريخ المغرب الحديث ،وبعد الاستقلال، مقابل الأحزاب الوطنية التي نشأت–

ومن خلال توزيع المقاعد الوزارية، تظهر حصة حزب العدالة والتنمية والتي تبيّن تراجعه، وبقيت وزرات السيادة الذين يتم تعيينهم من طرف الملك- مجال محفوظ له-، ويلاحظ كذلك صعود الأحزاب الإدارية .*

ويعتبر حزبا التجمع الوطني للأحرار والاتحاد الدستوري، أبرزها بالإضافة إلى حزب الحركة الشعبية، الذي يطلق عليه حزب الأعيان في المناطق الريفية، خاصة في منطقة الأطلس المتوسط.[1]

وهنا نستنتج عودة الملكية والتجذّر داخل النظام السياسي المغربي، بعد حفاضها على الاستقرار، وتمرير الحراك المغربي، جمّلته بنوع من الإصلاحات التي توحي بالتغيير، ولكنه خلق توازنات جديدة فقط داخل الحياة السياسية دون أن تمس بجوهر السلطة .

ومنه ستتحمل حكومة العثماني مساوئ حكومة لا تتفق في برامجها، تضم أحزاب من اليسار واليمين الليبرالي، محافظين، وإسلاميين، وتراجع مكانتها الحكومية، وكذا مكانتها الشعبية ، ومنه يمكن أن نتساءل عن مدى تحقيق أهدافها وبرامجها التي تطمح لبلوغها، وذلك من أجل تحقيق ومواصلة الإصلاحات الهيكلية التي تبنتها المملكة المغربية بناء على ما جاء دستور 2011.

وجاء البرنامج الحكومي للعدالة والتنمية، مشيدا بما وصل إليه الحزب من إصلاحات في ولايته التشريعية الأولى،-على حد زعمه- وهو يطمح لمواصلة التقدم والتطور الذي أحرزه، محدد المحاور الكبرى التي تضمنها البرنامج الحكومي (2016-2021) ، والتي يرى أنه يريد تحقيها في مجال مواصلة الإصلاحات السياسية التي تبنتها المملكة المغربية عام2011.

وشمت هذه المحاور، أولا دعم الخيار الديمقراطي ومبادئ الحق والقانون ،وترسيخ الجهوية المتقدمة، ثانيا تعزيز قيم النزاهة والعمل على إصلاح الإدارة وترسيخ الحكامة الجيدة، وشمل المحور الثالث تطوير الاقتصاد والنهوض بالشغل والتنمية المستدامة، وجاء المحور الرابع ليتضمن تعزيز التنمية البشرية

-* في مرحلة تاريخية أسبق كامتداد للحركة الوطنية المغربية (حزب الاستقلال، الحزب الشيوعي، وحزب الاتحاد الاشتراكي، وغيرها).

1- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قراءة في تشكيلة الحكومة المغربية الجديدة ومستقبلها، **مرجع سبق ذكره**، ص4.

والتماسك الاجتماعي والمجالي، وتضمن المحور الخامس والأخير العمل على تعزيز الإشعاع الدولي للمغرب وخدمة قضاياه العادلة.[1]

ومنه نطرح السؤال حول مدى نجاح الحكومة في مجال مواصلة تفعيل الإصلاحات السياسية في ولايتها التشريعية الثانية؟.

المطلب الثاني: دور حكومة الإسلاميين الثانية في مواصلة تفعيل الإصلاح السياسي، والتحديات والعوائق التي واجهتها

1- في تنزيل دستور 2011

يرى الأستاذ والباحث المغربي "محمد طيفوري " بأن ما حمله دستور 2011، من إصلاحات، أرادت بها الملكية فقط ضبط موازين القوى بين المؤسسات داخل هياكل الدولة، أين وسّع من صلاحيات الحكومة في إدارة شؤون البلاد، وضبط المجالات المحفوظة للمؤسسة الملكية، وعزز الطابع التنفيذي لطبيعة الملكية بإقرار التفاوض والتشاور بين المؤسسات.[2]

ويضيف الباحث أن بعد عدّة سنوات أثبتت أن التغيير كان في النص لا غير، فقد عرفت الحياة السياسية تفاعلاتها بصراعاتها وديناميتها التقليدية، أين نجحت السلطوية في فرض تأويلها الخاص للدستور المكتوب، أو حتى تنزيل الدستور الضمني غير المكتوب، دستور الأعراف والتقاليد وموازين القوى، أين نجحت في تكبيل دستور 2011، بقوانين تنظيمية(21) قانونا، عملت على أن تكونا أساسا لأي تطبيق للدستور أو تنزيل لمقتضياته. [3]

وهنا ينتفى مبدأ فصل السلطات، فالمؤسسة الملكية تمارس السلطة التنفيذية وما الحكومة إلا تابعة لها تشاركها السلطة بما تمليه عليها، كطبقة أدنى، ودون أن تعلو إرادتها على إرادة الملك، ويتجلى ذلك في أن الحكومة تحظى بأدنى مستويات الثقة لدى المواطنين، وعدم قدرتها على وضع تدابير من أجل حل

---

1 – المملكة المغربي، رئيس الحكومة ، **البرنامج الحكومي ،تطبيقا لأحكام الفصل 88 من الدستور، الولاية التشريعية(2016-2021)**، أبريل 2017،ص 13.

2- محمد طيفوري، **ماذا بقي في المغرب من دستور 2011؟**، من موقع: https://www.alaraby.com تم التصفح يوم: 2023/10/16.

3-**المرجع نفسه**،ص1.

القضايا الأكثر أهمية في المملكة، والأمر كذلك بالنسبة للسلطة التشريعية، أين تمارس المؤسسة الملكية الوظيفة التشريعية دون قيد أو شرط، بحيث يصعب في المغرب منع الملك من ذلك سواء من الناحية الدستورية أو العملية ولا التاريخية، فلا يوجد ما ينفي ذلك في الدستور، بل هي أعلى هرم في الدستور حسب الفصل 42 منه، ومنه فغياب لفصل السلط، تصبح السلطتين التشريعية والتنفيذية عبارة عن جهازين تتوزع عليهما نوع من الاختصاصات الوظيفة [1] .

وبالتالي لم يمس دستور 2011 من محورية المؤسسة الملكية، لا على المستوى الدستوري ولا العملي.

وعند الوقوف على رسم السياسات العامة والبرامج الحكومية، نجد أنّ الملك يرأس الحكومة، فتصبح العناوين العريضة للتوجهات الاستراتيجية خاضعة لسياسات الملك أكثر منها لسياسة الحكومة – بالرغم من أنها صاحبة القرار في هذا المجال–، وكذا ضمن صلاحيات البرلمان المنتخب من طرف الشعب.[2]

ويتضح تدخل الملك في ما وصف عام 2018 ب " الزلزال السياسي"، أين قام الملك بإقالة العديد من الوزراء ومنهم وزراء كل من الداخلية والتعليم والصحة (لم يكن أي منهم من حزب العدالة والتنمية).[3]

ولا يزال القضاء في المغرب يعاني المضايقات وتدخل الحكومة، والتدخل السياسي، بالرغم ما جاء به دستور 2011 بأن القضاء سلطة مستقلة، وخاصة عندما يتعلق الأمر بالصحافة المستقلة، وما يتعلق بالمتورطين في قضايا إرهابية،[4] فعلى سبيل المثال نجد الجمعية المغربية لحقوق الإنسان نددت في بيان لها عن الأحكام الصادرة عن غرفة الجنايات بالدار البيضاء، في يونيو 2018، بحق ناشطي حراك الريف، والأحكام السابقة الصادرة عن محكمتي الاستئناف والابتدائية في مدينة الحسيمة، والتي اعتبرتها أحكاما انتقامية ضد مناضلين مارسوا الاحتجاج بطريقة سلمية، ومن أجل مطالب عدّها المسؤولون

1– سمية الديك، مريم عاتق، فصل السلطات في الدستور المغربي، **بحث لنيل شهادة الإجازة في القانون العام**، جامعة القاضي عياض، مراكش ،2017–2018، ص، ص 43، 45.

2– الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، **مرجع سبق ذكره**، ص80.

3– محمد مصباح، المغرب : هل لا يزال باستطاعة حزب العدالة والتنمية امتصاص الغضب الشعبي، **مبادرة الإصلاح العربي**، 30 مارس 2020، ص4، من موقع:https://www.arab-reform.net/ar/publication .

4– أحمد مفيد ، **مرجع سبق ذكره**، ص، ص 60،61.

بعدالتها ومشروعيتها، فقد افتقدت المحاكمة لشروط المحاكمة العادلة، وذلك بفبركة الملفات والاعتقالات التي كانت تعسفية وسياسية.[1]

وبالرغم مما عرفه قطاع العدالة من تطورات، وإصلاحات منذ إقرار دستور 2011، في ما تعلق بتأسيس المجلس الأعلى للسلطة القضائية واستقال النيابة العامة، والقوانين المرتبطة بهما، خاصة القانون التنظيمي للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، والقانون الأساسي للقضاة، إلا أن هذا المسار عرف بطئ من حيث الفعالية والإنجاز، والذي يتطلب عملية أكبر من أجل أن يلمس المواطن المغربي تحسنا على مستوى الخدمات القضائية.[2]

وما جاء به دستور 2011، حول تقوية دور الأحزاب السياسة، من خلال تعددية حقيقية قائمة على الممارسات الديمقراطية، فلا نلمس ذلك ضمن البيئة السياسية المغربية، ففي حكومة العثماني أظهرت الوقائع مدى التنافر والشد والجذب بين حزب العدالة والتنمية وبين الأحرار خصوصا، ومن يدعمهم من أحزاب حكومية، فقد عرف حزب العدالة والتنمية محاولات لتحجيمه وعزلة، وكذا تباعد علاقاته مع الشعب[3]، وتعتبر العلاقة بين الأحزاب المغربية المشكّلة للحكومة ظاهريا على أنها على توافق، لكن باطنيا تخفي بداخلها صراعات وعمليات تصفية حسابات، وفي حكومة العثماني كانت ظاهرة مع حزب التجمع الديمقراطي للأحرار.

وقد جاء دستور 2011، للحديث عن **الجهوية المتقدمة**، من أجل تكريس ديمقراطية محلية، باعتبار أن التنظيم الترابي للمملكة تنظيم لامركزي، وقد شهدت الفترة ما بين(2011-2015)، تكريس المبادئ الدستورية للجهات، وبعد إصدار القوانين التنظيمية للجماعات الترابية بمستوياتها الثلاث، والتي منحت لهذه الأخيرة صلاحيات جديدة وواسعة، وتعتبر الفترة (2015-2018) المرحلة التأسيسية في مسار الجهوية المتقدمة، أين تم إحداث وتفعيل مختلف هياكل مجالس الجهات، واستكمال إصدار النصوص

1- الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، **المحاكمات ضد نشطاء حراك الريف محاكمات سياسية وعلى الدولة إطلاق صراحهم**، 2018/06/27، من موقع :https://www.fidh.org/ar ،تم التصفح يوم: 2023/10/27.

2- عبد اللطيف الشنتوف، **مرجع سبق ذكره**، ص 1.

3-حسن الأشرف ، **سبع سنوات برئاسة الحكومة المغربية : أداء " العدالة و التنمية " في الميزان**، 2 يناير 2019، من موقع: https://www.alaraby.co.uk/7 . ،تم التصفح يوم: 2023/11/22.

التطبيقية للقوانين التنظيمية الثلاث، (71نصا تطبيقيا)، فضلا عن اصدار الميثاق الوطني اللامركزي الإداري نهاية سنة 2018، والذي يعد دعامة أساسية لنجاح هذا الورش.[1]

وبالرغم من وجود دور مهم في المجال، إلا أن المرحلة السابقة تعدّ كمرحلة للاعتماد، دون إمكانية التقييم، ومن جهة سجّل المجلس الأعلى للحسابات في مجال تفعيل الجهوية عمل محدود في إطار توظيف آلية التعاقد بين الدولة والجهات لتنفيذ المشاريع ذات الأولوية ببرامج التنمية الجهوية، فقد اقتصرت عقود البرامج والمصادقة عليها (2020-2022)، على أربع جهات، (فاس، مكناس، وبني ملال-خنيفرة وكلميم، واد نون والداخلة، وادي الذهب).[2]

ونجذ ضمن الإصلاحات التي شملت المبادرة الوطنية للتنمية، والتي تعني تجريد الدولة من سلطتها، بناءً على الديمقراطية التشاركية، فقد عززت من سلطة ممثلي وزارة الداخلية على حساب المجالس المحلية المنتخبة، وعملت على استقطاب المنظمات غير الحكومية، والجمعيات المحلية المؤيدة للنظام وعملت على تفتيت وإضعاف عملية المساءلة المحلية السياسية، ومنه فاستمرار وصاية وزارة الداخلية قلّص من استقلالية النسق المحلي، ومنه عودة نموذج الدولة المركزية المهيمنة على المستوى المحلي.[3]

وجاء دستور 2011، باستحداث جملة من **مؤسسات الحكامة**، إلى أن أُطلق عليه، "دستور الحكامة"، وشملت مختلف الميادين، وذلك من أجل بناء دولة يسود فيها الحق والقانون، وتعمل على محاربة الفساد والرشوة، وتحظى بالاستقلالية، وهذا أمر إيجابي مقارنة بما قبل دستور 2011.

ولكن بالرغم من أن البرنامج الحكومي (2016-2021)، قد شدد على ترسيخ الحكامة الجيدة، وتعزيز قيم النزاهة وإصلاح الإدارة ،والذي يعتبر من الأولويات، وحدد لذلك العديد من الإصلاحات والإجراءات، فقد أعتبر رئيس الحكومة أن هذا يحتاج إلى عمل جماعي ومشاركة جميع المواطنين، وتحمل المسؤولية لإنجاح هذه الأوراش الكبيرة،[4] والتي لا تزال بعيدة عن الواقع العملي.

---

1 - المملكة المغربية، المجلس الأعلى للحسابات ، **تقرير موضوعاتي تفعيل الجهوية المتقدمة : الإطار القانوني والمؤسساتي ، الآليات والموارد ، والاختصاصات** ، أكتوبر 2023، ص4.

2 - **المرجع نفسه**، ص 5.

3 - نبيل زكاوي ، **مرجع سبق ذكره**، ص 55.

4 - المملكة المغربية، رئيس الحكومة، **جهود عملية ونتائج إيجابية في تعزيز الحكامة وإصلاح الإدارة**، 29 مارس 2021، ص 01.

أمام تضارب في الآراء بين دفاع الحكومة عن حصيلتها، والتي ترى أنها حققت إنجازات مشجعة ومتقدمة ، وتحرص على مواصلة الإصلاح، هناك من يرى عكس ذلك ، في أنّ حكومة حزب العدالة والتنمية وبعد مرور سنة من تشكيها، لا تمتلك رؤية إصلاحية واضحة تقوم عليها، وهذا ما عبّر عنه الباحث المغربي " محمد مصباح " لمعهد " شاثام هاوس " البريطاني حيث وصف الحكومة بأنها غير منسجمة ولا تمتلك برنامج سياسي، وحكومة العثماني بعد مرور سنة فإن حصيلتها غير مقنعة وفي جل المجالات،[1] ومنه عدم نجاحها في إحداث إصلاحات حقيقية، وكما جاء بها دستور 2011.

وأضاف الباحث أن الحكومة ضعيفة على مستوى التواصل السياسي، وأنها لم تستطيع تقديم جواب سياسي كافي على أي من القضايا التي تهم المواطن المغربي في حياته اليومية، وبوادر الأزمة ظاهرة من داخل أحزاب الأغلبية الحكومية، ويتضح ذلك من خلال الغياب الجماعي لوزراء حزب الأحرار، برئاسة وزير الفلاحة والصيد البحري، عزيز أخنوش عن اجتماع مجلس الحكومة في 8 فبراير من العام الماضي، والذي عده البعض مقاطعة.[2]

وفي سياق التضارب الداخلي بين دفاع الحكومة عن حصيلتها في طريق الإصلاح والآراء المخالفة لذلك من باحثين مغاربة ومعارضة، ومؤسسات وجمعيات، نجد تقارير مؤسسات ومنظمات دولية والمهتمة بمستوى تقدم المغرب في سلّم الديمقراطية وحقوق الإنسان، نجد ضمن تقرير لوحدة الذكاء الاقتصادي التابعة لمجلة " الإيكونيميست" البريطانية The Economiste ، والتي تصنّف البلدان حسب مؤشرات وعناصر معينة: التعددية السياسية، المشاركة الانتخابية، أداء وعمل الحكومات، إضافة إلى انتشار الثقافة السياسية والحريات المدنية، وبناءً على تصنيف 2020، احتل المغرب المرتبة 96 من أصل 167 بلد شملها التقرير، وبمعدل 5.04 من عشرة، مقارنة بدول المنطقة المغاربية*.[3]

1- محمد بندريس، **عام على حكومة العثماني المغربية ..ماذا تحقق(تقرير)**، 18-04-2018، من موقع: https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1/%D8%B9%D , تم التصفح: 2023/10/19.

2- **المرجع نفسه**، ص1.

3- توفيق عبد الصادق، **مرجع سبق ذكره**، ص 62.

* وفقا للترتيب التالي : تونس في الرتبة 59 بمعدل 6.29، الجزائر في الرتبة 115، بمعدل 3.77، موريتانيا في الرتبة 112 بمعدل 3.92.، وفي الأخير ليبيا في الرتبة 157،وبمعدل 1.95، ومنه نلاحظ أن تونس تعتبر حسب التصنيف -

وفي مقاييس أخرى عن تعثر التجربة المغربية في التحول الديمقراطي، أصدرتها " مؤسسة بير تليسمان الألمانية" BERTELSMANN STIFTUNG، سنة 2020، والتي تُعنى بوضع مؤشرات تخص التحول الاقتصادي والسياسي، وتطبيق الحوكمة GOVERNANCE، وذلك لمجموعة من الدول حيث حصلت المغرب على الرتبة 104 من بين 137 دولة، وذلك في ما يتعلق بالتحول السياسي، وكان بناءً على جملة من العناصر (كالمشاركة السياسية ، تفعيل القانون، وكذا استقرار المؤسسات في ضمان الاندماج المجتمعي)، وتحصلت على نقطة 5.71من عشرة بالنسبة للوضع الاقتصادي، وبمعدل 4.4 بالنسبة للحوكمة [1]، ومنه فالتحوّل السياسي الذي قادته المملكة عرف نكوص نحو البناء الديمقراطي، وعودة الممارسة إلى ما قبل الإصلاحات السياسية لعام2011.

2-حصيلة الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية وفي مجال حقوق الانسان وتداعيات فيروس كورونا COVIED 19

في الجلسة المشتركة للبرلمان لعرض حصيلة الحكومة لعام 2021 (الحكومة 31 بعد الاستقلال)، فقد بيّنت الحكومة على أنّ برنامجها تضمن 38 هدفا مرقماً، وبالرغم من تداعيات الأزمة وإكراهاتها وإلى نهاية أبريل 2021، تمكنت الحكومة من بلوغ أو تجاوز 37% من الأهداف ، وتعرف 29 % منها، نسبة متقدمة من الإنجاز، واعتبرت الحكومة نسبة13 % من الأهداف تعرف وتيرة متوسطة، وبقيت ما نسبته18% بعيدة نسبياً عن الهدف المحدد، وتضيف بأنها مؤشرات غالبيتها قد تأثرت بالجائحة. [2]

وأمام هذا التضخيم في النتائج التي وصلت إليها الحكومة، والتي تدافع بها عن منجزاتها، والذي لا ينفي وجود إصلاحات ومنجزات والتي خصّت مجالات معينة، تضل محدودة وغير كافية لا يمكن أن نصفها بالإيجابية في تفعيل الإصلاح السياسي الذي حمله دستور 2011، ولا يمكن أن نصف بها النظام المغربي بأنه عرف انتقال ديمقراطي، ولا تعني قدرة الحكومة على ممارسة سلطتها الخولة لها، بل كشريك إلى جانب المؤسسة الملكية التي تمتلك السلطة الحقيقية، ومعظم المبادرات والخطط إن لم نقل

---

*-الأولى مغاربيا، من حيث مؤشرات الديمقراطية وحقوق الإنسان، تليها المغرب، ثم موريتانيا، وتحتل الجزائر وليبيا المرتبتين الأخيرتين.

[1]- توفيق عبد الصادق، **مرجع سبق ذكره**، ص62.

2- المملكة المغربية ، رئيس الحكومة ، **الجلسة المشتركة للبرلمان لعرض حصيلة الحكومة (الفصل 101 من الدستور)**، 06 يوليوز 2021، ص 13.

كلها بيد الملك، وهذا ما نلمسه عندما حلت "جائحة كورونا "، فكل المبادرات والخطط كانت عن طريق الملك.

عرف **المجال الاقتصادي** للمملكة تحسنا، وذلك قبيل الجائحة، ففي سنة 2019، كان التقدم ملحوظا، خصوصا في قطاع البنيات التحتية ومناخ الأعمال، ودعم المبادرة المقاولاتية ،[1] أما في ما يخص نمو الناتج الداخلي الخام فقد عرف انخفاض في نفس السنة، بلغ 2.5%، بعد ارتفاع قدر ب4.2% سنة 2017، و بنسبة 3.1% ، عام 2018 ، وراجع ذلك إلى عوامل ظرفية، منها ضعف الطلب الأجنبي الموجه للمغرب،- وهنا تظهر انعكاسات ارتباط الاقتصاد المغربي بالاقتصاد الدولي، وخاصة منذ عام 2015، مع توتر علاقته بالاتحاد الأوروبي الشريك الأكبر-، وكذا تباطء تدفق الاستثمارات الأجنبية.[2]

ومع ظهور الوباء العالمي COVIED 19 [*]، والذي تأثرت به جميع دول العالم، وليست المملكة المغربية فقط، نجده قد ألحق خسائر كبيرة أثرّت على نمو الاقتصاد، أين عرف الاقتصاد المغربي انكماش أجمعت عديد التوقعات على أن الحجر الصحي يكلفه ما بين 4 و7 من نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في سنة2020، وحسب البنك الدولي المغربي سيكون التراجع في حدود 4 % ونفس المؤشرات تقريبا في دراسة أجراها إبراهيم منصوري حول الاقتصاد المغربي في ظل تبعات كورونا، وأشار وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة "محمد بنشعبون"، إلى أنّ الاقتصاد المغربي عرف خسائر نحو مليار درهم (ما يفوق 104 مليار دولار) عن كل يوم حجر، ما يعني تكلفة 80 يوم من الحجر بلغت ما نسبته 8.32 مليارات الدولار.[3]

وعرف قطاع السياحة ركودا بسبب الجائحة والذي تعتمده المغرب بنسبة 19 % من الناتج الإجمالي المحلي منذ عام2018، وتأثر بها القطاع الغذائي والزراعي، وذلك من خلال صدمة الطلب على المنتجات الغذائية التي تستهلك في المطاعم والفنادق، وغيرها من الأماكن السياحية، ويؤثر ذلك على

1- المملكة المغربية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ، **التقرير السنوي2019**، ص14.

2- المملكة المغربية ، رئيس الحكومة، **الجلسة المشتركة للبرلمان لعرض حصيلة الحكومة ، مرجع سبق ذكره**، ص 37.

* سجلت المغرب أول إصابة بفيروس كورونا يوم 02 مارس2020، وارتفع العدد إلى 33 حالة يوم 3 مارس وبسرعة كبيرة، لتصل إلى 3537 حالة إصابة يوم 23 أفريل، أما عن حالة الوفاة الأولى فكانت لامرأة مغتربة عادت إلى المغرب من بولونيا، وبعد حوالي شهر توفي 151 شخص.

3- إبراهيم المرشد ، إبراهيم منصوري، التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة فيروس كورونا المستجد(كوفيد 19) في المغرب، **حكامة**، ع1، سبتمبر2020، ص، ص 160،161.

مستوى الدخل والعمالة ،ومنه إلى فقدان المناصب في المجال، والذي سيودي بدوره إلى ارتفاع حدة الفقر،[1] وهنا يصبح كتحدي آخر في مجال تحقيق الإصلاحات الاقتصادية، والتي تعتبر كجزء مهم من الإصلاحات ككل.

وعملت المملكة على وضع جملة من التدابير الوقائية لمواجهة تحديات الجائحة، والملاحظ أن جلسات العمل كانت تدار برئاسة الملك، وكذا القرارات المتخذة ترجع لسلطته، بالرغم من أن الحكومة مسؤولة عن تدبير وتنفيذ السياسات العمومية، وباعتبار أن الأمن الصحي، أعتبر كباقي القطاعات الأمنية أو الاستراتيجية الأخرى والتي تعتبر من صلاحيات الملك ومساعديه، بغض النظر عن صفتهم، أو مهمتهم أو السند القانوني لوظيفتهم.[2]

وفي عام2021، أعرب المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي عن تعافي الاقتصاد، وليس المغربي فقط ، بل الاقتصاد العالمي ككل، بعد سنة عرف فيها العالم تحديات في جميع المجالات، أين عرف الاقتصاد المغربي انتعاشا، بمعدل نمو في الناتج الداخلي الإجمالي بلغ 7.9 %، وقد ساعد في ذلك أيضا الموسم الفلاحي الجيد، وكذا الانتعاش القوي في مجالات الاقتصاد، باستثناء السياحة والإيواء والمطاعم والنقل .
[3]

وبالرغم من التحسّن الطفيف إلا أنه لم يؤدي لتحقيق نمو اقتصادي، ويتضح ذلك من خلال الأزمات التي عرفتها الدولة في المجال، فقد قام الملك عام 2019 وبفعل الاحتجاجات والغضب الشعبي في أكتوبر2019 ، وبالاستياء من أداء حكومة العثماني في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية، قام الملك بتعديل وزاري، وبعد أن قلّص من عدد الوزراء من 39 وزيرا، إلى 23 وزيرا، أين أقال عدد منهم.

1- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **مرض فيروس كورونا (كوفيد 19) وآثاره على الأمن الغذائي في منطقة الشرق الأدنى وشمال إفريقيا : كيف تكون الاستجابة؟** ، القاهرة، 2020، ص09.

2 – المملكة المغربية ، رئيس الحكومة، **الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة (المادة 100 من الدستور)**، 13 أبريل 2020، ص9.

3 – المملكة المغربية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، **التقرير السنوي2021**، ص13.

قام الملك في نوفمبر من نفس السنة بترشيح "شكيب بن موسى"، –وزير الداخلية السابق– لرئاسة اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي في المغرب، والتي يتعينّ عليها تقديم مقترحات وحلول من أجل تحسين الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والتي وضعتها الحكومة بالفعل وزيادة فعاليتها.[1]

ونظرا لعدم الرضى حول التنمية الاقتصادية، وتصاعد الاحتجاجات التي ظلت متواصلة طوال العام، ثم تدخّل الملك بتعيين لجنة خاصة بالنموذج التنموي المغربي، وتداعيات جائحة كورونا على المملكة، كل هذا يوحي بعدم نجاح التجربة الإصلاحية في مجالها الاقتصادي، وهذا ما أدى إلى تراجع دور حزب العدالة والتنمية في تحقيق الإصلاحات الموكلة إليه بموجب دستور 2011، ومنه إضعاف مكانة الحزب، وسحب الثقة منه، خاصة أن تحسين المستوى الاقتصادي كان من أولويات ومطالب الحراك المغربي عام2011.

وإذا عرّجنا **للمجال الاجتماعي**، لبحث مدى تجسيد الإصلاحات الاجتماعية التي حملتها حكومة الإسلاميين الثانية، وجاء بها دستور 2011، نجد أن الحكومة تدافع عن منجزاتها، فأكدت بأنه منذ تنصيبها، عملت على دعم القدرة الشرائية للمواطنين والحفاظ عليها، والتي ساهمت في عديد المنجزات، ولعلى أبرزها إطلاق الحوار الاجتماعي الذي أسفر عن اتفاق 25 أبريل 2019، والذي بموجبة تم زيادة 400، و500 درهم لجميع الموظفين حسب الدرجة .

وإلى جانب رفع الأجور أكدت الحكومة على أنها عملت على تسوية العديد من الملفات المطلبية القطاعية، كملف يخص 12 ألف ممرض وممرضة، وملفات عدد من الفئات بوزارة التربية، وأعربت عن الرفع في ايرادات حوادث الشغل والأمراض المهنية، ليستفيد من هذه الزيادة حوالي 36ألف شخص إلى غاية مارس 2021، وتم الرفع من الحد الأدنى للتقاعد بدءً من يناير 2018، إلى 1500 درهم.[2]

وفي تقرير الحكومة لعام2020، أوضحت بأن هناك معطيات نبيّن أن مشاريع القوانين والنصوص التنظيمية، تندرج ضمن متابعة الحكومة لتفعيل أحكام دستور 2011، وتنفيذ البرنامج الحكومي، أين أكدت

---

1 – محمد مصباح ، **مرجع سبق ذكره**، ص 04.

2– حزب العدالة والتنمية، **بالأرقام.. العثماني يكشف إنجازات الحكومة لتحسين ودعم القدرة الشرائية**، من موقع الحزب:

https://www.pjd.ma/150313-78400.html ، تم التصفح يوم: 12-10-2023.

بأنها عقدت اجتماعات بلغت 42 اجتماعا، تمت من خلالها المصادقة على أكث من 20 اتفاقية دولية، و 24 شروع قانون، كما تمت المصادقة على 154 مشروع مرسوم تنظيمي، وعلى 125 مقترح تعيين في المناصب العليا.[1]

كما أكدت حكومة العثماني على أنه بالرغم من تداعيات جائحة كورونا الصعبة إلا أنها، وبدعم المؤسسة الملكية والمؤسسات الأخرى، استطاعت الدولة تدعيم القدرة الشرائية للمواطنين، تقديم مساعدات للأسر، وأسر الموظفين في القطاع الصحي، واستفادت أكثر من خمسة ألاف أسرة، وهذا ما أدى إلى تحسين حالة الفقر، وعدم وقوع فئات كبيرة في دائرة الهشاشة وذلك حسب تقرير للمندوبية السامية للتخطيط، وأكدت كذلك على أن مستوى المعيشة بالنسبة للفرد ارتفع، وبمعدل سنوي بلغ 2.7% ،ما بين عامي 2013 و2019، وتقلصت نسبة الفقر من 4.8 % في 2014 إلى 1.7% عام 2019. [2]

وفي الإصلاحات على مستوى قطاع التربية والتعليم فقد أكد تقرير" المجلس الاجتماعي والاقتصادي والبيئي"، على أنه بالرغم من محاولات الدولة للرفع من جودة التعليم وحكامة المنظومة، وكذا التدابير المتخذة في فترة الجائحة، والعودة التدريجية للدراسة، عام 2021، إلا أن القطاع لا يزال يعاني أزمات بنيوية، فقد كشف البرنامج الوطني لتقييم مكتسبات التلامذة (PNEA)، عام2021، الضعف الكبير ضمن المكتسبات اللغوية والرياضية والعلمية بالنسبة لتلامذة النهائي للطورين الابتدائي والإعدادي، وهذا يتطلب إعادة النظر في المنظومة بإعادة تكوين الأساتذة تكوين مستمر إلى جانب تعزيز التعلمات والكفايات الأساسية. [3]

وإلى جانب الإصلاحات في القطاع الاجتماعي، عرفت سنة 2021، بإطلاق " الورش المُهيكل لتعميم الحماية الاجتماعية"، والذي حدد الملك نهايته بحلول عام2025، أين تم استحداث لجنة وزارية يترأسها رئيس الحكومة، لقيادة اصلاح منظومة الحماية الاجتماعية تضم في عضويتها ست سلطات حكومية،

1- المملكة المغربية، رئيس الحكومة ، التقرير التركيبي للإنجازات برسم السنة الثالثة والإصلاحات والأوراش الكبرى المبرمجة للسنة الرابعة ، **تقرير أبريل 2019-مارس2020** ،ص17.

2- حزب العدالة والتنمية، بالأرقام.. العثماني يكشف إنجازات الحكومة لتحسين ودعم القدرة الشرائية، **مرجع سبق ذكره**، ص1.

3- المملكة المغربية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ، التقرير السنوي2021 ، **مرجع سبق ذكره** ، ص14.

ذات صلة بورش الحماية الاجتماعية، وهذا يبرر بشكل واضح مدى الأزمة الاجتماعية، وغياب العدالة وتكافئ الفرص، وإصرار الدولة على إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية[1] .

وأثبتت عديد التقارير الرسمية الوطنية والدولية، فشل منظومة الحماية الاجتماعية في المغرب، وكثرة البرامج وتشتتها وتعددها، وضعف الحكومة وغياب التنسيق في ما بينها، ومحدودية عملها على توفير الضمان الاجتماعي وفق المعايير الدولية، وبالإضافة الاعتماد عن الإنفاق في المجال على المال العام، ومنه دون أن تكون هناك تحقيق للنتائج المرجوة ،في مجالات الصحة، التقاعد ، البطالة، ..الخ.[2]

وبالرغم من إطلاق الدولة لعديد النصوص التنظيمية، والأوراش لتحسين المنظومة الاجتماعية إلا أن العامل الأساس يرجع إلى قدرة ومدى رغبة المسؤولين في المجال على نجاح هذه الخطط والبرامج.

وفي ما يتعلق بالمساواة والاهتمام بالعامل النسوي، بناءً على ما جاء به دستور 2011، نجد أن مشاركة المرأة في عالم الشغل محدودة، ولا تزال المرأة المغربية تعاني التهميش، البطالة، الحرمان، التحرش الجنسي في أماكن العمل، بالرغم من أن هناك تحسن طفيف عام 2021،[3] إلا أن المجال لا يزال يحتاج إلى إصلاحات عميقة .

وتُعتبر وضعية الفئات الهشة في المجتمع كالأطفال وبين الشباب، واحدة من أبرز المجالات التي لا تزال تعرف تحديات داخل المجتمع المغربي، فبرغم من مصادقة المغرب على الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، والتي تمنع وتحارب تشغيل الأطفال واستغلالهم، نجد أنه خلال سنة 2022، من بين 7.690.000طفل الذين تتراوح أعمارهم ما بين 7وأقل من 17 سنة، بلغ عدد الأطفال النشيطين المشتغلين بالمغرب 127.000 طفل، وهو ما يمثل 1,6% من مجموع الأطفال الذين ينتمون إلى هذه الفئة، وترتفع النسبة في المجتمع القروي منها في المجتمع الحضري.[4]

1- عثمان مخون ، ورش الحماية الاجتماعية :هل يتغلب المغرب عن التحديات المطروحة، **مبادرة الإصلاح العربي**، ملتقى المنطقة العربية للحماية الاجتماعية ، سبتمبر2023، ص، ص، 3، 4.

2- **المرجع نفسه**، ص، ص 4، 5.

3- المملكة المغربية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ، التقرير السنوي2021 ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 15.

4- المملكة المغربية ، المندوبية السامية للتخطيط ، **مذكرة اخبارية بمناسبة اليوم العالمي لمحاربة تشغيل الأطفال ، تقرير2023**، ص1.

وبالرغم من الزيادة الملحوظة في مناصب الشغل في عام2021، أين تم استحداث 230.000 منصب شغل صاف إلا أنها غير كافي لاستيعاب الوافدين سنويا لسوق العمل، والذي يبلغ عددهم حوالي 300.000 سنويا، وارتفعت نسبة البطالة بشكل أكبر، أين بلغت 12.3% أكثر من سنتي 2020 و2019.[1]

بالإضافة إلى عديد المشاكل التي لاتزال تتطلب رؤية، وبرامج إصلاحية، وخصوصا ما بين فئة الشباب، على غرار الشغل، والسكن، فلا يزال مشكل الإدمان وسط المراهقين والشباب يعرف تحدي، وتأثيرات كبيرة، لا بد للدولة من إعادة النظر في إدماجهم، ومحاولة خلق فضاءات تحويهم، ومحاربة آفة المخدرات، وإطلاق نصوص قانونية من أجل ذلك.

وتعتبر قضية الهجرة تحديا كبيرا لا تزال تتخبط فيه المملكة المغربية، ففي كل سنة تعرف الحدود صراعات من أجل ذلك، ومحاولات تفكيكها، خاصة مع الجارة اسبانيا، فقد عملت المملكة في السنوات الخمس الأخيرة على تفكيك حوالي 1300 شبكة للهجرة السرية، حوالي 256 في سنة 2021، و100، عام2022، والحيلولة دون مرور حوالي 360 ألف مهاجر سري، 63 ألف في عام 2021، و26 ألف إلى غاية مايو 2022.[2]

وهذه المخاطر والتحديات الاجتماعية التي لا يزال يتخبط فيها الشعب المغربي، هناك عديد المشاكل الأخرى التي لا يسعنا البحث للتطرق إليها كلها وبالتفصيل، إلا أنها تؤكد مدى شساعتها وخطورتها، والتي تتطلب سياسات جديدة، تتكاثف فيها جهود الجميع وتكون هناك رغبة حقيقية في الاصلاح، ولعلى أهم عنصر، هو الاستثمار في فئة الشباب وإدماجها في المجتمع.

فالمغرب لا يزال يفتقد إلى الحوار والتوافق الاجتماعي بين الشركاء الاجتماعيين، فبخصوص القانون التنظيمي المتعلق بممارسة حق الإضراب، وبالرغم من أنه ورد في دستور 2011، إلا أنه بقى النص

1 – المملكة المغربية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ، التقرير السنوي2021، **مرجع سبق ذكره** ، ص38.

2 – لحسن حداد، المغرب والهجرة: ريادة وتحديات، **جريدة الشرق الأوسط الإلكترونية**، 12 يوليو 2022، من موقع: https://aawsat.com/home/article/3754561.

الأساسي في التشريع الاجتماعي لعام 2011، دون يحرز تقدم في التوافق حوله، ولم يأخذ حتى برأي المؤسسات الاستشارية المعنية حول الموضوع، والتي قد تسهم في التوفيق وايجاد الحلول.[1]

وإذا بحثنا في **المجال الحقوقي**، والذي يعتبر دستور 2011، دستور للحقوق والحريات بامتياز، فقد كرس حقوق الإنسان كما هو متعارف عليها دوليا، وتضمّن مجمل حقوق الإنسان التي جاء بها الإعلام العالمي لحقوق الإنسان، كما صادق المغرب على عدة اتفاقيات دولية، أكد التزامه بنصوصها، ومحاولة ملائمتها بالتشريعات الوطنية .

أولا وفي إطار استكمال تطوير البناء المؤسسي في مجال النهوض بحقوق الإنسان عرف عام 2019، تفعيل العديد من القوانين المتعلقة بمؤسسات وطنية أخرى كالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ومؤسسة الوسيط، الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري ومجلس المنافسة والهيئة الوطنية للوقاية من الرشوة ومحاربتها ،و/أو تعيين أعضائها، وبناء هياكلها وأجهزتها، وكذا إعمال آليات الديمقراطية

التشاركية، وصدرت كذلك تشريعات ذات علاقة بحقوق الإنسان وحرياته، أبرزها القانون الإطار المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، والقانون المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، كما انضمت المغرب إلى ثلاث اتفاقيات، لمنظمة العمل الدولية، واتفاقية لمجلس أوروبا خاصة بحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي.[2]

وبالرغم من التطورات في المجال إلا أن الوضع لا يزال يعرف تحديات كبيرة في البلاد، وخاصة أن ما هو داخلي يتأثر بالبيئة الخارجية ومناخ عدم الاستقرار أو التوتر .

وقد عرف مناخ الاحتجاج تصاعدا في وتيرته، أين أصبح صفة ملازمة للحياة اليومية المغربية، تعبّر عن عدم رضى المجتمع عن سياسات بلده، ومشاريع التنمية الموجهة، خاصة ضمن مناطق مهمشة كجرادة وزاكورة وغيرها في شرق وجنوب شرق المغرب، في الفترة من 2018– 2020، والتي لا تزال إلى يومنا هذا، تعبر عن أزمة عميقة وتتطلب جهود أكبر من أجل الإصلاح.[3]

1– المملكة المغربية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ، التقرير السنوي2021 ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 52.

2– المملكة المغربية، المجلس الوطني لحقوق الإنسان ، **التقرير السنوي عن حالة حقوق الإنسان بالمغرب لسنة2019**، فعلية حقوق الإنسان ضمن نموذج ناشئ للحريات، مارس 2020، ص 9.

3– توفيق عبد الصادق ، **مرجع سبق ذكره**، ص 63.

لكن المطالبة بالعدالة والحقوق، والذي يعتبر كقيمة أساسية لتحقيق الإصلاح والتغيير، قد تحوّل في المغرب إلى ملاحقة المتظاهرين والتضييق عليهم، بل ومحاكمتهم بمحاكمات غير عادلة ومجحفة، ففي تقرير لمنظمة العفو الدولية عام2018، كشف فيه مواصلة المحاكم المغربية إصدار أحكام بإدانة نشطاء إثر محاكمات فادحة الجور، بعد تقديم السلطات أكثر من 70 شخص للمحاكمة على الاحتجاجات السلمية، ولعلى أبرزهم قضية "ناصر الزفزافي"، متزعم حراك الريف والذي حكم له بعشرين سنة سجنا نافذا، بعد محاكمته بتهم ثقيلة ومنها المساس بأمن الدولة.[1]

وبالرغم من دور حكومة الإسلاميين الثانية في مجال حقوق الإنسان، والتي يمكن أن نقول أنها ظلّت حبيسة داخل النصوص التشريعية والقوانين، فالواقع العملي يثبت عكس ذلك، نجد الحكومة أطلقت عديد المبادرات والمشاريع، وبالشراكة مع المجتمع المدني من خلال إعداد وتتبع المشاريع، كمشروع " مدرسة حقوق الإنسان 2019-2021"، والمخطط التنفيذي لمشروع" إدماج بعد حقوق الإنسان في برامج محاربة الأمية"، وإبرام أكثر من 203، اتفاقية شراكة مع الجمعيات في مختلف جهات البلد المختصة في مجال الحقوقي.[2]

إلى جانب ذلك نجد الحكومة قد أولت اهتماما ببعض الفئات الهشة، كالمبادرة المتعلقة بتعزيز حماية الأطفال من العنف، وضع العديد من الخطط من أجل العناية بأوضاع المرأة، كالمخطط الحكومي 2017-2021، "إكرام 2" من أجل المساواة، تحسين وضعية السجناء ..،[3] إلا أن هذا غير كافي إلى أن نصف المملكة بأنها وصلت إلى تحقيق وتعزيز لمنظومة الحقوق، فلا تزال المرأة المغربية تعرف عديد المشاكل والانتهاكات، ولا تزال فئة الأطفال تعرف تحديات كبيرة، على غرار استغلالهم، والعمل في سن مبكرة ، الهروب من التعليم..، وكذا الحال بالنسبة لأوضاع السجون، فلا تزال التقارير سواء الوطنية أو دولية تثبت تواصل الانتهاكات والأوضاع الكارثية التي يتعرض لها السجناء في المغرب.

كما أن العمل باستكمال توصيات "هيئة الإنصاف والمصالحة "، والتي جاءت لمعالجة تاريخ انتهاكات حقوق الانسان وجبر الضرر، لم تلجأ في مقاربتها للعقوبة الجزائية، أو اللجوء للقضاء لمساءلة من تسببوا

1- نبيل زكاوي، انحراف مسار ما بعد العدالة الانتقالية وهشاشة الانتقال الديمقراطي في المغرب، **سياسات عربية**، ع47، نوفمبر2020، ص 69.

2- المملكة المغربية ، رئيس الحكومة ، الجلسة المشتركة للبرلمان لعرض حصيلة الحكومة (الفصل 101 من الدستور)، **مرجع سبق ذكره**، ص 20.

3- **المرجع نفسه**، ص20.

في الجرائم، فقد اعتبرها العديد مجرد تسويق سياسي لإضفاء المصداقية على سياسة الملك محمد السادس، وكذا إغواء الحكومات الغربية بخطابها الحقوقي، علاوة على ذلك من أجل استمالة المعارضة السياسية والمجتمع المدني المغربي ودمجه في الحياة السياسية. [1]

وهذا ما يتضح ضمن حكومة العثماني، فقد واصلت الحكومة العمل بتوصيات الهيئة، ولكن ضمن إطار التعويضات المالية، دون المساءلة والمحاسبة، أين تم استحداث نظام إيرادات مؤجلة أطلق عليها اسم "إنصاف"، وذلك من أجل منح إيرادات تكميلية عمرية لفائدة 99 مستفيدا، والذين تم إدماجهم في القطاع العام في سن متأخرة لا تخوّل لهم الحصول على معاش لائق.[2]

ولعلى الشيء الذي لايزال يطرح تحديات كبيرة على الحقوق والحريات في المملكة، قضية الصحراء الغربية ، والتي تدير المملكة قبضتها على الإقليم في حين يطالب بالاستقلال ، وذلك منذ تنازل إسبانيا عن إدارته منذ عام1975، وحتى وقف إطلاق النار وتأسيس وإرسال بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام عام 1991، ولكن وبعد استقالة "هورست كولر "[*] عام2019، المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدةّ، [3] أعربت مجموعة جنيف للمنظمات الداعمة للصحراء الغربية عن قلقها حول الانتهاكات المتواصلة لحقوق الإنسان داخل الإقليم من طرف المحتلة المغرب، أين دعت مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في دورته 53، إرسال بعثة لتقصي الحقائق على الفور، على إثر الانتهاكات وتزايد عدد الضحايا، بعد خرقها لاتفاقية وقف إطلاق النار، في 13 نوفمبر 2020.[4]

1-Pierre Hazan , **op.cit.** , p402.

2- المملكة المغربية ، رئيس الحكومة ، الجلسة المشتركة للبرلمان لعرض حصيلة الحكومة ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 21.

* وقد عُيّن خلفا للمبعوث السابق " كرستوفر روس"، والذي استقال عام 2017، و عمل على إيجاد حلول للقضية ولكن دون جدوى، ولمدة ثمانية سنوات قضاها، في حين عمل هورست كولر لمدة سنتين فقط.

1- وزارة الخارجية للأمم المتحدة، مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل، تقارير الدول حول ممارسات حقوق الإنسان لعام2020، **تقرير حقوق الإنسان في المغرب (الملخص التنفيذي)**، ص1.

4- وكالة الأنباء الجزائرية، **منظمات تعرب عن قلقها البالغ إزاء الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان بالأراضي الصحراوية المحتلة** ، 20 جوان 2023، من موقع:-https://www.aps.dz/ar/monde/145638-2023-06-20-18-23 تم التصفح يوم: 2023/09/10.

وإلى يومنا هذا لا تزال قضية الصحراء الغربية، بدون أن تتوصل الأطراف المتنازعة إلى حل، ولا تزال جهود المنظمات الدولية تنتقد الأوضاع والممارسات اللاإنسانية، والتضييق على الصحفيين ومنعهم من ممارسة مهامهم، وعدم نقلهم الصورة الحقيقية عن الأوضاع الكارثية داخل الإقليم.

وإلى جانب ذلك فالإعلام المغربي يعاني عديد التحديات، وهشاشة في الممارسة، واحتكار المملكة لوسائل الإعلام التقليدية، وهذا ما شجعها إلى الاستثمار في الإعلام الرقمي، أين فرضت على الجامعات والمعاهد التعليمية استحداث أقسام خاصة بالإعلام الجديد .[1]

ففي عام 2019، وحسب الوكالة الوطنية لتنظيم الاتصالات فإن 74.2 %، من الأسر المغربية مجهزة بالأنترنيت، وهذا ما دفع المملكة لمحاولة دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جدول أعمال التنمية، فنجدها عام 2018، قد عملت على فرض ضريبة ب5%، على الإعلانات الرقمية، وهذا ما يزيد من الأعباء الإضافية على قطاع الإعلام والذي يتميز بالهشاشة . [2]

ولا يعرف الإعلام الرقمي قانون خاص يحكمه، بل يخضع لقانون الإعلام الصادر عام 2016، والمتعلق بالصحافة والنشر بشكل عام، ومنه فلا يزال هذا المجال يعرف تحديات على غرار التكنولوجيا، وتطوير المحتوي، وجلب المعنيين، بالإضافة إلى تطوير المجال باستمرار، إلى جانب ذلك فقد احتلت المغرب المرتبة 135 بالنسبة لحرية الراي والتعبير من أصل 180 دولة في مؤشر حرية الصحافة وهذا حسب منظمة "مراسلون بلا حدود"[3]، وهذا ما يعني التحديات التي لاتزال تواجهها حرية ابداء الرأي والتعبير في المغرب.

ونستنتج من خلال الواقع العملي الحقوقي، بأنه رغم الترسانة الحقوقية والالتزامات الدولية بحقوق الإنسان، ومختلف التشريعات والمبادرات الوطنية، إلا أنها لم تتعدى النصوص الورقية إن صح التعبير، فالمملكة المغربية في القرن الواحد والعشرون لا تزال بعيدة كل البعد عن الممارسات الديمقراطية في مجال حقوق

1- الاتحاد الدولي للصحفيين، نقابة لصحفيين الأعضاء في الاتحاد الدولي في العالم العربي، **تقرير حول: الإطار التشريعي والتنظيمي قطاع الاعلام الرقمي في العالم العربي والشرق الأوسط** ، يناير2020، ص 14.

2- Bouziane Zaid , Mohammed Ibahrine , **Morocco: Competitive Authoritarianism in Media Reforms** , book Arab Media Systems , the Arab-German Young Academy of Sciences and Humanities ,2021,p317.

3 - الاتحاد الدولي للصحفيين، نقابة لصحفيين الأعضاء في الاتحاد الدولي في العالم العربي، **مرجع سبق ذكره**، ص14.

الإنسان، ولا يسع البحث للتفصيل في جميع المجالات وحول جميع الحقوق، وبالرغم من الوضع المتأزم والانتهاكات الجسيمة، إلا أنه لا ننكر التطور المتراكم في العقود الأخيرة، خاصة ضمن النصوص الدستورية والقانونية، والاعترافات بمختلف الحقوق كما هو متعارف عليها دوليا.

وفي الفترة الأخيرة لحكومة الإسلاميين الثانية عام2021، ورغم من بعض المنجزات، وفي مجالات عدة إلا أنها بقيت بطيئة وبعيدة على أن نصف النظام السياسي المغربي بأنه عرف إصلاحا سياسيا، وتحولا ديمقراطيا حقيقيا، ما دعا عديد الدارسين بوصفه بالنظام الهجين، فقد عجز عن الإصلاح، كما أنه يحمل قيم ونصوص الديمقراطية في حين حافظ على الممارسة التقليدية في الحكم، وعلى مكانة المؤسسة الملكية كسلطة تقليدية، ومنه لا وجود لنظام ملكية برلمانية، ولا مملكة مغربية يسود فيها الملك ولا يحكم، فهناك تناقض بين النص والواقع العملي.

ومنه فالنظام السياسي المغربي يحتاج أولا إلى تنمية سياسية لنظام حكمه، بحيث تسود ثقافة ديمقراطية داخل مؤسساته ، وإصلاحها ، تغيير البيئة الحزبية التقليدية، ولعلى أهم عنصر هو توفر الإرادة الحقيقية الهادفة إلى الإصلاح والتغيير، بأن يتحول إلى نظام ملكية برلمانية على شاكلة الدول الديمقراطية، أو بتغيير النظام الملكي بأن تصبح المغرب جمهورية، تقول على تحديث نظامها وبناء نظام ديمقراطي ولما لا، ولكن لا بد من توفر النية والإرادة الحقيقية وتكاثف جميع الجهود من أجل ذلك .

المبحث الثالث: تراجع حكومة الإسلاميين ، ومستقبل الإصلاح السياسي في المغرب

عرفت انتخابات الثامن من سبتمبر2021، خسارة فادحة لحزب العدالة والتنمية والذي قاد الحكومة لعهدتين بعد دستور 2011، والذي نتج عن تأثير الحراك العربي، فما هي الأسباب والدوافع وراء هذه الخسارة؟، وما هي بوادر الحكومة الجديدة ومميزاتها؟، وما هو مستقل الإصلاح والتغيير في المغرب؟.

المطلب الأول : العملية الانتخابية 8 سبتمبر، وتراجع كبير لحزب العدالة والتنمية

جرت الانتخابات التشريعية الثالثة بعد دستور2011، يوم الثامن من سبتمبر 2021، وقد شارك فيها ثمانية ملايين (8)، و789ألف و676 ناخب وناخبة ، وبزيادة قدرت بمليونين(2)، و152ألف و252

ناخب بالمقارنة مع انتخابات 2016، تصدّر فيها حزب التجمع الوطني للأحرار 102 مقعدا، في حين حصل حزب العدالة والتنمية على 13 مقعدا فقط، وذلك من أصل 395 مقعدا برلمانيا.[1]

وقد كانت نتائجها مفاجئة وغير متوقعة لدى الكثير، في حين عبّر أغلب الدارسين والفاعلين في المشهد السياسي المغربي، على نزاهتها وحياد السلطات العمومية في تنظيم الانتخابات والتحكم في نتائجها، واعتبروه نضج للممارسة الانتخابية الديمقراطية. [2]

وهنا يمكننا أن نتساءل عن الظروف والعوامل التي أدت إلى نجاح الأحرار، بينما خسارة مدوية لحزب العدالة والتنمية، فما هي ملابسات ذلك؟، فهل ذلك راجع للنضج المجتمعي، وكذاً قدرة حزب التجمع الوطني على التعبئة، أم هناك عوامل أخرى ساعدته ؟.

1- الظروف التي جرت في ظلّها الانتخابات التشريعية 8 سبتمبر 2021 وساعدت على فوز الأحرار

قررت المغرب الالتزام بالموعد الدستوري للانتخابات بالرغم من تداعيات فيروس كورونا، أين وضعت إجراءات احترازية صارمة من أجل تفادي انتشار الوباء أثناء الحملات الانتخابية وكذا يوم الاقتراع، كما

عرف سياق الانتخابات الوضعية الاقتصادية الصعبة في البلاد، وذلك لما عرفه الاقتصاد العالمي ككل نتيجة تأثيرات الوباء، فقد تراجعت السياحة في المغرب، وارتفعت نسبة البطالة، فقد بلغت قبيل الانتخابات بثلاث أشهر 12.8 %.[3]

وبما أن العملية الانتخابية قد تعرف عوامل تأثير قبيل إجرائها، على غرار تعديل القوانين الانتخابية، أين جرى في المغرب تعديلات انتخابية تم نشرها في الجريدة الرسمية، تضمنت تضخيم القاسم الانتخابي

1- محمود محمد صلاح الدين، صبحي قنصوة ، سلوي السعيد، الرقابة الدولية والإقليمية على الانتخابات في المملكة المغربية منذ عام 2011، **مجلة الدراسات الإفريقية**، القاهرة، مجلد45، ع3، ج1، يوليو2023، ص14.

2- عبد الغني الباهي، الانتخابات التشريعية 2021 بالمغرب ونهاية القطبية الحزبية، **مركز الجزيرة للدراسات (دراسات إعلامية)**،26 سبتمبر2021، ص ، 1، 2.

3 – بهاء محمود، المشهد السياسي في المغرب دلالات النتائج وسيناريوهات المسار الديمقراطي ، **منتدى السياسات العربية** ، من موقع،
file:///C:/Users/lenovo/Desktop/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A8%D8%AD%D8%AB3/%D9%85%D9%87%، ص3.

والذي على أساسه توزع المقاعد البرلمانية،[1] والذي يعني أن توزيع المقاعد يحسب بواسطة قاسم حسابي يقسم عدد الناخبين المسجلين في الدائرة الانتخابية على عدد المقاعد المخصصة، عكس النظام السابق الذي يعتمد على عدد الأصوات الصحيحة في الدائرة الانتخابية.[2]

وقد عبّر الباحث والأستاذ المغربي" نبيل زكاوي "، على أن العملية مفتعلة، من أجل التحكم في مخرجات العملية الانتخابية، أين تم الاستثمار في الرياضيات الانتخابية على حد قوله، وذلك من أجل احترام شفافية الانتخابات التي بات من الصعب التدخل فيها، وكذا الحد من عدم اليقين في نتائجها للحكم مع أحزاب ورئيس حكومة يمكن الوثوق به.[3]

وهذا ما ذهب إليه العديد من الباحثين والمحللين، أين توقعوا خسارة حزب العدالة والتنمية، وفقدانه لجل مقاعده البرلمانية، ومنه محاولة استبعاد العدالة والتنمية بطريقة ممنهجة.

وهذا ما يعاب على العملية الانتخابية في المغرب والتي تعتبر كمدخل أساسي للتغير والنظام الديمقراطي، وإن غابت مصداقيتها ونزاهتها، والطريقة التي تدار بها، كيف يمكن أن نتحدث عن بيئة سياسية ديمقراطية، وأين هو الإصلاح، وأين هي قيم المساواة والعدالة، ومنه فالعملية الانتخابية في المغرب لا تزال تديرها السلطة الحاكمة، وإن تغيرت الطريقة التقليدية التي تتمثل في تزوير النتائج.

ولعلى الفترة التي سبقت الانتخابات التشريعية لعام2021، عرفت تراجعا للإسلام السياسي بالمنطقة العربية، أين كان تيار العدالة والتنمية آخر تيار يمثل الإسلام السياسي في المنطقة، بعد الأزمة في تونس والتي ترتب عنها حل البرلمان، وخسارة حزب حركة مجتمع السلم في الانتخابات الجزائرية، وقبل ذلك خروج حزب الحرية والعدالة المصري الظهير السياسي لجماعة الإخوان المسلمين من المشهد السياسي منذ2013، وبقيت الأوضاع في ليبيا دون حلول.[4]

ولعلى قضية التطبيع مع الكيان الصهيوني، والتي كانت بتوقيع معاهدة 10 ديسمبر 2020، أفقد الحزب الاسلامي مكانته، وخيبت حكومة العثماني أمال الشعب المغربي في الحزب، والذي كان رافضا للقضية،

---

1 – نبيل زكاوي، تضخيم القاسم الانتخابي بالمغرب :سلطوية انتخابية أم مشترعون ضد الديمقراطية؟ ،05 مايو2021، **مركز الجزيرة للدراسات(ورقات تحليلية)** ، ص2.

2 – بهاء محمود، **مرجع سبق ذكره** ، ص3.

3 – نبيل زكاوي، **المرجع السابق الذكر**، ص 2.

4 – بهاء محمود، **المرجع السابق الذكر** ، ص 3.

كما أوضحت عدم قدرة الحزب على فرض آرائه فهو مسيّر، وليس له أي سلطة أو حكم فقط الامتثال لقرارات أعلى منه وتنفيذها.

فقد أكد ذلك العثماني عندما ظهر في موقف ضعيف أمام قواعده الحزبية، بعدما غير موقفه من التطبيع قائلا " إن قرار التطبيع مع إسرائيل مؤلم وصعب، لكن المصلحة الوطنية أعلى بكثير"، أين ربط العديد من المحللين هزيمة الحزب بهذا الموقف الذي تحسّر له الكثيرين خارج المغرب والمغاربة أنفسهم .[1]

وبالإضافة إلى ما سبق ذكره، يعد الإنفاق المالي على الحملات الانتخابية دور مهم ولا يزال يمثل تحديا للعملية الانتخابية، فقد استخدمت الأحزاب السياسية المغربية كل وسائل الدعاية، من أجل جذب الناخبين، ولعلى مواقع التواصل الاجتماعي، قد احتلت الصدارة، وذلك بسب القيود التي فرضها تفشي فيروس كورونا، ووفق سياسة إفصاح تعتمدها شركة" فيسبوك" بخصوص تمويل الإعلانات من أجل التواصل الاجتماعي، فقد تصدر حزب التجمع الوطني للأحرار حجم الإنفاق على الدعاية الانتخابية.[2]

أين وصل إنفاق حزب التجمع الوطني للأحرار من طرف رئيسه عزيز أخنوش –وزير الفلاحة قبل قيادته الحكومة–، ولمدة ستة أشهر قبل الانتخابات أكثر من 270ألف دولار على منشورات دعائية عبر منصتي فيسبوك والأنستيغرام، وأنفق في ظرف أسبوع واحد في فترة الدعاية الانتخابية(29 أغسطس/ 4 سبتمبر) حوالي 65 ألف دولار، وذلك بفارق كبير مع الأحزاب السياسية الأخرى.[3]

2- تراجع حزب العدالة والتنمية من تجربة متفائل بها إلى تجربة فاشلة

لقد تظافرت عديد العوامل والأسباب وراء تراجع الإسلاميين، فبعد أن بدت كتجربة متفائل بها وعرفت ترحيب واسع في ولايتها الأولى –حكومة بنكيران(2011–2016)–، وقد جذبت فئات واسعة من المجتمع المغربي، الذي عبّر عن ذلك بعودة السياسة إلى المجتمع، عرفت التجربة تراجعا في الولاية الثانية .

---

1 – فخر الدين بن مالك، **لماذا تراجعت أحزاب الإسلام السياسي العربية لصالح الأنظمة التقليدية ؟**، من موقع: https://arabi21.com/story/1514085/%D9%84 ، تم التصفح يوم: 2023/11/18.

2 – عبد المجيد أمياي، **عشية الانتخابات .. كم أنفقت أحزاب المغرب على الدعاية الرقمية (تقرير)**، 2021/9/7، من موقع :https://www.aa.com.tr/ar ، تم التصفح يوم: 2023/9/12.

3 – **المرجع نفسه** ، ص 1.

خاصة بعد أزمة الحكومة التي ترتب عنها تنحي بنكيران من منصبه وتعيين الملك لرئيس حكومة جديد "سعد الدين العثماني"، والذي أُعتبر أكثر ليونة وقربه للقصر من شخصية بنكيران، ولعلى الدافع وراء ذلك هو تخوف القصر من شعبية الحزب وتغلغله داخل المتجمع، أين تعاون مع أحزاب موالية وقطع على الحزب تشكيل حكومته.[1]

ثم أدت أزمة الحكومة إلى إضعاف الحزب ودخوله في تحالفات واسعة ومع خصوم سياسيين، لم يكن هناك توافقات في ما بينهم، بل ظهر التصادم وعدم التوافق، وصل أحيانا إلى حد الملاسنات الشفهية غير اللائقة .

وما زاد من إضعاف الحزب وتراجع شعبيته، هو تعامله بحذر مع المؤسسة الملكية، أين أثبت عدم امتلاكه للسلطة، فهو يعمل لدى المؤسسة الملكية التي تمتلك السلطة الفعلية، بالإضافة إلى عدم قدرته على الوفاء بوعوده في الإصلاح والتغيير، فكل المبادرات والخطط الإصلاحية لم تقطع ما ماضي المغرب، الذي لا يزال بعيدا عن الملكية الدستورية البرلمانية، وعن الممارسة الديمقراطية في الحكم.

وما غذى تراجع مكانة حزب العدالة والتنمية هو الانقسامات الداخلية، خاصة بعد تنحي بنكيران، وتعيين سعد الدين العثماني والذي يتوافق مع القصر على حساب شعبية الحزب، خصوصا بعد موافقته على التطبيع مع إسرائيل والتي رفضها بنكيران، مرورا إلى العجز عن التصدي لتقنين القنب الهندي، وكذا رفع سن التقاعد، وغيرها من التوجهات التي قسّمت الحزب ،[2]وأضعفته ، واين أصبح لا يكترث له ولسياسته، التي فشلت في تحقيق طموحات الشعب وأهدافه التي رفعها يوم 20 فبراير 2011.

كل هذه العوامل وأخرى على غرار العقدة من الأحزاب الإسلامية، وكذا تراجع مكانتها في الفترات الأخيرة في المنطقة العربية كما ذكرنا سالفا، أدت إلى تراجع مكانة الحزب ومنه تذيّله المرتبة الأخيرة في الانتخابات التشريعية عام2021.

1 – انتصار فقير، تحولات الإسلام السياسي في نظام إقليمي متغير، **مرجع سبق ذكره**، ص 74.

2 – بهاء محمود، **مرجع سبق ذكره**، ص6.

المطلب الثاني: تشكّل الحكومة الجيدة ، ومستقبل الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي في المملكة المغربية

1- بوادر حكومة حزب التجمع الوطني للأحرار: بعد الإعلان عن فوز حزب التجمع الوطني للأحرار بأعلى المقاعد ب102 مقعدا، عيّن الملك رئيس الحكومة من الحزب الذي تصدر نتائج الانتخابات بناء على ما جاءت به المادة 47 من دستور 2011، وأمره بتشكيل حكومته، أين قام عزيز أخنوش بتكوين ائتلاف ضمّ إلى حزبه كل من حزب الأصالة والمعاصرة، وحزب الاستقلال.[1]

وقد كان توزيع المقاعد للنتائج النهائية للانتخابات وحسب احصائيات وزارة الداخلية كالتالي:

جدول رقم05: توزيع المقاعد البرلمانية حسب نتائج الانتخابات (2011/ 2016/ 2021)

الحزب	التوجه	النتائج حسب الاستحقاقات الانتخابية		
		2011	2016	2021
التجمع الوطني للأحرار	ليبرالي –يمين وسط	52	37	102
الأصالة والمعاصرة	يجمع عدة ايديولوجيات	47	102	86
الاستقلال	يميني وسطي	60	46	81
الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	يساري	39	20	35
الحركة الشعبية	وسط–يمين	32	27	29
التقدم والاشتراكية	يساري– شيوعي	18	12	21
الاتحاد الدستوري	ليبرالي	23	19	18
العدالة والتنمية	إسلامي –يميني	107	125	13

المصدر : بهاء محمود، مرجع يبق ذكره، ص 4.

وقد تضاربت التحليلات حول وصف الحكومة الجديدة، والتي تكوّنت من ثلاث أحزاب فقط وب269 مقعدا في مجلس النواب من أصل 395 مقعدا، والتي ذهب فيها البعض بأن تحالفا مصغرا كهذا لم يحدث منذ حكومة التناوب التوافقي (1998)، والتي عبّر عنها أستاذ العلوم السياسية بجامعة فاس

1 – من موقع الحرة، **المغرب.. أخنوش يعلن عن تشكيل 3 أحزاب لحكومة أغلبية**، تم التصفح يوم: 2023/05/12من الموقع:https://www.alhurra.com/morocco/2021/09/22

"إسماعيل حمودي "،بأن هذا التحالف سيؤسس لحكومة مستقرة ومريحة للقصر، وأنها قوية من الناحية العددية،[1] وذلك بالمقارنة على الحكومات السابقة ، والتي جاءت بعد حمل مشروع الإصلاح .

لكن من جهة أخرى فقد أعاب عليها بالفساد الانتخابي والذي سيظل يلاحقها ، من خلال استخدام المال والأعيان، ووصف المعارضة بالمشتتة(124 مقعدا تضم أحزابا من اليمين- اليسار-إسلامية-علمانية-وطنية- إدارية)، أين وجدت نفسها خارج التحالف، كما أن من المفارقات التي لاحظها عديد المحللين ضمن الائتلاف الحاكم، أنه استبعد التحالف السابق الذي استعان به في مفاوضاته مع عبد الإله بنكيران في تشكل الحكومة الثانية للإسلاميين، مقابل تحالفه مع حزبين كانا في المعارضة.[2]

وفي المقابل نجد الرئيس الجديد للحكومة وبعد تعيينه من طرف الملك قرر انسحابه من جميع الأنشطة التجارية، بما في ذلك ما تعلق بحيازة الأسهم بالرغم من عدم وجود أي مشكل قانوني في ذلك، وزعم أنه يريد خدمة الوطن دون أي مقابل مالي، وهو ما سيؤيده عدد من وزراء رجال الأعمال داخل الحزب، لكن ما يقوله غير منطقي، ففترة ولايته ستشهد زواج المال والسلطة بامتياز،[3] فقد وصفته عديد الصحف والمجلّات بوصول الملياردير إلى قيادة الحكومة.

وهنا تظهر النزعة البراغماتية لدى الأحزاب السياسية المغربية، ومصالحها الشخصية على حساب الانتماءات السياسية والأيديولوجية .

وكأي حكومة يتم تنصيبها ، فقد وعدت حكومة "عزيز أخنوش" بأن التحالف الذي ضمه لحزبه يتفق في برامجه الانتخابية وسيتبنى برنامج حكومي قوي ، قابل للتطبيق، وقادر على التغيير، ويرتكز البرنامج الحكومي على ثلاثة محاور استراتيجية، تشمل أولا :تدعيم ركائز الدولة الاجتماعية، ثانيا: تحفيز

---

1 – سناء القويطي، المغرب.. **حكومة مؤيدة بأغلبية برلمانية مقابل معارضة مشتتة**، من موقع الجزيرة ، https://www.aljazeera.net/politics/2021/9/22 ،تم التصفح يوم2023/11/10.

2 – **المرجع نفسه**، ص1.

3– Basma El Atti , **who is Morocco's new billionaire-tycoon prime minister, Aziz akhannouch?** ,27 September2021, from: https://www.newarab.com/analysis/who-moroccos-new-billionaire-tycoon-pm-aziz-akhannouch, p01.

الاقتصاد الوطني لفائدة التشغيل، والركيزة الثالثة تتمثل في الحكامة الجيدة في التدبير العمومي، [1] فما هي ملامح ذلك في السنتين الأوليتين من عمر هذه الحكومة التي لا تزال قائمة؟.

2- **منجزات الحكومة منذ بدايتها:** لا بد من الإشارة أن حكومة الأحرار قد ورثت أوضاع صعبة فرضتها تحديات فيروس كورونا، والنظام العالمي ككل، من التحدي الاقتصادي المتدهور والصعب، إلى أزمة البطالة الخانقة، إلى عديد المشاكل الاجتماعية التي تتخبط فيها المملكة .

وبالرغم من مراهنة الحكومة على المستوى الاقتصادي وتوفير مناصب الشغل، إلا أن الاقتصاد الوطني عرف تراجعا في وتيرة النمو من 8% عام 2021، إلى 1.3 % عام2022، وهذا بسبب التقلبات الداخلية والدولية، -تداعيات الحرب الروسية والأكرانية على أسعار المواد الأولية والمنتجات الغذائية، وكذا موجات الجفاف الداخلية المستمرة-، وهذا ما أدى إلى مؤشرات سلبية تمثلت في تفاقم العجز التجاري، وارتفاع معدل التضخم (1.4%،إلى 6.6%).[2]

وبدوره أدى إلى تفاقم العديد من المشاكل الاجتماعية الخانقة، ولعلى الواقع يثبت ذلك، ففي السنتين الأخيرتين أصبح الشارع المغربي لا يخلو من الاحتجاجات المطلبية، وفي عديد القطاعات، كالاحتجاجات على غلاء المعيشة، احتجاجات التربية والتعليم، والتي عرفت إضرابات متواصلة، كرد فعل على النظام الأساسي الجديد للتعليم ،27 سبتمبر2023 والذي صادقت عليه الحكومة، وبالرغم مما توصلت إليه النقابات والحكومة إلى تجميده، وعدم الاقتطاع من أجور المضربين إلا أن النقابات لا تزال تنتظر وعود الدولة في تحسين الأجور والعديد من المطالب التي لا تزال عالقة.[3]

وفي دراسة للمركز المغربي للمواطنة في الفترة الممتدة من 20 أكتوبر إلى 12 نوفمبر، أوجدت أن هناك حالة من عدم الرضى حول أداء حكومة أخنوش 2022، ويتعلق الأمر بتدبير الملفات الاجتماعية والاقتصادية، وكذا حول الشخصية العمومية الأكثر مساهمة في فقدان الثقة في العمل السياسي، أين

---

1 - المملكة المغربية، رئيس الحكومة، **عرض السيد عزيز أخنوش ، رئيس الحكومة للبرنامج الحكومي أمام مجلسي البرلمان مجتمعين طبقا لمقتضيات الفصل 88 من دستور المملكة** ، ص 7.

2 - المملكة المغربية، المجلس الاجتماعي والاقتصادي والبيئي ، **التقرير السنوي2022**، ص13.

3 - رشيد بن زاكور، **ما هو نظام التعليم الجديد الذي أضرب أساتذة المغرب بسببه؟**، من موقع : https://www.mc-doualiya.com/ ، تم التصفح 2023/12/10.

جاء رئيس الحكومة الحالية "عزيز أخنوش "، في المرتبة الأولى، [1]وعبّر عنه العديد بموت السياسية في المغرب.

3-سيناريوهات الإصلاح السياسي في المغرب: بين الحفاظ على التقليد وتمكين البناء الديمقراطي

بعد البحث في عملية الإصلاح السياسي التي تبنتهما المملكة المغربية عام 2011، وعلى إثر تداعيات الحراك العربي، وما جاء به دستور 2011، وبعد أكثر من عقد من الزمن لا يمكننا أن نصف التجربة بالناجحة في تنزيل هذه الإصلاحات على أرض الواقع، فقد عرفت بطئ كبير في تفعيلها، ولم تحدّ من الواقع الممارساتي التقليدي لما قبل 2011، فقد بقيت الإصلاحات حبيسة داخل نصوص الدستور، والقوانين المختلفة، ومنه يمكن أن نقوق أن النظام السياسي المغربي نظام رئاسي، لا يزال الملك السلطة الفعلية فوق الجميع، ومنه لا وجود للانتقال ديمقراطي في المملكة المغربية.

وباعتبار أن النظام السياسي المغربي لا يزال قائما، ولا يزال دستور 2011، كأهم وثيقة يمكن الرجوع إليها في التغيير والبناء، وضعنا سيناريوهين اثنين للمشهد المغربي في طريق الإصلاح والتغيير.

3-1 السيناريو الأول المرجّح : والذي يروم بقاء الوضع على حاله، كما تم وصف النظام السياسي المغربي بالهجين، فهو يمزج بين قيم الحداثة والديمقراطية، وبين المحافظة على الموروث التقليدي في الحكم، وسلطة الملك التي تعلو على الجميع، وصفة القداسة التي يحملها، والصلاحيات الواسعة التي يديرها ويتقلدها.

فلا يزال الملك في المغرب يسود ويحكم، وما الحكومة والبرلمان إلا مؤسسات تابعة تعمل إلى جانبه وتحت رحمته وتدبيره، فلا وجود لمؤسسات قوية ومستقلة ولا لمبدأ فصل السلطات الذي يعتبر كأساس لأي نظام ديمقراطي.

لا يزال المغرب يتخبط في المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والتي لم تعرف تحسنا بل زادت من منسوب عدم الثقة في النظام، وفي سياساته، و التي تحكمت فيها التداعيات الخارجية – ربط الاقتصاد الوطني بالدولي–، وصلت إلى ملازمة الواقع اليومي الذي اتسم بالاحتجاجات وإلى يومنا هذا .

---

1 – أمين بو شعيب، لماذا عزيز أخنوش رئيس الحكومة المغربية متّهم بقتل السياسة، **صحيفة رأي اليوم الإلكترونية**، من موقع:https://www.raialyoum.com/ ، تم التصفح يوم: 2023/01/10.

وقد تطرق المنتدى الاقتصادي العالمي في تقرير له، بأن أكبر المخاطر التي تهدد المغرب لعام 2023، والتي يتوقع استمرارها إلى سنتين قادمتين، أزمة غلاء المعيشة، يأتي بعدها التضخم السريع، خطر الصدمات الشديدة على أسعار المواد الأساسية، الأزمات الحادة في عروض السلع الأساسية، إضافة إلى أزمة الديون.[1]

ومنه يمكن أن نقول أن المؤسسة الملكية ستبقى تبحث في كل مرة عن توافقات سياسية، تبني عليها أهدافها وتحافظ بها على سلطاتها، إصلاحات مرحلية وليست جذرية ، لا تمس بجوهر السلطة ولا تؤسس لملكية برلمانية مغربية، تسودها قيم الديمقراطية، وتحد من سلطات الملك الواسعة، بحيث يصبح الملك يسود ولا يحكم.

3-2 السيناريو الثاني غير المرجّح : وهو أن تتبنى المملكة المغربية إصلاحات جديدة، تمس جوهر السلطة، تحدث من خلالها تنمية سياسية، تودي إلى صياغة دستور جديد للمملكة المغربية، تقوم ببلورته جمعية تأسيسية منتخبة، وليست معينة من طرف الملك، تتوافق عليه جميع الأطراف الفاعلة، من أحزاب سياسية كُلّ بتوجهاته ومشاربه الفكرية، المجتمع المدني، الشعب المغربي، رجال العدل والقانون، يتم تنزيل مقتضياته على أرض الواقع، بحيث نلمس وجود مؤسسات سياسية قوية تمتلك الاستقلالية، دون أن تطغى واحدة على الأخرى، وجود مجتمع مدني قوي مشارك في اتخاذ القرارات، وجود أحزاب سياسية تتنافس من أجل التغيير تعم داخل نخبها ثقافة ديمقراطية، أشخاص مثقفة تحمل مشعل الإصلاح، لا شخصيات تتطاحن وتتسابق من أجل المصلحة الشخصية، وجود شعب لديه الثقة في مؤسساته ونظامه، ينعم بالحرية والعدالة، تتحسن ظروفه الاجتماعية والاقتصادية، كل هذ يتطلب إرادة حقيقية ونية في إحداث التغيير، ورغبة في القطع مع الموروث الثقافي والتقليدي للتسلط .

وما يغذي هذه النظرة المستبعدة في المغرب، هو أن التاريخ المغربي المعاصر أثبت أن كل المحاولات الإصلاحية كانت فاشلة، ولم تحدث قطيعة مع الماضي، فقد تحدث تجربة ولكنها لم تكتمل، وهذا راجع لأنها جاءت من أعلى هرم في الدولة من أجل احتواء وضع ما، وترتيب الموازين من أجل الاستقرار الخادع، والحفاظ على طبيعة السلطة التي لا يمكن المساس بها، وهي سلطة المؤسسة الملكية.

---

1 – مصطفى عمران، **تقرير "دافوس" : مخاطر اقتصادية تهدد المغرب في 2023**، 2023/01/14، من موقع : https://www.sahm-media.dz/ .

وقد عبر عن ذلك " عبد الله العروي "، عندما طرح عليه سؤال من طرف صحيفة الجمهور عام2002، حول إمكانية إقامة نظام ديمقراطي في المغرب في يوم من الأيام، فكان جوابه بأنه لا يضن ذلك لأن الذين يطالبون بالديمقراطية لا يريدونها فعلا، ثم طرح عليه سؤال أخر، كم تستغرق الدولة من وقت من أجل أن تطبق نظاما ديمقراطيا، فأجابها بأنه " لا أضن ذلك ممكنا"، فهناك معيقات اجتماعية واقتصادية ونفسية وثقافية وعائلية كثيرة جدا، [1] ومنه فالأمر صعب جدا، ويحتاج لفترة طويلة ، بحيث يتم من خلالها نشر ثقافة ديمقراطية تحل محل الثقافة السائدة، يستطيع من خلالها الشعب المغربي أن يقود بنفسه العملية الإصلاحية وإحداث تحولا ديمقراطيا، ومنه يكون التغيير من الأسفل لا من طرف النظام، فعلى سبيل المثال أن تحدث ثورة تعمل على تغيير نظام الحكم في المغرب، أو الإبقاء على النظام الملكي وتحويله إلى ملكية برلمانية يسود فيها الملك ولا يحكم.

– ويتطلب ذلك بناء مجتمع مدني قوي وفعال ، يحمل رؤئ ومشاريع إصلاحية ، يدفعا إلى الأمام من أجل تنفيذها ، وتكون لدية حرية المراقبة والمساءلة في تفعيله.

– أن يتم تغيير البيئة الحزبية في المغرب، وذلك بنشر ثقافة ديمقراطية بداخلها، وتواجد أشخاص مصلحين، هدفهم التغيير، وتعمل على تحديث برامجها وأهدافها بما يتلاءم والظروف السائدة داخل المجتمع.

– منح المؤسسات الحرية والاستقلالية دون التضييق عليها وعلى عملها، حتى تصبح مجرد هيئات قائمة لا تمتلك السلطة في اتخاذ القرارات، وذلك على غرار الحكومة والبرلمان، ومنح القضاء استقلاليته التامة، حتى يقوم بمهامه.

– إعادة بناء الثقة لدى المواطن المغربي في مؤسساته، بعد أن أصبح لا يهتم بالسياسة ولا يثق بمن يقومونا عليها، وذلك من خلال خلق فضاءات من أجل إشراكه في تدبير السياسات العامة، والأخذ بآرائه بما يحتاجه، كما لا يمكن أن نتحدث عن إصلاح سياسي، دون أن يكون الإصلاح الاقتصادي من أساسياته، وذلك بالعمل على إصلاح المنظومة الاقتصادية المغربية، من خلال تحرير الاقتصاد دون تركيزه واستحواذه من طرف فئة معينة، وكل هذا أساسه الإرادة وتكاثف الرغبة لدى الجميع.

---

[1] – محمد نور الدين أفاية ، توترات التقليد والتحديث .. الديمقراطية ومتغيرات السياسة في المغرب، تقييم حالة ، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات** ، أوت 2011، ص 15.

خلاصة واستنتاجات الفصل:

بعد الطرح الذي تناولناه في هذا الفصل توصلنا إلى جملة من الاستنتاجات :

– إن التجربة الإصلاحية في المغرب والتي جاءت بناء على تأثيرات الحراك العربي 2011، وبالرغم ما حمله دستور 2011، من إصلاحات جديدة، وتوحي بملامح التغيير والتقدم في الوثيقة الدستورية المغربية، إلا أنّ نصوصها بقيت حبيسة، وعرفت بطئ في التنزيل، وهذا ما يدفعنا بأن نقول أنها غير كافية لكي نصفها بالناجحة في الواقع العملي، فقد أثبتت بأنها جاءت من أجل إعادة ترتيب الموازين، بما يخدم مصلحة المؤسسة الملكية ، وتجنيب المملكة مساوئ الحراك العربي.

– جاءت الإصلاحات السياسية تخوّفا من توسّع حركة 20 فبراير، وزيادة تعقيداتها، ومنه يصعب القضاء عليها واحتوائها، أين نجد أن الإصلاحات جاءت بسرعة من طرف الملك في خطاب ألقاه، فالإصلاحات جاءت بمبادرة ملكية، وهي من وضعت لجنة لإعداد دستور 2011، ثم أثبتت أنها المسيّر الأول والأساسي الدي يمتلك سلطة القرار، والذي يعرف خصوصية تاريخية متجذرة، فالملك في المغرب أساس السلطة الدينية، وأساس السلطة في القضايا الاستراتيجية للدولة، وأساس بناء السياسة العامة للدولة، وبالرغم من ملامح التغيير في توسيع صلاحيات الحكومة والبرلمان، إلا أنها لم تخرج من دائرة السلطة التابعة لسلطة أعلى منها وهي سلطة الملك، وهذا ما لمسناه في التدخلات المتواصلة في حكومة الإسلاميين الأولى والثانية (2016/2011) و(2021/2016) ثم استبعادها والترتيب للحكومة الحالية، حكومة حزب التجمع الوطني للأحرار الحزب المقرب من القصر.

– ومنه فالمشرع الدستوري لم يمس بنية توزيع السلطة في المغرب، فقد حمل استراتيجية " التغيير ضمن الاستمرارية "، ومنه لا وجود لملكية برلمانية، ولا لمبدأ فصل السلطات، بل هناك عودة لما قبل دستور 2011، والحفاظ على النظام السياسي السائد .

– بعد أكثر من عقد من الزمن على الإصلاحات التي طرحها دستور 2011، إلا أن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، ومجال الحقوق والحريات، لا يزال يتعرض للنقد الكبير، ولا تزال المغرب تتذيل المراتب المتأخرة في عديد الدراسات والتقارير الوطنية والدولية، وبالتالي فهذه التحديات التي لاتزال تتخبط فيها المغرب، لا تؤشر بنجاح التجربة، فلا وجود لإصلاح سياسي دون أن تكون هناك اصلاحات اقتصادية واجتماعية، وهناك مجال لممارسة الحقوق والحريات كما نص عليها الدستور.

– بالرغم من وجود العديد من المبادرات والإصلاحات الفئوية، وخاصة ما تعلق ببعض الفئات الهشة في المتجمع، إلا أن العالم القروي لا يزال يمثل تحدي كبير للمملكة المغربية، ولعلى تواصل ظاهرة الاحتجاجات في المغرب أكبر دليل على ذلك، والتي أصبحت سمة ملازمة للواقع اليومي، وإلى يومنا هذا، وتوقع العديد من الدارسين زيادة حدتها في السنوات القادمة.

– ومنه فالإصلاح السياسي الدي تبنته المملكة المغربية عام2011، لم يعرف نتائج إيجابية في الواقع العملي، ولم يؤسس إلى أن نصف المغرب بأنه عرف تحولا ديمقراطيا، فالمملكة المغربية مازالت بعيدة جدا عن الدخول للنادي الديمقراطي.

خاتمة

عرفت بداية الألفية الثالثة اهتمام كبير بطرح الإصلاح السياسي داخل الأوساط العربية، خصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، أين كانت مقاربة التحول نحو الديمقراطية المسيطرة في فترة الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، وكانت المملكة المغربية واحدة من الدول التي تأثرت بالمناخ الدولي، فنجدها دشنت جملة من الإصلاحات الدستورية والسياسية، فقامت عام 1992 بتعديل دستورها والذي سمي بالدستور التوافقي، وذلك للتوافق بين الملك وأحزاب الكتلة الديمقراطية والتي ظلت تطالب بالتغيير والإصلاح، أين عرف الدستور تحديثا إيجابيا ضمن نصوصه، ولكن ضمن الخصوصية الدستورية للنظام السياسي المغربي، ويتعلق الأمر بمكانة المؤسسة الملكية في جانبها الديني والتاريخي، ومنه فالإصلاحات التي جاءت بها الدولة وخاصة في ما تعلّق بمجال حقوق الإنسان، بإنشاء المجلس الاستشاري لحقوق الأنسان، والمجلس الدستوري ، واعتراف المغرب بكونية حقوق الإنسان، وكذا تفويض بعض الصلاحيات من طرف الملك، لا يعني المساس بمكانته وسلطته داخل النظام السياسي المغربي، ولا يعني أن التجربة المغربية قد عرفت تحولا حقيقيا نحو الديمقراطية، بالرغم من بعض ملامح التغيير، وعرفت المغرب كذلك تعديل دستوري عام1996، والذي أولى اهتماما بالجانب الاقتصادي، وأعتبر كمكمل للإصلاحات السابقة في دستور1992، وأنتجت هذه التحولات أول حكومة معارضة في المغرب بعد الاستقلال – حكومة التناوب التوافقي بقيادة عبد الرحمان اليوسفي عام 1998 –، ولكن ظلت عديد العوامل تقف عائقا أمام وصف هذه التجربة بالناجحة ،والتي تقود المغرب للإصلاح الحقيقي والتوافق والعمل المتكامل، فقد استمرت الصراعات إلى أن حكم عليها بالفشل والنهاية، وظل النظام السياسي المغربي يتخبط في مشاكله وصراعاته بين مختلف أطيافه السياسية ، وخاصة المعارضة منها، إلى أن جاءت أحداث الربيع العربي، أين أُعيد طرح مطالب الإصلاح السياسي والدستوري الذي بقي عالقا، وكانت في شكل حراك قادته حركة 20 فبراير، بصورة مشابهة لما حدث لعديد البلدان العربية، وكعادة المملكة في المبادرة وطرح المقاربات من أعلى هرم في الدولة، استجابت المملكة المغربية لمطالب الحراك عام2011، أين تبنت جملة من الإصلاحات السياسية ، عملت من خلالها على تعديل الدستور، وحل الحكومة والبرلمان.

وبناءً على هذا الطرح جاء بحثنا لمعالجة مقاربة الإصلاح السياسي في المغرب، والذي جاء متزامنا مع أحداث الحراك العربي عام2011، ومنه محاولة الإجابة عن إشكالية بحثنا والمتعلقة بمدى تفعيل الإصلاح السياسي المغربي لعام 2011، ضمن تجربة يمكن أن نصفها بالناجحة، أو أنها فشلت في

التغيير، ومنه تصبح عملية التحول الديمقراطي عصية في مغرب القرن الواحد والعشرون، ومن خلال دراستنا للموضوع توصلنا إلى جملة من الاستنتاجات ، والتي قادتنا لوضع جملة من التوصيات، يمكن أن نوردها في التالي:

– في الجانب المفاهيمي للإصلاح السياسي توصلنا إلى أنه مفهوم شاسع، يكتنفه بعض الغموض، وذلك لتعدد التعاريف التي جاءت به، وكذا لتعدد المداخل التي يهتم بها ، فالإصلاح السياسي يكاد يشمل جميع مجالات الحياة، فلا يمكن أن ندرس الإصلاح في جانبه الدستوري، ونهمل الإصلاح في المجال الاقتصادي والاجتماعي، الإداري ...، كما أن مصطلح الإصلاح السياسي يتداخل مع عديد المفاهيم المقاربة له، كمفهوم التغيير السياسي، التحديث، التنمية السياسية ، التحول الديمقراطي، وبالرغم من التطرّق لتمييز كل مفهوم عن الآخر، إلا أنه يحدث الخلط بين هذه المفاهيم في العديد من الدراسات والأبحاث، كما خلصنا إلى أن حقل العلوم السياسية لا يزال يفتقر للأطر النظرية المفسرة لظاهرة الإصلاح السياسي، وعند دراسة مثل هذه المواضيع لا بد للباحث من إسقاطها على مقاربات أخرى يمكن أن تساعده في التحليل ، كمداخل التنمية السياسية ، والتحول الديمقراطي، وهنا لا بد من مراعات البيئة التي تبنت الإصلاح، لأن كل تجربة ولها خصوصياتها ، والإصلاح الذي تريد بلوغه، ومنه توصلنا إلى أنّ مضمون الإصلاح السياسي ومداخله تختلف من بلد لآخر، فلكل منها أهداف تود الوصول إليها وتحقيقها.

– وبما أن موضوع بحثنا حول الإصلاح السياسي في المغرب، جاء في فترة الحراك العربي عام 2011، ومتأثر بتداعياته، فقد تطرقنا لمفهوم الحراك، وكذا المفاهيم المختلفة حوله، والأطر المفسرة للظاهرة ، وهذا من أجل فهم الحراك المغربي لعام 2011، أين وجدنا أن مفهومه لا يزال غير واضح ، وقد أستعمل بعدة مفاهيم ولعلى أكثرها انتشارا هو " ثورات الربيع العربي"، ولا يزال المفهوم غامضا ، ويحتاج إلى إعادة ضبط ، وهو الحال كذلك بالنسبة للأطر النظرية المفسرة له، فقد تعددت مقاربات تفسير الحراك العربي، أين نظر لها العديد من زوايا مختلفة ، وبحسب مشاربهم الفكرية ، ومصالحهم ربما المقصودة، ومنه لا تزال الظاهرة تحتاج لدراسات ومنظرين عرب لتفسير أحداثه وايجاد أطر نظرية أكثر تفسيرا لبلدانهم .

– تعددت أسباب ودوافع الحراك العربي، فشملت الدوافع والأسباب السياسية، وكذا الأسباب الاقتصادية والاجتماعية، وبالرغم من تقاسم الشعوب العربية للعديد منها، وتشابه مآسيها التي دفعتها في الخروج

الخروج للشوارع، إلا أنه لكل بلد خصوصياته ، ونوع المطالب المطروحة، فمطالب الحراك المغربي لم تخرج من دائرة الاحتجاجات التي تنادي بالإصلاح ومزيدا من التحديث لنظام الحكم، وإطلاق الحريات ، وتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للشعب المغربي، دون مطلب اسقاط النظام، أو الدعوة لرحيل الملك، وهو ما ميّز النموذج المغربي عن عديد البلدان العربية التي أسقطت أنظمتها الحاكمة .

– ومنه فالمملكة المغربية سقطت بها أحد أحجار الدومينو إن صح التعبير يوم 20 فبراير 2011، فقد خرجت الشعوب للشوارع منددة بالأوضاع المعيشية والمزية التي تعيشها، مطالبة بالتغيير والإصلاح، وقد عمّت الاحتجاجات أغلب مدن المملكة، وقد ساعدها في التعبئة والاحتشاد مواقع التواصل الاجتماعي، وبعد الأسبوع الثالث من الاحتجاجات وانضمام أطراف سياسية للحركة كانت قد طالبت بالإصلاح السياسي في العقود السابقة، تخوّفت المؤسسة الملكية من توسّع الحراك وتعقّده، فلجأت إلى المبادرة وطرحت جملة الإصلاحات السياسية والتي استجابت بها لمطالب حركة 20 فبراير، ودعت لتعديل الدستور وحل الحكومة والبرلمان، والدعوة لانتخابات جديدة سابقة لأوانها، ومنه فالمملكة المغربية استطاعت تجنيب البلاد مساوى ثورات الربيع العربي، من قتل ودمار .

– وبالتالي فالإصلاحات السياسية جاءت من أعلى هرم في الدولة، وبسرعة كبيرة، أين وضعت لجنة لإعداد الدستور الجديد، والذي تم الاستفتاء عليه يوم 1 يوليو2011، ومنه دخلت المغرب مرحلة جديدة، عرفت من خلالها جملة من الإصلاحات الدستورية والسياسية والتي عدّت الأولى من نوعها في تاريخ المغرب.

– عرف النظام السياسي بالمملكة المغربية خصوصية في الحكم، فمنذ الاستقلال ونهاية عهد الحماية عام1956، استمرت المؤسسة الملكية في سلطتها المطلقة على كل شيء، باعتبار الملك شخص مقدس، وأميرا للمؤمنين، ومنه فشلت الحركة الوطنية في بناء ملكية دستورية برلمانية، بل دخلت في صراعات سياسية ولفترة طويلة، عرفت أوجها في فترة الملك الحسن الثاني، من اختطافات ونفي وقتل للسياسيين، وهي الفترة التي عُرفت بسنوات الرصاص، وحدثت فيها انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان، تلاها بعد ذلك وفي فترة التسعينات نوع من الانفراج، أين عملت المملكة على إدخال جملة من الإصلاحات الدستورية والسياسية، ساعدها في ذلك جملة من الأسباب الداخلية ولعلى أهمها النضج لدى المجتمع المدني وإلحاحه على التغيير، وكذا استمرار أحزاب الكتلة الديمقراطية في طرح مطالبها التاريخية، كما ساعدها على الانفتاح في زمن التسعينات المناخ الدولي، والذي فرض على المملكة

المغربية التأقلم مع تغيراته، والتي عرفت زوال نظام القطبية الثنائية ، وبرزت الدعوة للديمقراطية وكونية حقوق الإنسان، أين قامت المغرب بإصلاحات دستورية عام 1992، تلتها إصلاحات أخرى عام 1996، وعرف النظام نوع من التقارب والتفاهم بينه وبين المعارضة وتكللت بحكومة معارضة لأول مرة عام1998، ولكن بالرغم من هذه الإصلاحات والتي تعتبر إيجابية داخل النظام السياسي المغربي، إلا أنها لم تقود المملكة المغربية لبناء نظام ديمقراطي، فقد حافظت المؤسسة الملكية على مكانتها في الحكم، أين بقي الملك أساس كل السلطات، مستندا إلى المرجعيات الدينية والتاريخية له، وكذا السلطات الكبيرة التي خولها له الدستور، وكما وُصف فهو أب الجميع، أب المشرّع أوب المنفّذ، أب الكبير وأب الصغير، ومنه فالتجارب الإصلاحية السابقة فشلت في بناء ملكية برلمانية يسود فيها الملك ولا يحكم.

– تأثرت المملكة المغربية برياح الربيع العربي التي هبت عليها، أين حرّكت الشعب المغربي، وجهات سياسية في أن تعيد مطالبها العالقة للساحة، فقد كان الربيع العربي عنصر ضغط، مكّن حركة 20 فبراير لطرح مطالبها والتي استجاب لها النظام، في شكل مخرجات شملت عملية الإصلاح السياسي والدستوري لعام2011.

– جاءت الإصلاحات الدستورية والسياسية لعام 2011، ضمن ما أصطلح عليه " بالتغيير ضمن الاستمرارية"، بمعنى أن المشرّع الدستوري بالرغم من الجديد الذي أتى به في توسيع صلاحيات الحكومة والبرلمان، الإقرار بأن السلطة القضائية مستقلة، دعم الديمقراطية التشاركية، تعزيز حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، استحداث العديد من مؤسسات وهيئات للحكامة الجيدة ، دعم الجهوية المتقدمة، تقليص من صلاحيات الملك، إلا أنها لم تمس بالمكانة الجوهرية له، أين نجدها تعلقت بتفويض صلاحيات غير بالغة الأهمية، أم أنها عرفت غموض ضمن نصوصها، والتي تركتها لمجال القانون من أجل التصرف فيها، أو نجدها قد عرفت تفسيرات لها ضمن نصوص أخرى من الدستور، كالملفات الاستراتيجية التي بقيت مجالا محفوظا للملك، وتأويل الملفات الاستراتيجية يمكن أن يتضمن أي شيء ، ومنه نستنتج أن دستور 2011، قد عرف إعادة صياغة فقط لنصوصه السابقة، توحي بالتغير لكن دون ذلك، وبالرغم من بعض مستجداته والتي لا تمس بجوهر السلطة ولا تعبر عن دستور ملكية برلمانية، ولكن يبقى الواقع العملي من يثبت ذلك.

– نتج عن التجربة الإصلاحية فوز إسلاميي حزب العدالة والتنمية لأول مرة في تاريخهم، وفي تاريخ المملكة المغربية لقيادة حكومة إسلامية لحزب معارض، والتي أوكلت لها مهمة تنزيل الدستور، ومنه

تفعيل الإصلاح السياسي، ولكن ضمن تحديات مكانة المؤسسة الملكية التي بقيت تعلو سلطتها على باقي المؤسسات الأخرى.

– بعد قراءة وتحليل ما جاء به دستور 2011، من مستجدات، وبالرغم من وجود رأيين مختلفين حوله ، وأن هناك من أعتبر الوثيقة الدستورية لم تأتي بالجديد، وما حملته مجرد إعادة صياغة للنصوص السابقة، وبأنها توحي بالتغيير لكن دون ذلك، باعتبار أن هناك دستور مكتوب، ودستور ضمني يمكن قراءته ما بين سطوره، إلا أن هذا لا ينفي من عدم وجود مستجدات جديدة، بالمقارنة ما دستور 1996، بل يمكننا أن نقول أن هناك تقدم تراكمي ضمن الدساتير المغربية، ولعلى دستور 2011 أكبرها نضجا من حيث ما حمله من إصلاحات .

– رغم أهمية الدستور المكتوب إلا أن واقع الممارسة وتنزيل مواده أهم بالنسبة للمستجدات التي تضمنها ، وبعد تتبع فترة الدراسة، والتي كان من الواجب تنزيل مقتضيات الدستور فيها، والتي دامت أكثر من عقد من الزمن، توصلنا إلى أنه عرف بطئ كبير في ذلك، أين بقيت عديد مستجداته عالقة، أو أنها عرفت تطبيق جزئي بطيء وبالتالي لا يمكن أن نصف التجربة بالناجحة، فجل فالإصلاحات السياسية بقيت ضمن نصوص الدستور دون أن تعرف ممارسة فعلية لها في الواقع، أين بقيت المؤسسة الملكية تحتل مركز الصدارة على باقي المؤسسات السياسية الأخرى، بالرغم من توسيع صلاحيات الحكومة والبرلمان، والإقرار باستقلال السلطة القضائية، وأن نظام الحكم بالمغرب ملكية دستورية برلمانية، بقي الملك أعلى هرم في السلطة ، فنجده أساس السلطة الدينية ، المسؤول عن القضايا الاستراتيجية ، أساس السياسات العامة في الدولة، ولمسنا ذلك من خلال تدخلاته المتواصلة في عمل الحكومة والبرلمان، أين كان التضييق على حكومة حزب العدالة والتنمية لعهدتين متتاليتين، ثم محاولة سحب الثقة منها وإضعاف الحزب ، لأنه لم يعد يخدم مصالح القصر، والترتيب لحكومة جديدة لأطرف مقربين من الملك، وهو ما حدث فعلا عام 2021، أين تم القضاء على الإسلاميين نهائيا في الحكومة ،وتشكيل حكومة الأحرار ، الحزب المقرب من القصر الملكي، وبقيادة عزيز أخنوش، والتي لا تزال قائمة إلى يومنا هذا.

– ومنه نستنتج أن إصلاحات عام 2011، تم الترتيب لها من طرف المؤسسة الملكية، وتم التحكم في مجرياتها، توهم للمتتبعين بالتغيير، ولكن دون ذلك ، فقد جاءت كسياسة من أجل احتواء الحراك المغربي وإعادة التحكم في قواعد العبة السياسية من طرف المؤسسة الملكية، والحفاظ على جو الاستقرار فقط، والتي لم تكن لها النية الحقيقية في الإصلاح السياسي، والتنازل عن سلطاتها التقليدية .

– نستنتج كذلك أن الإصلاحات الأخرى، والتي لا تتعلق بمكانة المؤسسة الملكية وعلاقتها بباقي السلطات كالإصلاح في المجال الاقتصادي والاجتماعي، لا يزال يعاني نفس الظروف السابقة، إن لم نقل أن بعض المجالات عرفت تحديات أكبر من فترات سابقة، وخاصة مع فترة الوباء العالمي "فيروس كورونا"، فلا تزال المغرب تتعرض للنقد الشديد، وتتذيل مراتب متأخرة لعديد الدراسات وكذا من طرف عديد الهيئات الوطنية والدولية في مجالات مختلفة، وذلك بتدني مستوى الاقتصاد المغربي، وعديد التحديات التي يتخبط فيها، كارتباطه باقتصاديات الدول المتقدمة، والمؤسسات الاقتصادية الدولية ، مشكل المديونية ..، وإلى جانب تدني المستوى الاجتماعي والظروف الداخلية التي لم تلقى رضى من طرف الشعب، فلا يزال الشعب المغربي في القرن الواحد والعشرين يعاني الفقر والبطالة، مختلف الأزمات والمشاكل، ولعلى سمة الإضرابات التي طبعت الشوارع المغربية والتي أصبحت عادة يومية في الشوارع أكبر دليل لا عدم الرضى بسياسات الدولة وعدم تحسن أحوال المجتمع .

– وإذا عرجنا للجانب الحقوقي، نجد أن دستور 2011، يعتبر ترسانة متكاملة للحقوق والحريات، وهذا يمثل نضجا في تطور الدساتير المغربية، ولا يمكنا أن ننكر ذلك، فهو دستور لحقوق الإنسان بامتياز، فنجده يعترف بكونية حقوق الإنسان، ونجد كذلك المغرب صادق على العديد من الاتفاقيات الدولية في المجال، وهذا شيء إيجابي إذا تكلّل بواقع ممارساتي حقيقي، لكن بعد الخوض في التجربة المغربية في مجال الحقوق والحريات وجدنا أنها لا تزال بعيدة جدا عن العمل بها وفي تطبيقها، بالرغم من ملامح التحسن في بعض الحقوق، إلا أن الكثير منها لا يزال يعاني التضييق والانتهاك، ولا تزال العديد من ملفاته تثير النقد وتطالب المجتمعات الدولية التدخل ، خاصة إذا تعلق الأمر بواقع السجون ، والمعاملات اللاإنسانية ، التضييق على الصحافة، الجمعيات الحقوقية، ولعلى أهمها على الإطلاق إذا تعلق الأمر بملف الصحراء الغربية، وهو الملف الذي يشكل تحدي كبير للمملكة المغربية ، وعلى دورها في المجال الحقوقي، وفي مجال الإصلاحات السياسية ككل.

– توصنا كذلك إلى أن قضية العالم القروي لا تزال تثار بسببها المشاكل والاضطرابات، فلا تزال السياسات المنتهجة من أجل الاهتمام به وتقدمة تعرف بطئ، ولعلى حراك الريف 2016، وجرادة 2018، دليل على التهميش والحقرة التي تتعرض لها الساكنة ، ولا تزال إلى يومنا هذا تطالب بتحسين أوضاعها وتوفير مناصب الشغل لشبابها الذي يتخبط في البطالة بالرغم من الثروات التي تحوزها المنطقة.

– توصلنا كذلك إلى أن حزب العدالة والتنمية بالرغم من أن تجربته الأولى في قيادة الحكومة الأولى(2011–2016)، وحكومته الثانية (2016–2021)، قد حاول أن يثبت وجودة ويدافع عن منجزاته والتي يرى أنها فقط عرفت منحى تدريجي بطيء، وخاصة في ظل حكومة عبد الإله بنكيران والذي تفاءل الشعب بها وأعجبوا بشخصية بنكيران، أصبح عديد من الفئات تهتم وتتابع خطبه، ووصف العديد من المحللين هذه الفترة بعودة السياسة إلى المغرب، حتى أن فترة حكمه عرفت بعض المنجزات والتي تتعلق خصوصا في الاهتمام ببعض الفئات الهشة داخل المجتمع، ولكن هذا لم يدم طويلا ، فقد تم تنحي بنكيران بطريقة غير مباشرة بعد عجزه عن تشكيل ائتلاف حكومي ودامت المدة أكثر من ستة أشهر، وتعيين سعد الدين العثماني خلفا له، أين بدأت الانقسامات والصراعات داخل الحزب نفسه وبين معارضيه، ثم بدأ الحزب يتراجع في مكانته، إلى أن فقد الشعب أماله فيه ، بعد بطئ الإصلاحات والوعود التي حملها برنامجه الحكومي، ثم تداعيات جائحة كورونا ،إلى حدث آخر وهو قضية التطبيع مع إسرائيل، عندما أقدم رئيس الحكومة بتوقيع معاهدة مع إسرائيل عام2020، وهو الشيء الذي لم يقبله لا الشعب المغربي، ولا الشعوب العربية المسلمة التي تدعم وتساند القضية الفلسطينية.

– ومنه نخلص إلى الإجابة عن الإشكالية المطروحة في بحثنا، ومفادها أن عملية الإصلاح السياسي في المغرب عام2011، والت جاءت بناء على تأثيرات الحراك العربي، وبالرغم مما حملته من مستجدات دستورية إلا أنها عرفت بطئ كبير في التفعيل، ومنه لا يمكن أن نصفها بالإصلاحات الحقيقية الناجحة والتي تؤسس لبناء النظام الديمقراطي في المملكة المغربية، فلا يزال المغرب في القرن الواحد والعشرون بعيدا عن النظام الديمقراطي ممارسة وتفعيلا.

وبعد التوصّل لجملة النتائج حول موضوع بحثنا ارتأينا أن نضع مجموعة من التوصيات في التالي:

لا يكفي نجاح التجربة المغربية في الإصلاح السياسي بأن يتم وضع جملة من النصوص والقوانين ومحاولة الإشادة بها وبنجاحاتها، بل يستلزم ذلك الإرادة أولا، ثم تكاثف جميع الجهود داخل الدولة من الملك إلى أخر فرد بالمملكة المغربية، ويكون حامل مشروع الإصلاح له النية الصادقة في ذلك، وليس الإصلاح الذي يراه مناسبا لخدمة مكانته ومصالحة ولعلى أهمها، بقائه مؤسسة فوق المؤسسات، بل يتطلب ذلك:

– احترام مبدأ فصل السلطات، وذلك بأن تمارس كل مؤسسة سلطاتها المخولة لها ومنحها إياها الدستور، دون الإنقاص منها أو التدخل في مهامها وممارستها بدلا منها.

– الاهتمام بتحديث هذه المؤسسات وإعادة نشر القيم الديمقراطية بين افرادها، كالاهتمام بتكوين النخب و تحسين مستوياتهم الثقافية والدراسية ، ومنه يصبح العمل في ما بين أفرادها قابل للتعايش والتفاهم، دون التضارب والصراع .

– الاهتمام بإعادة عنصر الثقة لدى المواطنين حول مؤسساتهم السياسية، ويكون ذلك بإشراكهم في الحياة السياسية وفي رسم السياسة العامة لبلدهم، وتعزيز عنصر المساءلة والمحاسبة، خاصة في ما تعلق بهدر المال العام، وفي محاسبة المفسدين ومعاقبتهم عن طريق القانون ، ومنه لا بد من وجود قضاء مستقل له الحرية التامة في تطبيق مبادئه، وعدم الإنقاص منها.

– يتطلب كذلك العمل على تكوين مجتمع مدني قوي يعي أهدافه جيدا، له جزء من الحرية والاستقلالية، يعمل كوسيط بين الدولة والشعب، وله قوانين تحمي توجهاته وآرائه، وعدم التضييق علية، كما يجب أن يتوفر على كوادر علمية مثقفة هدفها الإصلاح لا المصلحة الشخصية .

– كما يتطلب الإصلاح كذلك إعادة هيكلة للأحزاب السياسية المغربية إن صح التعبي، وذلك بإخراجها من الدائرة الضيقة والمصلحة الشخصية والصراعات، إلى التنافس الديمقراطي الهادف لمصلحة الجميع ، بأن يتم تكوين أطيافه أو جلب شخصيات مثقفة تعي السياسة والقانون جيدا، قادرة على فرض آرائها وتدافع عن أهدافها التي تهم المصلحة العامة للبلاد ، قادرة على التعبئة والضغط.

– لكي نتكلم عن إصلاح سياسي حقيق لا بد من تحسين الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية للمغاربة، بان يتم تحرير الاقتصاد، والقضاء على احتكاره من طرف جماعة رأسمالية معينة، هدفها مصالحها الشخصية، لا بد من انتشار قيم المساواة والعدالة وتكافئ الفرص، بحيث يحدث نوع من الرضى لدى المجتمع عن السياسات المتخذة والمطروحة من طرف دولته.

– لا بد كذلك من أن يتنسم المواطن المغربي في جو من الحرية وممارسة حقوقه الأساسية، بان يتم وضع ضمانات لذلك، وعدم التضييق على الجمعيات والأطراف المدافعة عنه، وأن يتم تطبيق القانون على الجميع دون تمييز، ولا بد كذلك من إيجاد حل لقضية الصحراء الغربية التي تبقى عائقا كبيرا للنظام المغربي في طريقة للإصلاح والديمقراطية .

– كل هذا لا يتحقق دون وجود نية حقيقية من طرف النظام وكذا الأطراف السياسية الفاعلة، بالنهوض وإحداث تحولا ديمقراطيا حقيقيا، أو من داخل المجتمع بأن تكون هناك طبقة وصلت إلى حد النضج بالتغيير تحمل مشعل الإصلاح، لديها مشروعها للقيام بثورة، تهدم من خلالها الوضع القائم وتؤسس لقيم أخرى، والتي نرى أنها بعيدة تحتاج إلى مزيدا من الجهد والوقت.

قائمة المصادر

والمرجع

قائمة المصادر والمراجع :

أ/- المصادر

• القرآن الكريم، سورة البقرة ، الآية 220
• القرآن الكريم، سورة القصص ، الآية 19

ب/ المراجع باللغة العربية

أولا : الكتب

1- إبراهيم سعد الدين وآخرون، **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي** –بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 ،بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2002 .

2- أوتاوي مارينا، شقير خوليا، **ما يتعدى الواجهة الإصلاح السياسي في العالم العربي**، ط1، بيروت: دار النهار للنشر ،2008.

3- أحمد يوسف أحمد، **مستقبل التغيير في الوطن العربي –بحوث ومناقشات الندوة الفكرية**–، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016.

4- ألموند جابرييل إيه، بويل جي بنجاهم، **السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر : نظرة عالمية** ، تر: هشام عبد الله، ط1، (د. ب.) : الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 1998 .

5- الأسدي ناهدة حسين علي، **ربيع الثورات العربية أسبابه وتحولاته** ، ط1 ، عمان : دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2014.

6- الأسدي تمارا كاظم، الشبوط محمد غسان، **عاصفة التغيير :الربيع العربي والتحولات السياسية في المنطقة العربية**، ط1، مصر: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2018 .

7- الاخصاصي محمد وآخرون، **مستقبل التغيير في الوطن العربي** ، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2016.

8- بو حبيب عبد الله وآخرون ، **ثورات قلقة –ثورات سوسيو-استراتيجية للحراك العربي**، ط01، بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي، 2012 .

9- بوستي يوسف، **المختصر في تاريخ المغرب**، المغرب: (د. د ن)، أفريل 2020.

10- بلقزيز عبد الإله، **ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل**، ط1، بيروت: منتدى المعارف، 2012 .

11- بندور عمر، **النظام السياسي المغربي**، ط1، الرباط: مؤسسة كونراد أد يناور، 2002.
12- بسيوني محمد شريف، هلال محمد، **الجمهورية الثانية في مصر**، ص1، مصر: دار الشروق، 2012.
13- بشارة عزمي، **الثورة التونسية المجيدة : بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها**، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.
14- الجابري محمد عابد، **في نقد الحاجة إلى الإصلاح**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.
15- الجابري محمد عابد، **قضية الديمقراطية في الوطن العربي**، ط1، بيروت: الدار العربية للنشر والتوزيع، 2004.
16- جبريل أمجد أحمد وآخرون، **تحولات الإسلام السياسي في نظام إقليمي متغيّر**، ط1، تركيا: منتدى الشرق، 2019.
17- الجمل شوقي عطا الله، **المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا**-تونس-الجزائر - المغرب)، ط1، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية،1977 .
18- داهش محمد علي، **المغرب العربي المعاصر (الاستمرارية والتغيير)**، ط1، بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2014.
19- ديكا رو بونيالو كارميلا، سكوتي فالنتينا ريتا، **تقييم العمليات الانتقالية الدستورية من منظور العمليات التأسيسية الأوروبية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية**، تونس : الكتاب السنوي للمنظمة العربية للقانون الدستوري، 2017 .
20- هنتنجتون صامويل، **الموجة الثالثة :التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، تر: عبد الوهاب علوب، ط01، القاهرة: دار سعاد الصباح، 1993 .
21- هنتغتون صمويل، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، تر: سمية فلوّ عبود، ط1، بيروت : دار الساقي، 1993.
22- وهبان أحمد، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية**، ط01، مصر: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000.
23- ولد محمدي عبد الله، **المغرب وأفريقيا : رؤية ملك -السياسية، الاقتصاد والدين**، ط1، المغرب: المركز الثقافي للكتاب.2020.
24- الزاوي حسن وآخرون، **الانتخابات والانتقال الديمقراطي مقاربات مقارنة**، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019.
25- الزين حسن محمد، **الربيع العربي آخر عمليات الشرق الأوسط الكبير**، ط1، لبنان: دار القلم الجديد، 2013.

26- حامد عبد الماجد، **مقدمة في منهجية دراسة وطرق بحث الظواهر السياسية**، القاهرة : سلسلة كتب دراسية، بجامعة القاهرة ، 2000.

27- حامي الدين عبد العالي وآخرون، **تجربة الإصلاح الدستوري في المغرب**، ط1، قطر: منتدى العلاقات العربية والدولية، 2015.

28- الحناشي عبد اللطيف، **الدين والسياسة في تونس والفضاء المغاربي بين الإرث التاريخي واكراهات الواقع**، ط1، تونس: دار سوتيميديا للنشر والتوزيع، 2018.

29- حرب علي، **ثورات القوة الناعمة في العالم العربي – من المنظومة إلى الشبكة** –، ط2، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012 .

30- طارق حسن، **دستورانية ما بعد انفجارات 2011، قراءات في تجارب المغرب وتونس ومصر**، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

31- طارق حسن وآخرون، **الدستور المغربي الجديد على محك الممارسة**، أعمال ندوة 18-19 أفريل2013، الدار البيضاء : مطبعة إفريقيا الشرق، 2014.

32- يافي إسماعيل أحمد، **العالم العربي في التاريخ الحديث**، ط1، الرياض: مكتبة العبيكان ، 1997.

33- الكيلاني عبد الوهاب، **الموسوعة السياسية**، الجزء02، بيروت: دار الهدى للنشر والتوزيع،(د، س، ن).

34- الكيلاني عبد الوهاب، وآخرون، **موسوعة السياسة**، الجزء01، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990.

35- الكروي محمود صالح، **التجربة البرلمانية في المغرب(1963-1997)**، ط1، بغداد: دار الكتب والوثائق، 2010.

36- كريم حسن، وآخرون ، **الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد – دراسة حالات** – ، ط1، الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية،2013.

37- لأخر فولفرام، تر: عدنان عباس علي، **تصدعات الثورة الليبية : القوى الفاعلة والتكتلات والصراعات في ليبيا الجديدة**، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014.

38- لويس آرثر، **نظرية التنمية الاقتصادية**، تر: سعاد درويش، ط1، مصر: دار الكتب المصرية، 2021.

39- لونيسي رابح، **ربيع جزائري لمواجهة دمار عربي –دراسة استشرافية** –، ط1، الجزائر: دار المعرفة، 2013.

40- لحرش كريم، **الدستور الجديد للمملكة المغربية – شرح وتحليل**–، ط1، المغرب :مكتبة الرشاد سطات، 2012.

41- لكريني إدريس، وآخرون، **العدالة الانتقالية وأثرها في التحول الديمقراطي مقاربة لنماذج عالمية في ضوء الحراك العربي**،ط01، تونس: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.

42- مالكي أمحمد وآخرون، **لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب –دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.

43- ماثيسن توبي، تر: أمين الأيوبي، **الخليج الطائفي والربيع العربي الذي لم يحدث**، ط1، بيروت: (د. د. ن) 2014.

44- محمود اسماعيل، **الأدارسة في المغرب الأقصى(172-375هـ) حقائق جديدة**، ط1، الكويت: مكتبة الفلاح للنشر، 1989.

45- ميهوبي فخر الدين، **إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي-دراسة في تطور دولة ما بعد الاستعمار-** ، ط1، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014.

46- المنياوي رمزي، **الفوضى الخلاقة، الربيع العربي بين الثورة والفوضى**، ط01، القاهرة: دار الكتاب العربي للنشر، 2012.

47- المسيكيني فتحي، **الهجرة إلى الإنسانية**، ط1، لبنان:(د. د. ن)، 2016.

48- معريش محمد العربي، **المغرب الأقصى في عهد السلطان الحسن الأول1873م-1894م** ، ط1، بيروت : دار الغرب الإسلامي، 1989.

49- معتصم محمد، **النظام السياسي الدستوري المغربي**، ط1، الدار البيضاء: مؤسسة إيزيس للنشر، 1992.

50- المشاقبة أمين عواد، داود علوي المعتصم بالله ، **الإصلاح السياسي والحكم الراشد –إطار نظري**، ط1، عمان: دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع، 2012.

51- نوفل أحمد سعيد وآخرون، **التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية**،ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فبراير2014.

52- نصر الدين إبراهيم وآخرون، **حال الأمة العربية (2014-2015) الإعصار: من تغيير النظم إلى تفكيك الدول**، ص1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015.

53- ساحلي مبروك، **الإصلاح السياسي في دول شمال افريقيا دراسة حالة (تونس-الجزائر-المغرب)** ، أنقرة : مركز دراسات الشرق الأوسط، 2018.

54- سحنون زكريا، **الخطاب السياسي لعبد الاله بنكيران :قراءة في الأسس الفكرية والمنهجية**، ط1، الرباط : مطبعة طوب بريس، 2016.

55- السيد مصطفى كامل، **الإصلاح السياسي في الوطن العربي**، القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2006.

56- السيد عزت أحمد، **الثورة السورية وأزمة القيادة قراءة تاريخية وسياسية**، ط1، عمان: العالم العربي للنشر، 2015.
57- سليمان هاني، **العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير** ، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات ، 2015.
58- سرحان أحمد، **النظم السياسية والدستورية في لبنان وكافة الدول العربية** ،ط1، بيروت: دار الفكر العربي، 1990.
59- عارف نصر محمد، **ابستمولوجيا السياسية المقارنة -النموذج المعرفي، النظرية- المنهج**، ط1، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002 .
60- عباس محمد، **الانتفاضات العربية بين العفوية...والبرمجة**، د. ط، الجزائر: دار المعرفة ، 2013.
61- عبد الرحمن أسامة، **دور ايران في الأزمة السورية**، 2015، من موقع : https://www.noor-book.com/tag
62- عبد اللطيف كمال، **تجليات الثقافي في الربيع العربي**، ط1، القاهرة : دار رؤية للنشر والتوزيع ، 2014.
63- عبد مرزوك محمد الأمين أحمد، **مواقع التواصل الاجتماعي والحراك الشعبي-الاعتماد المتبادل-**، ط1، مصر: المركز الديمقراطي العربي، 2020.
64- عبد القادر أيمن مصطفى، **جرائم الحرب في إفريقيا** ،ط01، مصر، المكتب العربي للمعارف، 2015.
65- عبد الغفار فيصل محمد، **الربيع العربي**، ط1، الأردن: الجنادرية للنشر والتوزيع ، 2016.
66- العودة سلمان، **أسئلة الثورة**، ط1، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات ، 2012.
67- عبيدات أحمد وآخرون، **النظام السياسي العربي والديمقراطية، الأردن -فلسطين- مصر – اليمن-لبنان-المغرب-الخليج العربي**، ط1، الأردن : دار الفارس للنشر والتوزيع، 2001.
68- العماري أحمد، **نظرية الاستعداد في المواجهة الحضارية للاستعمار المغرب نموذجا**، ط1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1997.
69- العسوفي عمر يوسف، **الحراك الشعبي العربي (الربيع العربي) ...دراسة تحليلية**، ط1 ،عمان: دار المأمون للنشر والتوزيع، 2014.
70- العسري خالد، **تحت السلطة أزمة التمثيلية الانتخابية في المغرب**، ط1، المغرب: افريقيا الشرق، 2019.
71- فؤاد ثناء عبد الله، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**، ط01، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.

72- صالح هاشم، **الانتفاضات العربية على ضوء فلسفة التاريخ**، ط01، بيروت: دار الساقي، 2013.

73- الصديقي سعيد وآخرون، **الاستحقاقات الانتخابية بالمغرب: مقاربات لفهم الانتخابات الجماعية والجهوية للرابع من شتنمبر2015**، المغرب: سلسلة الكتب الجماعية لمركز مغارب، 2016 .

74- الصلابي علي محمد، **تاريخ دولتي المرابطين والموحدين في الشمال الإفريقي**، ط3، بيروت : دار المعرفة، 2009.

75- رزاقي عبد العالي، **الهبة الشعبية السلمية 22فيفري 2019 سقوط حزب فرنسا**، ط1: دار الأمة، 2019.

76- رزوق محمد، **دراسات في تاريخ المغرب**، ط1، المغرب: إفريقيا الشرق، 1991.

77- رزيق برهان، **جذر الربيع العربي في التاريخ والشرائع السماوية**، ط1، سوريا: وزارة الاعلام السورية، 2018.

78- شبر صلاح جواد، **ثورات الربيع العربي –النظر من الداخل عامل ثقافة التشيع**، ط1،القاهرة: دار روافد، 2015.

79- شلبي محمد، **المنهجية في التحليل السياسي**: المفاهيم، الاقترابات، والأدوات، الجزائر: (د. د .ن)، 1997.

80- توفيق إبراهيم حسين وآخرون، **حركات الإسلام السياسي والسلطة في العالم العربي: الصعود والأفول**، ط1، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2014.

81- خاطر محمد ابراهيم، **الشباب ودورهم في التغيير والإصلاح** ، ط1، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا للطباعة والنشر ، 2014.

82- خورشيد سراب جبار، فاضل أحمد فائق محمد وآخرون، **إشكالية الدولة والإسلام السياسي قبل وبعد ثورات الربيع العربي، –دول المغرب العربي نموذجا** –، ط1، المركز الديمقراطي العربي، 2018.

83- خرمة تامر وآخرون، **الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي(مصر، المغرب، لبنان، البحرين، الجزائر ،سورية، الأردن)**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.

84- غليون برهان، **حول أزمة المجتمعات العربية حوار مفتوح في الحداثة والديمقراطية والاسلام** ،ط01، المغرب: المركز الثقافي للكتاب، 2018.

ثانيا: الدراسات غير المنشورة

[1] – باهي سمير، الإصلاح السياسي في الدول المغاربية بين المحددات الداخلية والضغوط الدولية :دراسة لنموذجي تونس وليبيا، **أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، جامعة باتنة،2017–2018.

2– بياضي محي الدين، تأثير العولمة على عملية التنمية السياسية في المغرب، **أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، جامعة بسكرة، 2018–2019.

3 – بلعربي علي، الاصلاحات السياسية في الجزائر في ظل التحولات الدولية، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، تخصص العلاقات الدولية والأمن الدولي، جامعة وهران، 2013–2014.

4– الديك سمية، مريم عاتق، فصل السلطات في الدستور المغربي، **بحث لنيل شهادة الإجازة في القانون العام**، جامعة القاضي عياض، مراكش ،2017–2018.

5- زيام عبد النور، الاحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا وتأثيرها على عملية التحول الديمقراطي – دراسة حالة مصر 2011–2013، **رسالة ماجستير في العلوم السياسية تخصص: دراسات إفريقية**، جامعة الجزائر03، 2013، 2014 .

6– زروال سهام، الإصلاحات السياسية في النظم السياسية العربية في ظل التحولات الدولية الراهنة– دراسة حالة الجزائر، **أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، جامعة باتنة1، 2017–2018.

7– كبير سيد أحمد، التحولات السياسية في البلدان العربية بين متطلبات الترسيخ الديمقراطي واستراتيجيات البقاء(1989– 2013)، **أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية**، جامعة الجزائر03، 2013–2014.

8– الكرد أسامة خليل، نظرية الفوضى الخلاقة وأثرها على الأمن العربي، **رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية في تخصص الدبلوماسية والعلاقات الدولية**، جامعة الأقصى، 2016.

9– منصور جلطي، الإصلاحات الدستورية كآلية للانتقال الديمقراطي، **أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق ، تخصص قانون عام**، جامعة الجيلالي الياس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2015، 2016.

10– السواعير سلام أحمد، توجهات السياسة الخارجية الأردنية تجاه أزمات الربيع العربي (2011–2017)، **رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية** من جامعة الشرق الأوسط ، 2017 .

11- فرحات يعقوب الصادق، الملكية البرلمانية ، النظام السياسي المغربي نموذجا، **بحث لنيل الإجازة في شعبة القانون العام**، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة مولاي إسماعيل، المغرب، 2016- 2017.

12- صحراوي شهرزاد، إشكالية الانتقال الديمقراطي في المغرب1996- 2017، **أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص : تنظيمات سياسية وإدارية**، جامعة باتنة1، 2018- 2019.

13- قبقوب منيرة، العدالة الانتقالية في المغرب- دراسة حول هيئة الإنصاف والمصالحة-، **مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات سياسية مقارنة**، كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة المسيلة،2015- 2016.

14- ريان رأفت فؤاد عبد الرحمان، الثورات العربية 2011 وأثرها على مفاهيم الحرية والمشاركة السياسية لدى طلبة الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية، **رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية**، كلية الدراسات العليا بجامعة النجاح الوطنية ،فلسطين،2015 .

15-الشهوان ثامر فواز فهد، أثر ثورات الربيع العربي على عملية السلام في الشرق الأوسط (2011-2013) **رسالة ماجستير في العلوم السياسية** ألقيت في كلية الدراسات العليا بالجامعة الأردنية، 2014.

ثالثا: المقالات

1-الإدريسي محمد، الحراك الاحتجاجي في الريف المغربي، كيف والى أين؟، **المستقبل العربي**، ع469، مارس 2018.

2-أوتاوي مرينا، رايلي مريديث ، المغرب: من الإصلاح الهرمي إلى الانتقال الديمقراطي، **أوراق كارنيغي للسلام الدولي**، سبتمبر 2006، من موقع:
https://carnegieendowment.org/files/top_down.pdf

3- أحمد سلمان محمد، التغييرات السياسية في المنطقة العربية وأثرها على الإصلاح السياسي لدول مجلس التعاون الخليجي، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية** ،العراق، مجلد18، العد76، 2021.

4- إسماعيل راشد أحمد راشد، سياسات بلدان مجلس التعاون الخليجي تجاه تداعيات أزمة ربيع الثورات العربية (البحرين أنموذجا)، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 43، 44، 2014.

5- استاتي الحبيب زين الدين، العشرية الدستورية ورهان التوفيق بين السلطة والمجتمع – هل انسجمت الممارسة مع الأماني في المغرب؟، **منتدى السياسات العربية**، من موقع :
https://www.alsiasat.com/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%A.

6- (. ، .) ، الفعل الاحتجاجي في المغرب وأطروحة الحرمان : في حاجة إلى تنويع المقاربات التفسيرية، **مجلة عمران**، المجلد06، العدد22، 2017.

7- أعلوان فؤاد، الانتخابات والانتقال الديمقراطي في الدول المغاربية : المغرب، الجزائر، وتونس نموذجا، **مجلة رواق عربي**، 2021.

8- أفاية محمد نور الدين، توترات التقليد والتحديث .. الديمقراطية ومتغيرات السياسة في المغرب، تقييم حالة، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، أوت 2011.

9- أقنوش زكريا، في أفق استحقاق 2016 أنماط الاقتراع وتأثيرها في الحياة السياسية المغربية، **مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد**، ع 41/ 42، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2016.

10- باهي سمير، عمليات الإصلاح السياسي في الأنظمة السياسية المغاربية في فترة ما بعد الحرب الباردة، **مجلة العلوم القانونية والسياسية** ،العدد15، 2017.

11- الباهي عبد الغني، الانتخابات التشريعية 2021 بالمغرب ونهاية القطبية الحزبية، **مركز الجزيرة للدراسات (دراسات إعلامية)**،26 سبتمبر 2021.

12- بوكماش محمد، الإصلاح السياسي دراسة في المفهوم والغايات، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، العدد01، 2014.

13- بو شعيب أمين، لماذا عزيز أخنوش رئيس الحكومة المغربية متّهم بقتل السياسة، **صحيفة رأي اليوم الإلكترونية**، من موقع:https://www.raialyoum.com .

14- بوضياف مليكة، اشكالية الصراع في ليبيا حول بناء المجتمع والدولة بين العشائرية والقبلية والدولة المدنية (الانتقال إلى الدولة المدنية بالحفاظ على النسيج القبلي)، **مجلة أكاديميا**، العدد 05، جوان 2016.

15- بلحاج صالح، التنمية السياسية :نظرة في المفاهيم والنظريات، **مجلة أكاديميا في العلوم السياسية**، العدد1، 2013.

16- بلقصري عبد الواحد، إشكالية الانتقال الديمقراطي في المغرب والتجارب المقارنة: البرتغال نموذجا، **المركز الديمقراطي العربي**، 29 أفريل 2022، من موقع: https://democraticac.de/?p=81808.

17- بني سلامة محمد تركي، الإصلاح السياسي: دراسة نظرية ،**المنارة**،المجلد13،العدد05، 2007.

18- جمال عبد الجواد، حدود الدور الخارجي في ثورات الربيع العربي، **مجلة الديمقراطية**، المجلد15، العدد، 57، 2015.

19- الجميلي سيف حسين علي، أحمد ماجد عبد الرزاق، موقف الملك الحسن الثاني من التطورات السياسية في المغرب(1993- 1998)، **مجلة ديالى**(جامعة ديالى بالعراق)، العدد85، 2020.

20- داود وفاء علي، التأصيل النظري لمفهوم الثورة والمفاهيم المرتبطة بها، **مجلة الديمقراطية**، العدد07، 2011.

21- هاشم نوار جليل ، طعمه أمجد زين العابدين، الموقف الروسي من الثورات العربية، (ليبيا، ومصر وسوريا)، **سياسات عربية**، العدد13، 2015.

22- وثيقة الإسكندرية، **مؤتمر قضايا الإصلاح العربي : الرؤية والتنفيذ**، مارس 2004.

23- الزهراوي محمد، الإسلاميون المغاربة من رهان الإصلاح الى" أزمة التنظيم "، قراءة في تجربة حزب العدالة والتنمية المغربي(1997-2017)، **مجلة الجغرافيا السياسية والاستخبارات الجيواستراتيجية**، مجلد3، ع1، 2020.

24- زيادة رضوان، الديمقراطية التوافقية كمرحلة أولية في عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي، **مجلة المستقبل العربي**، المجلد 29، العدد334، ديسمبر 2006.

25- زكاوي نبيل، انحراف مسار ما بعد العدالة الانتقالية وهشاشة الانتقال الديمقراطي في المغرب، **سياسات عربية**، ع47، نوفمبر 2020.

26- (. ، .)، التنمية السلطوية بالمغرب<< دولة التنمية>>بدون تنمية الدولة ، **رواق عربي 28 (1)**، رابط المقال https://doi.org/10.53833/SAAI7192.

27- (. ، .)، تضخيم القاسم الانتخابي بالمغرب :سلطوية انتخابية أم مشترعون ضد الديمقراطية؟، 05 مايو 2021، **مركز الجزيرة للدراسات(ورقات تحليلية)**.

28- حداد لحسن، المغرب والهجرة: ريادة وتحديات، **جريدة الشرق الأوسط الإلكترونية**، 12 يوليو 2022، من موقع: https://aawsat.com/home/article/3754561.

29- حيدر ميادة علي، حيدر عبد الله، أثر الصراع الخليجي في الأزمة الليبية بعد العام 2011، **المجلة السياسية والدولية** ،العدد 41- 42، 2019، العراق.

30- حمودي اسماعيل، التجربة السياسية لحزب العدالة والتنمية، **رؤية تركية**، ربيع 2017، تصدر عن مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بتركيا.

31- حسين عبيد منى، خميس خلود محمد، الإصلاحات الدستورية ومستقبل الحقوق والحريات العامة في العراق ،**مجلة الدراسات الدولية**، العدد28، العراق،2009.

32- حفاف سعاد، الحراك الشعبي في البحرين بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، **مجلة أكاديميا**، العدد05، جوان2016.

33- حرمل جبران صالح علي، ثورات الربيع العربي ..رؤية تحليلية في ضوء فروض نظرية الثورات (الواقع وسناريوهات المستقبل)،**الحوار المتمدن**،العدد4068، 2013 من موقع: https://www.ahewar.org

34- حضراني أحمد، السلطة التنفيذية على ضوء دستور المغرب 2011، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، ع14، أكتوبر2016.

35- الحضري مريم، تجليات الإصلاح الدستوري بالمغرب، **مجلة تنمية الموارد البشرية للدراسات والأبحاث**، تصدر عن المركز الديمقراطي العربي، ع 09، 2020.

36- كامل مروان عدني، مشعان النجم أحمد، مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ظل أحداث (الربيع العربي) والأزمة الخليجية دراسة مستقبلية في ظل المتغيرات المؤثرة ، **مجلة قضايا سياسية**، جامعة النهرين-العراق-، العدد 62، 2020.

37- كاضم هدى محمد، عزيز أحمد عدنان، السلطة عند حزب العدالة والتنمية في المغرب بعد العام 2011، **مجلة حمورابي للدراسات**، المجلد 2، ع 45، ربيع 2023، جامعة بغداد.

38- كولفرني محمد، الربيع العربي والإصلاح الدستوري بالمغرب: قراءة من منظور الفاعلين، **سياسات عربية**، عدد22، سبتمبر2016.

39- الكيلاني الصديق خليفة، الإصلاح السياسي وتأثيره على دول المغرب العربي، **مجلة كلية الآداب**،الجزء02، العدد24، 2017

40- كربوش أحمد، الأطر النظرية المفسرة للحراك العربي، **مجلة الباحث الأكاديمي في العلوم القانونية والسياسية**، العدد04، 2020.

41- الكروي محمود صالح، عبد الوهاب عبد العزي، المعارضة الحزبية في المغرب: النشأة والتطور (1936-1961)، **مجلة الدراسات التاريخية والثقافية** ، (العراق)،مجلد 7،عدد20، 2015.

42- لكريني إدريس، محاسبة الديمقراطية :التداعيات المحتملة لاحتجاجات حركة 20 فبراير في المغرب، **السياسة الدولية**، المجلد46، عدد184.

43- مالكي أمحمد، قراءة في الهندسة العامة للدستور المغربي الجديد(2011)، **تبيين، للدراسات الفلسفية والنظريات النقدية** ، تصدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (الدوحة)، ع04، 2013.

44- مالكي أمحمد بن محمد، توزيع السلطة في الدساتير العربية الجديدة، **مجلة كلية القانون الكويتية العالمية** ، الجزء1، ع02، مايو 2017، ص 109.

45- مؤسسة هانس سايدل، الإصلاح السياسي بالمغرب: التحديات والرهانات، **دراسة للمركز العلمي العربي للأبحاث والدراسات الإنسانية**، ديسمبر2015،
من موقع: https://www.arabcr.org/images/2016/07/PoliticalReformIncubAR.pdf

46- محوز عمر، متغير التنمية السياسية في علاقة الحكم الراشد بأخلقة الحياة السياسية، **مجلة حوليات كلية الحقوق والعلوم السياسية،المجلد07**، العدد03، 2015.

47- محمود بهاء، المشهد السياسي في المغرب دلالات النتائج وسيناريوهات المسار الديمقراطي، **منتدى السياسات العربية**، من موقع:
file:///C:/Users/lenovo/Desktop/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A8%D8%AD%D8%AB3/%D9%85%D9%87%.

48- محمود محمد صلاح الدين، قنصوة صبحي، سلوي السعيد، الرقابة الدولية والإقليمية على الانتخابات في المملكة المغربية منذ عام 2011، **مجلة الدراسات الإفريقية**، القاهرة، مجلد45، ع3، ج1، يوليو2023.

49- منار محمد باسك، التجربة الحكومية بقيادة حزب العدالة و والتنمية في المغرب: السياق و المحصّلة الأولية والمآلات المحتملة، **سياسات عربية**، ع2، مايو2013.

50- منصف يوسف، المقاربة الحقوقية والحركات الاجتماعية في المغرب، **مبادرة الإصلاح العربي**، فبراير2018، من موقع: http://arab reform.net

51- المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، **قراءات نظرية-التغيير السياسي-المفهوم والأبعاد**،10 أفريل2016. من موقع:https://eipss-eg.org/wp-content/uploads/2016

52- معو زين العابدين، حمايزية راندة، تجربة الإصلاح السياسي الدستوري في المغرب بعد عام2011: قراءة في الدوافع والمحتوى، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد09 جوان2018.

53- مفيد أحمد، استقلال السلطة القضائية في المغرب: الضامنات الدستورية وواقع الممارسة وآفاقها، **حِكامة**، مجلد03، ع06، 2023.

54- مصباح محمد، المغرب : هل لا يزال باستطاعة حزب العدالة والتنمية امتصاص الغضب الشعبي، **مبادرة الإصلاح العربي**، 30 مارس 2020، من موقع:-https://www.arab reform.net/ar/publication .

55- مصنوعة أحمد، بركنو نصيرة، الأمن الاقتصادي العربي الواقع والتحديات، **مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال**، المجلد02، العدد،03، 2016.

56- المرشد إبراهيم، منصوري إبراهيم، التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19) في المغرب، **حكامة**، ع1،سبتمبر 2020.

57- مخون عثمان، ورش الحماية الاجتماعية :هل يتغلب المغرب عن التحديات المطروحة، **مبادرة الإصلاح العربي**، ملتقى المنطقة العربية للحماية الاجتماعية ، سبتمبر2023.

58- سالك نبيلة، دوافع الإصلاح السياسي في الدول المغاربية: تونس نموذجا، **مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية** ،العدد 23، 2022.

59- السلاك مصطفى وآخرون، المؤسسة الملكية في دستور 2011، بحث مقدم في قسم العلوم الإدارية والمالية، جامعة محمد الخامس –الرباط–، المغرب، **كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية** ، 2016- 2017.

60- سطي عبد الإله، أسئلة الملكية البرلمانية في النظام الدستوري المغربي، **سياسات عربية**، العدد20، مايو 2016.

61- عاشي الحسن، المغرب والبرنامج الاقتصادي لحزب العدالة والتنمية ، **مركز كير-كارنيغي للشرق الأوسط**، 13ديسمبر2011، من موقع: https://carnegie-mec.org/2011/12/13/ar-pub-46225

62- عاشور طارق، الإصلاح السياسي العربي بعد عام2011-تحليل للحالة الجزائرية-، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد37، 2013.

63- عبد الزهرة السعدي علي سعدي، الحراك الشعبي: دراسة نظرية في المفهوم والأسباب ، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية** ،المجلد14، العدد02، 2021.

64- عبد الصادق توفيق، واقع ومستقبل الإصلاحات بالمغرب 2011- 2021: دراسة حول موضوع السلطة، **رواق عربي**، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، من موقع https://cihrs-rowaq.org/the-reality-and-future-of-reforms-in-morocco-2011-2021-the-question-of-authority/.

65- العزيزي إسراء ايهاب حافظ، عفيفي إسراء عادل عبد العاطي، معتمد ندا شحات محمد، التدخلات الخارجية في الأزمة اليمنية في الفترة من(2011-2022)، **المركز الديمقراطي العربي**، من موقع: https://democratic.de .

66- العلام عبد الرحيم، ترسانة قانونية تحد من تطور وضعية المرأة في المغرب، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، عدد46/45، 2015.

67- العلمي فريدة، البراغماتية :السياسة الصينية في الشرق الأوسط بعد الثورات العربية، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية** ، المجلد02، العدد،09، 2018.

68- عمير سعاد، محددات الإصلاح السياسي، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية** ،المجلد01، العدد02، 2014.

69- العمراني آسيا ، دور العامل الخارجي في مسارات التحول الديمقراطي بدول المغرب العربي، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، المجلد12(2)، العدد 17، ديسمبر 2021.

70- عربي مسلم بابا، "محاولة في تأصيل مفهوم الإصلاح السياسي"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد09، جوان2013.

71- فزاني إبراهيم سعد الشاكر، النخبة الحاكمة وأزمة القرار السياسي في دول المغرب العربي، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، المجلد 07، العدد 01، 2022.

72- فقير انتصار، الحزب الإسلامي المغربي : البحث عن سياسة جديدة في وجه التحديات القديمة، **مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي**، ديسمبر 2017.

73- الفقير البوعزاوي، مغفاوي رشيد، وآخرون، ماذا بعد الربيع العربي قراءة في الحاضر وأسئلة المستقبل، **المعهد العربي للبحوث والسياسات-نواة-**، 2021.

74- صالح الجبوري صباح محمد، دور العامل الخارجي في عملية التحول الديمقراطي(دول الربيع العربي أنموذجا)، **مجلة تكريت للعلوم السياسية** ، العراق، العدد11، 2017.

75- القاضي عادل تركي، الاحتجاجات الشعبية والاصلاح السياسي في الأردن (2011-2014)، **مجلة المنارة**، المجلد21، العدد3، 2015.

76- قبقوب منيرة، دور حزب العدالة والتنمية المغربي في تفعيل إصلاحات دستور 2011، **المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية**، المجلد06، العدد 02، 2021.

77- قوي بوحنية، بوطيب بن ناصر، الإصلاحات السياسية وإشكالية بناء الحكم الراشد في الدول المغاربية -الجزائر أنموذجا-، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، العدد04، ديسمبر 2014.

78- القرني عصام، تدبير الانتخابات التشريعية بالمغرب :من الكلفة المالية إلى إشكالية الفعالية السياسية، **مجلة مدارات سياسية**، مجلد1، ع4، مارس 2018.

79- الرباع جواد، المسألة الدستورية وإشكالية الانتقال الديمقراطي: حالة المغرب، **تبيين**، ع7/ 8، 2014 .

80- رملي مخلوف، توظيف الإقترابات في تحليل النظم السياسية المقارنة :اقتراب تحليل النظم أنموذجا، **مجلة أكاديميا للعلوم السياسية** ،المجلد6، العدد،03، 2020.

81- شحاتة دنيا، وحيد مريم، محركات التغيير في العالم العربي، **مجلة السياسة الدولية**، العدد184، أفريل2011.

82- الترابي عبد الله، تعديل الدستور في المغرب تطورات في سياق من الثورات، **دراسة لمبادرة الإصلاح العربي**، نوفمبر 2011، من موقع: http://www.constitutionnet.org

83- خواص مصطفى، التحولات السياسية في المغرب الأقصى: من الدولة السعدية إلى اليوم ، **مجلة التراث**، عدد10، ديسمبر 2013.

84- الخطابي أحمد، الاحتجاج واستراتيجيات التعبئة في "حراك الريف" بالمغرب نحو بناء هوية جماعية مؤنثة، **مجلة علوم الانسان والمجتمع** ،المجلد08،العدد01، 2019 .

85- (. ، .)، من حركة 20إلى حراك الريف : الخوف من الديمقراطية أم الخوف من جيل الشباب بالمغرب؟، **سياسات عربية**، عدد32، مايو 2018.

86- خيي غزلان، موقع المؤسسة الملكية في السلطة التنفيذية على ضوء دستور 2011، **مجلة الدراسات المندمجة في العلوم الاقتصادية والقانونية والتقنية والتواصل**، مجلد1، ع1، 2021.

87- الخفاجي هدى حسين موسى، المغرب الأقصى في عهد الحماية الفرنسية (1912-1956)، **مجلة كلية التربية**، الجامعة المستنصرية (العراق)، العدد04، 2021.

88- الخضيري محمد، حركة" 20 فبراير" المغربية: الشباب يثورون والإسلاميون يحكمون، **بدايات**، دورية إلكترونية عدد02، 2012، من موقع:.https://bidayatmag.com

89- خضيرات عمر ياسين، مواقف القوى الدولية والإقليمية من ثورات الربيع العربي وأثرها على النظام الإقليمي الشرق أوسطي (2010- 2015)، **مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب**، المجلد 14، العدد01، 2017.

90- ضريف محمد، المؤسسة البرلمانية في المغرب: الصلاحيات والحدود، **الحوار المتمدن**، ع 6894،2021.

91- الغالي محمد، دستور المملكة المغربية لسنة 2011في ضوء الربيع العربي، جدلية الثابت والمتحول، **تبيين**، ع04، ربيع2013.

92- غربي هيبة، نظرية الحرمان النسبي وأسباب التطرف والعنف، **مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص**، المركز الديمقراطي العربي، المجلد1، العدد 4، 2020.

رابعا: المحاضرات والندوات:

[1] - بومدين طاشمة، تفاعلات وحركية النظام السياسي -دراسة من منظور التحليل البنائي الوظيفي، **محاضرة ألقيت على طلبة السنة الأولى في مقياس: مدخل إلى علم السياسة** ،قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان،2019-2020،ص02 ،من موقع : http:// elearn.univ-tlemcan.dz.

خامسا : التقارير

1- أمياي عبد المجيد، **عشية الانتخابات .. كم أنفقت أحزاب المغرب على الدعاية الرقمية (تقرير)**، 2021/9/7، من موقع :https://www.aa.com.tr/ar .

2- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **ماذا تبقى من الربيع ؟ ،مسار طويل نحو تحقيق العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية، دراسة حالة :مصر وتونس والمغرب**، 2015.

3- الاتحاد الدولي للصحفيين، نقابة لصحفيين الأعضاء في الاتحاد الدولي في العالم العربي، **تقرير حول: الإطار التشريعي والتنظيمي قطاع الاعلام الرقمي في العالم العربي والشرق الأوسط**، يناير 2020.

4- بندريس محمد، **عام على حكومة العثماني المغربية ..ماذا تحقق(تقرير)**، 18-04-2018، من موقع:
https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1/%D8%B9%D ، تم التصفح: 2023/10/19.

5- الولايات المتحدة الأمريكية، هيومن رايتس ووتش، **التقرير العالمي 2014: المغرب/ الصحراء الغربية، أحداث عام 2013**.

6- (. ، .)، هيومن رايتس ووتش، **التقرير العالمي 2015: المغرب/ الصحراء الغربية، أحداث عام 2014**.

7- وزارة الخارجية للأمم المتحدة، مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل، تقارير الدول حول ممارسات حقوق الإنسان لعام2020، **تقرير حقوق الإنسان في المغرب (الملخص التنفيذي)**.

8-المملكة المغربية، **وزارة الداخلية**، الانتخابات التشريعية 7 أكتوبر 2016.

9- (. ، .)، وزارة الشغل والإدماج المهني، **الحصيلة الاجتماعية 2016**.

10- (. ، .)، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، **التقرير السنوي 2014** .

11- (. ، .)، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ، **التقرير السنوي** 2019.

12- (. ، .)، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ، **النموذج التنموي الجديد للمغرب**، 2019.

13- (. ، .) ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ، **التقرير السنوي2021**.

14- (. ، .)، المجلس الاجتماعي والاقتصادي والبيئي ، **التقرير السنوي2022**.

15-(. ، .)، المجلس الوطني لحقوق الإنسان ، **وضعية المساواة والمناصفة في المغرب، صون غايات وأهداف الدستور وإعمالها**، 2015.

16-(. ، .)، **المجلس الوطني لحقوق الأنسان، الصحافة الوطنية،** مسؤول حقوقي مغربي :نتلقى شكاوى المواطنين في الصحراء، 2013/11/08.
17 - (. ، .)، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، **التقرير السنوي عن حالة حقوق الإنسان بالمغرب لسنة2019،** فعلية حقوق الإنسان ضمن نموذج ناشئ للحريات، مارس 2020.

18 -(. ، .)، المجلس الأعلى للحسابات، **تقرير موضوعاتي تفعيل الجهوية المتقدمة : الإطار القانوني والمؤسساتي، الآليات والموارد، والاختصاصات،** أكتوبر2023.
19-(. ، .)، المندوبية السامية للتخطيط، **مذكرة اخبارية بمناسبة اليوم العالمي لمحاربة تشغيل الأطفال، تقرير2023.**
20- (. ، .)، رئيس الحكومة، **البرنامج الحكومي،** جانفي2012 .
21- (. ، .) ، رئيس الحكومة ، **البرنامج الحكومي ، تطبيقا لأحكام الفصل 88 من الدستور، الولاية التشريعية(2016-2021)،** أبريل 2017 .
22- (. ، .)، رئيس الحكومة، **عرض السيد عزيز أخنوش، رئيس الحكومة للبرنامج الحكومي أمام مجلسي البرلمان مجتمعين طبقا لمقتضيات الفصل 88 من دستور المملكة.**
23- (. ، .)، رئيس الحكومة، **جهود عملية ونتائج إيجابية في تعزيز الحكامة وإصلاح الإدارة،** 29 مارس 2021.
24- (. ، .)، رئيس الحكومة، **الجلسة المشتركة للبرلمان لعرض حصيلة الحكومة (الفصل 101 من الدستور)،** 06 يوليوز 2021.
25- (. ، .)، رئيس الحكومة، **الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة (المادة 100 من الدستور)،** 13 أبريل 2020.
26 - (. ، .)، رئيس الحكومة، التقرير التركيبي للإنجازات برسم السنة الثالثة والإصلاحات والأوراش الكبرى المبرمجة للسنة الرابعة، **تقرير أبريل 2019-مارس2020.**
27- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **مرض فيروس كورونا (كوفيد 19) وآثاره على الأمن الغذائي في منطقة الشرق الأدنى وشمال إفريقيا : كيف تكون الاستجابة؟،** القاهرة، 2020.
28- منظمة العفو الدولية، **تقرير منظمة العفو الدولية 2015/ 2016، حالة حقوق الإنسان في العالم .**
29- مركز الجزيرة للدراسات، تعقيدات تشكيل الحكومة المغربية وتأثيرها على مستقبلها السياسي، **تقرير موقف،** 29 مارس2017، ص2، من موقع:
https://studies.aljazeera.net/sites/default/files/articles/policy-

30 – المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قراءة في تشكيلة الحكومة المغربية الجديدة ومستقبلها، **تقرير موقف، وحدة تحليل السياسات في المركز العربي**، أبريل 2017.

31– عمران مصطفى، **تقرير "دافوس" : مخاطر اقتصادية تهدد المغرب في 2023**، 2023/01/14، من موقع :https://www.sahm-media.dz/ .

32– الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، **المحاكمات ضد نشطاء حراك الريف محاكمات سياسية وعلى الدولة إطلاق صراحهم**، 2018/06/27، من موقع : https://www.fidh.org/ar.

33– (. ، .)، **مرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان**، المغرب: انتهاكات متزايدة و تضييق متواصل على الجمعيات المدافعة عن حقوق الإنسان، يناير 2018.

34– (. ، .)، **تقرير عن مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان حول " اليمن : تكريس الافلات من العقاب وتهديد عملية انتقال السلطة"** –انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في إطار قمع الحركة الاحتجاجية– ، فبراير 2012، من موقع: . https:// www.fidh .org

سادسا : الدساتير

– المملكة المغربية، دستور 1996.

– المملكة المغربية ،دستور 2011.

سابعا: مواقع الإنترنيت

1– الأشرف حسن، **سبع سنوات برئاسة الحكومة المغربية : أداء " العدالة و التنمية " في الميزان**، 2 يناير 2019، من موقع: https://www.alaraby.co.uk/7 .

2– بن زاكور رشيد، **ما هو نظام التعليم الجديد الذي أضرب أساتذة المغرب بسببه؟**، من موقع : https://www.mc-doualiya.com/

3– بن مالك فخر الدين، **لماذا تراجعت أحزاب الإسلام السياسي العربية لصالح الأنظمة التقليدية ؟**، من موقع:https://arabi21.com/story/1514085/%D9%84

4– وكالة الأنباء الجزائرية، **منظمات تعرب عن قلقها البالغ إزاء الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان بالأراضي الصحراوية المحتلة** ، 20 جوان 2023، من موقع: https://www.aps.dz/ar/monde/145638-2023-06-20-18-23-37

5– زاهرو رضوان، **نظام الحكم في المغرب.. تحول في ظل الاستمرارية**، من موقع: https://anfaspress.com/index.php/news/voir/34738-2018-01-22-03-480

6- حامي الدين عبد العلي، **في تقييم الأداء الحكومي لإسلاميي المغرب.. أين نجح العدالة والتنمية؟ وأين أخفق؟**، من موقع:-https://arabi21.com/story/1540238/%D9%81%D9%8A

7- حزب العدالة والتنمية، **بالأرقام.. العثماني يكشف إنجازات الحكومة لتحسين ودعم القدرة الشرائية**، من موقع لحزب:https://www.pjd.ma/150313-78400.html .

8- طايع محمد سالمان، العازمي هند فلاح علي هاجد، **الصراع اليمني وتأثيره على المحيط الإقليمي(2011-2021)**، دراسة من موقع: https://esalexu.journals.ekb.eg. .

9- طيفوري محمد، **ماذا بقي في المغرب من دستور 2011؟**، من موقع: https://www.alaraby.com

10- موقع الجزيرة، **أسباب صعود العدالة والتنمية بالمغرب**، 2011/11/28، من موقع : https://www.aljazeera.net/news/2011/11/28/

11- موقع الجزيرة للدراسات، **العدل والإحسان تنتقد الملك**، من موقع:

http://www.aljazeera.net/news/2011/3/11

12- موقع الحرة، **المغرب.. أخنوش يعلن عن تشكيل 3 أحزاب لحكومة أغلبية**، من الموقع:

https://www.alhurra.com/morocco/2021/09/22

13- المركز العماني لحقوق الإنسان، **25 فبراير: عشر سنوات على ذكرى الربيع العماني**، من موقع: http://ochroman.org

14- علي خالد حنفي ، **القذافي والثورة الليبية، خيارات السقوط والصمود**، من موقع: http://www.sis.gov.eg

15- القويطي سناء، المغرب.. **حكومة مؤيدة بأغلبية برلمانية مقابل معارضة مشتتة**، من موقع الجزيرة، https://www.aljazeera.net/politics/2021/9/22.

16- الشنتوف عبد اللطيف، **مسار الإصلاح القضائي بالمغرب بعد دستور2011**، من موقع: https://mipa.institute/5664.

17- (. ، .)، **خطوة استقلال القضاء في المغرب**، نشر بتاريخ : 28 نوفمبر2017، من موقع: https://carnegieendowment.org/sada/74849 .

ج/ المراجع باللغة الأجنبية :

A/ English references :

1- Books :

[01]- Bouziane Zaid, Mohammed Ibahrine, **Morocco**: **Competitive Authoritarianism in Media Reforms** , book Arab Media Systems , the Arab-German Young Academy of Sciences and Humanities ,2021.

[02]- Drhimeur Lalla Amina, **Moroccan political system**, LITERATURE REVIEW Prime Youth Researcher, PhD candidate in political science, Hassan II School of Law, Mohammedia, Casablanca, Morocco , March 3, 2020, published by AYHAN KAYA Jean Monnet Chair of European Politics of Interculturalism Director .

[3]-chalcraft John, **the Arab spring of discontent**, a collection from e-international , relations ,this work is licensed under a Creative Commons License: CC BY-NC-SA 3.0v ,2011.

2-Articles:

4- A. Abdel Salam Elfatih, the Arab spring its origins , evolution and consequences …four years on, **Intellectual Discourse Copyright © IIUM Press** ISSN 0128-4878 ,Vol23, no 01, 2015.

5- Abdullah Mohamed Enaam ,The impact of political reform on the stability of the state of Kuwait since 2010, **journal of humanities and Ablied social sciences** ,vol02,No 02,2020,Egypt .

6- Alnawafleh Mohammad Salem, The Political Reform in the Reign of his majesty king Abdullah II bin Al-Hussein, Jordan, Opportunities and Challenges ,**journal of juridical and political sciences** ,vol05 ,No01, 2016.

7- Esposito john L , Sonn Tamara ,and O ,VolI John, Islam and Democracy after the Arab spring ,America , **oxford university press** ,2016 .

8- Farooq Sadaf, Bukhari Saiqa, Mansoor Ahmed ,Arab spring and the theory of relative deprivation , **international journal of business and social science** , vol8,No 1,January 2017 .

9- Hazan Pierre, The nature of sanctions: the case of Morocco's Equity and Reconciliation Commission , **International Review of the Red Cross** ,Volume 90, Number 870, June 2008 .

10- Hissouf Abdellatif, The Moroccan Monarchy and the Islam-oriented PJD: Pragmatic Cohabitation and the Need for Islamic Political Secularism, **All Azimuth** ,VOL5, N1, Jan. 2016, Walden University .

11- Hursh John, Moving toward Democracy in Morocco? , University– Bloomington School of Law and an MPA candidate at the Indiana University , **ASPJ AFRICA and FRANCOPHONIE**,2010.

12- Joffé George, The Arab Spring in North Africa: origins and prospects, The **Journal of North African Studies** , vol16,no 04,December 2011.

13- Maoz Moche, The Arab spring in Syria: domestic and regional developments , **Karolinska Institute**, **University Library Publisher**: **Rutledge** vol07,no1, 2014.

14- martin lipset Seymour ,some social requisites of democracy :economic development and political legitimacy ,**the American political science review** ,vol53,no1,1959.

15- Norris Pippa, Making Democratic –governance work: the consequences for prosperity , **faculty research working paper series** , Harvard school , September 2011 .

16- osaherumwenm Stephen, ejike Sam Festus ,domino theory for the promulgation of instability in the sable region post Gadhafi era in perspective ,**revisited de humanities and sciences social no especial** ,2020.

17- puspitasari shinta , Arab spring :a case study of Egyptian revolution 2011,**andalas journal of international studies** Vol6,No 02,nevember 2017.

18- Salamova Renata , The Role of Leader in Monarchy Evolution: Morocco Under King Mohammed VI , **Published by Atlantis Press SARL(RUSSIA)** , Education and Humanities Research, volume 580,2021.

19- shoukeir cedric, Social Inclusion, Democracy and Youth in the Arab Region, united nations educational ,**scientific and cultural organization**,2013.

20- Szmolka Inmaculada, Inter- and intra-party relations in the formation of the Benkirane coalition governments in Morocco, **The Journal of North African Studies**, Published online: 08 Jul 2015,
21- VENTER JCM ,EG BAIN, A DECONSTRUCTION OF THE TERM "REVOLUTION", KOERS — **Bulletin for Christian Scholarship**, Vol80,N04, 2015.
22- volpi frédéric, Algeria versus the Arab Spring , **Journal of Democracy**, Vol24, No 3, July 2013. Published by The Johns Hopkins University Press .
23- Werenfels Isabelle, Saliba Ilyas, No Rivals to the King The Limits to Political Reform in Morocco's "Enlightened Authoritarianism" , Sifting Wissenschaft und Politic German **Institute for International and Security Affairs** .May 2017.
24- Zuber Marian, moussa Samuel, Arab spring as a background of civil war in Syria , **military university of land forces** ,Wroclaw ,Poland's, vol24, no1,2018.

3-Reports :

25- El bouchikhi Mohamed ,monarchy and political parties in morocco a study on the power relationship :the case of socialist union of popular forces party (USFP), **Sun Moon Center for Islamic Studies**, Sun Moon University, February 2018.
26 -Lanchovichina Elena ,Eruption of popular the economics of the Arab spring and its aftermath , **Mena development report from international bank for reconstruction and development**, 2018.
27-The Moroccan American Center for Policy (MACP) , **FAQ**: **Reforms in Morocco** , 2011, From the site, https://moroccoonthemove.files.wordpress.com/2011/11/sp_constitutional-reforms-faq-27june11final_cd.pdf.

4-websites:

28- El Atti Basma , **who is Morocco's new billionaire-tycoon prime minister**, **Aziz akhannouch?** ,27 September2021, from:

https://www.newarab.com/analysis/who-moroccos-new-billionaire-tycoon-pm-aziz-akhannouch.
29- SONMEZ GOKTUG, **THE Arab spring** ,**dominoes** , **and turkey** ,p69,70. from http://dergipark .

B/ References en français :

30- Rajeb Souad, vive ensemble sans discrimination :lecture des réformes introduites depuis 2011, **Friedrich Ebert stiftung** ,Desember 2022.

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول والأشكال

- **الشكل رقم 01: نموذج دافيد استون لتحليل النظم السياسية**
- **الجدول رقم 01: تبعية بعض الدول العربية تجاه الموارد الطبيعية**
- **الجدول رقم 02:المؤسسات والهيئات المكلفة بالحكامة الجيدة والتي تضمنها دستور 2011**
- **الجدول رقم 03: التعيين ضمن مناصب الوظيفة العمومية حسب الجنس (نوفمبر2011-نوفمبر2013)**
- **الجدول رقم 04: توزيع المقاعد الوزارية على الأحزاب السياسية حسب انتخابات 2016**
- **الجدول رقم05: توزيع المقاعد البرلمانية حسب نتائج الانتخابات(2011/ 2016/ 2021)**

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتوى **الصفحة**

شكر وتقدير

الإهداء

مقدمة 01

الفصل الأول

الإصلاح السياسي والحراك العربي: مقاربة مفاهيمية نظرية

المبحث الأول : مفهوم الإصلاح السياسي.....15

المطلب الأول: تعريف الإصلاح السياسي.....15

المطلب الثاني : علاقة الإصلاح السياسي ببعض المفاهيم المشابهة له.....20

المطلب الثالث : مجالات الإصلاح السياسي.....27

المبحث الثاني : المداخل النظرية المفسرة للإصلاح السياسي.....33

المطلب الأول : مدخل التنمية الاقتصادية.....33

المطلب الثاني: مدخل التحليل النظمي.....37

المطلب الثالث: مدخل التنمية السياسية.....45

المبحث الثالث: مفهوم الحراك العربي وأهم المداخل النظرية المفسرة له.....48

المطلب الأول: مفهوم الحراك العربي وبعض مسمياته.....48

المطلب الثاني: المداخل النظرية المفسرة للحراك العربي.....55

خلاصة الفصل الأول: 63

الفصل الثاني

الحراك العربي وتداعياته على المملكة المغربية

المبحث الأول: أسباب ودوافع الحراك العربي.....67

المطلب الأول: الأسباب والدوافع السياسية.....67

المطلب الثاني: الأسباب والدوافع الاجتماعية والاقتصادية 71

المطلب الثالث: دور العامل الخارجي في الحراك العربي.....77

المبحث الثاني : دول الحراك العربي.....84

المطلب الأول : نماذج لدول الحراك العربي.....85

المطلب الثاني : الاحتجاجات الشعبية في المغرب عام2011 104

خلاصة الفصل الثاني:.....113

الفصل الثالث

مضامين الإصلاح السياسي المغربي بناءً على الدستور الجديد لعام2011 ورصد محطات تعثر التجارب الإصلاحية السابقة.

المبحث الأول : النظام السياسي المغربي ومسار الإصلاحات السياسية قبل عام 2011.....116

المطلب الأول: لمحة عن النظام السياسي المغربي وطبيعة بناء الدولة وأهم المحطات الإصلاحية..116

المطلب الثاني: حكومة التناوب التوافقي واستكمال مسار عملية الانتقال الديمقراطي.....129

المبحث الثاني: المبادرة الملكية في الإصلاح السياسي والدستوري لعام2011 وأهم المستجدات..139

المطلب الأول : الدستور الجديد عام 2011 وأهم مستجداته.....140

المطلب الثاني: المؤسسة الملكية وعلاقتها بباقي السلطات : بين أمل التطبيق ووهم التغيير.....153

خلاصة الفصل الثالث:.....166

الفصل الرابع

مؤشرات تقييم العملية الإصلاحية في المغرب: بين ترسيخ النظام الديمقراطي و سيناريو الانتكاسة والمحافظة على التقليد

المبحث الأول: واقع الإصلاح السياسي في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية الأولى (2011-2016).....170

المطلب الأول: الانتخابات التشريعية 25 نوفمبر 2011 170

المطلب الثاني: دور حكومة عبد الإله بنكيران في تفعيل الإصلاحات السياسية.....176

المبحث الثاني : الولاية التشريعية الثانية للعدالة والتنمية (2016-2021) ومنجزاتها.....193

المطلب الأول: انتخابات السابع من أكتوبر 2016 وتشكّل الحكومة 193

المطلب الثاني: دور الحكومة في مواصلة تفعيل الإصلاح السياسي والتحديات والعوائق التي واجهتها.....201

المبحث الثالث: تراجع حكومة الإسلاميين ،ومستقبل الإصلاح السياسي في المغرب.....218

المطلب الأول: العملية الانتخابية 8 سبتمبر 2021 وتراجع كبير للعدالة والتنمية 218

المطلب الثاني : الحكومة الجديدة ومستقبل الإصلاح السياسي في المغرب.....222

خلاصة الفصل الرابع.....229

خاتمة 231

قائمة المراجع.....241

ملخص

يُعد الإصلاح السياسي من المواضيع المهمة التي طرحتها عديد الأطراف داخل البلدان العربية، على مر تاريخها الحديث والمعاصر، فلا تكاد دولة من دوله تخلو من محطات وتجارب إصلاحية، سواء جاءت من طرف قوى داخلية هدفها الإصلاح والتغيير، أو بناءً على ضغوطات و سياسات خارجية، كضغوط المؤسسات المالية الدولية، وكذلك أحداث 11 سبتمبر 2001 التي أعادت طرح ضرورة تبني القيم الديمقراطية (والتي حاولت الدول التأقلم معها سواء بالسلب أو الإيجاب وعملت على تحديث أنظمتها السياسية) .

ولما جاءت أحداث ما سمي بالربيع العربي عام2011 ، والذي أثبت ما تعانيه شعوب المنطقة، من أنظمة سياسية مستبدة، ومن ظروف وأوضاع اقتصادية واجتماعية متدهورة، تتطلب الإصلاح والتغيير، وتؤكد فشل التجارب السابقة في خلق إصلاحات حقيقية وبناء أنظمة ديمقراطية تحظى برضى شعوبها، ولو كانت بدرجات متفاوتة بين بلدانها ولكل بلد خصوصياته، وانطلاقا من هذه الأخيرة ، فمطالب الحركات الاحتجاجية اختلفت من بلد لآخر، أين نجد عدة دول أسقطت أنظمتها الحاكمة، في حين مثّلت المملكة المغربية خصوصية شملت مُطالبتها بالإصلاح والتغير دون الإطاحة بالنظام الملكي.

نروم من خلال دراستنا الوقوف عند التجربة المغربية في الإصلاح السياسي، والتي جاءت بمبادرة ملكية عام 2011، استطاعت من خلالها احتواء الحراك المغربي والاستجابة لمطالب حركة 20 فبراير وتعديل دستورها، وتكمن أهمية الموضوع في الوقوف عند هذه التجربة التي مرّ عليها أكثر من عقد من الزمن، ومعرفة مدى تنزيلها لهذه الإصلاحات فعليا، أم أنها لم تختلف عن تجاربها السابقة والتي فشلت في بناء النظام الديمقراطي في المغرب، ومنه محاولة إثبات أو نفي الفرضيات المطروحة، وخصوصا ما تعلق بمكانة المؤسسة الملكية وتجذرها داخل النظام السياسي المغربي.

Abstract

The Political reform considered as one of the major topics that many parties had brought inside the Arab countries ,throughout its modern and contemporary history, there is hardly a country devoid of reforming phases and experiences ,whether by an internal forces its goal to reform and change, or by pressure and foreign policies , such as pressure from international financial institutions, and also the events of September 11,2001 which return the necessity of adopting democratic values(which countries tried to adopt to whether negatively or positively and working on modernizing its political systems).

When the events of what is called the Arab spring happened in 2011, which prove what people of the region suffers from dictatorial political systems ,from social and economic degraded circumstances and conditions, it requires reforming and changing, it confirms the failure of the previous experiences in creating a real reforms and constructing democratic systems that its people deserve, even it was in varying degrees between its countries so each country has its own characteristics, so based on this last one, the demands of the protest movements was different from country to another, so we find many countries toppled its ruling regimes, otherwise, the Kingdom of Morocco represented a peculiarity consisted on demanding the reform and the change without overthrowing the monarchy.

We aim from our study to learn about the Morocco experience in political reform, which started by a royal initiative in 2011 , through it, it was able to contain the Morocco movement and responding to the

demands of the movement of February 20, and amending its constitution, the importance of this topic lies in studying this experience which it has been going on for more than a decade, knowing how far these reforms are applied effectively ,or it was not a kind of different of its previous experiences in which it failed in adopting a democratic system in Morocco ,including trying to prove or deny the proposed hypothesis especially ,about the place of the royal institution and rootedness inside the Moroccan political system.